

مسائل مختارات في التجويد والقراءات

تفرد بإيراد تنبيهات نفيسة
لجمع من كبار المقرئين المتصدرين
في جملة من المسائل المختارة

إعداد
اللجنة العلمية بمقرأة جامع الملك خالد بالرياض

قام بمراجعته

أ. د. أحمد عبد المجيد هريدي — أ. د. مصطفى محمود البنا

د. يحيى عبد الرزاق الغوثاني — د. محمود كابر الشنقيطي

المشروع الصوتي المرئي للتحقيق
مسائل أدائية في التجويد والقراءات

ⓒ دار ابن القيم للنشر و التوزيع ، ١٤٣٨هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

العرضي ، عدنان عبدالرحمن
مسائل مختارات في التجويد والقراءات. / عدنان عبدالرحمن
العرضي .- الرياض ، ١٤٣٨هـ

..ص ؛ ..سم

ردمك: ٣-١-١٢-٩٠٥١٢-٦٠٣-٩٧٨

١- القرآن - القراءات والتجويد أ.العنوان

ديوي ٢٢٨,٩ ١٤٣٨/٨٥٣٣

رقم الإيداع: ١٤٣٨/٨٥٣٣
ردمك: ٣-١-١٢-٩٠٥١٢-٦٠٣-٩٧٨

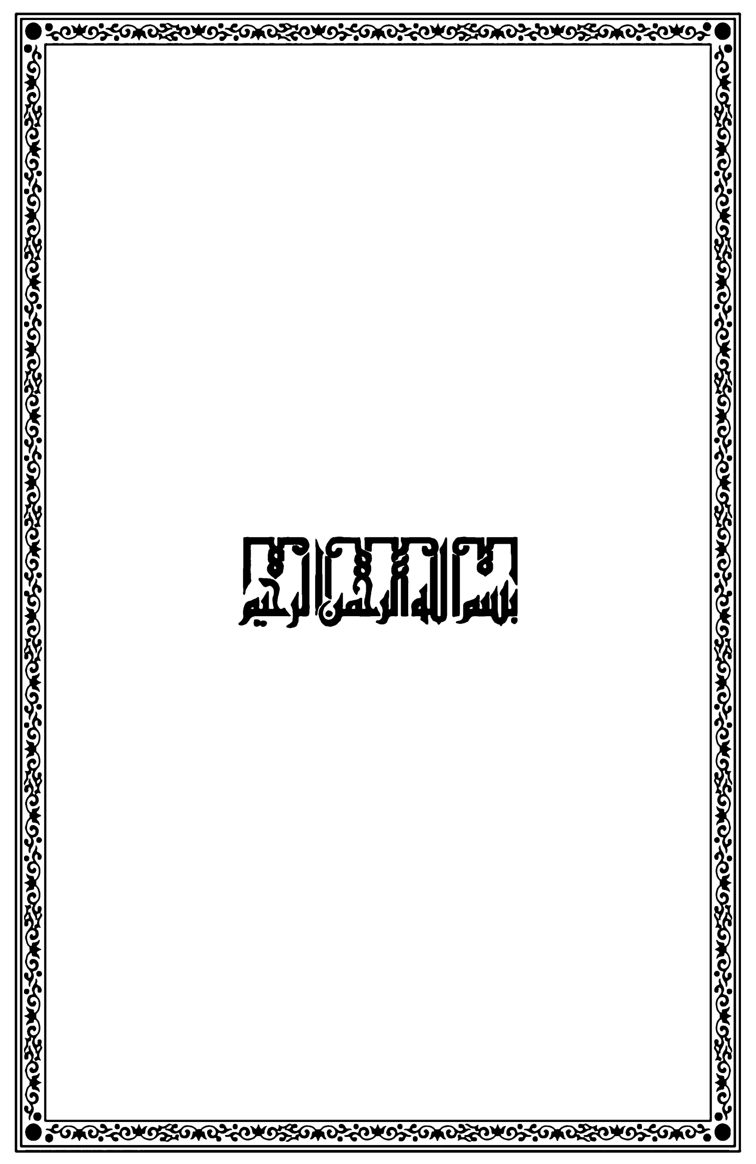
الطبعة الأولى
١٤٣٨هـ - ٢٠١٧م

مؤسسة
الملك خالد الخيرية
King Khalid Foundation

هاتف: 0202 202 1 966 00
فاكس: 5555 202 1 966 00
ص.ب: 22 الرياض 11333
Email: info@kkf.org.sa

للتواصل بخصوص مشروع اتّساق
00 966 506480901
00 966 509331077
Email: Ittisaq@kkf.org.sa

المملكـــة العربيـــة السعوديـــة


بسم الله الرحمن الرحيم




افتتاحية

تسعى مؤسسة الملك خالد منذ تأسيسها عام ١٤٢١هـ إلى الإسهام في العديد من البرامج الخيرية والتنموية المستدامة في المملكة العربية السعودية، عبر تقديم عدد من البرامج والمشاريع النوعية والمتنوعة، وعبر بناء الشراكات مع مؤسسات القطاع العام والخاص وغير الربحي داخل المملكة وخارجها.

وتشرف المؤسسة على جامع الملك خالد الذي قامت ببنائه، وإعادة بناء جامع الملك عبدالعزيز بحي أم الحمام بمدينة الرياض، ورعاية أنشطتهما الاجتماعية. وتقام في هذين الجامعين الدروس والمحاضرات المتنوعة ودورات تلاوة القرآن الكريم وحفظه، بشكل منتظم منذ تأسيسهما وحتى اليوم.

وقد حث الشارع الحكيم على العناية بالقرآن وتعليمه وتدارسه، وجعلها من أعظم المشاريع التي تقرب العبد إلى الله سبحانه وتعالى، قال تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴿٢٩﴾﴾ [سورة ص: ٢٩]، وقال ﷺ: **«ما اجتمع قوم في بيت من بيوت الله يتلون كتاب الله ويتدارسونه بينهم إلا نزلت عليهم السكينة وغشيتهم الرحمة وحفتهم الملائكة وذكرهم الله فيمن عنده»**.

ولأن الجانب الصوتي لنقل القرآن العظيم من أهم وسائل حفظه

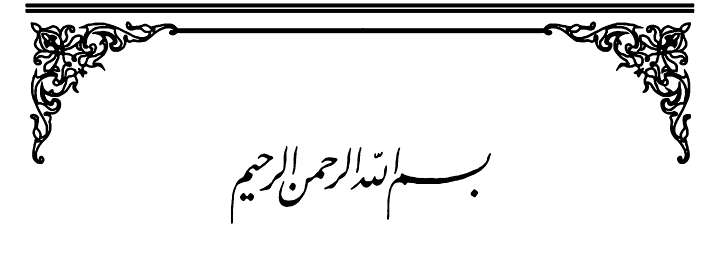
وصيانته من اللحن، سعت المؤسسة إلى إطلاق مشروع فريد من نوعه هو تحقيق الأداء الصوتي لمسائل التجويد والقراءات (**اتساق**)، عبر ضبط أداء تلك المسائل صوتياً من أفواه أئمة القراء في عصرنا، وتلقيها مباشرة من أفواه الكبار، في شتى الأقطار والأمصار، ليكون المصوت به من هيئات الأداء على ألسنتهم مرجعية صوتية مرئية، محكمة بأعلى درجات التَّثبت والإتقان.

وقامت المؤسسة بالتواصل مع نخبة من القرّاء وعددهم ١١ إماماً حتى الآن وشرح المشروع لهم، وأخذ موافقاتهم على المشاركة، وترتيب الموعد الذي يناسب كلا منهم، وكذلك مكان اللقاء والتصوير، وكان أول تسجيل مع الدكتور أحمد عيسى المعصراوي شيخ عموم المقارئ المصرية سابقاً بالقاهرة، والشيخ إبراهيم فاضل محمد المشهداني العراقي وغيرهم.

وسيتم الاستفادة من المشروع إن شاء الله عبر العديد من الوسائل منها: الأقراص المدمجة، إضافة لبعض التعليقات والشروحات لعمل دورات تطبيقية لدارسي التجويد والقراءات مباشرة أو عبر الإنترنت، تقديم المادة في حلقات تلفزيونية أو إذاعية عبر القنوات الفضائية الإسلامية، توفير المادة العلمية في تطبيقات على الهواتف الذكية وغيرها.

وفي الختام نسأل المولى تبارك وتعالى أن يتقبله خالصاً لوجهه الكريم، وأن يجزل الأجر والمثوبةَ لكل من شارك وساهم فيه وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.





مقدمة

الحَمْدُ للّهِ على ما هدانا للكتابِ المبين، المعجِزِ على مرِّ السِّنينَ والقرونِ، المفصِحِ بفَصَاحَةِ النَّظْمِ المتينِ، وعُلُوِّ شأنهِ في غرابة الأفانين، عن رفعة شأن المُنزِل له فوقَ العالمين، ونصلِّي ونسلِّم على خيرِ نبيٍّ أُرسِل، بخيرِ كتابٍ أُنزِل، وعلى آلِه وصحبِه أجمعين.

أما بعدُ، فقد اعتنى المسلمون سلفًا وخلفًا بكتابِ رب العالمين تلاوةً وتدبرًا وعملًا، وحافظُوا على نقلِ القرآنِ جيلًا بعد جيل كما تلقَّاه المشيخةُ من القُرَّاءِ عن الصحابةِ عن النبيِّ ﷺ متمثِّلين الخيريةَ الموعودةَ في قولِ النبي ﷺ الذي رواه عثمانُ بنُ عفانَ ﷺ: «**خَيرُكم مَن تعلَّمَ القرآنَ وعلَّمه**»(١).

لذا لم يكنِ السَّلفُ ـ رحمةُ الله عليهم ـ يعدِلون بإقراءِ القرآن شيئًا. فهذا التابعيُّ الجليلُ أبو عبدِالرحمٰنِ السُّلَميُّ شيخُ عاصمٍ لما روَى حديثَ عثمانَ، يقول: (هذا الذي أقعَدَني مقعَدي هذا)(٢).

---

(١) صحيح البخاري ـ فضائل القرآن، الفتح ٨/٦٩١.

(٢) فتح الباري ٩/٧٤.

وقد بقِيَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - يُقرِئُ الناسَ بالكوفةِ أربعين سنةً مع جلالةِ قدرِه وحاجةِ الناسِ إلى علمِه[١].

ولم تفنأِ الأُمَّةُ تُولِي هذا الكتابَ العظيم بالغَ عنايتِها بتجويدِ ألفاظِه، وتحقيقِ حروفِه، ولم يَخلُ عصرٌ ولا مِصرٌ من أئمةٍ مبرِّزين (تجرَّدوا لتصحيحِه، وبذلوا أنفسَهم في إتقانِه، وتلقَّوه عن النبيِّ ﷺ حرفًا حرفًا، لم يُهمِلوا منه حركةً ولا سكونًا، ولا إثباتًا ولا حذفًا، ولا دخل عليهم في شيءٍ منه شكٌّ ولا وهْمٌ)[٢].

إلَّا أنه مع تطاوُلِ الأعصارِ، وكثرةِ المشتغلين بالقراءةِ والإقراءِ، ومنهم: «أقوامٌ عُرِفت طبقاتُهم، واختلفَت صفاتُهم، فكان منهم المتقنُ للتلاوةِ، المشهورُ بالروايةِ والدراية، ومنهم المقتصِرُ على وصفٍ من هذه الأوصاف. ولمَّا قلَّ الضبطُ، واتَّسع الخَرقُ، وكاد الباطلُ أن يلتبسَ بالحقِّ، قام جهابذةُ الأمةِ، وصناديدُ الأئمةِ، فبالغوا في الاجتهادِ، وبينوا الحقَّ المُرادَ بأصولِ أصَّلُوها، وأركانٍ فصَّلوها»[٣].

فصنَّفوا المصنَّفات في التجويدِ والقراءات، ليترسَّمَ الخَلفُ خُطا أسلافِهم في التلاوةِ، وليُحكِموا الأداءَ والقراءةَ، وليضبِطوا الرواياتِ والقراءاتِ كما تلقَّوْها عن المشيَخةِ الأوَّلين «فإن الأمةَ كما هم متعبَدون باتِّباعِ أحكامِ القرآنِ وحفظِ حدودِه، فهُمْ مُتعبَدون بتلاوتِه وحفظِ حروفِه على سَنَنِ خطِّ المصحفِ الإمامِ الذي اتَّفقت الصَّحابةُ عليه، وألَّا يجاوزوا فيما يوافقُ الخطَّ عمَّا قرأ به القُرَّاءُ المعروفون الذين خَلَفوا الصَّحابةَ والتَّابعين، واتَّفقت الأُمةُ على اختياراتِهم»[٤].

---

(١) النشر ١١/٢.

(٢) المصدر السابق ٢١/٢.

(٣) المصدر السابق ٣٤/٢.

(٤) مقدمة معالم التنزيل، البغوي.

ولم يكتفِ هؤلاء الأئمةُ العِظامُ بذلِك، بل قامُوا برصدِ أيِّ خللٍ في تلاوةِ التَّالين، وتقويم أي عِوجٍ في قراءةِ القارئِين لكتاب ربِّ العالمين. قال الإمامُ الجليلُ الحافظُ أبو عمرٍو الدَّانيُّ : «وَبَعْدُ فقدْ حَدَانِي مَا رأيتُهُ من إهمَالِ قُرَّاء عَصْرِنا ومُقْرِئي دَهْرِنا تَجْويدَ التِّلاوَةِ وتحقِيقَ القِرَاءةِ، وتَركَهُم استعمالَ ما ندبَ إليهِ، وحَثَّ نبيُّه ﷺ أمتَه عليه، من قراءةِ التنزيلِ بالترسُّلِ والتَّـرتيل - أن أعمَلتُ نفسي في رسمِ كتابٍ خفيفِ المحملِ، قريبِ المأخذِ، في وصفِ علمِ الإتقانِ والتجويدِ، وكيفيةِ الترتيلِ والتحقيقِ التي أدَّاها المشيَخةُ من الخَلَفِ عن الأئمةِ من السَّلفِ»[١].

هذَا، وقد شهِد عصرُنا الحاضرُ صحوةً إسلاميةً مباركة، ورغبةً عارمةً في العودةِ إلى كتابِ اللهِ تعالى، وسُنةِ نبيه ﷺ. وكان من بين مظاهرِ هذة الصَّحوةِ المباركةِ أن تسابَقَ الأطفالُ والشبابُ والشيوخُ، وتبارى الرجالُ والنساءُ في تعلُّمِ القرآن الكريم وتجويدِه وقراءاتِه، إلا أنَّ الحرصَ على إتقانِ الأداءِ، وضبطِ القراءةِ تفاوَتَا تفاوُتًا بيِّنًا بين القُراءِ، فكان منهم المدقِّقون المحقِّقون للروايةِ، المعتَنون بالدِّرايةِ، ومنهم من لم يُحكِم الرِّواية، ولا عِنايةَ له بعلومِ الدِّراية.

لذا فقد بدت الحاجةُ ماسَّةً إلى ضبطِ كثيرٍ من مسائلِ التجويدِ والقراءاتِ علميًا وأدائيًا، وأخْذِ غوامضِ التِّلاوةِ، ودقائقِ الأداءِ من أفواهِ أئمةِ القرَّاءِ المتصدرين في عصرِنا.

فكان من توفيق الله تعالى أن يسَّر لي جَمْعَ كثيرٍ من المسائل الأدائيَّةِ في التجويدِ والقراءاتِ التي يحتاجُها القُرَّاءُ، ولايستغنِي عنها المقرِئون. وبعد الجمعِ الأوَّليِّ للمسائلِ قُمتُ باستشارةِ عددٍ من المقرئين المتقنين، وأبدَى بعضُهم ملاحظاتٍ قيِّمةً أسهَمَت في تنقيحِ المسائلِ المختارةِ قبلَ عرضِها على كبار المقرِئين المتصدِّرين في العالَمِ الإسلامي، وتسجيلِ

(١) التحديد ٦٨.

أدائِهم لها صوتًا وصورةً لتكون مرجعيةً أدائيَّةً موثوقةً للتَّالِين، لكتابِ الله المبينِ. تفصِلُ بين المتنازِعِين، وتُقرِّب الأداءَ الصحيحَ للقُراءِ والمُقرِئين، في هذا الجيلِ والأجيالِ التي تأتي بعدَه إن شاء اللهُ تعالَى.

وبعد صياغةِ المشروعِ صياغةً علميةً محكَمَةً، ودراسةِ المشروع دراسةً مستفيضةً وافقت مؤسسةُ الملك خالد الخيرية المباركةُ ـ التي كانت وما زالت سبَّاقةً لخدمةِ هذا الدينِ العظيمِ لا سيَّما ما يختصُّ بكتابِ ربِّ العالَمين ـ على تبنِّي المشروعِ وتمويلِه بالكامل. فانطلق هذا المشروعُ المباركُ الذي أَطلقنا عليه اسمَ:

(اتِّسَاق)، وبيانُه كالآتِي: المشروعُ الصَّوْتيُ المرْئيُ لِتَحْقِيقِ مَسائِلَ أَدَائِيَّةٍ في التَّجْوِيدِ والقراءات[1].

عِندئذٍ تمَّ التواصُل مع عددٍ من كِبارِ المُقرِئين المُتصدِّرين في العالَمِ الإسلاميِّ لأخذِ موافَقاتِهم على المشاركةِ في المشرُوع.

وقد أبدَى كثيرٌ من كبارِ المقرِئين تجاوبًا كبيرًا للمشروعِ، لكنّ بعضَهم لم تتيسرْ له المشاركةُ لظروفٍ خاصةٍ به.

والشُّيوخُ الفُضلاءُ الَّذينَ تشرَّفنا بمُشاركتِهم في المشْروعِ، هم:

١. الشَّيخُ محمدُ بنُ عبدالحميدِ بن عبدِالله المصريُّ السَّكندَرِيُّ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ.

٢. الشَّيخُ عبدُالحكيمِ بنُ عبدِاللطيفِ بنِ عبدِالله المِصريُّ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ.

٣. الشَّيخُ كرَيِّمْ بنُ سعيد راجِح الدِّمشقيُّ.

٤. الشَّيخُ إبراهيمُ بنُ فاضِل المشْهَدانيُّ المُوصِليُّ.

---

(١) سيأتِي تعريفٌ مُفصَّلٌ بالمشروع في المبحثِ الأولِ من التَّمهيد.

٥. الشَّيخُ إبراهِيمُ الأخضَرُ بنُ عليّ القَيِّمِ المدنيُّ.

٦. الشَّيخُ محمدُ بنُ الشَّريفِ السَّحابيُّ المغربيُّ.

٧. الشَّيخُ مصطَفَى بنُ أحمدَ البِخْياوي المغربيُّ.

٨. الشَّيخُ مُنِيرُ بنُ محمدٍ المظفَّر التُّونسيُّ.

٩. الشَّيخُ الدكتور/ أحمدُ بنُ عيسى الْمعصَرَاوِيُّ المصريُّ.

١٠. الشَّيخُ الدكتور/ أيمَنُ رُشْدِي سُوَيْد الدمشقيُّ.

١١. الشَّيخُ الدكتور/ عبدُ السَّتَّار بن فاضِلٍ النُّعَيْميُّ المُوصليُّ.

وقد وفَّقَ اللهُ بمنِّه وكرمِه للتسجيلِ معَ المشايخِ المقرئين الفُضَلاء صوتًا وصورةً وَفْقَ خُطَّةٍ زمنيَّةٍ مُحدَّدةٍ[١].

جزى اللهُ مشايخَنا الفُضلاءَ خيرًا، وتقبَّل اللهُ سعيَهم، وكتب أجرَهم، وجعل ما قدَّموه ذُخرًا لهم يوم القيامةِ.

والكتابُ الذِي بينَ أيْدِينا هوَ أحدُ المخرَجاتِ العديدةِ لمشرُوعِنا القُرآنيِّ الفريدِ (**اتِّساق**)[٢].

وهو تأصيلٌ علميٌّ للمسائلِ التي أدَّاها المشايخُ المشاركون في المشروعِ. فيتكامَلُ بذلكِ جانِبَا الرِّوايةِ والدِّراية.

ولا يشملُ الكتَابُ – كما يتَّضِحُ من عناوينِ أبوابِه ـ كلَّ أبوابِ التجويدِ، أو القراءات.

وقد عهدت اللجنةُ العلميةُ بمقرأةُ جامعِ الملك خالدٍ بالرياض ـ التي تتولَّى تخطيطَ وإعدادَ وتنفيذَ هذا المشروعِ ـ بعضَ أعضاءِ الفريقِ البحثيِّ

---

(١) يُنظَر الملحَق الثاني: رحلةُ المشروعِ الصَّوتيِّ.

(٢) للمزيدِ حولَ مُخرجاتِ المشروعِ يُراجَع الدَّليلُ الإجرائيُّ للمشروعِ ـ الملحَقُ الثَّاني بالكتَابِ ـ ولمزيدٍ من التَّفاصِيلِ حولَ المشروعِ يُنظَرُ المبحَثُ الأوَّلُ مِنْ هذَا الكِتابِ.

المتعاونِ معها بإعدادِ بحوثِ هذا الكتابِ، وهُم الفضلاءُ :

١. الشيخُ الدكتور/ وليدُ بنُ أحمدَ بنِ عبدِالغنيِّ الفخرانيّ.

٢. الشيخُ/ محمدُ بنُ سعيدِ بنِ بكرانَ الحضرميُّ.

٣. الشيخُ/ محمدُ بنُ أحمدَ بنِ يحيى الأَهدل.

وقد راعى الباحثون ـ جزاهم الله خيرا ـ الاختصارَ مع التحريرِ، ولا يخفى على فِطنةِ القارئِ الكريم أن أكثرَ الموضوعاتِ المطروحةِ ليست بجديدةٍ على طُلاب هذا العلمِ، إلَا أنها تتميزُ ـ فيما تتميز به ـ بأمرين هما :

١ ـ بحثُ عددٍ من المسائل الأدائية الدقيقةِ المُتناثِرةِ في كثيرٍ من مصنَّفاتِ التَّجويدِ والقراءاتِ وتقديمُها في كتابٍ واحد.

٢ ـ تضمينُ الكتابِ تنبيهاتٍ هامَّةً لأئمةِ القراءِ المتصدرين في العالم الإسلاميِّ الذين شاركوا في المشروع الصوتي في جُملةٍ من المسائل التي حواها الكتابُ.

وبعد إنجازِ البحوثِ عَهِدت المقرأةُ بمراجعةِ الكتاب إلى نُخبةٍ من الأساتذةِ المتخصصين في اللُغةِ والقراءات، وهم الأفاضِلُ:

١. فضيلةُ الأستاذِ الدُكتور/ أحمدُ بنُ عبدِالمجيدِ هريدي ـ أستاذُ اللغوياتِ بجامعةِ المنيا ـ مصر.

٢. فضيلةُ الأستاذِ الدُكتور/ مصطفَى بنُ محمدِ بنِ محمودِ البنَّا ـ أستاذُ الدراساتِ العُليا بقسمِ القراءاتِ، بجامعةِ أم القرى.

٣. فضيلةُ الشيخِ الدُكتور يحيى بنُ عبدالرزَّاقِ غوثانيّ ـ مدرِّسُ القراءاتِ بالمسجدِ النَّبويِّ الشريف.

٤. فضيلةُ الشيخِ الدُكتور/ محمودُ بنُ كابِر بنِ عيسى الشنقيطيُّ ـ أستاذٌ مساعدٌ بقسمِ الدراساتِ القرآنيةِ بجامعةِ الملكِ سعود.

جزى الله الباحثِين والمراجعِين وجميعَ من ساهم في هذا المشروعِ المباركِ بجُهدٍ أو مالٍ أو مشورةٍ خيرَ الجزاءِ، وجعل ما قدَّموه ذُخرًا لهم يوم القيامة.

وكذلك نقدِّمُ شُكرًا خاصًا للشيخَين المقرئَين بمقرأتِنا المبارَكةِ : طارق أحمد نجيب، عبدالحكيم أبو روَّاش عشُّوب على جهودِهما الكبيرةِ في مراجعةِ نصوصِ الكتاب ومقابلتِها وضبطِها، كما بذلا جهودًا مضنيةً في مراجعة التسجيلات الصوتية المرئية، ومتابعةِ مراحلِ المونتاجِ كافةً. فجزاهما الله خير الجزاء.

كما كانَ لبعضِ المُقرئين والأكاديميِّين الأفاضِلِ جهودٌ مشكُورةٌ، وأعمالٌ مبرورةٌ في تنفِيذِ ومراجَعةِ بعضِ موادِ المشروعِ، ومن هؤلاءِ المشايخُ الكرامُ:

١ – فضيلةُ الأستاذِ الدُّكتور/ إبراهيمُ بنُ سعيدٍ الدَّوسريّ.

٢ – فضيلةُ الأستاذِ الدُّكتور/ سالمُ بنُ غُرم اللهِ الزهرانيّ.

٣ – فضيلةُ الشيخِ المقرئِ/ أحمدُ بنُ أحمدَ الطويل.

٤ – فضيلةُ الشيخِ المقرئِ/ يوسُفُ بنُ محمّدِ بن شِفيعِ بنِ عبدالرَّحيم.

٥ – فضيلةُ الشيخِ المقرئِ/ صابرُ بنُ عبدِ الحكمِ بنِ سُليمان.

٦ – الأستاذُ/ أحمدُ بنُ عاصمِ بنِ عامِر.

٧ – الأستاذ/ محمدُ بنُ أحمدَ بنِ السايحِ بنِ خليل.

جزى الله جميعَ المشايخِ الفضلاءِ الذين أسهمُوا في إخراجِ هذا المشروع المباركِ خير الجزاءِ، وأجزلَ لهمُ الأجرَ والمثوبة، وجعل ما قدَّموه في ميزانِ حسناتِهم.

وشكرٌ خاصٌّ للشيخَين الفاضِلَين :

فضيلةِ الشيخِ الدُّكتور/ عبدِالله بن سُليمانَ الجار الله.

وفضيلةِ الشيخِ المقرئِ/ عادلِ بنِ عبدالرَّحمنِ السُنَيد.

على جهودِهما الكبيرة، وإسهامِهما الفعَّالِ في إعدادِ وتنفيذِ عددٍ من مراحلِ المشروعِ.

تقبَّل اللهُ سعيَهما، وكتب أجرَهما.

واللهَ نسألُ أن يجعلَ هذا المشروعَ نافعًا للقراءِ والمقرئين خصوصًا، والمشتغلين بالدِّراسات القرآنيةِ عمومًا، وأن يجعله عملًا خالصًا متقبَّلًا ننتفعُ به يوم نلقاه.

والحمد لله أولًا وآخرًا. وصلى الله على نبيِّنا محمدٍ، وعلى آله وصحبِه وسلَّم.

كتبه الفقيرُ إلى عفوِ ربِّه:

عدنانُ بنُ عبدِالرَّحمنِ العُرْضيُّ

شيخُ مقرأةِ جامعِ الملك خالدٍ بالرياضِ

والمشرفُ العامُّ على المشروع

adnanalordi@gmail.com





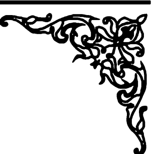
تمهيد

- وفيه ثلاثةُ مباحث:

المبحثُ الأولُ: التعريفُ بالمشروعِ الصوتيِّ المرئي (اتِّساق).

المبحثُ الثاني: تراجمُ المشايخِ المشاركين في المشروع.

المبحثُ الثالثُ: ترجمةُ المشرفِ على المشروع.

المبحثُ الأولُ
التَّعريف بالمشروع الصوتيّ المرئيّ (اتِّسَاق)

تنطلقُ فكرةُ هذا المشروع من السعي لحِفظِ نظام الأداء القرآنيِّ الذي اعتنى به أئمةُ الإسلام خَلَفًا عن سَلَفٍ؛ حيثُ كانَ الحِفَاظُ على هذا النظَامِ وصَونُه عنِ الخطأِ أحدَ أبرزِ بواعثِ التصنيفِ في علمِ التجويدِ.

ومن المسلَّماتِ عند أهلِ الأداءِ أن عرضَ القراءةِ وتصحيحَ التلاوةِ سُنةٌ متَّبَعةٌ، يأخذُها الآخِرُ عن الأوَّلِ[1].

إلا أنَّه على مرِّ العُصورِ بقِيت بينَ أهلِ الفنِّ مسَائلُ تحتاجُ إلى ضبطِ الأداء وتحقيقِه. وقد اسْتَشْعَرَ أئِمتُنا المتقدِّمون منهم والمتأخِّرون أهميةَ هذا الأمر وخطورتَه. ومن ذلك ما ذكرهُ عبدالوهَّابُ القُرطبيُّ، قال: (ولما رأيتُ الناشئةَ من قرَأَةِ هذا الزمانِ، وكثيرًا من منتهيهِم قد أغفلُوا إصلاحَ ألفاظِهم من شوائبِ اللَّحنِ الخفيِّ، وأهملوا تصفيتَها من كدَرِه، ..... رأيت لفَرطِ الحاجةِ إلى ذلك أن أقتضِب مقالًا.... أذكُر فيه معنى اللحنِ في اللغةِ، وحقيقتَه في العُرفِ والمواضَعةِ، ... وأبعثُ على تجويدِ القراءةِ بذكرِ ما يُستحسَنُ منها، وما يُستقبَح...)[2].

---

(١) محمد بنُ المُنكَدِر ـ السبعة لابنِ مجاهِد ٤/١ وورد مثلُ هذا المعنى عن جمْعٍ من التابعين.

(٢) مقدمةِ كتابِه الموضح في التجويد، عبدالوهَّاب القرطبي ٨.

ولعلَّ من أنفَعِ وسائلِ ضبطِ القراءةِ، وتحقيقِ لفظِ التلاوةِ إحياءَ عمَلِ الرَّعيلِ الأوَّلِ في المشافهةِ والتلقِّي، وأخذِها من أفواهِ الأئمَّةِ القُرَّاءِ الكِبَارِ في مختَلفِ الأمصار من أجْلِ تكْوِينِ قاعدَةٍ علميَّةٍ تتمثَّلُ في مرجعيَّةٍ صوتيَّةٍ ومرئيةٍ، عَلَى أعْلَى درَجَاتِ التَّوْثِيقِ والإتقَانِ.

ومِن أجلِ تحقيقِ هذه الغايةِ الشَّريفةِ كانت فكرةُ مشروعِ تَحْقيقِ الأَداءِ الصَّوتيِّ الْمَرْئيِّ «اتِّسَاق».

● تسميةُ المشروع: (اتِّساق).

الاتِّساقُ لغةً: التَّمَامُ والكَمَالُ، وترابُطُ عناصِر الشَّيءِ وتنَاسُبُها، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱلْقَمَرِ إِذَا ٱتَّسَقَ ۝١٨﴾ [سورة الانشقاق: ١٨]. أي: اكتَمَلَ وصَارَ بَدْرًا، والرَّتَلُ: اتِّسَاقُ الشَّيءِ وانتظَامُه عَلَى استِقَامَةٍ، كما قال تعالى: ﴿وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا﴾ [سورة المزمل: ٤].

وكان اختيارُ هذا الاسمِ عُنوانًا لمشروعِنَا إشارةً إلى أنَّ أحدَ أبرزِ أهدافِه هو: ضبطُ أداءِ القرآنِ وانتظامُه، كما يلفظُ به كبارُ قُرَّاءِ المُسلمينَ اليومَ على مختلفِ مشارِبهم ومناهجِ تلقِّيهِم.

● الرؤية:

مَشروعٌ صوتيٌّ مرئيٌّ، يُعْنَى بِضبطِ أداءِ الأوجُهِ الدَّقيقةِ في التجْويدِ والقِرَاءاتِ.

● الرسالة:

تقديمُ نماذجَ تعليميَّةٍ صوتيةٍ ومرئيةٍ لأداءِ بعضِ مسائلِ التجويدِ والقِراءاتِ المختَارَةِ، محَرَّرةً وَفْقَ طريقةٍ عصريةٍ تقومُ علَى أحدثِ الوسائلِ التعليميةِ؛ وتهدِفُ إلى بِنَاءِ المستفِيدِينَ في هذا العلم بناءً قويمًا، وَفقَ أعلَى مقاِييسِ الإتقانِ، بالأخذِ منْ أفواه الأئمَّةِ المتصدِّرينَ للإقراءِ في العالم الإسلامي المتَّصلِ سندُهمْ بِالنبي ﷺ.

- **الهدفُ العام:**

تَحقيقُ نطقِ جملة من المسَائِلِ الأدائيَّةِ في التَّجويدِ والقِرَاءَاتِ القرآنيَّةِ وتوثيقُهَا.

- **الأهدافُ التفصيلية:**

١ – أن يُساعِدَ دارِسِي القرآنِ الكريمِ عَلَى ضبطِ الأدَاءِ الصوتيِّ لبعضِ مسائلِ التَّجويدِ والقِرَاءاتِ.

٢ – أن يُمَيِّزَ الأدَاءُ الصَّحِيحُ من غَيرِه.

٣ – أن يتقارَبَ الأداءُ العمليُّ بينَ مدارسِ الإقراءِ كافَّةً.

٤ – أن تُتَاحَ للباحِثِينَ مرجعيَّةٌ تطبيقيَّةٌ أدائيَّةٌ موثوقةٌ ذاتُ مصداقيَّةٍ عاليَةٍ.

- **المحتوى:**

يتألَّفُ المشروعُ من تسجيلٍ صوتيٍّ مرئيٍّ أُخِذَ لِثُلَّةٍ من كبارِ العُلمَاءِ المُقرئِينَ المحقِّقينَ المشهُورين المسنِدينَ من عِدَّةِ أمصَارٍ؛ ليكُونَ مرجِعيةً تطبيقيَّةً لأهمِّ مسَائِلِ الأدَاءِ في التَّجويدِ والقِرَاءاتِ، ويصدُرُ معه كتابٌ يؤصلُ تلك المسائلَ الأدائيةَ المختارةَ، بالإضَافةِ إلى مسائلَ علميةٍ ذاتِ صلةٍ وثيقةٍ بالقراءةِ والإقراءِ؛ ليتكاملَ بذلك جانبَا الرِّوايةِ والدرايةِ.

- **الرَّاعِي الرَّسمِي:**

مُؤسَّسةُ المَلِكِ خالِدِ الخيريةُ بالرِّياض.

- **المستهدَفون:**

المشتغِلونَ بتلقِّي وإقراءِ القرآنِ الكريمِ وقراءاتِه عَلَى اختلَافِ مستوياتهم.

- **المنفذون:**

١ ـ المَشَايِخُ المقرِئُونَ المختَارونَ لتوثِيقِ كيفيَّاتِ الأداء.

٢ ـ اللجَانُ المسؤولةُ عنِ الإعدادِ والتنفيذِ والمتابعةِ مِن مقرأةِ جامعِ الملكِ خالدٍ، وغيرُهم.

❊ ❊ ❊ ❊ ❊




المبحث الثاني:
تراجم المقرئين المشاركين في المشروع الصوتيّ (اتِّساق)

المطلَبُ الأوَّلُ
ترجمةُ فَضِيلَةِ الشيخِ المُقْرِئ/ محمَّدِ بنِ عَبدِالْحَميدِ بنِ عبدِاللهِ خَليل - رَحِمَهُ اللهُ - (مصر)[1]

هو فضيلةُ الشيخِ المقرئِ محمَّدِ بنِ عبدِالحميدِ بنِ عبدِالله خليل - رَحِمَهُ اللهُ -، شيخُ مقرأةِ جامعِ أبي العباس المُرسي، وشيخُ قراءِ الإسكندريةِ السابقُ، والذي تفرَّد بعلوِّ سندِ القراءاتِ العشرِ الكُبرى بها، وبموتِه نزلَ إسنادُ أهلِ الإسكندرية درجة.

وُلِد يومَ الأربعاءِ: ٢٢ شوال سنة ١٣٤٤هـ، الموافق: ٠٥ مايو ١٩٢٦م بقرية النِّقَيْدي - مركز كَوْمِ حمادة - بمحافظةِ البُحَيرة بمصرَ.

(١) انظر مصادر الترجمة: المشروع الصوتي المرئي (اتساق)، والوفاءُ بالجميل بترجمة شيخ قراء الإسكندرية الجليل، هشام عبدالباري، وإمتاعُ الفضلاء بتراجمِ القراءِ، إلياسِ البَرْماوي ٢٢٣/٤، وقراءُ العصرِ، سيرةٌ عطرةٌ، وتاريخٌ مجيد، عبداللهِ بنِ محمد الجار الله ٢٣.

تُوفِّيتْ والدتُه وهو رضيعٌ، وكُفَّ بصرُه وهو ابنُ سنتين، وربَّاه والدُه وعمُّه، وأدخلاه الكُتَّابَ، فأكرمه اللهُ ـ ﷻ ـ بحفظِ القرآنِ الكريم، وأتمّه وهو ابنُ عشرِ سنين، وبعدها ببضعِ سنين انتقل إلى الإسكندرية، وبها تقدّم للاختبارِ للعملِ بالأوقاف، فطلبت منه اللجنةُ تعلُّمَ التجويدِ وإتقانَه، فجوَّد القرآنَ على روايةِ حفص، ثم قرأ لبقيةِ السبعةِ من (الشاطبية)، وأردفهُم بالقراءاتِ الثلاثِ من (الدُّرة) على الشيخةِ نفيسةَ بنتِ أبِي العِلا ضيف السكندريةِ، ثم عرضَ القراءاتِ العشرَ الكبرى على العلَّامةِ محمدِ بنِ عبدِالرحمٰنِ الخليجيِّ السكندريِّ، كلُّ ذلك في ختماتٍ عديدةٍ إفرادًا وجمعًا لبعض القراءاتِ ثم جمعًا للكلِّ، مع حفظ متون الفنِّ.

عَمِل مؤذنًا بمسجدِ رمضان يوسف بالإبراهيمية، ثم عُيِّن عضوًا بمقرأةِ جامعِ سيدي جابر ثم شيخًا لها، ثم شيخًا لمقرأة جامعِ القائد إبراهيم، ثم شيخًا لمقرأة جامع سيدي أبي العباس المرسي خلفًا لشيخِه، كما اعتُمِد قارئًا في الإذاعة المصرية العريقة.

ولم يكتفِ بالقراءة على مشايخِه، بل التحَقَ بمعهدِ القراءاتِ بالإسكندرية وتخرج منه بعد إتمامِه مرحلتَه العالية.

علَّم القرآنَ والقراءاتِ بالإسكندريَّةِ زمنًا طويلًا، ثم رحلَ إلى المملكة العربية السعودية، وأقام فيها بضعَ سنين للإقراء، وانتفعَ به خلقٌ لا يُحصَونَ من مُختَلَفِ دُوَلِ العالم، كما زار عددًا من الدول كالكويت وقطر واليمن وغيرها، التي أُقِيمتْ فيها حفلاتُ تكريمٍ له، كما كُرِّم في مصر مِراراً، وعند الله الجزاء الأوفى.

وقد عُرف المترجَمُ له ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ بالصبر والجَلَد واستفراغِ الوُسعِ في الإقراء، مع ولعٍ بالعلم، وإتقانٍ واستحضارٍ تام للمتون، وظلَّ كذلكَ إلى أواخرِ أيامِه، وأثنى عليه أئمة وعلماءُ القراءاتِ ثناءً عاطرًا.

ولم يتركِ الشيخُ مؤلفاتٍ، ولكن ترك تسجيلاتٍ في الإذاعة بصوته، كما سجل القرآن كاملًا بروايةِ قالونَ بجُدَّة ضِمنِ مشروعٍ لتسجيلِ القراءاتِ

العشر الكبرى، ولكن لم يتيسر إكمالُه لرجوع الشيخ إلى مصر، لأسبابٍ صحية.

أما تلامذتُه من جميع الأقطارِ فيخطئُهم العدُّ كثرةً.

- **وفاتُه:**

ظل الشيخُ يُقْرِئُ بدارِه العامرةِ بثَغرِ الإسكندرية ما يُنَيِّفُ على نصفِ قرنٍ من الزمانِ إلَى أن مَرِض ووافته المنيةُ، وفاضت رُوحُه إلى باريها قبيل عشاءِ السبت: غرة ذي الحجة سنة ١٤٣٤هـ، الموافق: ٠٥/أكتوبر/ ٢٠١٣م، وصُلِّيَ عليه في اليوم التالي بمسجد الصحابة بحي الشاطبي، ودُفن بمقابر المنارة، وكانت جنازتُه مشهودةً رَحِمَهُ اللَّهُ، وشفَّعَ فيه القرآنَ، وأسكنَه الفردوسَ الأعلَى.

***

المطلَبُ الثاني
ترجمةُ فضيلةِ الشيخِ المُقرِئ / عبدِ الحكيم بنِ عبداللطيفِ بنِ عبدِالله بنِ سُليمان - رَحِمَهُ اللَّهُ - (مصر)[1]

هو فضيلةُ الشيخِ المقرئِ **عبدِالحكيم بنِ عبدِاللطيفِ بنِ عبدِ الله بنِ سُليمان** - رَحِمَهُ اللَّهُ -، شيخُ مقرأةِ الجامعِ الأزهر، وشيخُ عمومِ المقارئ المصرية.

وُلِد بالقاهرة - منطقةِ الدمرداش يومَ ١٧/٠٩/١٩٣٦م، الموافق تقريبًا

(١) انظر مصادر الترجمة: المشروع الصوتي المرئي (اتساق)، وإمتاعُ الفضلاء بتراجمِ القراءِ، إلياسِ البَرْماوي ٢٨/٣ وقراءُ العصرِ سيرةٌ عطرةٌ، وتاريخُ مجيد عبداللهِ بنِ محمد الجار الله ٣٢.

لغرةِ رجب سنةَ ١٣٥٥هـ، وأصولُ عائلتِه من بلدة طُوَيْر - محافظة قِنا - بصعيد مصر.

بعث به والداه إلى كُتَّاب المسجدِ المحمدي وعمرُه أربعُ سنواتٍ أو خمسٍ، فصحَّحَ القرآنَ على شيخِه كِتَابةً في الألواح، وختمَه حفظًا وتجويدًا على الشيخ إمام عبده حلاوة، وهو ابنُ ثلاثةَ عشرَ عامًا، وقرأ ختمات على الشيخ : علي مصطفى عرفة.

التحق بعدها بالمعهدِ الديني الابتدائيِّ، إلَّا أن والِدَه أصرَّ أن ينتقلَ إلى معهدِ القراءاتِ بالأزهرِ، في نحوِ سنةِ ١٩٥٠م، فاجتازَ مراحلَه الثلاثةَ، فتلقى به القراءاتِ على أعلامِ ذلك الزمانِ، ودرس كذلك التجويدَ والرسمَ والعدّ والتفسيرَ والنحوَ والصرفَ والفقهَ وغيرَها، وصار حنبليًا تأثُرًا بشيخه محمود بِسَّة، وملأ اللهُ قلبَه بحبِّ القراءاتِ فقرأها إفرادًا أو جمعًا على عددٍ من كبارِ المشايخ خارجَ المعهدِ وداخِلَه، فأخذ الشاطبية والدرة على الشيخ محمد مصطفى الملواني، كما قرأ بحفص ثم بالعشر الصغرى إلى سورة القصص على الشيخ مصطفى منصور البَاجوري وأجازه، وبعدها تلقى العشر الكبرى على الشيخ أحمد عبدالعزيز الزيات وإبراهيم شحاتة السمنودي، وأُجِيز بذلك أيضًا.

وواصلَ دراستَه النظاميةَ حتَّى حصَلَ على ليسانسِ الدراساتِ الإسلاميةِ والعربيةِ من جامِعةِ الأزهَر.

وقد عمِل - رَحِمَهُ ٱللَّهُ - أولًا في التعليم الابتدائي الأزهريّ في الإسكندرية، ثم القاهرة، ودرَّس بعد ذلك في المعهدِ الإعداديّ والثانويّ بالفيوم، ثم انتقلَ إلى معهدِ القراءاتِ بالقاهرة مدةً، انتقل بعدَها إلى تفتيشِ المعاهدِ الأزهريةِ بالإدارةِ العامَّة، إلى أن أُحِيلَ على المعاش سنة ١٩٩٧م. وقد عُيِّن - رحمَةُ اللهِ عليْه - شيخًا لعدةِ مقارئَ: آخرُها مقرأةُ الجامعِ الأزهر، ولم يزلْ شيخًا لها إلى أن توفَّاه الله، كما عمل وكيلًا للجنةِ تصحيحِ المصاحف بالأزهر مدةً طويلة.

كما اختِيرَ الشيخُ عضوًا بلجنةِ المسابقاتِ السنوية بالإذاعةِ والتلفزيون وإذاعةِ القرآنِ الكريم، ثم تولَّى أخيرًا مشيخةَ المقارئ المصرية بعد تلميذِه الشيخ د. أحمد المعصراوي، وكانت قد عُرِضت عليه من قبل فتنازل عنها له، ثم شاء الله أن تؤول إليه.

رحل إلى عددٍ من الأقطارِ، وزار دُولًا عديدةً إمامًا في شهرِ رمضان، ومعلِّمًا، وحكَمًا في المسابقاتِ، أو مشاركًا في لجانِ مراجعة المصاحف، وكان ذلك بترشيح واختيار من شيخ الأزهر.

قرأ عليه، وانتَفَع به في معهدِ القراءات وخارجِه خلقٌ كثيرٌ، من مصرَ، ومن شتَّى البُلدانِ الإسلاميةِ.

● من مؤلفاتِه وأعمالِه العلمية:

● إكمالُ كتابِ الكوكبِ الدُّرِّي الذي لم يكملْه الشيخُ محمدُ الصادق قمحاوي.

● شرح مُنظومة قراءة الكسائي للشيخ الضباع، سمّاها: حديقةَ الرائِي، وهذا الشرحُ مفقودٌ.

كما سجل ختماتٍ لحفص وغيره أُذِيع بعضُها على بعض الفضائيات.

وكانت له - رحمةُ اللهِ عليه - في إذاعةِ القرآن الكريم بمصرَ عدةُ برامج نافعة في التجويد والقراءات.

وفى يومِ «الجمعة السابعِ من ذي الحجة سنة ١٤٣٧هـ، الموافق لـ: ٩ سبتمبر/٢٠١٦م رحل الشيخُ عن الحياة الدنيا عن عمرٍ جاوزَ الثمانين عاما، جُلُّها مع القرآن وأهلِه تعلُّمًا وتعليمًا، وقراءةً وإقراءً، وصُلِّي عليه يومَ الثامن من ذي الحجة بالجامع الأزهر الشريف، وكانت جنازتُه مشهودةً، ثم دُفِنَ في مقبرة (الغفير) غفر الله له ورحمه رحمةً واسعة، ورفعَ درجتَه في عِلِّيين».

المطلَبُ الثَّالِثُ
ترجمةُ فضيلةِ الشيخِ المقرئِ
كُرَيِّمِ بنِ سعيد راجح (سوريا)[1]

هو فضيلةُ الشيخِ المقرئِ محمَّد كُرَيِّم[2] بنِ سعيدِ بن كُرَيِّم راجح ـ حفظه الله ـ، شيخُ قراءِ الشام، المفسرُ الفقيهُ اللغويّ الأديبُ الخطيبُ اللامعُ المفوَّهُ.

وُلِد في حي الميدان بدمشق الشام سنة ١٣٤٤هـ الموافق لـ: ١٩٢٦م.

كانت والدتُه ديِّنةً فاضلَةً، تعلِّمُ القرآنَ للصغارِ في بيتِها، فبدأ تعليمَه صغيرًا عندها. ولمَّا أُنشِئت المدارسُ النظاميةُ ألحقتْه بها ليتعلمَ القرآنَ والكتابةَ والإملاءَ والأعمالَ الأربعةَ في الحِساب، ونَصَحَتْه أن يتلقّى القرآنَ والعلمَ على المشايخ، فوقعت هذه الكلمةُ من أذنِه موقعَها، فحفِظ القرآنَ الكريم في سنةٍ واحدة على الشيخ حسين خطاب، وعَمِل في مطبعةٍ فجعلَ يردِّدُ محفوظَه وهو في طريقِ ذهابِه وإيابِه. ثمَّ توجَّهَ لطلبِ العلومِ الشرعيةِ والعربية، فحفِظَ نظمَ الغايةِ والتقريبِ من الفقهِ الشافعيِّ، وألفيةَ ابنِ مالكٍ في النحو والصرف، وعددًا من عيونِ أشعارِ العربِ. ولم يكتفِ بذلك بل بدأ تعلُّمَ القراءاتِ على يدِ شيخِ القراء آنذاك محمد سليم الحُلواني فحفظ عليه الشاطبية، ثم توفي الشيخ فأكمل على ولده (أحمد) القراءات العشر

(١) انظر مصادر الترجمة: المشروع الصوتي المرئي (اتساق)، وإمتاعُ الفضلاء بتراجم القراءِ، إلياسِ البَرْماوي ٣٩٥/٤، وقراءُ العصرِ: سيرةٌ عطرةٌ، وتاريخٌ مجيد، عبداللهِ بنِ محمد الجار الله ٣٠.

(٢) قال المترجَم له: سمَّاني أبي «كريم»، وأطلق الناس عليَّ اسم «محمد كريم»، والمُسمَّى واحد.

من الشاطبيةِ والدرةِ، وأتم جمْعَ القراءات العشر الصغرى في مدة وجيزة، كما تلقى في نفسِ المدةِ تقريبًا العشرَ الكبرى أيضًا على الشيخ عبدالقادر قُويدر العربيلي، كما قرأ ختمةً أخرى بعد ذلك بالعشر الصغرى على الشيخ محمود فايز الدَّيرعَطانيّ.

وخلال هذه المدةِ كان قد حصَل على الشهادةِ الثانويةِ التي أهّلَتْه لدخولِ كليةِ الشريعة التي حصل منها على الإجازةِ الشرعية. ثم درس دبلومَ التربيةِ. ثم عُيِّن بعد ذلك مدرِّسًا في وزارة الأوقاف، فدرَّس في كثيرٍ من المساجد، كما درَّس في عددٍ من المدارسِ والمعاهدِ الشرعيةِ القرآنَ وعلومَه والتفسيرَ والفرائضَ وعلومَ العربيةِ زمنًا طويلًا، وعمِلَ أيضًا مدرسًا في دائرةِ الفتوى في مساجدِ دمشق، كما عُيِّن مفتيًا في حُوران، وكان وما زال خطيبًا مفوَّهًا، واشتُهِر بخُطَبهِ التي تهُزُّ القلوب، ويستهويه الشِّعرُ، بل لهُ نظمٌ رائقٌ، وقلمٌ سيَّال.

وقد آلت إليه مشيخةُ مقارئِ الشام، حيث بُويعَ شيخًا لقُرَّائِها بعد وفاةِ شيخِها الشيخِ حسين خطاب - رَحِمَهُ اللَّهُ - سنة ١٤٠٨هـ.

- **من مؤلفاته:**
  - قبسٌ من القرآنِ الكريم.
  - مختصرُ تفسير القرطبي.

وقد استقرّ المقامُ بالشيخِ - حفِظهُ اللهُ - في السنواتِ الأخيرة بالدوحةِ بدولةِ قطر، ولا يزال طلابُ القراءات يفِدُون إليه وينهلُون من علمِه، نفعَ اللهُ بعلومِه أينما حل.

❊ ❊ ❊

المطلَبُ الرَّابعُ
ترجمةُ فضيلةِ الشيخِ المقرئِ/ إبراهيمَ بنِ فاضلٍ المَشْهَداني (العراق)[1]

هو فضيلةُ الشيخِ المقرئِ إبراهيمَ بنِ فاضلٍ بنِ محمَّدٍ المشهدانيّ (نسبة الى عشائر المشاهدة العراقية - حفظه الله ورعاه - أحدُ أكابر المقرئين ببلاد الرافدَينِ، الخطيبُ المفوَّه، إمامُ جامع يحيى عمر الطالب بالموصل.

وُلِد بمدينة الموصل الحدباء عام ١٩٤٣م الموافق: ١٣٦٢هـ تقريبًا.

نشأ في بيتِ علمٍ وتقوى وورع، حبَّب الله إلى الشيخ طلبَ العلم، ووهبه هِمَّة لا تعرف الكَللَ ولا الملل، فقد كان يتنقل بين القرى والأرياف المجاورة لطلب العلم من أفواه الشيوخ، وللجلوس بين أيديهم والاستفادة من علومهم.

درَس في مدرسة الحدباء، ثم التحق بمعهد إعداد المعلمين، فتخرج منه سنة ١٩٦٥م، ونال درجة الدبلوم.

ثم درَّس في مدارس مختلفة تابعة لوزارة التربية والتعليم داخل الموصل وخارجها أكثر من خمس وعشرين سنة إلى أن أُحِيل إلى التقاعد وتفرَّغ لتدريس القراءات.

وأما رحلتُه مع القرآن بدأت بتعلم التهجي وأخذِ التجويد مشافهةً

(١) انظر مصادر الترجمة: المشروع الصوتي المرئي (اتساق)، وبحوثُ ملتقى كبار قراء العالم الإسلامي ٥٣٧و، قراءُ العصرِ: سيرةٌ عطرةٌ، وتاريخٌ مجيد، عبداللهِ بنِ محمد الجار الله ٣٩.

بمسجد المشاهدة على ملا هندي، وقرأ ختمة كاملة أو أكثر برواية حفص عن عاصم الكوفيّ.

ثم سمع بالشيخ الإمام محمد صالح الجَوَادِي، فذهب إليه، وبدأ بإفرادِ القراءاتِ السبع ودراسةِ القواعد المقررة (البقرية) على الشيخ؛ إذ هو المتنُ المقررُ بالعراق، وشرع في الجمع الصغير (لأهل سَمَا: نافع وابن كثير وأبي عمرو) على طريقة العراقيين[1]، إلى أن وصل إلى قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٖ فَتَابَ عَلَيۡهِۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ۝٣٧﴾ فتُوفِّي شيخُه الجوادي ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ، فاستأنف جمعَ القراءات السبعِ على الشيخ عبدالفتّاح محمد شيت الجومرد تلميذ شيخه ـ وأجازه سنة ١٣٩٦هـ، ولقَّبه يومئذ بـ: (موئل القراء) تشريفًا له.

بعدها يسر الله أخذَ القراءات الثلاث المتمِّمة لها على تلميذِه الشيخِ شيرزاد عبدالرحمٰن طاهر، وذلك في رحلته إلى الإمارات عام ١٤٢٤هـ.

ثم قرأ العشرَ الكبرى بالموصلِ على تلميذِه الشيخ محمد بن حسين بن عبد الطائيّ البغداديّ[2]، وكان الختم سنة ١٤٢٧هـ.

أما عن بقية العلوم الشرعية فقد لازم المُترجَمُ له جماعةً من شيوخ الموصل، وأفاد منهم وأخذ عنهم كثيرًا من العلوم كالفقه والأصول، والنحو والصرف والعربية، والشعر والعروض وغيرها من الفنون كأنواع الخطّ والزخرفة.

---

(١) يقرأ الجزء الأول للدوري، ثم الجزء نفسه للسوسي، ثم يجمعه لأبي عمرو براوييه، ثم يقرأه لابن كثير برُمَّته، ثم لقالون ثم لورش ثم لنافع بتمامه، ثم جمعًا لأهل سَمَا إلى آخر سورة النساء، ثم يبدؤون مرة أخرى من البقرة للشامي ثم عاصم ثم حمزة ثم الكسائي على نفس المنوال إلى ختام سورة النساء، ثم يعودون من الفاتحة للجمع الكبير بالقراءات السبع إلى آخر القرآن.

(٢) ختمة كاملة: أكثرها بالعرض على الشيخ الطائي، وبعضها بالسماع منه.

كما رحل إلى عدد من الأقطار كالكويت وسوريّا والأردنّ والسعوديَّة وتركيا وغيرها، والتقى بكثير من علمائها وأفاد منهم، ودرَّس الخطّ الكوفيّ في المسجد الحرام في إحدى رحلاته. كذا حكّم في مسابقات علميّة مختلفة في القرآن الكريم وغيره، داخل العراق وخارجه.

- **من مؤلفاته وأعماله ومناشطه العلمية:**

- نظم (متن البقريّة).

- نظم القراءات الثَّلاث المتمِّمة للقراءات العشر (عمدته إضاءة الضباع).

- نظم الـمكيّ والمدنيّ من سور القرآن الكريم.

- نظم عدد آيات سور القرآن الكريم، وترتيبها.

- وله داليَّة رائعة في الآداب الإسلامية.

لازم الشيخ تدريس القراءات والعلوم الإسلاميّة الشرعية المختلفة وعلوم العربية وغيرها؛ فوفد إليه طلبةُ العلم من الموصل، وقصده وأخذ عنه جماعاتٌ من سائر أنحاء العراق ومن خارجها، ولا يزال يستقبل مريدي العلم وهو منشرح الصدر قرير العين قارنًا بين التعليم والتوجيه والوصية والتشجيع والمتابعة.

زاده الله من فضله، وشرَّفه بخدمة القرآن وأهله، وكتب أجره، ورفع قدره، وأعلى في الخافقَينِ ذكره، ومتع ببقائه ونفع بعلومه.. آمين.

❊ ❊ ❊

المطلَبُ الخامِسُ
ترجمةُ فضيلةِ الشيخِ المُقرِئ / إبراهيمَ الأخضرِ بنِ عليٍّ القَيِّم (السعودية)(١)

هو فضيلةُ الشيخِ المقرئ إبراهيمَ الأخضرِ بنِ عليٍّ القيم ـ حفظه الله ـ، شيخُ قراءِ المسجدِ النبويّ الشريفِ، وأحدُ أئمةِ الحرمَينِ الشريفَينِ سابقًا، وصاحبُ مدرسةٍ متميِّزةٍ في الترتيلِ والأداء، واختيارٍ في الوقفِ والابتداء.

وُلِد في المدينةِ المنورة ـ على ساكنِها أفضلُ الصلاةِ والسلامِ ـ في السابعِ من شهرِ ذي الحَجةِ عام ١٣٦٤هـ في محلة كانت تسمّى بالساحة، دخلَتْ المسجدَ النبويّ الشريفَ في التوسعةِ الأخيرة.

نشأ الشيخُ ـ حفظه اللهُ ـ بالمدينةِ النبويَّةِ، وتلقَّى تعليمَه في مدارسِها، فدرَسَ في دارِ الحديثِ، ثم في مدرسةِ النجاحِ، وبعد مدةٍ التحقَ بالمعهدِ العِلميِّ، ثم بالمدرسةِ الصناعيةِ الثانويةِ، كما ابتُعِث إلى مصرَ لإكمالِ دراستِه، ثم إلى إيطاليا.

وخلالَ مدَّةِ دراستِه حفِظ القرآنَ الكريمَ على الشيخ عمر الحيدري، ثم جوَّدَهُ وأتقنَه وعرضَه على شيخ قراء المسجد النبوي الشيخ المعمَّر حسن الشاعر، وسمَتْ همتُه لقراءةِ القراءاتِ السبعِ من الشاطبية فأخذها عن الشاعر أيضًا، ثم تلقى القراءاتِ الثلاثَ من الدُّرةِ وغيرها مدة ملازمته للشيخ عبدالفتاح القاضي وقرأ عليه شروحه وكثيرًا من مؤلفاته فتمَّتْ له العشرُ الصغرى، كما تلقَّى روايةَ حفصٍ من طريقِ الطيبة على الشيخ أحمد الزيات، واستفاد من الشيخ عامر عثمان وعرض عليه كثيراً من القرآن،

(١) انظر مصادر الترجمة: المشروع الصوتي المرئي (اتساق)، إلياسِ البَرْماوي ٦٤/١، وقراءُ العصرِ: وسيرةٌ عطرةٌ، وتاريخٌ مجيد، عبداللهِ بنِ محمد الجار الله ٢٨.

وقرأ كتبَ التجويد والقراءات على عددٍ من الأَعلامِ، ولم تقتصِرْ عنايتُه على القرآنِ وعلومِه، بل درسَ العقيدةَ والحديثَ والفِقهَ واللغةَ وغيرَها من علومِ الشريعة، واستفاد من مشاهيرِ عُلماءِ عصرِه.

ومارسَ ـ حفظه اللهُ ـ التدريسَ في عددٍ من المدارسِ في الرياضِ، ثم في المدينة المنورة، وبعدها عُيِّن مدرسًا في كليةِ القرآنِ الكريم، وبكليةِ الدعوةِ بالجامعةِ الإسلاميةِ بالمدينة المنورة. وعُيِّنَ كذلكَ عضوًا في مجلسِ إدارةِ جمعيةِ تحفيظِ القرآنِ بِها. ثم آثر ـ حفظه اللهُ ـ التفرُّغ للإقراء، فاستقالَ من عملِه الرسمِيّ.

وفي عام ١٤٠١هـ عُيِّن إمامًا بالمسجد الحرام، ثم شارك بالإمامةِ في المسجد النبوي الشريف من عام ١٤٠٦هـ إلى ١٤١٥، وفي العام نفسِه ـ ١٤٠٦ ـ خلَفَ شيخَه حسنَ الشَّاعرَ في مشيخةِ القراءِ بالمسجدِ النبوي الشرِيف.

- **من مؤلفاتِه وأعماله ومناشطه العلمية:**
- مهارات مُحَكِّمي القرآن الكريم وقارئيه ومقرئيه.
- رسالةٌ في التكبيرِ عند الخَتم.

كما سجَّل ختمتَينِ كاملتَينِ بمجمع الملك فهد لطباعةِ المصحفِ الشريفِ بروايتَي حفصٍ، وورشٍ.

وكان له تجربةٌ رائدةٌ في مشروعٍ مميَّزٍ لتخريجِ نساءٍ حافظاتٍ مجوِّداتٍ من القسمِ النسويِّ بجمعيةِ تحفيظِ القرآنِ بالمدينةِ المُنوَّرةِ، فأُنشِئتْ حلقةٌ لهنَّ عمَّ النفع بها وأقبل عددٌ كبيرٌ عليها وتخرج بها جماعاتٌ على مدارِ أكثرَ من خمسٍ وعشرين سنة.

والشيخُ ـ حفظه اللهُ ـ عضوٌ في عددٍ من اللجانِ والجمعياتِ، منها:

جمعيةُ تحفيظِ القرآنِ ـ عضوُ لجنةِ تحكيمِ المسابقةِ المحليةِ والدولية للقرآن الكريم بالسعوديةِ.

ولا يزال مجلسُ إقراءِ الشيخِ وبيتُه قبلةً لطلاب إتقانِ الأداءِ، والوقفِ والابتداءِ، وقد تتلمذ عليه في القرآن والقراءات جماعاتٌ من المقرِئين والمقرِئاتِ داخل المملكة وخارجها.

نفع الله بجهودِ الشيخ، ومتَّع ببقائِه، وزاده شرفًا بخدمة القرآن وأهله.

❊ ❊ ❊

المطلَبُ السادسُ
ترجمةُ فضيلةِ الشيخِ المُقرِئ / محمَّدِ بنِ الشريف السَّحابي (المغرب)[1]

هو فضيلةُ الشيخِ المقرئِ **محمَّدِ بنِ الشريف السَّحابي العبيدي الزعري** (نسبة الى قبيلة بني عبيد زعير) ـ حفظه الله ورعاه ـ، العالمُ الرباني، الحافظُ الفقيهُ الداعيةُ المحققُ، أحدُ شيوخِ الإقراءِ الكبارِ ببلاد المغرب، شيخُ مدرسة ابن القاضي للقراءات التابعة لجمعية الإمام أبي شعيب الدُكَّالي لتحفيظِ القرآن الكريم وتدريسِ علومه بمدينة سَلا المغربية.

وُلِد بقرية عين الريبعة ضواحي مدينة الرباط عام ١٣٦٩هـ، الموافق لـ: ١٩٤٩م.

نشأَ وترعرعَ بقريته، ودخل الكُتَّابَ القرآنيّ في سن مبكرة، وحفظَ

(١) انظر مصادر الترجمة: المشروع الصوتي المرئي (اتساق)، وإمتاعُ الفضلاء بتراجم القراءِ، إلياسِ البَرْماوي ٤/٤٩٧، وقراءُ العصرِ: سيرةٌ عطرةٌ، وتاريخٌ مجيد، عبداللهِ بنِ محمد الجار الله ٣٥.

القرآنَ الكريمَ حفظًا على الفقيه محمد الغماري والفقيه محمد التسولي والفقيه علي الشيظمي، ولما يتجاوز عمرُه آنذاك الثالثةَ عشرَ ربيعًا.

عزم على الرحلة في طلب العلم متوجهًا إلى شمال المغرب، للأخذ عن علمائه، فأعاد به ختمة أخرى برواية ورش، ثم حفظ باللوح الأصولَ من المتون في شتّى العلوم التي يتعيَّن على الطالب حفظُها بعد القرآن، ومَكَثَ هناك ما بين سنتي ١٩٦٣ ـ ١٩٦٥م، ثم عاد بعدها إلى قبيلته فأُسنِد إليه تحفيظُ أبنائها القرآن وهو دون العشرين من عمره.

قرأ بعضَ القراءاتِ على الشيخ محمد بن عباس، وأخذ السبع عن الفقيه عابد السوسي والشيخين محمد فنان السرغيني وأحمد السالك الدُوكالي؛ ثم رحل إلى مدرسة سيدي الزوين قرب مراكش المشهورة بتخصصها في العَشرَينِ [القراءات العشر الصغرى (النافعية) والكبرى (التي هي العشر الصغرى باصطلاح المشارقة)]، ومكث فيها يأخذ عن علمائها وشيوخها طيلة أربع سنوات، ما بين ١٩٧٠ و١٩٧٤م، فأخذ العشر النافعية والعشر من الشاطبية والدرة على مدير المدرسة العلامة علال العشراوي القاسمي العبدي. وقد نالَ المُترجَمُ له جائزة الحسن الثاني سنة ١٩٧١م في حفظ القراءات السبع، وفي سنة ١٩٧٢م استَظْهَر موطأ الإمام مالك، ونال به جائزة الحسن الثاني مرة أخرى؛ فتقرر ترشيحُه ومنحُه متابعةَ وإكمالَ دراستِه بالعاصمة الرباط.

انتقل إلى مدينة الرباط والتحق بدارِ القرآنِ التابعة لرابطة المجودين بالمغرب، وبمعهد التكوين الديني بمسجد السنة، وانتسب لدار الحديث الحسنية، وكان بين الفينة والأخرى يتردّد على مدرسة سيدي الزوين لإتمام القراءات العشر الكبرى والصغرى منكبًا بشغف على الدراسة والتحصيل ليلَ نهارَ بجد واجتهاد دون كلل ولا ملل، فتلقى العلومَ على عدد من الشيوخِ الذين كان لهم الأثرُ الطيبُ والحسنُ في تكوينِ شخصيتِه وتهذيبِ سلوكِه،

ثم تخرج بعد ٥ سنوات ضمن أول فوج ممن درسوا بدار القرآن ومعهد التكوين المذكورين.

ثم عُيِّن الشيخُ مدرسًا وخطيبًا بمعهدِ التعليمِ التابع للمكتب الشريف للفوسفاط بمدينة اليوسيفية. لكنه قرر أن يترك اليوسفية مُؤْثِرًا التفرغ للدعوة وتحفيظ القران الكريم وتدريسَ علومِه على الوظيفة، فأسس (مدرسة التوحيد القرآنية) بتعاون مع بعض المشايخ وأهل الفضل بمدينة سلا سنة ١٤٠٠هـ (١٩٨٠م)، وكرَّس جهدَه لهذه المدرسة الفتية التي اتخذ منها مقرًا لإلقاء عددٍ من الدروس العلمية، بالإضافة إلى تحفيظ القرآن الكريم وتدريس القراءات، وتزامنَ هذا مع تعيينِ الشيخِ رسميًا للخطابة والوعظ بأحد المساجد بعين العودة بنواحي مدينة الرباط.

اعتنى بإحياء علوم القراءات والرسم والضبط بتدريسها ونشرها من خلال تأسيسه لمقرأة خاصة بالقراءات السبع والعشر، حيث فاق عددُ الختمات على يديه أكثرَ من ستين ختمةً بمختلف الروايات والقراءات، كما حافظ مع ثلة مباركة من علماء المغرب على قراءة الإمام نافع من طرقه العشرة، تدريسًا وإقراءً وتحقيقًا، كما درَّس الكثيرَ من متون هذه العلومِ كالدرر اللوامع، وتفصيل عقد الدرر (في طرق نافع العشرة)، والشاطبية، ومورد الظمآن (في الرسم والضبط)، وغيرها.

وهو الآن شيخُ (مدرسة ابن القاضي للقراءات) التابعة لجمعية الإمام أبي شعيب الدوكالي لتحفيظِ القرآن الكريم وتدريسِ علومِه بمدينة سلا، ويشرفُ عليها مع نخبة من الأساتذة، ويأتيه الطلاب ويرحلون إليه؛ لينهلوا من علمه، ويتحملوا عنه من داخل المغرب وخارجها.

- **من مؤلفاته وأعماله ومناشطه العلمية:**
  - رَمْزِيَّة في القراءات السبع.
  - شرح على مورد الظمآن.

- شرح على متن الدرر اللوامع في أصل مقرإ الإمام نافع.
- شرح ماتع على متن الشاطبية.
- وله تحقيق كتاب التعريف في اختلاف الرواة عن نافع للحافظ أبي عمرو الداني، ولمتن تفصيل عقد الدرر لابن غازي.

ولا تزال مدارسُ الشيخ القرآنية ـ بفضل الله ثم بجهوده ـ تصدحُ بالقرآن في أرجاء مدينة سلا، وتخرج منها جم غفير من القراء والأئمة والدعاة ممن تتلمذ على يديه.

حفظ الله الشيخ ومتع به، وزاده حرصًا وغيرة على كتابه، ونفعنا بعلومه.. آمين.

❊ ❊ ❊

المطلَبُ السابعُ
ترجمةُ فضيلةِ الشيخِ/ مصطفى بنِ أحمدَ البِحْياوي (المغرب)[1]

هو فضيلةُ الشيخ المقرئِ مصطفى بن أحمد بن عبدالرحمٰن البِحياوي الإدريسيّ الحسنيّ المُرَّاكُشِيّ مولدًا ونشأةً وتعلُّمًا وتعليمًا ـ الطنجيّ دارًا واستقرارًا ـ حفظه الله ورعاه ـ، المُتَفَنِّن المتبحر في العلوم، المُرَبِّي المُؤَدِّب، شيخُ معهدِ الإمام الشاطبي للقرآن الكريم وعلومه، وخطيبُ مسجده.

وُلِد في أحد الأحياء القديمة جنوب مراكش سنة ١٩٥٠م، الموافقة لسنة ١٣٦٩هـ تقريبًا.

---

(١) انظر مصادر الترجمة: المشروع الصوتي المرئي (اتساق)، وموقعه الرسمي على الإنترنت.

حفِظ القرآنَ الكريمَ في صغرِه على يد والده بروايتي قالون وورش عن نافع، وبدأ معه حِفظَ الشاطبيةِ، وأخذ عنه مبادئَ العلوم من عربية وفقه وتفسير وأداء، وجوَّد القرآن أيضاً على أحد أقران والده، وهو سعيد الجرموني (تلميذ الشيخ إبراهيم الماسي)..

دَرَسَ العلوم على جماعة من العلماء، فقرأ الفقهَ المالكي، ومبادئَ علم التجويد بمضمن الجزرية ونظم ابنِ بري في مقرأ الإمام نافع، والمنطق والعقيدة، والحديث والسيرة، والنحو والعربية وعلومها، وكما درس التفسير وعلومه ومناهجه، وغيرها من العلوم.

وكان والدُه إمامًا وخطيبًا وصاحبَ مقرأة قرآنية (كُتَّاب)، فلما تُوفِّيَ والدُه ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ، وكان الشيخُ يومئذ في مرحلة (البكالوريا) في دراسته وعمره ١٧ سنة، خلَفه في الكُتَّاب والمحراب، فتولى الإمامةَ والخطابةَ، وجلس مجلسَه للإقراء بمراكش، وفي الوقت نفسه كان يُدرِّس في المدرسة القرآنية في مراكش.

وقرأ السبعَ بمدينة سلا على الطريقة المغربية في الجمع واستعمال الرمزية، ودرس نظمَيّ ابنِ الصفَّار وابن غازي في العشر النافعية.

ثم يسّر الله له الرحلةَ بعد ذلك إلى الحرمَينِ الشريفين ومصر وقرأ القراءاتِ ومتونها، والتقى بجماعةٍ من كبار أهلِ هذا الفن، وصار ماهرًا به متمكنًا من علومه.

بعد ذلك عاد إلى مراكش مُلتحقًا بالمركز الجهوي للدراسات اللغوية والأدبية، وبالموازاة التحق بكلية الفلسفة في الرباط، فكان كعادته يجمع بين التدريس في دار القرآن والإقراء في مقرأة والده والوظيفة والدراسة.

بعد تخرجِه من المركز المذكور عُيِّن أستاذًا للغة العربية في مدينة واد زم ومدينة خِريبكة، ولما حصل على الإجازة في الأدب ثم الفلسفة بجامعة محمد الخامس عُيِّن أستاذًا للفكر الإسلامي والتربية الإسلامية في ثانوية

يوسف بن تاشفين، والتي درَّس فيها حوالي ٧ سنوات، وكان خلالها يحاضر أيضاً في جامعة مراكش في العقيدة وغيرها.

ومع بدايةِ الثمانينات الميلادية التحَقَ بالمعهد الوطني بالرباط، وساهم في فتح مدرسة قرآنية تخرَّجَ منها العديدُ من طلاب العلم، وكان له مجالسُ عامرة للتدريس في منطقة باب الحد.

وأثناءَ هذهِ المدة كتب الشيخُ أكثرَ من بحث أحدها في «القياس»، كما حصل على درجة الماجستير في الدراسات القرآنية من خلال بحثَينِ في القراءات، الأول تحت عنوان «المسك الأذفر فيما خالف فيه نافع أبا جعفر»، والثاني «مناهج دراسة النص القرآني»، ثم تقدم ببحث دكتوراه في تحقيق الجميلة (جميلة أرباب المراصد شرح عقيلة أتراب القصائد للجعبري).

ثم بعد تخرجه من المعهد الوطني تم تعيينُه مفتشًا عامًا بالتعليم على جهة الشمال، ومشرفًا على التعليم الأصيل واللغة العربية في كل من طنجة وشفشاون وتطوان لمدة ثلاث سنوات إلى أن استقر به المقام في طنجة وما زال مقيمًا بها إلى اليوم، ويزور مراكش في كل عام ليتابع ويشرف بنفسه على مقرأته القرآنية بها.

أسس بطنجة معهدَ الإمام الشاطبي للقرآن الكريم وعلومه وتولى إدارته، فتخرَّج منه وما زال بفضل الله يُخرِّج أفواجًا من الحفظة والأئمة وطلاب العلم في كل عام.

كما درَّس في معهد الموحدين، وأشرفَ على العديد من دور القرآن، وكانت له مجالسُ عامة في التفسير والحديث والسيرة، ومجالس خاصة مع الطلبة في القراءات وعلوم القرآن والأصول واللغة.

- **من مشايخه:**
  - أحمد بن المقدم غازي.

- عبدالفتاح بن عبدالغني القاضي.
- إبراهيم بن شحاثة السمنودي.
- عبدالحكيم بن عبداللطيف بن عبدالله بن سليمان.
- سعيد العبدالله الحموي.

• من مؤلفاته وأعماله ومناشطه العلمية:

- الدليلُ الأوفق إلى رواية ورش عن نافع من طريق الأزرق (بالمشاركة).
- البدرُ المنير في قراءة ابن كثير.
- الغررُ في إكمال الدرر.
- تحفةُ القارئ والسامع شرح نظم البارع.
- نفائسُ البليلة على ذيل الجميلة.
- إنجازُ الموعد على ذيل المورد.
- يلقي خطبة الجمعة في مسجد الإمام الشاطبي التابع للمعهد.
- يُشرفُ على كرسي التفسير في الكراسي العلمية للقناة السادسة بالتلفزة المغربية.
- اخْتِير عضوًا في اللجنة العلمية لمراجعة المصحف الذي يصدر عن مؤسسة محمد السادس للمصحف الشريف.
- شارك في تحكيم كثير من المسابقات القرآنية المحلية والدولية.
- قدَّم عددًا من الدورات العلمية في منتدى الشارقة الإسلامي، ألقى خلالها دروسًا في التفسير والحديث وعلوم القرآن والسيرة النبوية والشمائل والعقيدة والتاريخ والسلوك والأصول والمقاصد.

فتح الله على الشيخ في فنون عديدة، ويتمتع بخصال وشيم طيبة حميدة، وقد شهد بفضله وعلمه الكثيرُ من أهل العلم، وتخرج على يديه ثلةٌ من القراء والمشايخ والدعاة وطلبة العلم والفضلاء من المغرب وخارجه. حفظ الله الشيخ وأمدَّ في عمره على طاعته وبارك في جهوده ونفع بعلومه... آمين.

❊ ❊ ❊

المطلَبُ الثامنُ
ترجمةُ فضيلةِ الشيخِ المُقرئِ
مُنِيرِ بنِ محمد المُظَفَّر (تونس)[1]

هو فضيلةُ الشيخِ المقرئِ منيرِ بنِ محمَّدِ بنِ أحمدَ **المُظَفَّرِ الصَّفَاقُسِيُّ** ـ حفظه الله ورعاه ـ، العابدُ الزاهدُ الورِعُ، صاحبُ الصوتِ الخاشعِ العذبِ بالقرآن، الصابر المحتسب، شيخُ صفاقس، وعضوُ اللجنة العلمية بالهيئة الوطنية للإقراء بتونس.

وُلِد بمدينة صفاقس بالجنوب التونسي عام ١٩٥٠م الموافق: ١٣٦٩هـ تقريبًا.

نشأ في بلدتِه وتعلّمَ وقرأ على شيوخِها كالشيخ محمد الطاهر الجَرَّايَة الصفاقسي (من قراء جامع الزينونة وتلميذ عبدالواحد المارغني)، بعدها رحل أولًا إلى بلادِ الشام، وقرأ القرآنَ على الشيخ عبدالعزيز عيون السود.

(١) انظر مصادر الترجمة: المشروع الصوتي المرئي (اتساق)، وإمتاعُ الفضلاء بتراجم القراءِ، إلياسِ البَرْماوي ١/٢٤٨، وقراءُ العصرِ: سيرةٌ عطرةٌ، وتاريخٌ مجيد، عبداللهِ بنِ محمد الجار الله ٣٤.

ثم الْتَحَقَ بالجامعةِ الإسلاميةِ بالمدينةِ المنورةِ وأدركَ الكبار والرعيلَ الأولَ من العلماء الذين درَّسوا في كليةِ القرآنِ الكريم، وتخرجَ منها، وقد قرأَ القراءاتِ العشر ودرس علومها على الشيخ عبدالفتاح القاضي.

مكث مدةً ليست بالقصيرة في مدينة وهران بالجزائر، ثم دخل المغرب، واستقرَّ بفاس وتزوج بها، ثم عاد إلى موطنِه الأصلي تونس، ولكنه ابتُلي وأوذي، فصبرَ واحتسبَ، إلى أن فكّ الله أسرَهُ وفرّج همَّه.

فزارَ الحرمين الشريفين حاجًا ومعتمرًا، ثم مشاركًا في برنامجِ الإقراءِ والإجازة بالحرمين، كما كُرِّم في ملتقى كبارِ قراءِ العالم الإسلامي بالرياض سنة ١٤٣٥هـ.

كما استُضيف مرات في السنوات الأخيرة بدولةِ الكويت للإقراء والتعليم والإفادة.

وقد باركَ اللهُ في علمه وإقرائه ودعوته، حتى أنك ما تراهُ حلّ في أرض ولا مصر إلا وترى أثره الذي تركه فيها من دعوةِ وعلمِ وتلاميذِ ومعلمين.

كان له الفضل ـ بعد الله ـ في انتشار رواية ورش من طريق الأصبهاني في الجزائر والمغرب العربي بشهادة قرائه، وكان يصلي بالناس التراويح كثيرًا في مساجدِ الجزائر بهذه الرواية وغيرها.

عُرِف بجمالِ الصوتِ وخشوعِ التلاوةِ وسهولةِ الأداءِ وعذوبةِ النغمة، والحرصِ على توفية الحروف حقوقَها ومستحقاتها.

● من مؤلفاته وأعماله ومناشطه العلمية:

● ختمات مسجلة بروايات وقراءات مختلفة، جلّها من طريق الطيبة، منها: ورش، وقالون وغيرها.

ولا يزال الشيخُ يُقْرِئُ ويعلم في مجلس إقرائه بمدينته صفاقس، ويَرِدُ

عليه طلابُ علمِ القراءات من شتّى البلاد ينهلون من علمه، ويتأسون بهديه ودله وسمته وتواضعه رفع الله قدره، وأعلى ذكره، وحفظه فيما بقي، ونفع به القراءَ والمقرئين وسائرَ المسلمين.. آمين.

❊ ❊ ❊

المطلَبُ التاسعُ
ترجمةُ فضيلةِ الشيخ الدكتور
أحمدَ بنِ عيسى المَعْصَراوي (مصر)[1]

هو فضيلةُ الشيخِ المقرئِ أ. د. **أحمدَ بن عيسى بن حسن المَعْصَراوي** - حفظه الله -، شيخُ عمومِ المقارئِ المصرية ورئيسُ لجنةِ مراجعةِ المصاحفِ بمجمعِ البحوث الإسلامية السابق، وأستاذُ الحديثِ وعلومِه بجامعةِ الأزهر، والذي شَهِدَتِ الحقبةُ التي تولّى مشيخةَ المقارئِ فيها نقلةً نوعيةً في انتشار وازدهار دُورِ ومراكز تعليم القرآن وخدمته على مستوى جمهورية مصر العربية، وكان لنشاطه وأعماله أثرٌ بارزٌ في شيوع تلقي القراءات وعلومها بين طلاب العلم عامة في أرجاء البلاد.

وُلِد بقريةِ دنديط - مركز ميت غمر - بمحافظة الدقهلية بمصر في: ١٥/٠٦/١٣٧٢هـ، الموافق لـ: ٠١/٠٣/١٩٥٣م.

نشأ بقريته المذكورة وحفِظ القرآن وهو ابن عشرِ سنين تقريبًا على الشيخ عبدالحميد حجاج، ثم قرأ ختمةً للإجازة بحفص، ثم غيرها لورش

(١) انظر مصادر الترجمة: المشروع الصوتي المرئي (اتساق)، إمتاعُ الفضلاء بتراجمِ القراءِ، إلياسِ البَرْماوي ١٥٢/٢، قراءُ العصرِ: سيرةٌ عطرةٌ، وتاريخٌ مجيد، عبداللهِ بنِ محمد الجار الله ٣٣، المطالعُ النصرية في نظم شيوخ عموم المقارئ المصرية ٥٧.

عن نافع، كلاهما على الشيخ محمد إسماعيل عبده، ثم رحل مع والده إلى القاهرة حيث مقر عمله.

التَحَقَ بمعهدِ قراءاتِ شبرا الخَازِنْدَارَة، فتلقّى على السادةِ العلماء مشايخِ المعهدِ القراءاتِ وعلومِها خلالَ مراحلِ الدراسةِ الثلاثة به وغيرهم، منهم: قاسم الدِّجوي، وأحمد علي مرعي، وأحمد مصطفى أبو حسن، وأحمد الأشموني، ومحمد العتر، ومحمد يونس عبدالحق، وعامر عثمان، وعبدالفتاح القاضي، ثم تخرج منه عام ١٣٩٦هـ، وكان يثني عليه أحدُ شيوخه (سعد حماد) بالمعهد لدقةِ أسئلته ويقول عنه: المعصراوي يعصِرُ عقلَه في القراءات.

ثم التَحَق بكليةِ الدراساتِ الإسلامية بجامعة الأزهرِ الشريفِ، وحصل على الإجازة العالية في الدراسات الإسلامية والعربية، وذلك سنة ١٤٠٠هـ.

سَافَرَ بعدها إلى المملكة العربية السعودية للعمل بكلية المعلمين بالرياض، وأقام بها أربعَ سنوات.

عاد إلى مصرَ، وحصل على شهادة التخصص (الماجستير) في الحديث وعلومه عام ١٤٠٩هـ بتقدير ممتاز.

ثم حصل على العالِمية (الدكتوراه) في الحديث وعلومه أيضاً سنة ١٤١٢هـ بتقدير ممتاز مع مرتبة الشرف الأولى.

أثناء هذه المدة التي أنجز فيها دراساتِه العليا يسّر اللهُ له قراءةَ القراءات مرة أخرى بعد أن تلقاها بالمعهد، فقرأ القراءات العشر الصغرى ثم الكبرى على الشيخ عبدالحكيم عبداللطيف، كما أجاز له جماعةٌ من الأعلام كالشيخ محمد عبدالحميد السكندري والشيخ بكري الطرابيشي الدمشقي.

عُيِّن الشيخُ مُدرسًا بقسمِ الدراسات الإسلامية بكلية التربية بالقاهرة مدرسًا للحديث وعلومه، ثم أَستاذًا مساعدًا، ثم أستاذًا بالقسم نفسه.

وكان قد عُيِّن عضوًا بلجنة مراجعة المصحف منذ سنة ١٤٠٨هـ، ثم نائبًا لرئيس اللجنة، إلى أن صار رئيسًا للجنة عام ١٤٢٣هـ إلى سنة ١٤٣٥هـ، كما اختير عضوًا للجنة الاختبار بالإذاعة والتليفزيون.

تولى مشيخةَ عمومِ المقارئ المصرية خلفًا للشيخ رزق خليل حَبَّة من العام ١٤٢٤هـ إلى سنة ١٤٣٥هـ.

أنشأ عددًا كبيرًا من مراكز الدراساتِ القرآنيةِ والقراءات حملت اسمَهُ في أنحاء مصرَ، بلغ عددُها (٧٥) مركزًا، وانتفع بها خلقٌ كثيٌر. ولها فروع اليوم خارجَ مصر، بتركيا وأمريكا.

شارك في تحكيم الكثيرِ من المسابقات القرآنية المحلية والعالمية في عدد من الدول المختلَفة. كما شارك في الكثير من المؤتمرات واللقاءات الدولية للوعظ والإمامة وصلاة التراويح في كثير من أقطار الدنيا.

ناقش كثيراً من الرسائل العلمية لطلاب الدراسات العليا في عدد من الجامعات.

● من مؤلفاته وأعماله ومناشطه العلمية:

- الكاملُ المفصل في القراءات الأربعة عشر.
- الشاملُ في القراءات العشر الكوامل.
- وغيرها كثير من المؤلفات والتحقيقات، قاربت الأربعين.
- وله مشاركاتُ وتسجيلات في الكثير من القنوات الفضائية القرآنية.
- كما أقرأ وأجاز جماعات من طلاب العلم.

استقر بالشيخ المقام مؤخرًا بدولِ الخليج، ناشرًا لعلوم القرآن والقراءات، حفظه الله ونفع بجهوده أينما حل وارتحل.

❊ ❊ ❊

المطلَبُ العاشرُ: ترجمةُ فضيلةِ الشيخِ الدكتور أيمنَ بنِ رُشْدي سُوَيْد (سوريا)[1]

هو فضيلةُ الشيخِ المقرئِ د. **أيمنَ بنِ رشدي بنِ محمد أمين سُوَيْد** ـ حفظه الله ـ، رئيسُ المجلسِ العلميّ للهيئةِ العالميةِ لتحفيظِ القرآن الكريم، الجامعُ للرواية والدراية، المعروفُ بالضبط والحِذقِ والتحقيقِ، الذي جعله الله سببًا في نشر علمِ التجويدِ في أرجاءِ المعمورةِ عبرَ برنامجه الرائد (كيف نقرأ القرآن).

وُلِد بدمشق الشام في: ١٠/ ١١/ ١٣٧٤هـ، الموافق لـ: **٢٩/ ٠٦/ ١٩٥٥م**.

دَرَسَ في مدارس دمشق حتى نال شهادة الثانوية العامة عام ١٩٧٤هـ، وكان من المتفوقين، ثم التحق بكلية الهندسة بجامعة دمشق، وظل فيها ٣ سنوات ثم تركها بعد أن استخار اللهَ ثم استشار شيوخَه؛ ليتفرغَ لتلقي القراءات العشر الكبرى.

وكان قد بدأ حفظ القرآن على أساتذة جامع زيد بن ثابت وهو ابن اثنتي عشرة سنة، وتُوفِّي والدُه وهو ابن أربعة عشر، وختم القرآن الكريم بعد وفاةِ والِدِه بعامٍ واحدٍ، وكانت وفاةُ أبيه من الدوافع والحوافز التي دفعتْه لختم القرآن برًّا به؛ لِما ورد من الفضل الذي يناله والدُ صاحب القرآن.

كما انتسب في تلك المدة إلى معهد الفرقان للعلوم الشرعية بدمشق وتخرَّج منه سنة ١٣٩٦هـ.

---

(١) انظر مصادر الترجمة: المشروع الصوتي المرئي (اتساق)، وإمتاعُ الفضلاء بتراجمِ القراءِ، إلياسِ البَرْماوي ٥١٣/١، وقراءُ العصرِ: سيرةٌ عطرةٌ، وتاريخٌ مجيد، عبدالله بنِ محمد الجار الله ٣٧.

وكان في هذه الأثناء إلى ما بعدها بقليل قد قرأ القرآن على الشيخ محمد طه سكر وأبي الحسن الكُرْدِي، وجمع على الأخير القراءات العشر الصغرى أيضًا، والكبرى على شيخ قراء حمص عبدالعزيز عيون السود.

ثم رحل إلى مصر لِيُكْمَلَ تعليمَه العالي بتوجيه من شيوخه، فالتحق بكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر الشريف بالقاهرة، ثم التحق بمعهد القراءات، وقد تخرج من الكلية، وكذا حصل على إجازة التجويد من المعهد في السنة نفسها سنة ١٤٠٢هـ.

ومع دراستِه النظامية بمصر قرأ القراءات العشر الكبرى وأجيز بها عن بعض كبار شيوخ الإقراء بها يومئذ وهم المشايخ : أحمد عبدالعزيز الزيات، وإبراهيم شحاتة السمنودي، وعامر السيد عثمان، كما أخذ الأربعَ الشواذ على شيخه السَمنُّودِي أيضًا.

وكان قد ارتحل قبلها إلى الديارِ المقدسة آخر عام ١٤٠٠هـ، فاستقر مقامُه بمدينة جُدة التي جلس فيها للتدريس والتحقيق والإقراء والإفادة منذ ذلك الحين وإلى اليوم بفضل الله.

بدأ دراساتِه العُلْيا في القراءات وعلومها بجامعة أم القرى بمكة، ونال درجة الماجستير سنة ١٤١١هـ، ثم حصلَ على درجة الدكتوراه من الجامعة نفسها عام ١٤١٩هـ، كما حصل على درجة مثلها من كلية الدراسات الإسلامية والعربية بجامعة الأزهر سنة ١٤٢٠هـ.

اخْتِيرَ ليكونَ عضوًا في المجلس التأسيسي للهيئة العالمية لتحفيظ القرآن الكريم التابعة لرابطة العالم الإسلامي بجدة، ثم عُيِّن رئيسًا للمجلس العلمي للهيئة المذكورة.

كما يقومُ الشيخُ بالإشراف العلمي على معهد القرآن الكريم التابع

للمعهد الأوروبي للعلوم الإنسانية بفرنسا، وكذا يشرف على رسائل علمية بالجامعة الأمريكية المفتوحة.

ألقى العديدَ من المحاضرات والدوراتِ العلمية في كثير من الأقطار والأمصار، كما شارك في تحكيم عددٍ من مسابقات القرآن الكريم المحلية والدولية داخل المملكة العربية السعودية وخارجها.

● من مؤلفاته وأعماله ومناشطه العلمية:

● كتابُ التجويد المصوَّر.

● شرح مُنظومةِ تلخيص صريح النص.

● تحقيقُ كتابِ التذكِرة لابن غلبون.

● تحقيقُ جزءٍ من كتابِ العِقدِ النضِيد ـ للسَّمينِ الحلبي.

● تحقيقُ عددٍ من متونِ التجويدِ والقراءاتِ وتسجيلُ بعضها بصوته كالجزرية والشاطبية والدرة والطيبة وغيرها.

● تقديمُ عدةِ برامجَ تلفازيةٍ نافعةٍ ماتِعةٍ، منها: برنامجه الفريد: (كيف نقرأ القرآن)، وبرنامج (التلاوة الصحيحة) برواية ورش عن نافع، وبرنامج (الإتقان لتلاوة القرآن)، وغيرها من البرامج والحلقات النافعة على القنوات الفضائية القرآنية.

ولا يزال الشيخُ ـ وفقه الله ـ يُقرئ ويُحقق ويُعلِّم ويُرشد وينصح لكتاب الله ويذب عنه، ويختلف إليه طلابُ هذا العلم الشريف من جميع أنحاء العالم لينهلوا من علمه. أمدَّ اللهُ في عمرِه، وبلَّغه مُناه، ورضي عنه وأرضاه.

❊ ❊ ❊

المطلَبُ الحادي عشر
ترجمةُ فضيلةِ الشيخِ الدكتور
عبدِالستارِ بنِ فاضلِ النُّعَيْمي (العراق)[1]

هو فضيلةُ الشيخِ المقرئِ د. عبدِالستارِ بنِ فاضلِ بنِ خضرٍ النُّعَيْمي ـ حفظه الله ورعاه ـ، أحدُ أبرزِ قراءِ الموصل، ذو الصوتِ الحسنِ والأداء المتميز، الأستاذُ بكلية الآداب (جامعة الموصل)، ومعاونُ عميد الكلية للشؤون العلمية والدراسات العليا.

وُلِد بمدينة الموصل في: ٢٤ من جمادى الأولى عام ١٣٨١هـ الموافق: ١٩٦١م.

نشأَ في أسرة مباركة في بيتِ علم وصلاح، وظهرت عليه أماراتُ النجابةِ والفطنةُ والذكاءُ منذ صغرِه، فأنهى دراستَه الابتدائيةَ والمتوسطةَ والإعداديةَ في مدارس الموصل بتفوق، ثم التحق بكلية الشريعة في جامعة بغداد وتخرج فيها سنة (١٤٠٤هـ/ ١٩٨٣م)، وكان ترتيبُه الأول بين زملائه، ثم حصل على شهادة الماجستير سنة (١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م)، وشهادة الدكتوراه في الشريعة والعلوم الإسلامية سنة (١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م) بتقدير (امتياز)، وكان موضع اعتزاز مشايخه في الكلية.

بدأ رحلتَه مع القرآن الكريم طفلًا صغيرًا فتعلم علم التجويد على الرجل المبارك الحاج عبدالله الجرجيس ـ رحمه الله ـ، وقرأ عليه (هداية المستفيد)، وشيئًا من القرآن الكريم، ثم انتقل إلى الشيخ الحافظ الملا ذنون بن حامد العلوش ـ رحمه الله ـ، فقرأ عليه جُل القرآن الكريم، وتلقى

---

(١) انظر مصادر الترجمة: المشروع الصوتي المرئي (اتساق)، بحوثُ ملتقى كبار قراء العالم الإسلامي ٥٧١.

عنه مبادئَ العلوم، وأحاطه بالرعاية، وكان يتوسم فيه مستقبلًا زاهرًا في العلم والقراءة، ولكن قضى الله بأن يُتَوفَّى الشيخُ قبل أن يختم عليه آخرَ جزأين من القرآن.

ثم يسر الله له قراءةَ ختمةٍ كاملةٍ برواية حفص عن عاصم سنة (١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م) على الشيخِ المحققِ المدققِ فضيلةِ الشيخِ يونس بن إبراهيم الطائي ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ، ثم وجَّهه الشيخُ لإكمال القراءات السبع، فقرأ عليه إلى أثناء سورة الفرقان ﴿وَالَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُوا۟ لَمْ يُسْرِفُوا۟ وَلَمْ يَقْتُرُوا۟ وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا ﴿٦٧﴾﴾، ولم يكمل؛ إذ اخترمتِ المنيةُ هذا التواصل بوفاة الشيخ يونس.

ثم أكملَ الختمةَ على أقدمِ تلامذتِهِ الشيخ علي بن حامد الراوي الخطاط المعروف، في (١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م)، وأجازه بالقراءات السبع.

تولَّى الخطابةَ في جوامع عدة في الموصل، كما جلس لتدريسِ القرآنِ والعلومِ العقليةِ والنقليةِ في كثيرٍ من المساجدِ الجامعة، وتلقى عنه كثيرٌ من طلبة العلم بها.

أما في سِلْكِه الأكاديمي فعُيِّن أولًا مدرسًا للعلوم الشرعية والعربية في جامعة الموصل سنة (١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م)، بعدد من الكليات، وبكلية العلوم الإسلامية بجامعة بغداد، كما أوفدتْهُ جامعةُ الموصل سنة (١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م) إلى اليمن أستاذًا زائرًا فدرَّس في كليتي الآداب والتربية بجامعة ذِمار، ثم اختِيرَ عضوًا في العديد من اللجان العلمية وفي الهيئة الاستشارية لمجلة (التربية والعلم) التي تصدرها كليةُ التربيةِ في جامعة الموصل، ومجلة كلية الشريعة التي تصدرها كليةُ الشريعة في جامعة تكريت.

شارك في الكثير من المهرجانات والمسابقات القرآنية داخل العراق وخارجه.

● من مؤلفاته وأعماله ومناشطه العلمية:

● عونُ القدير في القراءات السبع من طريق الشاطبية والتيسير، وهو تسبيع كامل بخط يده في حاشية المصحف الشريف.

● القراءاتُ عند مكي بن أبي طالب القيسي.

● القراءاتُ في تفسير النَّسَفي.

● تحقيقُ كتابِ بُغيةِ المستفيد في علم التجويد لابن بلبان.

عُرف المترجَمُ له بمحافظته على منهج العلماء في العلم والتعليم عقيدةً وعملًا وسلوكًا وتدقيقًا في التدريس والإقراء، ولا يزال مستمرًا في عطائه وأداء هذه الأمانة، يدرِّس في جامعة الموصل، وفي أحدِ الجوامع القريبة من داره القراءات وعلوم الآلة والغاية ويأتيه طلابُ العلم من كل حدب وصوب.

أجزل الله له المثوبة والعطاء، وجزاه خيرًا عن المقرئين والقراء.. آمين.

❊ ❊ ❊ ❊ ❊




المبحثُ الثالثُ
ترجمةُ المشرفِ على المشروع

هو فضيلةُ الشيخِ المقرئِ عدنانَ بنِ عبدِالرَّحمنِ بنِ محمدٍ العُرْضيِّ المَرْصفيِّ، المتقنُ المدقق، الجامع المحقق، شيخ مقرأة جامع الملك خالد بالرياض.

● **المَولِدُ والنشأة:**

وُلِد بقرية مَرصَفا إحدى القرى التابعةِ لمدينةِ بَنْها شمالَ شرقِ القاهرةِ بمصرَ في ١٢ رمضان ١٣٨٣هـ، الموافق ٢٩ من ديسمبر عام ١٩٦٣م.

● **الشهاداتُ الأكاديمية:**

حصَل على بكالوريوسِ التربيةِ جامعةِ الزقازيقِ عام ١٩٨٥م، ثم ليسانسِ الآدابِ جامعةِ عين شمس عام ١٩٨٨م.

● **العملُ الحالي:**

يعملُ الشيخُ منذُ عامِ ٢٠٠٦م شيخًا لمقرأةِ جامعِ الملك خالدٍ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ بالرياض، ومشرفًا عامًّا على جميعِ المناشطِ العلميةِ التي تقام بالمقرأة منذ بدأ العمل بها وحتى الآن.

● **أبرزُ شيوخِه في القرآنِ والقراءاتِ، وغيرِها:**

● الشيخِ المتقنِ المدققِ عبدالرحمٰنِ كسَّاب المرصفي ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ: حفِظَ القرآنَ وجوَّدَهُ عليه ببلده مرصفا.

● الشيخِ أحمد فهمي عبدالصمد ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ: قرأ عليه ختمة كاملة بالقراءات العشر الصغرى عام ١٤٢٠هـ بالرياض، وأجازه بها.

● الشيخِ محمد عبدالحميد خليل ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ: قرأ عليه القراءات العشر الكبرى جمعًا من طريق الطيبة عام ١٤٢٤هـ بالرياض، وأجازه بها.

● الشيخِ بكري الطرابيشي الدمشقي ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ: قرأ عليه ختمةً كاملةً بقراءةِ عاصمٍ من طريق الشاطبيةِ عام ١٤٢٦هـ بالرياض، وأجازه بها.

● الشيخِ عبدالرَّافع بن رضوان الشرقاوي ـ حفظه الله ـ: قرأ عليه ختمةً كاملةً بروايةِ حفصٍ من طريقَيْ: المصباح وروضة المعدل عام ١٤٢٧هـ بالمدينة المنورة، وأجازه بها.

● شيخِ مقارئِ مصرَ السابق أ.د./ أحمد عيسى المعصراوي ـ حفظه الله ـ: قرأ عليه بعض القرآن بالقراءاتِ العشرِ الصغرى والكبرى عام ١٤٣٨هـ بالرياض، وأجازه بجميعِه.

● الشيخِ مصباحِ بن إبراهيم الدسوقي ـ حفظه الله ـ: قرأ عليه بعض القرآن بالقراءات العشر الصغرى عام ١٤٣٤ بمكة المكرمة، وأجازه بجميعِه.

● كما قرأ على عددٍ من المشايخِ الفضلاءِ، وأُجيزَ ببعضِ الرواياتِ والقراءاتِ المفردة.

كما درس المترجَمُ له على كثيرٍ من العلماءِ المعروفين في التفسير والحديث والعقيدة والفقه والأصولِ والعربية وغيرِها من العلوم داخل مدينةِ الرياض وخارجها.

● **تلاميذه:**

قرأ عليه عددٌ يُنَيِّفُ على السبعِين بالقراءاتِ العشر الصغرى والكبرى جمعًا وإفرادًا، وأُجيزوا بها. ولا يزال الكثيرون يتلقَّون عنه دروسَه، ويعرِضون عليه القراءاتِ بالجمعِ والإفراد.

● **من أعماله العلمية:**

أولاً: شروح صوتية / مرئية:

● شرحُ الشاطبية، والدرة المضية في القراءات الثلاثة.

● شرحُ كتابِ مختصر بلوغ الأمنية بتحريرات الشاطبية.

● شرحُ المقدمةِ الجزرية.

● شرحُ كتابِ سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين.

● شرحُ كتابِ الإضاءة في أصول القراءة.

● الدورةُ التطبيقيةُ على أصول القراءات السبع من الشاطبية.

● أصول القُرَّاءِ العشرِ (إفراداً).

ثانيًا: أعمالٌ مكتوبة:

● تدقيقُ أسانيدِ القراءاتِ العشرِ الصغرى وتحقيقُها بالتعاون مع مجموعةٍ من طلابِ المقرأة.

ثالثًا: المشاركاتُ العلميةُ، مِن أهمها:

● رئاسةُ اللجنةِ العلميةِ لرابطةِ المقارئِ الإلكترونيةِ بالهيئةِ العالميةِ لتحفيظِ القرآنِ الكريمِ بجدة.

● الإشرافُ العامُ على المشروعِ الصوتيِّ المرئيّ (اتساق).

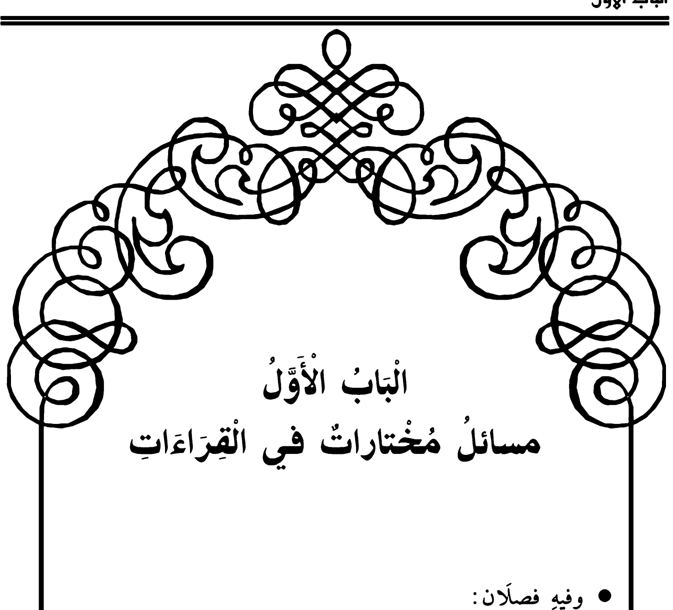
● المشاركةُ في فعالياتِ العديدِ من المؤتمراتِ والندواتِ المحليةِ والدوليةِ بالسعوديةِ والمملكةِ المغربية.

● إعدادُ وتنفيذُ مقررَيْ: التجويدِ، وأصولِ القراءاتِ السبعِ بأكاديميةِ تفسيرِ الإلكترونية عام ١٤٣٦/ ١٤٣٧هـ.

هذا، وقد عُرِف الشيخ ـ حفظه اللهُ ـ بالسَّيرِ على منهجِ علماءِ السَّلفِ من المقرئين في التدريسِ والإقراء، ولا يزال مستمرًا في عطائه وأداء هذه الأمانة، يُدرِّس ويُقرئُ، ويأتيه طلاب القراءاتِ من كُلِّ حدَبٍ وصوب.

أجزل الله له المثوبة والعطاء، وجزاه خيرًا عن المقرئين والقراء.





الْبَابُ الأَوَّلُ
مسائلُ مُخْتاراتٌ في الْقِرَاءَاتِ

● وفيهِ فصلَان:

الفصْلُ الأوَّلُ: الأُصُولُ.

الفصْلُ الثَّاني: الفَرْشُ.



الفَصلُ الأوَّلُ
الأُصُول

● وفيهِ أربعة مَبَاحِث:

المبْحَثُ الأوَّلُ: الإِدْغَام.

المبْحَثُ الثاني: تخفيفُ الهَمْز.

المبْحَثُ الثالث: أحكامُ النُّونِ السَّاكنَةِ والتَّنْوِينِ.

المبْحَثُ الرابع: الفتحُ والإمَالَةُ وبين اللفظين.




الْمَبْحَثُ الأَوَّلُ: الإِدْغَامُ

المطلب الأول: تعريف الإدغام

الإِدغَامُ لغَةً: إدخالُ حرفٍ في حرفٍ، يُقالُ: أَدْغَمْتُ الحرفَ، وادَّغَمْته على افْتَعَلْتُه، والإدْغامُ: إدخال اللِّجَامِ في أفواه الدَّوابِّ، وأَدْغَمَ الفرسُ اللجامَ: أَدخلَهُ في فِيهِ، وأَدْغَمَ اللِّجامَ في فمه(١).

الإِدغَامُ اصطلاحًا:

عرَّفه أبو البركات الأنباري(٢) **بقوله**: «أن تصل حرفًا بحرفٍ مثله، من غير أن تفصل بينهما بحركةٍ، أو وقف، فينبو اللِّسان عنهما نبوةً واحدة»(٣).



(١) لسان العرب، ابن منظور ١٣٩١/٢ مادة (دغم).

(٢) هو أبو البركات عبدالرحمٰن بن محمد بن عبيدالله بن أبي سعيد الأنباري، المتوفى ٥٧٧هـ صاحب التصانيف المفيدة، وكان عالمًا زاهدًا، سكن بغداد من صباه، من كتبه : أسرار العربية، الإنصاف في مسائل الخلاف، أخبار النحاة. ينظر: تاريخ بغداد: ٢٣٩/١٥، وتاريخ الإسلام للذهبي: ٥٩٩/١٢.

(٣) أسرار العربية ٢٨٦.

المطلب الثاني: أقسام الإدغام

يَنقَسِمُ الإدغامُ إلى قسمَين: كبير وصغير.

فَالكَبِيرُ: يكونُ في المثْلَينِ والمتقَارِبَيْنِ والمُتجانسَينِ، وسُمِّيَ بالكَبِيرِ؛ لتَأثِيرِهِ في إسْكَانِ الحَرْفِ المتَحَرِّكِ قبلَ إدْغَامِهِ. وقيل: سمِّيَ كبيرًا لكثْرَةِ العَمَلِ فِيهِ.

والصَّغِيرُ: مَا اختُلِفَ في إدغَامِهِ منَ الحرُوفِ السَّوَاكِنِ نحوُ: ﴿وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُوْلَٰٓئِكَ﴾ [الحجرات: ١١] ودَالِ «قَدْ»، وذَالِ «إِذْ»، وتَاءِ التَّأنِيثِ، ولَامِ «هَلْ» و«بَلْ»[١]، وسمّي صغيرًا؛ لقلّة العمل فيه، وهو الإدغام فقط[٢].

ويذكرُ أبُو البَقَاءِ بْنُ يَعِيش[٣] كيفية الإدغام فيقول: (الحروفُ المتقاربةُ في الإدغَامِ كالأمثَالِ؛ لأنَّ العلَّةَ الموجِبةَ للإدغَامِ في المثلَيْنِ موجُودةٌ في المتقاربَيْنِ، إذْ قربت منْهَا، وذلكَ لأنَّ إعادةَ اللِّسَانِ إلَى موضِعٍ قريبٍ ممّا رفعتَهُ عنهُ، كإعادَتِهِ إلَى نفْسِ الموضعِ الَّذي رُفِعَ عَنهُ، ولذلكَ شُبّهَ بمَشْيِ المقيَّد؛ لأنّه يرفعُ رِجْلهُ ويضعُهَا في موضعِهَا الَّذي كانَتْ فيهِ، أو قريبًا منه، فيثقُلُ ذلكَ عليهِ، كذلكَ اللِّسانُ إذَا رفعتَهُ عنْ مكَانٍ، وأعدتَهُ إليهِ، أو إلَى قَرِيبٍ منهُ، ثقُلَ ذلكَ، فلِذَلكَ وجَبَ الإدغَامُ، إلا أنَّك إذَا أدغمتَ المثلَيْنِ المتحرّكَيْنِ، عمِلتَ شيئَيْنِ: أسكنتَ الأوَّلَ وأدغمتَهُ في الثَّانِي، مثلَ: «جَعَل لَّكَ»، و«جَعَل لَّهُمْ»، فإن كانَ الأوَّلُ ساكنًا قبل الإدغَام عملتَ شيئًا واحدًا، وهُوَ الإدغامُ مثل: «قُلْ لَّهُ»، و«اجْعَلْ لَهُ»، وإذَا أدغمتَ

---

(١) سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي ٣٣.

(٢) الهادي شرح طية النشر في القراءات العشر ١٢٨.

(٣) هو أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش بن محمد بن أبي السرايا الحلبي، المشهور بابن يعيش، المتوفى ٦٤٣هـ كان من كبار أئمة العربية، ماهرًا في النحو والتصريف، تصدر بحلب للإقراء زمانا، وطال عمره، وشاع ذكره، وغالب فضلاء حلب تلامذته، وصنف: شرح المفصل، شرح تصريف ابن جني. ينظر: بغية الوعاة: ٢/٣٥١.

المتقَاربَينِ المتحرّكَينِ، عملتَ ثلاثَةَ أشياءَ: أسكنتَ الأوَّلَ منهُما، وقلبتَ الحرفَ الأوَّلَ إلَى لفظِ الثَّانِي، وأدغمْتَ، نحوُ «بيَّت طَّائِفَةٌ»، وإن كَانَ أحدُ المتقَاربَينِ ساكنًا في أصْلِهِ مثلَ لام المعرفةِ؛ فليسَ إلّا عَمَلَانِ: قلبُ الأوّلِ، وإدغامُه، مثلُ: «الرّجل»، و«الذّاهب»[1].

يقول الشيخ محمد سالم محيسن[2]: (ومن حيثُ الكمَالُ والنقصَانُ: ينقسمُ الإدغَامُ إلى قِسمَيْنِ: **كَامِل، ونَاقِص**:

فالكامل: هُو أن يذهَبَ الحَرفُ وصفتُه، مثل: إدغام النونِ الساكِنَةِ في الرَّاءِ؛ نحوُ قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعۡلَمُونَ أَنَّهُ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّهِمۡۖ﴾ [سورة البقرة: ٢٦]

والناقص: هُو أن يذهَبَ الحرفُ، وتبقَى صفتُهُ، مثل: إدغَام النونِ الساكِنَةِ في «الياء» نحوُ قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا﴾ [سورة البقرة: ٨] على قراءة الجمهور.

والإدغَام ينقَسِمُ إلَى: واجِب، وجَائِز، وممتَنِع، ومِنَ الإدغَامِ الواجبِ قولُ **ابنِ الجَزَرِيِّ**[3] في مقدمته[4]:

وَأَوَّلَيْ مِثْلٍ وَجِنْسٍ إنْ سَكَنْ ... أَدْغِمْ كَقُلْ رَبِّ وَبَل لاَّ وَأَبِنْ

---

(١) شرح المفصل: ٥/٥٢٦.

(٢) هو الأستاذ الدكتور: محمد محمد محمد سالم محيسن، ولد ببلدة الروضة، مركز فاقوس، الشرقية بمصر عام ١٣٤٩هـ، وهو علم من أعلام القراءات في عصرنا، لم يبق فرع من فروع الدراسات القرآنية والإسلامية إلا وله مؤلف أو أكثر فيه: القراءات وعلومها، ت١٤٢٢هـ انظر: إمتاع الفضلاء بتراجم القراء ٤/٤٥١ ـ ٤٥٢.

(٣) هو أبو الخير محمَّد بن محمد بن محمد بن يوسف بن علي الجزري، ولد بدمشق ليلة السبت ٢٥ من شهر رمضان سنة ٧٥١هـ، وتفقه بها، ولهج بطلب الحديث والقراءات وبرَّز فيهما، وأخذ عن علماء عصره، ورحل إلى الأمصار، وله التصانيف النافعة في القراءات والتجويد وغيرها، توفي ٨٣٣هـ، ينظر: غاية النهاية: ٢/٢٤٧، والضوء اللامع: ٩/٢٥٥، وشذرات الذهب: ٧/٢٠٤، والبدر الطالع: ٢/١٣٤.

(٤) الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر ١٢٨.

المطلب الثالث: موانع الإدغام:

ذكرها الداني فقال: «إذا كَانَ الأول من المثلين مشددًا أوْ منونًا أوْ كَانَ تَاء الْخطاب أوْ الْمُتَكَلّم نَحْو: ﴿وَأُحِلَّ لَكُم﴾ و﴿مَسَّ سَقَرَ﴾ و﴿صَوَآفَّ فَإِذَا﴾ ﴿أَمْرِ مُوسَىٰ﴾ و ﴿ٱلْيَمِّ مَا﴾ و﴿مِنْ أَنصَارٍ ﴿١٩٢﴾ رَبَّنَآ﴾ و﴿أَفَأَنتَ تُكْرِهُ﴾ ﴿كُنتُ تُرَٰبًا﴾، وَشبهه لم يدغمه أيضا»[1].

وقد لَخَصَها الإمامُ الشَّاطبي[2] في الحِرزِ بقوله:

إذَا لَمْ يَكُنْ تَا مُخْبِرٍ أَوْ مُخَاطَبٍ ... أوِ الْمُكْتَسِي تنْوِينَهُ أَوْ مُثَقَّلاَ
كَكُنْتُ تُرَابًا أَنْتَ تُكْرِهُ وَاسِعٌ ... عَلِيمٌ وَأَيْضًا تَمَّ مِيقَاتُ مُثِّلاَ[3]

***

المطلب الرابع: عِلَّةُ الإدْغَامِ

قالَ الإمامُ مكيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ[4]: (اعلَمْ أنَّ الإظهَارَ في الحُرُوفِ هُوَ

---

(١) التيسير: ٢٠.

(٢) هو أبو القاسم قاسم بن فيُرة بن خلف الرعيني الشاطبي الأندلسي، كان إمامًا علامة، ذكيًا كثير الفنون منقطع القرين، رأسًا في القراءات، حافظًا للحديث، بصيرًا بالعربية، واسع العلم، وقد سارت الركبان بقصيدتيه، حرز الأماني وعقيلة أتراب القصائد، اللتين في القراءات والرسم، وحفظهما خلق لا يحصون؛ وخضع لهما فحول الشعراء وكبار البلغاء، وحذاق القراء. توفي ٥٩٠هـ ينظر: معرفة القراء الكبار: ٣١٢/١، وغاية النهاية: ٢٢/٢.

(٣) الشاطبية بيت رقم: (١٢٠ ـ ١٢١).

(٤) هو مكي بن أبي طالب القيسي، أبو محمَّد القيرواني الأندلسي، الإمام العلامة المقرئ، من أهل التبحر في علوم القرآن والعربية، حسن الفهم والخلق، جيِّد الدين=

الأصْلُ، والإدْغَامُ دخلَ لعلةٍ تُذكَرُ ـ إن شاء الله ـ وإنَّما قُلنَا: إنَّ الإظهَارَ هُوَ الأصلُ؛ لأنَّهُ أكثرُ؛ لأنَّ الواقفَ يُضطَّرُّ فيهِ إلى الإظهَارِ، ولِاختِلَافِ لَفظِ الحَرْفَينِ، واعلمْ أنَّ أصلَ الإدغَام إنَّما هو في الحَرفَيْنِ المثلَيْنِ، وعلةُ ذلكَ إرادةُ التَّخْفِيفِ؛ لأنَّ اللسَانَ إذَا لَفَظَ بالحَرْفِ من مخْرَجِهِ، ثمَّ عَادَ مرَّةً أخرَى إلى المخْرَجِ بعيْنِهِ ليَلفظَ بحَرفٍ آخرَ مثلِهِ صعُبَ ذلكَ، وشبَّههُ النحْوِيُّونَ بمَشْيِ المقيَّدِ؛ لأنَّهُ يرفَعُ رِجْلًا، ثمَّ يُعِيدُهَا إلى مَوضِعِهَا، أو قَريبٍ منهُ؛ وشبَّهَهُ بعضُهم بإعَادَةِ الحديثِ مرتَينِ، وذلكَ ثقيلٌ علَى السَّامِعِ، وذلك نحو: ﴿قَالَ لَهُمُ﴾، و﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾[1].

المطلبُ الخامسُ
مسائلُ مختَارَةٌ في بَابِ الإدغَامِ:

ومِنَ المسَائِلِ المختَارَةِ الَّتِي نعرضُ لهَا في هَذَا المبَحْثِ وأدَّاها المشايخُ في مشروعِنا الصَّوتي المرئي مَا يَلِي:

● **أوجُهُ الأدَاءِ فِي** ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ﴾ [سورة البقرة: ٣٠] ﴿يَخْلُ لَكُمْ﴾ [سورة يوسف: ٩].

(إذَا وقَعَ قبْلَ الحَرْفِ المدْغَم سَاكِنٌ صحِيحٌ نحْوُ ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ﴾ [سورة البقرة: ٣٠]، ﴿فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ [سورة مريم: ٢٩]، ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ﴾ [سورة الأعراف: ١٩٩] ﴿مِنَ ٱلْعِلْمِ مَا لَمْ﴾ [سورة مريم: ٤٣] فَفِيهِ مذهَبَانِ:

= والعقل، كثير التأليف في علوم القرآن، محسنًا مجوّدًا عالمًا بمعاني القراءات. ت٤٣٧هـ ينظر: غاية النهاية: ١/٢٢٠.

(١) الكشف: ١/١٣٤، وانظر أيضا: اللباب في علل البنا والإعراب، العكبري ٢/٤٦٩، شرح المفصل لابن يعيش ٥/٥٢٦، الممتع الكبير في التصريف، لابن عصفور ١/٢٠٣.

الأوَّلُ: مذهبُ المتقَدِّمينَ وهُوَ: إلحاقُهُ بمَا لَيسَ قَبْلَه ساكنٌ صَحِيحٌ، فيجوزُ فيهِ الإدغَامُ المحْضُ، كمَا يجوزُ فيهِ الإشارةُ بالرَّوْم والإشمَامِ إن كانَ مرفوعًا أو مضمومًا، وبالرَّوْمِ فقطْ إن كانَ مجْرُورًا أو مكْسُورًا.

والثاني: مَذهبُ كثِيرٍ من مُتَأخِّرِي أهلِ الأدَاءِ: وهُوَ اختِلَاسُ حركَتِهِ، وعدَمُ إدغَامِهِ إدغَامًا محضًا، وحُجَّتُهمْ في ذَلكَ: أنَّ في إدغامِهِ إدغامًا خَالِصًا جمْعًا بينَ السَّاكِنَيْنِ علَى غَيْرِ حدِّه، وذلكَ أنَّه لا يجُوزُ الجمْعُ بينَ السَّاكنَينِ إلَّا إذَا كانَ الأوَّلُ منهُمَا حرفَ عِلَّةٍ، سواءٌ كانَ حرفَ مَدٍّ ولينٍ أمْ حرفِ لينٍ فقطْ، أمَّا إذَا كَانَ الأوَّلُ ساكنًا صَحِيحًا، فلَا يجُوزُ إلَّا حالةَ الوقفِ فقطْ، نظرًا لعُروضِ السُّكونِ.

وهَؤلاءِ محجُوجُونَ بما ثبَتَ منَ القِراءاتِ المتواترةِ، التي فِيهَا الجمعُ بينَ السَّاكنَيْنِ وصْلًا، كقراءَةِ أبي جَعْفَر في ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [سورة البقرة: ٢٧١]، ﴿يَخِصِّمُونَ﴾ [سورة يس: ٤٩]، ﴿أَمَّن لَّا يَهِدِّيَ إِلَّآ أَن يُهْدَىٰ فَمَا﴾ [سورة يونس: ٣٥].

وقَدْ صحَّحَ المحقِّقُ ابنُ الجَزرِيِّ المذهبينِ)(١).

وقد أدغَمَ الإمامُ أبو عمرٍو البصريُّ الحرفَينِ المتمَاثلَينِ أو المتَقَاربينِ من كلِمَتَينِ إدغامًا محضًا، ويجوز كذلك أن يُجرَى في الحرفِ المدغَمِ وجهَانِ آخرَانِ؛ وهما المشَارُ إليهِمَا بقول الإمام الشاطبي:

وَأَشْمِمْ ورُمْ فِي غَيْرِ بَاءٍ وَمِيمِهَا مَعَ الْبَاءِ أَوْ مِيمٍ وَكُنْ مُتَأَمِّلا(٢)

وقد استثْنَى الشَّاطبيُّ أربعَ صُوَرٍ ـ تبَعًا للدَّاني في التَّيسِيرِ ـ فلمْ يُجْرِ فيهَا الوجْهَينِ، وهِيَ المذكورَةُ في البَيْتِ آنِفًا، وعلَّةُ ذلكَ كونُ مخرجِهَا منَ الشَّفَتَينِ، فتَتَعَسَّرُ الإشَارَةُ معَ النُّطقِ بهَذِهِ الحُرُوفِ، وأجَازَ بعضُ المحقِّقِينَ

(١) البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، القاضي ٣١.

(٢) الشاطبية بيت رقم: (١٥٥).

الرَّوْمَ في الصوَر السابقَةِ، وعلَّلوا ذلكَ بأنَّهُ ممكِنٌ وغيرُ متعسِّر؛ لأنَّ الرَّوْمَ بعضُ حركة، وألحَقُوا بالصُّوَرِ الأربَعِ صورَةً خامسةً في امتِنَاعِ الإشمَامِ وهيَ الفَاءُ إذا لقِيَتْ مثلَهَا، نحو: ﴿تَعۡرِفُ فِي﴾ [سورة المطففين: ٢٤].

ولا يخْلُو ما قبلَ الحَرفِ المدغَم مِنْ أنْ يَكُونَ محركًا، أو سَاكنًا، فإن كَانَ محركًا جازَ فيه الأوجُه الثلاثةُ: الإدغام المحضُ والرَّومُ والإشمامُ.

وإن كانَ سَاكنًا فلَا يخْلُو من حَالَتَينِ:

الحالةُ الأولى: أن يكونَ مُعتَلًا فيُجرَى حينئِذٍ في الحرفِ المدغَمِ الإدغامُ المحضُ والرَّومُ والإشمامُ.

الحالةُ الثَّانيةُ: أن يكُونَ صَحِيحًا، فإنَّ الإدغَامَ الصَّحِيحَ معَهُ يَعْسُرُ؛ لكونِه جمْعًا بينَ ساكنينَ أولهُما ليسَ بحرفِ علةٍ، فالآخذُونَ بالإدغَام في هذِهِ الحالَةِ قليلُونَ، وقدْ ذَهَبَ أكثرُ العلمَاءِ إلى الإخْفَاءِ، وحمَلُوا عِبَارَاتِ المتَقدِّمينَ الواردةَ بالإدغَام على المجَازِ، إلا أنَّ ابنَ الجزريِّ صحَّحَ كِلا الوجْهَينِ، وذَكَر أنهما ثابتَانِ مأخوذٌ بِهما.

فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: (لَا يَخْلُو مَا قَبْلَ الْحَرْفِ الْمُدْغَمِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُحَرَّكًا، أَوْ سَاكِنًا، فَإِنْ كَانَ مُحَرَّكًا فَلَا كَلَامَ فِيهِ، وَإِنْ كَانَ سَاكِنًا فَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُعْتَلًا، أَوْ صَحِيحًا، فَإِنْ كَانَ مُعْتَلًا، فَإِنَّ الْإِدْغَامَ مَعَهُ مُمْكِنٌ حَسَنٌ لِامْتِدَادِ الصَّوْتِ بِهِ، وَيَجُوزُ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ، وَهِيَ الْمَدُّ والتَّوَسُّطُ وَالْقَصْرُ، كَجَوَازِهَا فِي الْوَقْفِ، إِذْ كَانَ حُكْمُ الْمُسَكَّنِ لِلْإِدْغَامِ كَالْمُسَكَّنِ لِلْوَقْفِ) إلى أن قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ:

(إِنْ كَانَ السَّاكِنُ حَرْفًا صَحِيحًا فَإِنَّ الْإِدْغَامَ الصَّحِيحَ مَعَهُ يَعْسُرُ؛ لِكَوْنِهِ جمعًا بَيْنَ سَاكِنَيْنَ أَوَّلُهُمَا لَيْسَ بِحَرْفِ عِلَّةٍ، فَكَانَ الْآخِذُونَ فِيهِ بِالْإِدْغَامِ الصَّحِيحِ قَلِيلِينَ، بَلْ أَكْثَرُ الْمُحَقِّقِينَ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ عَلَى الْإِخْفَاءِ، وَهُوَ الرَّوْمُ الْمُتَقَدِّمُ، وَيُعَبَّرُ عَنْهُ بِالِاخْتِلَاسِ، وَحَمَلُوا مَا وَقَعَ مِنْ عِبَارَةِ الْمُتَقَدِّمِينَ بِالْإِدْغَامِ عَلَى الْمَجَازِ، وَذَلِكَ نَحْوُ: ﴿ٱلرُّعۡبَ بِمَآ﴾ [سورة آل

عمران: ١٥١]، ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾ [سورة البقرة: ١٨٥]، ﴿الْعِلْمِ مَا لَكَ﴾ [البقرة: ١٢٠]، و﴿الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ [سورة مريم: ٢٩]، و﴿مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ﴾ [سورة المائدة: ٣٩]، و﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ﴾ [سورة الأعراف: ١٩٩]، و﴿زَادَتْهُ هَذِهِ﴾ [سورة التوبة: ١٢٤].

قُلْتُ: وَكِلَاهُمَا ثَابِتٌ صَحِيحٌ مَأْخُوذٌ بِهِ، وَالْإِدْغَامُ الصَّحِيحُ هُوَ الثَّابِتُ عِنْدَ قُدَمَاءِ الْأَئِمَّةِ مِنْ أَهْلِ الْأَدَاءِ، وَالنُّصُوصُ مُجْتَمِعَةٌ عَلَيْهِ)(١)

وممَّا ينبَغِي أن يَتَنبَّهَ القارئُ لهُ فِي هذَا الموطِنِ أنَّ الإشمَامَ يكونُ معَ الإدغَامِ المحْضِ، بخلَافِ الإخْفَاءِ فإنَّه ليسَ إدغَامًا.

قال الإمام أبو محمَّد المالقي(٢): (واعْلمْ أنَّك إذَا أشَرتَ بالإشمَام كانَ الإدغامُ صَحيحًا؛ لأنكَ تنطقُ إذ ذَاكَ بالحرفِ مشدَّدًا، وتُشيرُ بالشَّفتَينِ حَالَ التَّشدِيدِ مِن غيرِ أن تُبْقِيَ في ذاتِ الحَرْفِ شيئًا من لَفْظِ الحَرَكَةِ، فيكونُ الحرفُ الأوَّلُ إذ ذاك مدفونًا في الثَّانِي وهُو الإدغَامُ الصَّحِيحُ، فأمَّا إذا أشرْتَ بالرَّوْم فلَا يكُونُ الإدغامُ صَحِيحًا؛ لأنَّك تُبقِي من لفظِ الحركةِ بقيَّةً، ولا تكونُ الحركةُ إلَّا في ذَاتِ الحرفِ الأوَّلِ، فبِقَدْرِ ما فيهِ منَ الحركَةِ يبرُز في اللفْظِ، وإذَا كانَ كَذلكَ لمْ تحصُلْ حقيقَةُ الإدغَامِ ولكنَّهُ يكونُ إخفَاءً)(٣)

ووجهُ الإخفَاءِ استظهَرَهُ الإمامُ الشاطبيُّ في قوله: (وَبِالإخفَاءِ طبَّق مفْصِلَا)(٤)، وقَال السمينُ الحلبي شارحًا ومبيِّنًا معنَى التعبيرِ بالإخفاء هاهُنا: (التَّعبير عنهُ بالإخفَاءِ هو التَّعبيرُ الصَّحيحُ، وأنَّ المعَبَّر عنهُ بذلكَ

---

(١) النشر في القراءات العشر ٢٩٩/١.

(٢) هو عبدالواحد بن محمد بن علي بن أبي السداد الباهلي الأندلسي المالقي، المتوفى: ٧٠٥هـ أستاذ كبير، شرح كتاب التيسير شرحًا حسنًا، أفاد فيه وأجاد. ينظر: غاية النهاية: ٤٧٧/١.

(٣) الدر النثير ١٨٩/٢ ـ ١٩٠.

(٤) الشاطبية بيت رقم: (١٥٦).

طبَّق المفْصِل أي: أصابَ) إلى أن قال: (ثمَّ عبَّرَ بذلكَ عنْ كلِّ مَنْ أصابَ الصَّوَابَ، وكأنَّ فيهِ تعريضًا بمنْ عبَّر عنهُ بالإدغَام أنَّهُ لم يُصِبْ)[1]، وقَد نصَّ بعضُ شُرَّاحِ الشَّاطبيَّةِ علَى اتِّحَادِ معنَى الإخْفَاءِ والرَّوْمِ في هذَا البَابِ بقولِهِ: (مَذهبُ المتأخرينَ إخفاؤُهُ واختلاسُ حركَتِهِ، المعبَّرِ عنهُ في قولِهِ: وأشْمِمْ ورُمْ)[2]

وهذا يؤكدُ أنَّهُ لا فرقَ بينَ الرَّوْمِ والإخفَاءِ لدَى الإمامِ الشاطبيِّ في الإدغَامِ الكَبِير، إلا أنَّ هذا لا يمنَعُ أنَّ مصطلَحَ الإخفاءِ خَاصٌّ فيمَا إذَا كانَ قبْلَ المدغَمِ ساكنٌ صَحِيحٌ.

وعلَيْه: يكُونُ الإخفاءُ المصطلحَ الدَّقيقَ في هذِهِ المسألة، كما شهِدَت لهُ تقريراتُ وعباراتُ الأئمَّة السابقَةِ.

ولا يخفَى على فِطنةِ القارئِ الكريمِ أنَّ الرَّوْمَ والإشمَامَ منَ الأوجُهِ الجَائزَةِ الَّتِي لا يَلْزَمُ الإتيانُ بهَا في كُلِّ مسألَةٍ، إنَّما يُؤتَى بهَا لقَصدِ البَيانِ والتَّعلِيم. قالَ السَّمينُ الحلبيُّ في العِقْدِ مقرِّرًا ذلكَ: (وهَذَا الحكمُ ـ أعنِي الرَّوْمَ والإشمَامَ ـ لَيسَ بوَاجِبٍ)[3]

ونصَّ الإمامُ ابنُ الجزريِّ على أنَّ الإتيانَ بها غيرُ لازم، فقال: (لَا نَعْلَمُ بَيْنَ أَحدٍ مِمَّنْ أَخَذْنَا عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْأَدَاءِ خِلَافًا فِي جَوَازِ ذَلِكَ، وَلَمْ يُعَوِّلْ مِنْهُمْ عَلَى الرَّوْمِ وَالْإِشْمَام إِلَّا حَاذِقٌ قَصَدَ الْبَيَانَ وَالتَّعْلِيمَ، وَعَلَى تَرْكِ الرَّوْمِ وَالْإِشْمَامِ سَائِرُ رُوَاةِ الْإِدْغَامِ)[4]

ونختمُ المسألةَ بتنبهاتٍ هامَّةٍ لمشايخِ الإقراءِ المشارِكِين في مشروعِنا

(١) العقد النضيد ٥٦٣/١، وانظر: إبراز المعاني، لأبي شامة ١٠٢.
(٢) الوافي ٦٧.
(٣) العقد النضيد ٥٥٥/١.
(٤) النشر في القراءات العشر ٢٩٧/١.

الصوتيِّ (اتِّساق): حولَ وجهِ الاختلاسِ، ووجهِ الإشمامِ عندَ الإدغامِ الكَبِيرِ، وهلْ يلزمُ أداؤُهمَا في كلِّ موضِعٍ؟

● ذكَرَ الشيخُ إبراهيمُ الأخضرُ: أنَّهُ يصحُّ فيهِ االسُّكونُ المحضُ، والاختلاسُ، والإشمامُ.

● **أمَّا عنْ أدائهِمَا في كُلِّ المواضِعِ** فيرَى الشيخُ أحمدُ بنُ عيسَى المَعْصَراوِيُّ والشيخُ منيرُ بنُ محمد المُظَفَّر: أنهُ لايلزمُ أداؤُهُما في كلِّ موضعٍ حيثُ إنَّهُ منَ الخلافِ الجائزِ.

❊ ❊ ❊ ❊ ❊



المبحثُ الثَّانِي: تخفِيفُ الهَمْزِ

المطلبُ الأوَّلُ: تعريفُ الهَمْزِ

الهمزُ لغةً: (مثل: الغَمْزِ والضَّغْطِ، ومنه الهَمْزُ في الكلام؛ لأَنه يُضْغَط، وقد هَمَزْتُ الحَرْفَ فانْهَمَز)[1]، وإنّما سُمِّيَتِ الهَمْزة في الحروف؛ لأنّها تُهْمَزُ، فَتُهَتُّ فَتُهْمَز عن مُخْرَجها. تقول: يَهُتُّ فلانٌ هتًّا، إذا تكلَّم بالهمز»[2].

الهَمزُ اصطِلَاحًا:

الهمزَةُ في اصطلاحِ أهلِ العربيَّةِ (يُعبَّر عَنْهَا بالألف المَهموزةِ، لأنها لَا تَقومُ بِنفْسِها وَلَا صُورَةَ لَهَا، فلِذَا تُكْتَبُ مَعَ الضَّمةِ واوًا، وَمَعَ الكَسرةِ يَاء، وَمَعَ الفتحةِ أَلفًا)[3]

❊ ❊ ❊

(١) لسان العرب ٤٦٩٨/٦ مادة (همز).

(٢) العين ١٧/٤.

(٣) تاج العروس من جواهر القاموس ١٢٥/١٢.

المطلبُ الثَّانِي: مذاهب العرب في نطق الهمزة:

وقَد اختَلَفَتْ قَبائلُ العَرَبِ في نُطقِ الهمْزِ، فلهُم فيه مذاهبُ أدائيَّةٌ مختلفَةٌ، كما يقول سيبويه[1]: (اعلمْ أنَّ الهمزةَ تكُونُ فيهَا ثلاثَةُ أشيَاء: التَّحقيقُ، والتَّخفِيفُ، والبَدَلُ، فَالتحقِيقُ قولُكَ: قَرأْتُ، ورأْسٌ، وسأل، ولَؤُمَ، وبئْسَ، وأشباهُ ذلك، وأمَّا التَّخفيفُ فتصيرُ الهمزةُ فيهِ: بَيْنَ بَيْنَ، وتُبْدَلُ، وتُحْذَفُ)[2]

كَمَا عرَّفَ أبو عمرٍو الدَّانِي الهمزَةَ بقَولِهِ: (هِيَ حرفٌ مجهورٌ، بعيدُ المخرجِ، شديدٌ، لا صورةَ لهُ، وإنَّما تُعَلَّمُ بالشَّكْلِ والمشَافَهَة، ولبُعدِ مخرجِ الهمزَةِ لا يكُونُ قارِئًا مَن لا يَسْتَشعِرُ بيانَهَا في قِرَاءَتِهِ؛ ولثقلِهَا صَارَ فيهَا التَّحقيقُ والتخفِيفُ بَينَ بَيْنَ والبدَلُ والحَذفُ، وليسَ ذلكَ لشَيءٍ من الحُرُوفِ غيرِهَا، فينبَغِي للقارِئِ إذا هَمَزَ الحَرفَ أن يأتيَ بالهمزَةِ سَلِسَةً في النُطقِ، سَهْلَةً في الذَّوْقِ، منْ غَيرِ لَكْزٍ ولا ابتهارٍ لها، ولا خروجٍ بها عن حدِّهَا، ساكنةً كانتْ أو متحركةً، والناسُ يتفاضَلُونَ في النُطقِ بالهَمزَةِ على مقدَارِ غِلظِ طِبَاعِهِمْ ورِقَّتِهَا، فمنهُمْ مَنْ يلفظُ بهَا لفظًا تِسْتَبشِعُه الأسماعُ، وتنبو عنهُ القلوبُ، ويثقُل على العُلمَاءِ بالقِرَاءةِ، وذلكَ مكروهٌ مَعِيبٌ من أخَذَ بِهِ)[3].

وعلَّلَ الإمامُ السيوطي[4] تخفيفَ العرَب للهمزِ بقولِهِ: (اعلمْ أنَّ الهمزَ

(١) هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، المتوفى: ١٨٠هـ، إمام البصريين سيبويه، ولقبه سيبويه، ومعناه: رائحة التفاح، من أرض فارس، ونشأ بالبصرة، جالس الخليل، وصنَّف الكتاب في العربية. ينظر: بغية الوعاة: ٢/٢٢٩.

(٢) الكتاب ٣/٥٤١.

(٣) التحديد في الإتقان والتجويد ١٢٠.

(٤) هو جلال الدين عبدالرحمٰن بن الكمال أبي بكر الخضيري الأسيوطي، المتوفى: ٩١١هـ، له عدَّة مؤلَّفات في علوم القرآن منها: الإتقان في علوم القرآن، والتحبير في=

لما كانَ أثقلَ الحُرُوفِ نطقًا، وأبعدَهَا مخرَجًا، تنوَّعَ العربُ في تخْفِيفِهِ بأنواعِ التخفِيفِ، وكانَت قريشٌ وأهلُ الحجازِ أكثرَهُم لهُ تخفيفاً، ولذَلِكَ أكثرُ ما يَرِدُ تخفِيفُهُ من طرُقِهِمْ)[١]

المطلبُ الثَّالثُ: تسهِيلُ الهمزِ:

عرَّفَ الإمامُ ابنُ الطحانِ[٢] التسهيلَ بأنه: (عبَارةٌ عنْ تَغْيِيرٍ يدخُلُ الهمزة، وهو على أربعَةِ ضُرُوبٍ: بَيْنَ بَيْنَ، وبدَلٌ، وحَذْفٌ، وتخفِيفٌ.

فَبَيْنَ بَيْنَ: نُشُوءُ حَرفٍ بينَ همزةٍ وبينَ حَرفِ مَدٍّ.

والبَدَلُ: إقامةُ الألفِ والياءِ والوَاوِ مقَامَ الهمزَةِ عِوَضًا منْهَا.

والحَذْفُ: إعْدَامُهَا دُونَ خلَفٍ لهَا)[٣]

وتحدَّثَ الحمَوِيُّ[٤] عن تخفيفِ الهمزِ بقوله: (والتَّسهِيلُ هُو: صرفُ

= علم التفسير، والدر المنثور في التفسير بالمأثور، ولباب النقول في أسباب النزول، وغيرها، ينظر: حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة: ٢٨٨/١، والضوء اللامع للسخاوي: ٦٥/٤.

(١) الإتقان ٣٤٠/١.نقلا عن النشر في القراءات العشر لابن الجزري ٢٤٨/١باب الوقف على الهمزة.

(٢) هو أبو الأصبغ عبدالعزيز بن علي بن محمد بن سلمة السماتي الإشبيلي المقرئ، المتوفى: ٥٦١هـ، ويعرف في بلده بابن الطحان، له التواليف المفيدة من كتاب الوقف والابتداء وكتاب مرشد القارئ إلى تحقيق معالم المقارئ لا يعرف قدره إلا من وقف عليه، صنف تصانيف وكان أستاذًا ماهرًا في القراءات. ينظر: معرفة القراء الكبار: ٢٢٩/١، وغاية النهاية: ٣٩٥/١.

(٣) مرشد القارئ إلى تحقيق معالم المقارئ ٦٨، وانظر أيضاً: التمهيد في علم التجويد، لابن الجزري ٥٦/١.

(٤) هو أحمد بن عمر بن محمد بن أبي الرضا، الحموي الحلبي (المتوفى: ٧٩١هـ)، فقيه، عالم في علوم القرآن، تولى قضاء حلب، من مؤلفاته: الناسخ والمنسوخ، عقد البكر في نظم غريب الذكر (منظومة في غريب القرآن)، ومفاخرة بين السيف=

الهمزَةِ عن حَذِّهَا نطقًا، وهو ثلاثةُ أضرب؛ **أولُها**: بَيْنَ بَيْنَ: وهو إيجادُ حرفٍ بينَ همزةٍ وحرفِ مَدٍّ، **والثاني**: الحذفُ رأسًا كيَسَلُ، **والثالث**: البدَلُ المحْضُ: وهوَ إبدالُها إن انضَمَّ ما قَبْلَهَا واوًا كـ (يُوَيِّدُ)، أو انكسرَ ياءً كـ (ايتِ) أو انفتحَ ألفًا كـ (يَاتِي))[١]

وقال الشاطبي:

وَالاِبْدَالُ مَحْضٌ وَالْمُسَهَّلُ بَيْنَ مَا ... هُوَ الْهَمْزُ وَالحَرْفِ الَّذِي مِنهُ أُشْكِلاَ[٢]

وعرَّفهُ **أبو بكرٍ أحمدُ ابن الجزريّ** فقال: (وَالمرادُ بتسهِيلِ الهمزَةِ، إذَا أُطلقَ أن تكُونَ بينَ الهمزَةِ وما منهُ حركتُها، فإن كانتْ مفتوحةً فبينَ الهمزةِ والألِفِ، أو مضمومةً فبينَ الهمزةِ والوَاوِ، أو مكسورةً فبينَ الهمزةِ والياءِ، والمشافهةُ تُحكِمُ ذلكَ كلَّه)[٣]

سبَقَ تقريرُ أنَ تسهيلَ الهَمزِ يتطلبُ دقَّةً في التلقِّي والأداء. وأكَّد العلماءُ أنَّ مما يُحذَرُ عندَ أداء التسهيلِ الانحرافُ بهِ إلى الهاء. كما قالَ أبو عبدالله الفاسي (ت: ٦٥٦هـ) (وَرُبَّما قرَّبَ بعضُهمْ لفظَهَا مِن لفظِ الهَاءِ، وليسَ بِشَيْءٍ)[٤]، وهذا الخلَلُ الأدائيُ لا عبرةَ بهِ ولا يصحُّ ولو نطَقَ به بعضُ من يُقرئُ النَّاسَ؛ **قال أبو شامة**[٥]: (كَانَ بعضُ أهلِ الأداءِ

= والقلم. ينظر: شذرات الذهب، ابن العماد ٣١٤/٦ ـ ٣١٦، إيضاح المكنون، البغدادي ٢: ١٠٤.

(١) القواعد والإشارات في أصول القراءات ٤٦ ـ ٤٧.

(٢) متن الشاطبية بيت رقم: (٢١٣).

(٣) شرح طيبة النشر في القراءات٧٧.

(٤) اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة ٢٤٤/١.

(٥) هو أبو شامة عبدالرحمٰن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان أبو القاسم المقدسي ثم الدمشقي الشافعي، الشيخ الإمام العلامة الحجة والحافظ ذو الفنون، عُرِف بأبي شامة، لأنه كان فوق حاجبه الأيسر شامة كبيرة، وكتب الكثير من العلم، وأحكم الفقه، ودرس وأفتى وبرع في العربية، وصنف شرحًا للشاطبية، توفي سنة ٦٦٥هـ. ينظر: معرفة القراء الكبار: ٣٦١/١، وغاية النهاية: ٣٦٥/١.

يقَرِّبُ الهمزَةَ المسَهَّلَةَ من مخرَجِ الهَاءِ، وسمعتُ أنَا منهُم مَن ينطقُ بذَلكَ، ولَيسَ بشَيْءٍ)[1]

ونبَّه النُّوَيرِيُّ[2] إلى ضرورة التفريقِ بينَ هذه المشتبهات الدقيقة، فقال: (ينبغِي للقارِئِ أن يفرِّقَ في لفظِهِ بينَ المُسَهَّلِ والمبدَلِ، ويحترزَ في التَّسهيلِ عنِ الهَاءِ والهاوي، وفيهِ لين لقسطِ المدِّ، وهذَا معنَى قولِ مكيٍّ: في همزةِ بينَ بينَ مدٌّ يَسِيرٌ لما فِيهَا من الألِفِ، ويمدُّ في البَدَلِ.

وجهُ التَّسهِيلِ: قصدُ الخفَّة.... وهي لغة قريش، وسعد، وكنانة، وعامة قيس.

ووجْهُ البَدَلِ: المبالغةُ في التخفيفِ؛ إذ في التسهيلِ قسط همز.

ووجْهُ التحقِيقِ: أنهُ الأصلُ، وهو لغة هُذَيل، وعامة تميم، وعُكْل.

ووجهُ تخفيفِ المفتوحِ وتحقيقِ غيره: أنَّ المفتوحَ أثقلُ؛ لتماثل الشكلين كالحرفينِ)[3]

❊ ❊ ❊

المطلب الرابع
مسائل مختارة في الهمزتين من كلمة

إذَا اتَّفقَتَا بالفَتْحِ نحو: ﴿ءَأَنذَرۡتَهُمۡ﴾، ﴿قُلۡ ءَأَنتُمۡ أَعۡلَمُ﴾، ﴿ءَأَسۡجُدُ﴾،

(١) إبراز المعاني، شرح حرز الأماني ١٤٧.

(٢) هو أبو القاسم محمد بن محمد بن محمد بن علي النويري الميموني القاهري المالكي، تلا بالعشر على غير واحد، أجلهم ابن الجزري، وصنَّف العديد من التصانيف من أجلِّها شرح الطيبة لشيخه ابن الجزري. توفي ٨٥٧هـ ينظر: الضوء اللامع: ٩/٢٤٦.

(٣) شرح طيبة النشر ١/٤٢٠.

وشبْهِهِ فإنَّ الحرَمِيَّيْنِ وأبَا جَعفَر وأبَا عَمرِو وهشَامًا ورُويسًا يسهِّلونَ الثانيةَ منهمَا، وورشٌ يبدلُها ألفًا، والقياسُ أن تكونَ بَيْنَ بَيْنَ، وابنُ كثيرٍ ورُوَيسٌ لا يُدْخلان قبلَها ألفًا، وقالونُ وهشامٌ وأبو عمرٍو وأبو جعفَر يُدخلونَها، والباقُون يحَقِّقونَ الهمزَتَينِ.

فَإذَا اختلَفَتَا بالفَتحِ والكَسرِ نحوُ قوله تعالى: ﴿أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا﴾، ﴿أَءِنَّا لَفِى﴾، ﴿أَءِلَٰهٌ﴾، ﴿أَئِنَّ لَنَا لَأَجْرًا﴾، وشبهِهِ فالحرميَّانِ وأبو جعفَر وأبو عمرٍو ورُوَيس يسهِّلون الثانيَةَ، وقالونُ وأبُو عمرٍو وأبو جعفَر يُدْخِلونَ بينَهُمَا ألفًا، والباقونَ يُحقِّقُون الهمزَتَينِ معًا، وهشامٌ بخُلفٍ عنه يُدخِلُ بينهُمَا ألفًا.

وإذا اختلفتا بالفتح والضم وذلكَ في ثلَاثة مواضِع، فِي آل عمْرَان ﴿قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم﴾، وفي ص ﴿أَءُنزِلَ عَلَيْهِ﴾، وفِي القَمَر ﴿أَءُلْقِىَ ٱلذِّكْرُ عَلَيْهِ﴾ فالحرميَّان وأبُو جعفَر وأبُو عَمْرِو وروَيْس يسهِّلُونَ الثانِيَةَ، وقَالونُ وأبُو جعفَر وأبو عمرٍو بخُلفٍ عنه يُدْخِلونَ بينَهُمَا ألفًا، والباقُونَ يُحَقِّقُونَ الهمزَتَيْنِ في ذَلِكَ، وهشامٌ كذلكَ مع الإدخالِ وعدمِه في الثلاثة، إلَّا أنه زادَ تسهيلَ الثانيةَ وإدخالَ ألفٍ قبلَهَا فِي ص والقمر كقالونَ[1].

وقد لخَّصَ الشَّاطِبِيُّ مذاهبَ القُرَّاءِ في الهمزَتَينِ من كَلِمَةٍ بقوله:

وَتَسْهِيلُ أُخْرَى هَمْزَتَيْنِ بِكِلْمَةٍ ... سَمَا وَبِذَاتِ الْفَتْحِ خُلْفٌ لِتَجْمُلَا
وَقُلْ أَلِفًا عَنْ أَهْلِ مِصْرَ تَبَدَّلَتْ ... لِوَرْشٍ وَفي بَغْدَادَ يُرْوَى مُسَهَّلَا[2]
وَمَدُّكَ قَبْلَ الْفَتْحِ وَالْكَسْرِ حُجَّةٌ ... بِهَا لُذْ وَقَبْلَ الْكَسْرِ خُلْفٌ لَهُ وَلَا[3]
وَمَدُّكَ قَبْلَ الضَّمِّ لَبَّى حَبِيبُهُ ... بِخُلْفِهِمَا بَرًّا وَجَاءَ لِيَفْصِلَا
وَفي آلِ عِمْرَانَ رَوَوْا لِهِشَامِهِمْ ... كَحَفْصٍ وَفي الْبَاقِي كَقَالُونَ وَاعْتَلَا[4]

(١) تحبير التيسير (بتصرف) ٢١٠.
(٢) متن الشاطبية بيت رقم: (١٨٣ ـ ١٨٤).
(٣) متن الشاطبية بيت رقم: (١٩٦).
(٤) متن الشاطبية بيت رقم: (٢٠٠) و(٢٠١).

كما لخصها ابن الجزري بقوله:

ثَانِيهِمَا سَهِّلْ غِنَى حِرْزِ حَلَا ... وَخُلْفُ ذِي الْفَتْحِ لَوَى أَبْدِلْ جَلَا[1]
وَالمَدُّ قَبْلَ الْفَتْحِ وَالكَسْرِ حَجَرْ ... بِنْ ثِقْ لَهُ الخُلْفُ وَقَبْلَ الضَّمِّ ثَرْ
وَالْخُلْفُ حُزْ بِي لُذْ وَعَنْهُ أَوَّلَا ... كَشُعْبَةٍ وَغَيْرُهُ امْدُدْ سَهِّلَا[2]

ونبَّهَ بعضُ المشَايخِ في المشرُوعِ الصَّوتيِّ على دقَّةِ أدَاءِ التَّسْهِيلِ:

● نَبَّهَ الشَّيْخُ المعصَرَاوِيُّ إلى أنَّ التَّسهيلَ بهَاءٍ خالِصَةٍ غيرُ صَحِيحٍ.

● أمَّا الشيخُ أيمَن سُوَيد فقالَ: إنَّ أداءَ التَّسهِيلِ يُخْشَى فيهِ عَلَى القَارِئِ أمْرَانِ:

ـ أن يُحقِقَ الهمزَةَ.

ـ أنْ يقلبَ ـ وهُو لا يجيد التسهيلَ ـ الهمزَةَ المسهَّلةَ هَاءً، فالتَّسهِيلُ بحاجَةٍ للدُّرْبَةِ والتَّلَقِّي عن الشيوخ المتقنين.

مسألة: قراءةُ قُنبُلٍ بإبْدَالِ الهمزَةِ الأُولَى وَاوًا عندَ الوَصلِ فِي ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ ءَامَنتُم﴾ [سورة الأعراف: ١٢٣]، ﴿وَإِلَيْهِ ٱلنُّشُورُ ۝١٥ ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [سورة الملك: ١٥ ـ ١٦]

قال الشاطبي:

وَفِي كُلِّهَا حَفْصٌ وَأَبْدَلَ قُنْبُلٌ ... فِي ٱلَاعْرَافِ مِنْهَا الْوَاوَ وَالْمُلْكِ مُوْصِلَا[3]

---

(١) متن طيبة النشر بيت رقم: (١٧٥).
(٢) متن طيبة النشر بيت رقم: (١٩١ ـ ١٩٢).
(٣) متن الشاطبية بيت رقم: (١٩١ ـ ١٩٢).

مسألة: التَّخفِيفُ فِي ﴿ءَآلذَّكَرَيۡنِ﴾ وبَابِهِ، بـالإبدَالِ والتَّسهِيلِ:

قال الشاطبي:

وَإِنْ هَـمْـزُ وَصْـلٍ بَـيْـنَ لاَمٍ مُـسَـكَّـنٍ وَهَـمْـزَةِ الاِسْـتِـفْـهَـامِ فَـامْـدُدْهُ مُـبْـدِلا
فَلِلْكُـلِّ ذَا أَوْلَـى وَيَـقْـصُـرُهُ الَّـــذِي يُسَهِّلُ عَنْ كُلٍّ كَـــآلانَ مُــثِّـلاَ[1]

وقال ابن الجزري:

وهَـــمْـــزَ وَصْـــلٍ مِـــنْ كـــآلـــلّـــهُ أَذِنْ أَبْـدِلْ لِـكُـلٍّ أَوْ فَـسَـهِّـلْ وَاقْـصُـرَنْ
كَـذَا بِـهِ الـسِّـحْـرُ ثَـنَـا حُـزْ وَالْـبَـدَلْ وَالْـفَـصْـلُ مِـنْ نَـحْـوِ ءَامَـنْـتُـمْ[2]

وقَالَ ابنُ القاصحِ عندَ قولِ الشاطبي: (وإن همزُ وَصْلٍ بينَ لَامٍ مُسَكَّنٍ) ما نصُّه:

«انتَقَل إلَى الكَلَامِ فيمَا إذا دخلتْ فيهِ همزَةُ الاستفهَامِ علَى هَمْزَةِ الوَصْلِ الدَّاخِلَة علَى لَامِ التَّعريفِ، وذلكَ في سِتةِ مواضعَ لسَائرِ القُراءِ، وموضعٍ سابعٍ على قراءةِ أبي عمرٍو وحدَه؛ فأمَّا السِّتَّةُ الَّتي لسائرِ القُرَّاءِ، قولُه تعَالى: ﴿قُلْ ءَآلذَّكَرَيۡنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلۡأُنثَيَيۡنِ﴾ [سورة الأنعام: ١٤٣] ﴿ءَآلۡـَٔـٰنَ﴾ [سورة يونس: ٩١] مَوضِعَيْ يُونُسَ و﴿ءَآللَّهُ﴾ [سورة يونس: ٥٩]، بهَا أيضًا ﴿ءَآللَّهُ خَيۡرٌ أَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾ [سورة النمل: ٥٩]، وأمَّا الموضعُ الَّذِي انفردَ بِهِ أَبُو عمْرٍو ـ وأبو جعفَر ـ في قراءتهما فهو في يونس في قوله تعالى: ﴿مَا جِئۡتُم بِهِ ٱلسِّحۡرُ﴾ [سورة يونس: ٨١]»[3].

※ ※ ※

(١) متن الشاطبية بيت رقم: (١٩٢ ـ ١٩٣).
(٢) متن طيبة النشر بيت رقم: (١٩٢ ـ ١٩٣).
(٣) سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي، ابن القاصح ٦٦.

المطلبُ الخامس
مسَائِلُ مختَارَةٌ في الهَمزَتَينِ من كَلِمَتَينِ

قال الإمامُ ابنُ الجزريّ: «اعْلَم أَنَّهُمَا إِذا اتفقتا بِالْكَسْرِ نَحْو قَوْله تَعَالَى: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن﴾، ﴿مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا﴾ وَشِبهِهِ فقنبُلٌ وورشٌ وَأَبُو جَعْفَر ورُوَيسٌ يجْعَلُونَ الثَّانِيَة كالياءِ السَّاكنةِ أَيْ يسهلونها بَيْنَ بَيْنَ، قَالَ أَبُو عَمْرو: وَأخذ عَليَّ ابْنُ خاقَانَ لورشٍ بِجعْل الثَّانِيَة يَاء مَكْسُورَة فِي الْبَقَرَة فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن﴾ وَفِي النُّورِ فِي ﴿عَلَى ٱلْبِغَآءِ إِنْ أَرَدْنَ﴾ فَقَطْ، وَذَلِكَ مَشْهُور عَن ورش فِي الْأَدَاء دون النَّص، وقالُونُ والبَزيُّ يجعلَانِ الأُولى كالياءِ الْمَكْسُورَة، وَأَبُو عَمْرو يُسْقِطهَا وَالْبَاقُونَ يحققون الهمزتين [مَعًا] فَإِذا اتفقتا بِالْفَتْح نَحْو قَوْله تَعَالَى: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ﴾ و﴿ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ ﴿٢٢﴾﴾ وَشبهه، فورشٌ وقنبُلٌ وَأَبُو جَعْفَر ورُوَيسٌ يجْعَلُونَ الثَّانِيَة كالمدة»[1].

قال الشاطبي:

وَأَسْقَطَ الأُولَى في اتِّفَاقِهِمَا مَعًا ... إِذَا كَانَتَا مِنْ كِلْمَتَيْنِ فَتَى الْعَلَا[2].
وَالُاخْرَى كَمَدٍّ عِنْدَ وَرْشٍ وَقُنْبُلٍ ... وَقَدْ قِيلَ مَحْضُ المَدِّ عَنْهَا تَبَدَّلَا
وَفي هؤُلَا إِنْ وَالْبِغَا إِنْ لِوَرْشِهِمْ ... بِيَاءِ خَفِيفِ الْكَسْرِ بَعْضُهُمْ تَلَا[3].

وقال ابن الجزري:

أَسْقَطَ الُاوْلَى فِى اتِّفَاقٍ زِنْ غَدَا ... خُلْفُهُمَا حُزْ وَبِفَتْحٍ بِنْ هُدَى
وَسَهَّلَا فِي الكَسْرِ وَالضَّمِّ وَفِي ... بِالسُّوءِ وَالنَّبِيءِ الِادْغَامُ اصْطُفِي
وَسَهَّلَ الأُخْرَى رُوَيْسٌ قُنْبُلُ ... وَرْشٌ وَثَامِنٌ وَقِيلَ تُبْدَلُ

(١) تحبير التيسير ٢٠٠.
(٢) متن الشاطبية بيت رقم: (٢٠٢).
(٣) متن الشاطبية أبيات رقم: (٢٠٧ ـ ٢٠٨).

مَــدًا زَكَــا جُــودًا وَعَــنْــهُ هَــؤُلاَ إنْ وَالْـبِـغَـا إنْ كَـسْـرَ يَـاءٍ أَبْـدِلاَ[1]

فَإِذَا اختَلَفَتَا عَلَى أيِّ حالٍ كانَ، نحوُ قولِهِ تعَالَى: ﴿ٱلسُّفَهَآءُ أَلَآ﴾ و﴿ٱلْمَآءِ أَوْ﴾ و﴿شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ﴾ و﴿يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ و﴿جَآءَ أُمَّةً﴾ وشِبْهِهِ، فالحَرميَّانِ وأبُو جعفر وأبو عمرو ورُوَيسٌ يسهِّلُونَ الثَّانِيَة، وَالْبَاقُونَ يحقِّقُونهُمَا مَعًا، والتَّسهيلُ لإحْدَى الهمزتَيْنِ فِي هَذَا الْبَاب إِنَّمَا يكون فِي حَال الْوَصْل لَا غير، لكَون التلاصق فِيهِ. وَحكم تسهيل الْهمزَة فِي الْبَابَيْنِ أَن تُجعَل بَين الْهمزَة وَبَين الْحَرْف الَّذِي مِنْهُ حركتها مَا لم تنفتحْ وينكسرْ مَا قبلهَا أَو يَنْضَم، فَإِنَّهَا تبُدل مَعَ الكسرة يَاء وَمَعَ الضمة وَاوًا بِالْفَتْح، والمكسُورةُ المضمُومُ مَا قبلهَا تسهَّلُ على الْوَجْهَيْنِ، وَتبدَلُ واوًا مَكْسُورَةً على حَرَكَة مَا قبلهَا، وَتُجْعَل بَين الْهمزَة وَالْيَاء على حركتها[2].

قال الشاطبي:

وَتَسْهِيلُ الأُخْرَى في اخْتِلاَفِهِماَ سَمَا تَـفِـيءَ إلَـى مَـعْ جَـاءَ أُمَّـةً أُنْـزِلاَ
نَـشَـاءُ أَصَـبْـنَـا والـسَّـماءِ أَوِ ائْـتِـنَـا فَـنَوْعَـانِ قُلْ كالْـيَا وَكَالْـوَاوِ سُهِّلَا
وَنَـوْعَـانِ مِـنْـهَـا أُبْدِلاَ مِـنْـهُـمَـا وَقُلْ يَـشَـاءُ إلى كـالْـيَـاءِ أَقْيَسُ مَـعْـدِلاَ
وَعَـنْ أَكْـثَـرِ الْـقُـرَّاءِ تُـبْـدَلُ وَاوُهَـا وَكُـلٌّ بِهَـمْـزِ الْكُلِّ يَبْدَا مُفَصِّلاَ[3].

وقال ابن الجزري:

وَعِـنْـدَ الاخْـتِـلَافِ الأُخْـرَى سَـهِّـلَـنْ حِـرْمٌ حَـوَى غِـنَـا وَمِـثْـلُ الـسُّـوءُ إِنْ
فَـالْـوَاوُ أَوْ كَـالْـيَـا وَكَـالـسَّـمَـاءِ أَوْ تَـشَـاءُ أَنْـتَ فَـبِـالإِبْـدَالِ وَعَـوْا[4].

❊ ❊ ❊

(١) متن طية النشر أبيات رقم: (١٩٧ ـ ٢٠٠).
(٢) تحبير التيسير ٢١٣ ـ ٢١٤.
(٣) متن الشاطبية أبيات رقم: (٢٠٩ ـ ٢١٢).
(٤) متن طية النشر أبيات رقم: (٢٠١ ـ ٢٠٢).

المطلبُ السادس
مَسَائلُ مختَارَةٌ فِي الهَمزِ المفرَدِ

● **المسألة الأولى: قِرَاءَةُ المدنيَّيْنِ في ﴿أَرَءَيْتَ﴾ وبابه:**

اتَّفَقَ نَافِعٌ وَأَبُو جَعْفَرٍ عَلَى تَسْهِيلِهَا بَيْنَ بَيْنَ إِذَا وَقَعَ بَعْدَ هَمْزَةِ الِاسْتِفْهَام نَحْوُ (أَرَأَيْتَكُمْ، وَأَرَأَيْتُمْ، وَأَرَأَيْتَ، وَأَفَرَأَيْتُمْ) حَيْثُ وَقَعَ، وَاخْتُلِفَ عَنِ الْأَزْرَقِ عَنْ وَرْشٍ فِي كَيْفِيَّةِ تَسْهِيلِهَا، فَرَوَى عَنْهُ بَعْضُهُمْ إِبْدَالَهَا أَلِفًا خَالِصَةً، وَإِذَا أَبْدَلَهَا مَدَّ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ مَدًّا مُشْبَعًا، وَقَرَأَ الْكِسَائِيُّ بِحَذْفِ الْهَمْزَةِ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ[١].

وقد نبه الشيخ أنَّ وجْهَ الإبدال لورش لَا يأتِي إلَّا فِي الوَصْلِ، وأمَّا فِي الوَقفِ فيَتَعيَّنُ لهُ التَّسهِيلُ[٢].

قال ابنُ الجزري:

أَرَيْتَ كُلًّا رُمْ وَسَهِّلْهَا مَدَا ... هَا أَنْتُمُ حَازَ مَدًا أَبْدِلْ جَدَا
بِالْخُلْفِ فِيهِمَا وَيَحْذِفُ الْأَلِفْ ... وَرْشٌ وَقُنْبُلٌ وَعَنْهُمَا اخْتُلِفْ[٣].

وقال الشاطبي:

أَرَيْتَ فِي الاِسْتِفْهَامِ لا عَيْنَ «رَ»اجِعٌ ... وَعَنْ نَافِعٍ سَهِّلْ وَكَمْ مُبْدِلٍ جلا[٤].

(١) انظر: النشر ١/٣٩٧، ٣٩٨.
(٢) انظر: البدور الزاهرة ١٩٤.
(٣) متن طيبة النشر أبيات رقم) ٢٢٢).
(٤) متن الشاطبية بيت رقم: (٦٣٨).

● **المسألة الثانية: ﴿ٱلَّٰٓـِٔي﴾:**

قرأ قالونُ وقنبُلٌ ويعقوبُ بهمزَةٍ مكسُورَةٍ مِن غَيرِ ياءٍ بعدَهَا وَصلًا ووقفًا، ولهُم في الوقفِ عليهِ ما لهُمْ في الوقفِ علَى نحوِ (السَّماءِ) من الأوجه.

وَقرأ البزِّيُّ وأبو عَمرٍو وصلًا بتَسهِيلِ الهمزَةِ بَيْنَ بَيْنَ معَ المدِّ والقَصْرِ، وعنهُمَا إبدَالُ الهمزَةِ ياءً سَاكِنَةً معَ المدِّ المشبَعِ لالتِقَاءِ السَّاكنَيْنِ وَصلًا أيضًا.

فَإذَا وقَفَا كانَ لهُما ثلاثَةُ أوجُهٍ: تَسهيلُ الهمزَةِ بالرَّوم معَ المدِّ والقَصرِ، وإبدالُها ياءً ساكنةً مع المدِّ المشبَعِ لالتِقَاءِ السَّاكنَينِ أيضًا.

وقرأ ورشٌ وأبُو جعفَر بتَسهِيلِ الهمزَةِ بَيْنَ بَيْنَ معَ المدِّ والقَصْرِ وصلًا، فإذَا وقَفَا كَانَ لهُمَا ثلاثةُ أوجُهٍ أيضًا: بِتَسهيلِ الهمزَةِ بالرَّوْم معَ المدِّ والقصرِ، وإبدالُها ياءً ساكنةً معَ التَّطويلِ، وكلٌّ على أصلِهِ فِي مِقْدَارِ المدِّ، وقَرَأ الشَّاميُّ والكوفيُّونَ بهمزَةٍ مكسورَةٍ بعدَها ياءٌ ساكنةٌ وصلًا ووقفًا وهم على أصولِهِمْ في المدِّ، ولحمزَةَ في الوقفِ علَيهِ تسهِيلُ الهمزَةِ معَ المدِّ والقَصْرِ[1].

قال الشاطبي:

وبِالْهَمْزِ كُلُّ اللَّاءِ وَالْيَاءِ بَعْدَهُ ذَكَا وَبِيَاءٍ سَاكِنٍ حَجَّ هُمَّلَا
وَكَالْيَاءِ مَكْسُورًا لِوَرْشٍ وَعَنْهُمَا وَقِفْ مُسْكِنًا وَالْهَمْزُ زَاكِيهِ بُجِّلَا[2].

وقال ابن الجزري:

وَحَذْفُ يَا اللَّائِي سَمَا وَسَهِّلُوا غَيْرَ ظُبًى بِهِ زَكَا وَالْبَدَلُ

(١) البدور الزاهرة ٢٥٣.

(٢) متن الشاطبية بيت رقم: (٢٠٢).

سَاكِنَةَ الْيَا خُلْفُ هَادِيهِ حسَبْ حَسَبْ . . . .[1]

المطلَبُ السابع: مسائل مختارة في وَقْفُ حمزَةَ وهِشَامٍ عَلَى الهَمزِ

يُعدُّ هذَا البَابُ من أحوَجِ أبوَابِ علم القراءَات إلَى العنايةِ به وإتقَانِ دراسَتِه؛ قالَ أبُو شَامَة: «هَذَا البَابُ من أصعَبِ الأبوَابِ نَظْمًا ونَثْرًا، فِي تَمْهِيدِ قَوَاعِدِهِ، وفَهْمِ مقَاصِدِهِ»[2].

ويقُولُ ابنُ الجَزَرِيِّ: «وهو باب مُشْكَلٌ، يَحْتَاجُ إِلَى معرفة تحقيق مذاهب أهل العربية، وأحكام رسم المصاحف العثمانية، وتَمْيِيزِ الرِّوَايَةِ، وَإِتْقَانِ الدِّرَايَةِ»[3].

كَمَا فصَّلَ الفَاسِيُّ العِلَّةَ من تخْفِيفِ الهَمزَةِ المتَطَرِّفَةِ والمتَوَسِّطَةِ فَقَالَ: «أمَّا المتَطرِّفَةُ فلأنَّها آخرُ لفْظِ القَارئِ، وإلَيهَا يَنتَهِي قُوَّةُ اللفْظِ، وعندَهَا ينقَطِعُ النَّفَسُ، ولأنَّهَا في محَلِّ التَّغْيِيرِ، والتَّغْيِيرُ محلُّهُ الأوَاخِرُ، وأمَّا المتوسِّطَةُ لَمَّا قرُبَتْ من المتَطَرِّفَةِ، لمْ يعطِهَا حكمَهَا، ولمْ ينزِلْها منزلَتَهَا»[4].

ويقُولُ أبو شَامةَ عن عِلَّةِ إفرادِ بَابٍ لوقفِ حمزةَ: «وإنَّما اختصَّ تسهيلُ حمزةَ للهمزَةِ بالوقْفِ؛ لأنَّهُ محلُّ استِرَاحَةِ القَارِئِ»[5].

قال الإمامُ ابنُ الجزري: «وَلَمَّا كَانَ الْهَمْزُ أَثْقَلَ الْحُرُوفِ نُطْقًا

---

(١) متن الطيبة بيت رقم: (٢٠٢).
(٢) إبراز المعاني ١٦٥.
(٣) النشر ٤٢٨/١.
(٤) اللآلئ الفريدة ٢٩٧/١.
(٥) إبراز المعاني ١٦٦.

وَأَبْعَدَهَا مَخْرَجًا تَنَوَّعَ الْعَرَبُ فِي تَخْفِيفِهِ بِأَنْوَاعِ التَّخْفِيفِ كَالنَّقْلِ، وَالْبَدَلِ، وَبَيْنَ بَيْنَ، وَالْإِدْغَامِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَكَانَتْ قُرَيْشٌ وَأَهْلُ الْحِجَازِ أَكْثَرَهُمْ لَهُ تَخْفِيفًا؛ وَلِذَلِكَ أَكْثَرُ مَا يَرِدُ تَخْفِيفُهُ مِنْ طُرُقِهِمْ».

ويقول أيضًا: «وَمِمَّا صَحَّ فِي الْقِرَاءَةِ وَشَاعَ فِي الْعَرَبِيَّةِ الْوَقْفُ بِتَخْفِيفِ الْهَمْزِ وَإِنْ كَانَ يُحَقَّقُ فِي الْوَصْلِ؛ لِأَنَّ الْوَقْفَ مَحَلُّ اسْتِرَاحَةِ الْقَارِئِ وَالْمُتَكَلِّمِ؛ وَلِذَلِكَ حُذِفَتْ فِيهِ الْحَرَكَاتُ وَالتَّنْوِينُ، وَأُبْدِلَ فِيهِ تَنْوِينُ الْمَنْصُوبَاتِ، وَجَازَ فِيهِ الرَّوْمُ وَالْإِشْمَامُ وَالنَّقْلُ وَالتَّضْعِيفُ، فَكَانَ تَخْفِيفُ الْهَمْزِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ أَحَقَّ وَأَحْرَى(١).

قَالَ ابْنُ مِهْرَانَ: وَقَالَ بَعْضُهُمْ: هَذَا مَذْهَبٌ مَشْهُورٌ وَلُغَةٌ مَعْرُوفَةٌ، يُحْذَفُ الْهَمْزُ فِي السَّكْتِ ـ يَعْنِي الْوَقْفَ ـ كَمَا يُحْذَفُ الْإِعْرَابُ فَرْقًا بَيْنَ الْوَصْلِ وَالْوَقْفِ، قَالَ: وَهُوَ مَذْهَبٌ حَسَنٌ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لُغَةُ أَكْثَرِ الْعَرَبِ الَّذِينَ هُمْ أَهْلُ الْجَزَالَةِ وَالْفَصَاحَةِ تَرْكُ الْهَمْزَةِ السَّاكِنَةِ فِي الدَّرْجِ وَالْمُتَحَرِّكَةِ عِنْدَ السَّكْتِ.

(قُلْتُ): وَتَخْفِيفُ الْهَمْزِ فِي الْوَقْفِ مَشْهُورٌ عِنْدَ عُلَمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ، أَفْرَدُوا لَهُ بَابًا وَأَحْكَامًا، وَاخْتَصَّ بَعْضُهُمْ فِيهِ بِمَذَاهِبَ عُرِفَتْ بِهِمْ وَنُسِبَتْ إِلَيْهِمْ»(٢).

وَيُضِيفُ ابنُ الجَزَرِيِّ قولَهُ: «وَقَدِ اخْتَصَّ حَمْزَةُ بِذَلِكَ مِنْ حَيْثُ إِنَّ قِرَاءَتَهُ اشْتَمَلَتْ عَلَى شِدَّةِ التَّحْقِيقِ وَالتَّرْتِيلِ وَالْمَدِّ وَالسَّكْتِ، فَنَاسَبَ التَّسْهِيلُ فِي الْوَقْفِ»(٣).

وَمِنَ المسَائِلِ المختَارَةِ الَّتِي نَعرِضُ لَها فِي هَذَا البَحْثِ فِي بَابِ وَقْفِ حمزةَ وهِشَامٍ مَا يلي:

---

(١) النشر ٤٢٨/١.
(٢) النشر ٤٢٩/١.
(٣) النشر ٤٣٠/١.

● **المسألةُ الأولى: وَجهُ التَّسهِيلِ بالرَّوْمِ لـحمزَةَ و هِشَامٍ فِي هَمزَةِ مَا كَانَ مَرفُوعًا أو مجرُورًا: مثل:** ﴿مِنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [سورة البقرة: ١٩] ﴿وَيَٰسَمَآءُ﴾ [سورة هود: ٤٤].

قَالَ الشَّيْخُ عبدُالفتَّاحِ القاضي: «هِشَامٌ وحمزَةُ يبدلَانِ الهمزَةَ أَلِفًا عندَ الوَقْفِ مِن جِنسِ مَا قَبْلَهُ، وحِينَئِذٍ يجتَمِعُ ألفَانِ، فيجُوزُ حذْفُ إحدَاهُمَا تخلُّصًا من اجتِماعِ ساكنَينِ فِي كلمةٍ واحدةٍ، ويجوزُ إبقَاؤُهُمَا لجَوَازِ اجتمَاعِ السَّاكنَيْنِ عندَ الوَقفِ، فعَلَى حذْفِ إحدَاهُما يحتملُ أن يكونَ المحذُوفةُ الأُولى، وأن يكُونَ الثَّانيَة، فعَلَى تقديرِ أنَّ المحذُوفَ هيَ الأُولَى يتعيَّنُ القَصرُ؛ لأنَّ الألفَ حِينَئِذٍ تكُونُ مبدَلَةً من هَمزَةٍ، فَلَا يجُوزُ فيهَا إلَّا القَصْرُ، مثْل: بَدَأَ وأنشَأَ عندَ الوقْفِ لهُمَا.

وعَلَى تقْدِيرِ أنَّ المحذُوفَةَ هيَ الثَّانِية، يجُوزُ المدُّ والقَصْرُ؛ لأنَّهُ حرْفُ مدٍّ وقَعَ قَبْلَ هَمْزٍ مغيَّرٍ بالبَدَلِ ثمَّ الحَذْف، وعَلَى إبقَائِهِمَا يتَعَيَّنُ المدُّ بقدْرِ ثلَاثِ ألِفَاتٍ، ووَجْهُ ذلِكَ أنَّ في الكَلِمَةِ ألِفَينِ: الألفُ الأُولَى، والأَلِفُ الثَّانيَةُ المبدَلَةُ منَ الهَمزَةِ، وتُزَادُ ألفٌ ثالثَةٌ للفَصْلِ بَينَ الألِفَينِ، فيمدُّ ستَّ حركَاتٍ؛ لأنَّ مقدَارَ الألِفِ حركَتَانِ؛ وعَلَى هَذَا يكُونُ في الوَقفِ عَلَيهِ وجهَانِ: القصرُ والمدُّ؛ ويكونُ القصرُ عَلَى تقديرِ حذفِ الأولَى أو الثَّانيةِ، ويكُونُ المدُّ على تقديرِ إبقَاءِ الألِفَينِ أو حذفِ الثَّانيَةِ.

وَصرّحَ العلماءُ بجَوازِ التوسُّطِ فيهِ قياسًا عَلَى سُكُونِ الوَقفِ، فيكُونُ فيهِ ثَلاثَةُ أوجُهٍ عندَ إبدالِ الهمزَةِ ألِفًا، وهي: القصرُ والتَّوسُّط والمدُّ، وفيهِ وجهَانِ آخَرَانِ وهُمَا: تَسهِيلُ الهمزَةِ بَيْنَ بَيْنَ مَعَ رَوْمِهَا، ويكُونُ ذلكَ مَعَ المدِّ والقَصْرِ، ووَجْهُ اشتِرَاطِ رَوْمِ الهمْزَةِ مَعَ تَسْهِيلِهَا، وَعَدَم الاكتِفَاءِ بالتَّسْهِيلِ، أنَّ الوقفَ بالحَركَةِ الكَامِلةِ لا يَجُوز، فمَجمُوعُ الأوجُهِ الجائِزَةِ لهِشَامٍ وحمزَةَ في الوقْفِ عَلَى ﴿ٱلسُّفَهَآءُ﴾ وأمثالِه خمسَةٌ، وهَذِهِ الأوجُهُ الخَمسَةُ تجُوزُ أيضًا في الوَقْفِ عَلَى الهَمزِ المتَطَرِّفِ الوَاقِعِ بَعدَ أَلِفٍ إذَا كَانَ مجرُورًا أيضًا نحوُ ﴿مِنَ ٱلسَّمَآءِ﴾.

واعلمْ أنَّ هِشَامًا يُشَارِكُ حمزَةَ فِي هَذِهِ الأوجُهِ كُلِّهَا، ولَا فَرْقَ بينَهُ وبيْنَهُ إلَّا فِي وَجْه التَّسهِيلِ معَ المدِّ، فإنَّ حمزةَ يمُدُّ بمقدَارِ ثَلَاثِ ألِفَاتٍ، وهشَامًا بمقدَارِ أَلِفَيْنِ»[١].

ويقُولُ أبُو عَمرٍو الدَّانِي: «كانَ حمزَةُ يمدُّ الممدُودَ، ويُشيرُ إلَى الرَّفْعِ والخَفْضِ بعدَ الْمَدَّة، ولَا يرُومُ الهمزَ، كأنَّه يُومِئُ فِي المرفُوعِ إلَى الوَاوِ، وفِي المخفُوضِ إلَى اليَاءِ»[٢].

قال الشاطبي:

وَمَا قَبْلَهُ التَحْرِيكُ أَوْ أَلِفٌ مُحَرْ رَكًا طَرَفًا فَالْبَعْضُ بالرَّوْمِ سَهَّلَا[٣]

• المسألةُ الثانيةُ: وَجْهُ النقْلِ معَ الرَّوْمِ، والإشمَامِ في مِثلِ: ﴿دِفْءٌ﴾ [سورة النحل: ٥] ﴿مِّلْءُ﴾ [سورة آل عمران: ٩١]:

يقُولُ ابنُ الجزرِي: «وَيَجْرِي الْوَجْهُ (الْأَوَّلُ) وَهُوَ النَّقْلُ مَعَ الْإِسْكَانِ فِيمَا هَمْزَتُهُ مَكْسُورَةٌ وَهُوَ ﴿بَيْنَ ٱلْمَرْءِ﴾، ويجوز فيه وجه ثان، وهو الإشارة بالروم إلى كسرة الراء، ويُجرَى الوجهان في ﴿دِفْءٌ﴾، ﴿مِّلْءُ﴾، ﴿يَنظُرُ ٱلْمَرْءُ﴾، وَيَجُوزُ فِيهِ وَجْهٌ ثَالِثٌ، وَهُوَ الْإِشْمَامُ، وَتُجْرَى الثَّلَاثَةُ فِي ﴿جُزْءٌ﴾[سورة الحجر: ٤٤]، وَذُكِرَ فِيهِ وَجْهٌ رَابِعٌ، وَهُوَ الْإِدْغَامُ، حَكَاهُ الْهُذَلِيُّ وَلَا يَصِحُّ عَنْ حَمْزَةَ، وَلَوْ صَحَّ لَجَازَ مَعَهُ الثَّلَاثَةُ الَّتِي مَعَ النَّقْلِ فَتَصِيرُ سِتَّةً»[٤].

ويقولُ الشيخ عبدُالفتَّاحِ القَاضِي فِي بَابِ وَقْفِ حمزةَ وهِشَامٍ عَلَى

(١) البدور الزاهرة في القراءات ٢٢.
(٢) جامع البيان في القراءات السبع ٥٨٢/٢.
(٣) متن الشاطبية بيت رقم: (٢٥٢).
(٤) النشر ٤٧٦/١.

الهَمزَةِ: «وممَّا يجبُ أن نُنبِّهَ إليهِ أنَّكَ إذَا نَقَلْتَ حركَةَ الهَمزِ المتَطرِّفِ إلَى الحَرفِ السَّاكِنِ قبلَهُ، وحَذَفتَ الهمزَ فِي نَحْوِ: ﴿دِفْءٌ﴾ [سورة النحل: ٥]، ﴿مِّلْءُ﴾ [سورة آل عمران: ٩١]، ﴿ٱلْمَرْءُ﴾ [سورة النبأ: ٤٠]، صَارَ الحرْفُ الَّذِي نقَلْتَ إليْهِ حرَكَةَ الهَمزِ متطرِّفًا فتُسكنُهُ للوَقفِ، وحينَئِذٍ يكونُ السُّكُونُ الموجُودُ عندَ الوَقفِ عَارِضًا غَيرَ السُّكونِ الموجُودِ في الوَصلِ، والفَرقُ بينَهُمَا: أنَّ الذِي كانَ في الوَصلِ هوَ الَّذِي بُنِيتْ عليَهِ الكَلِمَةُ، فيكونُ أصليًّا، والَّذِي في الوقفِ: هو الَّذِي عُدلَ عنْ الحركةِ إليهِ، فيكونُ عارضًا جيءَ به لأجلِ الوقفِ؛ إذْ لا يجُوزُ الوقفُ بالحركةِ؛ ولهَذا يجُوز الرَّوْمُ والإشمَامُ في المرفُوعِ، ويجُوزُ الرَّوْمُ في المجرُورِ؛ باعتِبَارِ أنَّ الحَرفَ الَّذِي قبلَ الهَمزِ أصبَحَ متحَرِّكًا، وإنَّما سكَنَ لأجْلِ الوَقْفِ»[1].

قال الشاطبي:

وَحَـرِّكْ بِـهِ مَـا قَـبْـلَـهُ مَـتَـسَـكِّـنَـا ... وَأَسْقِطْهُ حَتَّى يَرْجِعَ اللَّفْظُ أَسْهَلا[2]

- **المسألةُ الثالثةُ: الوقفُ علَى هَمْزةِ المرفُوعِ والمخْفُوضِ مثلُ: ﴿شَيْءٍ﴾ فيـهِ النقلُ، أو الإدغَامُ معَ السُّكُونِ المحْضِ والرَّوْم والإشمَام.**

يقول ابن الجزري: «مسْأَلَةٌ: ﴿وَجِاْيٓءَ﴾، و﴿سِيٓءَ﴾، و﴿تَبَوَّءَا﴾ مِمَّا وَقَعَتِ الْهَمْزَةُ فِيهِ مَفْتُوحَةً، وَكَذَلِكَ ﴿لِيَسُـُٔوا﴾ فِي قِرَاءَةِ حَمْزَةَ وَهِشَام، فِيهِ وَجْهَانِ: الْأَوَّلُ: النَّقْلُ، وَهُوَ الْقِيَاسُ الْمُطَّرِدُ (وَالثَّانِي: الْإِدْغَامُ كَمَا ذَكَرْنَا عَنْ بَعْضِ أَئِمَّةِ الْقِرَاءَةِ وَالْعَرَبِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ، وَيَجْرِي هَذَانِ الْوَجْهَانِ فِيمَا وَقَعَتِ الْهَمْزَةُ فِيهِ مَكْسُورَةً نَحْوُ: ﴿مِن سُوٓءٍ﴾، ﴿قَوْمَ سَوْءٍ﴾، ﴿مِن شَيْءٍ﴾ إِلَّا أَنَّهُ يَجُوزُ مَعَ كُلِّ الْأَوْجُهِ مِنْهُمَا الْإِشَارَةُ بِالرَّوْمِ، فَيَصِيرُ فِيهَا الْأَرْبَعَةُ فِيمَا وَقَعَتِ

(١) الوافي في شرح الشاطبية ١١٣.
(٢) متن الشاطبية بيت رقم: (٢٣٧).

الْهَمْزَةُ فِيهِ مَضْمُومَةً نَحْوُ: ﴿يُضِيٓءُ﴾، و﴿ٱلْمُسِيٓءُ﴾ و﴿لَتَنُوٓأُ﴾، و﴿يَمْسَسْهُمْ سُوٓءٌ﴾، و﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ﴾.

وَيَجُوزُ وَجْهَانِ آخَرَانِ، وَهُمَا الْإِشْمَامُ مَعَ كُلٍّ مِنَ النَّقْلِ وَالْإِدْغَام، فَيَصِيرُ فِيهَا سِتَّةُ أَوْجُهٍ وَلَا يَصِحُّ فِيهَا غَيْرُ ذَلِكَ، فَإِنَّ اتِّبَاعَ الرَّسْمِ فِي ذَلِكَ مُتَّحِدٌ كَمَا قَدَّمْنَا، وَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُ يَجُوزُ فِيهَا أَيْضًا حَذْفُ الْهَمْزِ اعْتِبَاطًا، فَيُمَدُّ حَرْفُ الْمَدِّ وَيُقْصَرُ عَلَى وَجْهِ اتِّبَاعِ الرَّسْمِ، وَرَجَحَ الْمَدُّ فِي ذَلِكَ، وَحَكَى الْهُذَلِيُّ فِيهِ عَنِ ابْنِ غَلْبُونَ بَيْنَ بَيْنَ، وَكُلُّ ذَلِكَ ضَعِيفٌ لَا يَصِحُّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ»[1].

يقول الشاطبي:

وَحَـرِّكْ بِـهِ مَـا قَـبْـلَـهُ مُـتَـسَـكِّـنَـا ... وَأَسْقِطْهُ حَتَّى يَرْجِعَ اللَّفْظُ أَسْهَلا[2]

● **المسألةُ الرابعةُ: أوجُهُ التَّغييرِ عَلَى الرَّسْمِ في الهَمزَةِ المرسُومَةِ وَاوًا فِي مثلِ: ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ﴾، و﴿أَنۢبَٰٓؤُاْ﴾، و﴿شُرَكَٰٓؤُاْ﴾ رَوْمًا وإشمامًا.**

يقولُ الشيخُ عبدُالفتَّاحِ القَاضِي في ذلك: «فيهِ لحمزَةَ وهشَامٍ وقفًا اثنَا عَشرَ وجْهًا: خمسةُ القياسِ؛ وهيَ إبدالُ الهمزَةِ ألفًا معَ القَصرِ والتَّوَسُّطِ والمدِّ، ثمَّ التَّسْهِيلُ بالرَّوْمِ معَ المدِّ والقَصْرِ، وسبعةٌ علَى الرَّسمِ؛ لأنَّ الهمزةَ فِيهِ مرسُومةٌ علَى وَاوٍ فتبدَلُ وَاوًا مضمُومةً، ثمَّ تسكَّنُ للوقفِ، ويجرِي فيهَا الأوجُهُ الثَّلاثةُ: القصْرُ والتَّوَسُّطُ والمدُّ معَ السُّكُونِ المحْضِ، ومثلُهَا معَ الإشمامِ، فتصيرُ الأوجهُ ستَّةً، والسَّابِعُ رَوْمُ حركَتِهَا معَ القَصْرِ»[3].

(١) النشر ٤٧٦/١.
(٢) متن الشاطبية بيت رقم: (٢٣٧).
(٣) البدور الزاهرة في القراءات ١٠٦ ـ ١١٣.

● **المسألةُ الخامسةُ : التغييرُ علَى الرَّسْمِ في نَحو: ﴿وَإِيتَآيِ﴾ [سورة النحل: ٩٠]**

يقولُ الصَّفاقسِيُّ[١]: «﴿وَإِيتَآيِ﴾ [سورة النحل: ٩٠] هذَا ممَّا زِيدَ فيهِ الياءُ للتَّقْوِيَةِ، وفيهِ لحمزَةَ إنْ وَقَفَ عَلَيْهِ ـ وليسَ محلَّ وقفٍ ـ ثمانيَةَ عشرَ وجهًا: بدَل الهمزةِ معَ المدِّ والتوسُّط والقَصرِ، والتَّسهيلُ معَ المدِّ والقصرِ، وإسكانُ الياءِ معَ الثَّلاثَةِ ورَوْمُ حركَتِها معَ القَصرِ، فهَذِهِ تسعةٌ تأتِي عَلَى كلٍّ من تسهيلِ الهمزةِ الأُولَى، وتحقِيقِهَا لتوسُّطِهَا بزائدٍ وهُو واوُ العطفِ، ولا يخفَى أنّ هِشَامًا لا يُسَهِّلُ الأولى إذْ لا حُكمَ لَهُ في متَوَسِّطٍ، ولَا سيَّمَا إن كانَ بزَائِدٍ فَتَسْقُط لَه تسعةُ التَّسهِيلِ، وتبقَى لهُ تسعةٌ فقَطْ»[٢].

يقول الشاطبي:

وَمَا فِيهِ يُلْفَى وَاسِطًا بِزَوَائِدٍ ... دَخَلْنَ عَلَيْهِ فِيهِ وَجْهَانِ أُعْمِلاَ[٣]

● **المسألةُ السادسة: ﴿تَفۡتَؤُاْ﴾ [سورة يوسف: ٨٥] ﴿يَبۡدَؤُاْ﴾ [سورة الروم: ٢٧] ﴿يَسۡتَهۡزِئُ﴾ [سورة البقرة: ١٥] وقفًا:**

يقولُ الشيخُ عبدُالفتَّاحِ القاضي: ﴿تَفۡتَؤُاْ﴾ ﴿يَبۡدَؤُاْ﴾ رُسِمَت الْهمزةُ فيه عَلَى واو، وَلِهشَام وَحَمْزَةَ فِيهِ وَفِي أَمْثَاله وَقفًا خمسةُ أوجُهٍ: إبدَالُهَا أَلفًا عَلَى الْقِيَاس، وَإبدَالها واوًا سَاكِنَةٍ مَعَ السُّكُونِ الْمَحْض والإشمام وَالرَّوْم

(١) هو علي بن محمد بن سالم أبو الحسن النوري الصفاقسي المقرئ المالكي (المتوفى: ١١١٨هـ)، مقرئ من فقهاء المالكية. من أهل صفاقس. رحل إلى تونس ومنها إلى المشرق، فأخذ عن علماء كثيرين، وعاد إلى صفاقس، فصنف كتبا، منها: «غيث النفع في القراءات السبع»، و«تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين». ينظر: الأعلام ٥/١٤.

(٢) غيث النفع ٣٥٧، والبدور الزاهرة ١٦٠.

(٣) الشاطبية بيت رقم: (٢٤٨).

عَلَى الرَّسْمِ وَتَسْهِيلُهَا بِالرَّوْمِ»[1].

أمَّا ﴿يَسْتَهْزِئُ﴾ [سورة البقرة: ١٥] فِيهِ وأمثَالِهِ نحوُ [يبرئ] و [ينشئ] عِندَ الوَقْفِ لهِشَامٍ وحمزَةَ خمسةُ أوجُهٍ تقدِيرًا، وأربَعَةٌ عَمَلِيًّا.

الأوَّلُ: إبدَالُ الهَمزَةِ يَاءً سَاكنَةً علَى القِيَاسِ.

الثَّانِي: تَسْهِيلُهَا بَيْنَ بَيْنَ معَ الرَّوْمِ.

الثَّالِثُ: إبدَالُها يَاءً مضمُومَةً عَلَى الرَّسْم وعَلَى مَذْهَبِ الأخْفَشِ، ثمَّ تسَكَّنُ للوَقْفِ، فيتَّحِدُ هذَا الوَجْهُ مع الوجهِ الأَوَّلِ فِي العَمَلِ، ويختَلفُ في التَّقْدِيرِ.

الرَّابعُ: كالثَّالِثِ ولكنْ معَ الإشمَامِ.

الخَامِسُ: إبدَالُها يَاءً مضمُومَةً أيضًا معَ الرَّوْمِ[2].

● **المسألةُ السابعة**: ﴿قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم﴾ [سورة آل عمران: ١٥]:

نقلَ فيهِ الصفَاقسيُّ عن الجَعْبَريِّ[3] وغيرِهِ سبعةً وعشرين وجهًا، «وذَلكَ لأنَّ فيهَا ثَلاثَ هَمَزَاتٍ، **الأولى**: مفتُوحةٌ بعدَ سَاكِنٍ صحِيحٍ منفصِلٍ رسمًا، فَفِيهَا النَّقْلُ والتَّحقِيقُ ومَعَهُ السَّكْتُ وعدمُهُ.

الثَّانِيةُ: مضمُومةٌ بعدَ فتحَةٍ، ففِيهَا التَّحقيقُ لتوسُّطِهَا بزَائدٍ، والتَسهِيلُ كالوَاوِ، والإبدَالُ واوًا في الرَّسمِ.

الثَّالثةُ: مضْمُومةٌ بعدَ كَسرَةٍ، ففِيهَا التَّسهِيلُ كالوَاوِ وكاليَاءِ، وإبدَالُهَا ياءً، فتضرِبُ في ثلاثَةِ الأولَى ثَلَاثةَ الثَّانيةِ بتسعةٍ، تضربُها في ثلاثَةِ الثَّالثَةِ بسبعٍ وعشرينَ.

---

(١) البدور الزاهرة في القراءات ١٨٥.

(٢) البدور الزاهرة في القراءات ٢٨.

(٣) إبراهيم بن عمر بن إبراهيم، الجعبري، أبو إسحاق، عالم بالقراءات من فقهاء الشافعية، ولد سنة: ٦٤٠هـ، وتوفي سنة: ٧٣٢هـ، (الأعلام، ١/٥٥).

وَقَد نظَمَهَا العلَّامَةُ المرادِيُّ فقَالَ:

سَبْعٌ وَعِشْرُونَ وَجهًا قُلْ لِحَمْزَةَ فِي ... قُلْ أَؤُنَبِّئُكُمْ يَا صَاحِ إِنْ وَقَفَا
فَالنَّقْلُ وَالسَّكْتُ فِي الْأُولَى وَتَرْكُهُمَا ... وَأَعْطِ ثَانِيَةً حُكْمًا لَهَا أُلِفَا
وَاوًا وَكَالْوَاوِ أَوْ حَقِّقْ وَثَالِثَةٌ ... كَالْوَاوِ أَوْ يَا وَكَالْيَا لَيسَ فِيهِ خَفَا
واضْرِبْ يَبِنْ لَكَ مَا قَدَّمْتُ مُتَّضِحًا ... وَبِالْإِشَارَةِ أَسْتَغْنِي وَقَدْ عُرِفَا

والصَّحِيحُ منهَا كَمَا ذكرَهُ المحقِّقُ ابن الجزريِّ عشرَةٌ:

الأوَّلُ: السَّكتُ مع تَحقِيقِ الثَّانِيَةِ المضمُومَةِ معَ تسْهِيلِ الثَّالثَةِ بَيْنَ بَيْنَ.

الثَّانِي: مثلُهُ معَ إبدَالِ الثَّالِثَةِ ياءً مضمُومَةً.

الثَّالثُ: عدَمُ السَّكْتِ علَى اللَّامِ معَ تحقِيقِ الهمزَةِ الأولَى والثَّانِيةِ، وتسهِيلُ الثَّالثَةِ بَيْنَ بَيْنَ.

الرَّابعُ: مثلُه معَ إبدَالِ الثالثَةِ ياءً مضمُومَةً.

الخَامسُ: السَّكتُ علَى اللامِ معَ تسهِيلِ الثَّانِيَةِ والثَّالثَةِ بَيْنَ بَينَ.

السَّادسُ: مثلُه معَ إبدَالِ الثالثةِ ياءً مضمُومَةً.

السابعُ: عدمُ السَّكتِ علَى اللامِ معَ تسهِيلِ الثَّانيةِ والثَّالثَةِ بَيْنَ بَيْنَ.

الثَّامِنُ: مثلُهُ معَ إبدَالِ الثَّالثَةِ ياءً مضمُومَةً.

التاسِعُ: النقلُ مع تَسهيلِ الثَّانيةِ والثالثةِ.

العَاشِرُ: مثلُهُ معَ إبدَالِ الثَّالثَةِ ياءً مضمُومَةً.

وبَاقِي الأوجُهِ لا تصِحُّ، فإنَّ التسعَةَ الَّتي معَ تسهِيلِ الأخيرةِ كاليَاءِ

هوَ الوجهُ المفضَّلُ، وإبدَالُ الثَّانيةِ وَاوًا محضَةً على الرَّسْمِ في ستَّة لا يجُوزُ، والنقلُ في الأولَى معَ تحقِيقِ الثَّانيةِ بالوَجهَينِ لا يُوافقُ؛ إذْ مَن خَفَّفَ الأولَى يلزمُهُ أن يخَففَ الثَّانيةَ بطرِيقِ الأَوْلَى؛ لأنَّها متَوَسطَةٌ صورةً، فهِيَ أحْرَى بذَلكَ مِن المبتَدَأةِ»[1].

- **المسألة الثامنة:** ﴿رَءُوفٌ﴾:

فيهَا لحمزةَ وقفًا التَّسهِيلُ[2].

❊ ❊ ❊ ❊ ❊

---

(١) غيث النفع: ١٣٥.

(٢) انظر: النشر: ١/٤٣٨.




المبْحَثُ الثالثُ
أحكامُ النُّونِ السَّاكنَةِ والتَّنْوِينِ

المطلبُ الأوَّلُ: الإدْغَام

● **المسألةُ الأولى : إدغَامُ النُّونِ السَّاكنَةِ والتَّنوِينِ فِي اليَاءِ والوَاوِ بِلا غُنَّةٍ لِخَلَفٍ في نحو: ﴿مِن وَالٍ﴾ - ﴿مَن يَقُولُ﴾، وهَلْ تُشَدَّدُ الوَاوُ واليَاءُ حينَئِذٍ تشْدِيدًا بالغًا؟**

يقُولُ ابنُ الجَزَرِيِّ عن حُرُوفِ (يَنْمُو): «وَاخْتُلِفَ مِنْهَا فِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ، فَأَدْغَمَ خَلَفٌ عَنْ حَمْزَةَ فِيهِمَا النُّونَ وَالتَّنْوِينِ بِلَا غُنَّةٍ، وَاخْتُلِفَ عَنِ الدُّورِيِّ عَنِ الْكِسَائِيِّ فِي الْيَاءِ، فَرَوَى أَبُو عُثْمَانَ الضَّرِيرُ الْإِدْغَامَ بِغَيْرِ غُنَّةٍ كَرِوَايَةِ خَلَفٍ عَنْ حَمْزَةَ»[1].

قال الشاطبي:

وَكُـلٌّ بِيَـنْـمُـو أَدْغَـمُـوا مَـعَ غُـنَّـةٍ   وَفِي الْوَاوِ وَالْيَا دُونَهَا خَلَفٌ تَلَا[2]

---

(١) النشر ٢/٢٤ ـ ٢٥.

(٢) متن الشاطبية بيت رقم : (٢٨٧).

كما نظمها ابن الجزري في الطيبة فقال:

وَالْكُلُّ فِى يَنْمُو بِهَا وَضِقْ حَذَفْ   فِى الْوَاوِ وَالْيَا وَتَرَى فِي الْيَا اخْتَلَفْ[١]

وعندَ سؤالِ المشايخِ المسَجَّلة آراؤُهُمْ في المشرُوعِ الصَّوتيِّ المرئي (اتِّسَاق) عن هذه المسألة نبَّهُوا جميعًا عَلَى التَّشْدِيدِ دُونَ مُبَالغَةٍ، بلْ تُشَدَّدُ مثلَ غيرِهَا مِن المشَدَّدَاتِ.

- المسألةُ الثانية: إدْغَامُ النُّونِ وَالتَّنْوِينِ فِي اللاَّمِ والرَّاءِ معَ الغُنَّةِ (منَ الطِّيبَةِ) في نحو: ﴿مِن لَّدُنْهُ﴾، ﴿مِّن رَّبِّهِمْ﴾، ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾، ﴿غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ وهَل تَكُونُ في الموْصُولِ رَسْمًا نحو: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ﴾، ﴿فَإِلَّمْ﴾

يقول ابنُ الجَزَرِيِّ في الطَّيبةِ:

وَادْغِمْ بِلَا غُنَّةِ فِي لامٍ وَرَا   وَهْيَ لِغَيْرِ صُحْبَةٍ أيضًا تُرَى[٢].

قال ابنُ النَّاظم شارحًا قولَ أبيه ـ رحمهما الله ـ «أيْ: تُدغَمُ النُّونُ السَّاكِنَةُ وَالتَّنْوِينُ فِي اللَّامِ وَالرَّاءِ نَحوَ ﴿فَإِن لَّمْ﴾ ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾، ﴿مِّن رَّبِّهِمْ﴾، ﴿غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ قَوْلُهُ: (بِلَا غُنَّةٍ) وَإِنَّمَا لَمْ يُنَوِّنْ (بِلَا غُنَّةٍ) لِضَرُورَةِ الشِّعْرِ، عَامَلَهُ مُعَامَلَةُ مَا لَا يَنْصَرِفُ عَلَى الْقَاعِدَةِ، قولُهُ: (وَهْيَ لِغَيْرِ صُحْبَةٍ) أَيْ: وَالْغُنَّةُ عِنْدَ اللَّامِ وَالرَّاءِ تجُوزُ لِغَيْرِ صُحبةٍ، يعنِي أَنَّهَا وردتْ عَنْ نَافِعٍ وَابْنِ كَثِيرٍ وَأَبِي عَمْرٍو وَابْنِ عَامِرٍ وَأَبِي جَعْفَرٍ وَيَعْقُوبَ وَحَفْصٍ»[٣].

وَأَمَّا مسْألةُ إدغامِ النُّونِ والتَّنْوينِ في اللَّامِ والرَّاءِ معَ الغُنَّةِ وكونِها معمُولًا بهِ فِي الموصُولِ رَسْمًا، فيُجِيبُ عنهَا ابنُ الجَزَرِيِّ بقَولِهِ: «أَطْلَقَ مَنْ ذَهَبَ إِلَى الْغُنَّةِ فِي اللَّامِ وَعَمَّمَ كُلَّ مَوْضِعٍ وَيَنْبَغِي تَقْيِيدُهُ بِمَا إِذَا كَانَ

(١) متن طيبة النشر بيت رقم: (٢٧٦).
(٢) متن طيبة النشر بيت رقم: (٢٧٥).
(٣) شرح طيبة النشر، لابن الناظم١١٤.

مُنْفَصِلًا رَسْمًا نَحو ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ﴾، ﴿أَن لَّا يَقُولُواْ﴾ وَمَا كَانَ مِثْلُهُ مِمَّا ثَبَتَتِ النُّونُ فِيهِ، أَمَّا إِذَا كَانَ مُتَّصِلًا رَسْمًا نَحْوَ: ﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ﴾ فِي هُودَ ﴿أَلَّن نَّجْعَلَ لَكُم مَّوْعِدًا﴾ فِي الكَهْفِ. وَنَحْوَهُ مِمَّا حُذِفَتْ مِنْهُ النُّونُ فَإِنَّهُ لَا غُنَّةَ فِيهِ لِمُخَالَفَةِ الرَّسْمِ فِي ذَلِكَ وَهَذَا اخْتِيَارُ الْحَافِظِ أَبِي عَمْرٍو الدَّانِي، وَغَيْرِهِ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ. قَالَ فِي جَامِعِ الْبَيَانِ: وَأَخْتَارُ فِي مَذْهَبِ مَنْ يُبْقِي الْغُنَّةَ مَعَ الإِدْغَامِ عِنْدَ اللَّامِ أَلَّا يُبْقِيَهَا إِذَا عُدِمَ رَسْمُ النُّونِ فِي الْخَطِّ لِأَنَّ ذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى مُخَالَفَتِهِ لِلَفْظِهِ بِنُونٍ لَيْسَتْ فِي الْكِتَابِ، قَالَ: وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ﴾ فِي هُودَ، وَفِي قَوْلِهِ: ﴿أَلَّن نَّجْعَلَ لَكُم مَّوْعِدًا﴾... «قال: (وَقَرَأْتُ الْبَابَ كُلَّهُ الْمَرْسُومَ مِنْهُ بِالنُّونِ وَالْمَرْسُومَ بِغَيْرِ نُونٍ بِبَيَانِ الْغُنَّةِ، وَإِلَى الأَوَّلِ أَذْهَبُ).

ثُمَّ عقَّبَ ابنُ الجزريِّ بقَولِهِ: (وَكَذَا قَرَأْتُ أَنَا عَلَى بَعْضِ شُيُوخِي بِالْغُنَّةِ، وَلَا آخُذُ بِهِ غَالِبًا، وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ عَنْ إِطْلَاقِهِمْ بِأَنَّهُمْ إِنَّمَا أَطْلَقُوا إِدْغَامَ النُّونِ بِغُنَّةٍ، وَلَا نُونَ فِي الْمُتَّصِلِ مِنْهُ))»[١].

❊ ❊ ❊

المطْلبُ الثَّانِي
الإِخْفَاء: وبيانُ مذهبِ أبي جعفرٍ فيه:

الإخفاء لغة: السَّتْرُ.

واصطلاحًا: «عبارة عن النطق بحرفٍ ساكنٍ، عارٍ من التَّشْديدِ، على صِفَةٍ بين الإظهار والإدغام، مع بقاء الغُنَّةِ في الحرف الأول»[٢].

---

(١) النشر ٢/٢٨ ـ ٢٩.

(٢) هداية القاري إلى تجويد كلام الباري ١/١٦٨.

قال ابن الجزري: «إنَّ الْإِخْفَاءَ عِنْدَ أَئِمَّتِنَا هُوَ حَالٌ بَيْنَ الْإِظْهَارِ وَالْإِدْغَام. قَالَ الدَّانِيُّ: وَذَلِكَ أَنَّ النُّونَ وَالتَّنْوِينَ لَمْ يَقْرُبَا مِنْ هَذِهِ الْحُرُوفِ كَقُرْبِهِمَا مِنْ حُرُوفِ الْإِدْغَام فَيَجِبُ إِدْغَامُهُمَا فِيهِنَّ مِنْ أَجْلِ الْقُرْبِ وَلَمْ يَبْعُدَا مِنْهُنَّ كَبُعْدِهِمَا مِنْ حُرُوفِ الْإِظْهَارِ فَيَجِبُ إِظْهَارُهُمَا عِنْدَهُنَّ مِنْ أَجْلِ الْبُعْدِ فَلَمَّا عُدِمَ الْقُرْبُ الْمُوجِبُ لِلْإِدْغَام وَالْبُعْدُ الْمُوجِبُ لِلْإِظْهَارِ أُخْفِيَا عِنْدَهُنَّ فَصَارَا لَا مُدْغَمَيْنِ وَلَا مُظْهَرَيْنِ، إِلَّا أَنَّ إِخْفَاءَهُمَا عَلَى قَدْرِ قُرْبِهِمَا مِنْهُنَّ، وَبُعْدِهِمَا عَنْهُنَّ فَمَا قَرُبَا مِنْهُ كَانَا عِنْدَهُ أَخْفَى مِمَّا بَعُدَا عِنْدَهُ»[1].

وقد اخترْنا في هذا المطلبِ مسألتَين لشِدةِ الحاجة إليهما:

● المسألةُ الأولى: أَدَاءُ الْإِخْفَاءِ الْحَقِيقِيِّ عِنْدَ الْحُروفِ الْمُسْتَعْلِيَةِ والمُسْتَفِلةِ:

معلُومٌ أنَّ حُروفَ الإخفَاءِ خمسَةَ عشرَ حرفًا، وقدْ جَمَعَهَا الجَمزُوريُّ في تحفَتِهِ فِي أوَائِلِ كلماتِ هذَا البَيْتِ:

صِفْ ذا ثَنا كَمْ جادَ شَخْصٌ قَدْ سَما　　　دُمْ طَيِّبًا زِدْ تُقًى ضَعْ ظَالِمَا

والمُرادُ بالبحثِ هنا: أَدَاءُ الْإِخْفَاءِ الْحَقِيقِيِّ عِنْدَ الْحُروفِ الْمُسْتَعْلِيَةِ فِي نَحو: ﴿مِن صَلْصَٰلٍ﴾، و﴿مِن طِينٍ﴾، ﴿مِن قَبْلُ﴾، ﴿وَمَآ أَنتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ﴾، والمُسْتَفِلَةِ فِي نَحْوِ: ﴿ٱلْإِنسَٰنَ﴾، ﴿مَن كَانَ﴾، وهل نصَّ أحدٌ مِنَ المتَقدِّمينَ على تبعِيَّةِ غنَّتِهِ لما بعدَهَا وتأثيرِها فيهِ، ويتضمَّنُ البحثُ هنا كيفيَّةَ إخفَاءِ النُّونِ السَّاكنَةِ عندَ القَافِ والكَافِ (وما هي درجة الإخفاء)؟

فالشِّقُّ الأوَّلُ من المسألَةِ لم نقِفْ فيهِ على نصٍّ لأحَدٍ من المتقدِّمِينَ يخُصُّ كيفيَّةَ أداءِ غُنَّةِ الإخفَاءِ باعتِبَارِ الحَرْفِ الَّذِي يَلِيهَا تَفْخِيمًا وتَرْقِيقًا، وإنْ نَصَّ عَلَى تَفخِيمِهَا قَبْلَ الحَرفِ المفَخَّمِ بعْضُ المتَأَخِّرِينَ، كما في

---

(١) النشر ٢/٢٧.

السلسَبيلِ الشَّافي من قولِ الشيخ عثمان مراد[1]:

«وفَـخِّـمِ الـغُـنَّـةَ إن تَـلَاهَـا حُـرُوفُ الاستِـعْـلَاءِ لاَ سِـوَاهَـا»[2]

وكما هوَ في نظمِ الشَّيخِ إبرَاهِيمَ السمَنُّودِي: [3].

«وَالـرَّوْمُ كَـالـوَصـلِ وَتَـتْـبَـعُ الألِـفْ مَا قَبْلَهَا وَالعَكْسُ فِي الغَنّ أُلِفْ»[4]

وقدْ قالَ في حُكم الغُنَّةِ عندَ شَرْحِ هذَا البَيتِ من منظومتِه «حُكمُها: أن تَتبَعَ مَا بعدَهَا تفْخِيمًا وتَرقِيقًا، بعَكْسِ الألِفِ، فإن كَانَ بعدَهَا حَرفٌ مفَخَّمٌ فُخِّمَتْ، نحْوُ: ﴿مِن صَلْصَٰلٍ﴾ [الحجر: ٢٦]، ﴿فَٱنطَلَقُوا۟﴾ [القلم: ٢٣]، ﴿قِسْمَةٌ ضِيزَىٰٓ﴾ [النجم: ٢٢]، ﴿ظِلًّا ظَلِيلًا﴾ [النساء: ٥٧]، ﴿حَلَٰلًا طَيِّبًا﴾ [البقرة: ١٦٨]، وإن كَانَ بعدَهَا حَرفٌ مرَقَّقٌ رُققَتْ، نحوُ: ﴿مِن مَّالٍ﴾ [المؤمنون: ٥٥]، ﴿مِن وَالٍ﴾ [الرعد: ١١]، ﴿مِّن سَبِيلٍ﴾ [التوبة: ٩١]»[5].

وقال أيضًا:

«وَالرَّوْمُ مثلُ الوَصلِ والواو اتْبَعَنْ مَا قَبْلَهَا كألِفٍ بعَكْسِ غَنْ»[6]

---

(١) عثمان سليمان مراد علي أغا صاحب متن السلسبيل الشافي، وهو نظم جامع في أحكام تجويد القرآن برواية حفص عن عاصم، وهو من المتون المعروفة توفي عام ١٣٨٢هـ.

(٢) السلسبيل الشافي، لعثمان مراد، بيت رقم: (٣٤).

(٣) الشيخ العلامة إبراهيم بن علي بن علي شحاتة السمنودي الشافعي المصري، ولد بمدينة سمنود ـ محافظة الغربية ـ بمصر، في يوم الأحد ٢٢ شعبان عام ١٣٣٣هـ، توفي ١٤٢٩هـ.

(٤) التحفة السمنودية في تجويد الكلمات القرآنية، لإبراهيم السمنودي، البيت رقم: ٨٢، ولآلئ البيان في تجويد القرآن، له أيضًا، البيت رقم: ٧٨، وتلخيص لآلئ البيان في تجويد القرآن، له كذلك، بيت رقم: (٥٩).

(٥) رياضة اللسان شرح تلخيص لآلئ البيان في تجويد القرآن، لإبراهيم السمنودي، ١٢٧.

(٦) الموجز المفيد في علم التجويد، لإبراهيم السمنودي، بيت رقم: (٦٦).

ويفصِّلُ الشيخ المرصفي[1] (ت١٤٠٩هـ) أداءَ الغنَّةِ قبل المفخَّم فيقول: «ومِن تمَام كيفيَّةِ أدائِهَا ـ أي: الغنة ـ إتبَاعُهَا لمَا بعدَهَا منَ الحرُوفِ تفخِيمًا وَترقِيقًا، علَى العَكْسِ منْ ألفِ المدِّ التِي تَتْبَعُ ما قبلَهَا في ذلكَ كمَا تقدَّمَ، وبالاستِقْرَاءِ والتَّتَبُّعِ وجدْنَا أنَّ تفخِيمَ الغنَّةِ يكونُ في المرتَبَةِ الثالثَةِ، وهي مرتَبَةُ المُخفَى وفِي نوعِ الإخفَاءِ الحقيقيِّ منهُ وعندَ خمسةِ أحرفٍ، وهيَ الصَّادُ والضَّادُ والطَّاءُ والظَّاءُ والقَافُ عندَ كلِّ القُرَّاءِ... ويُزَادُ على هذِهِ الأحرفِ الخمسَةِ حرفَانِ همَا الغَيْنُ والخَاءُ المعجَمَتَانِ في قراءَةِ الإمامِ أبي جعْفَرِ المدَنيِّ ويلاحَظُ أنَّ التفخيمَ في الغُنَّةِ كمَا ذكرْنَا خاضعٌ لمراتِبِ التفخِيمِ السابقَةِ بحسبِ حركةِ الحرْفِ الواقعِ بعدَ الغنَّةِ، كمَا يلاحَظُ مرتبَة الكسْرِ في ذلكَ وخاصَّةً حرفُ الاستعلاءِ في نَحْوِ: ﴿وَإِن قِيلَ﴾ [النور: ٢٨] عند الجميع، ونحو: ﴿مِّنْ غِلٍّ﴾ [الأعراف: ٤٣]، ﴿مِن قَوْمٍ خِيَانَةً﴾ [الأنفال: ٥٨] عندَ أبي جعفر، فإنَّ الغُنَّةَ هنَا تفَخَّمُ تفْخِيمًا نسبيًّا»[2].

وَأما درجة الإِخْفَاءِ، أَوْ مَا يُعرَفُ بِمَرَاتِبِ الإِخْفَاءِ، فقَد قَالَ فِيهِ الإِمَامُ الدَّانِيُّ:

«وَإِخْفَاؤُهُمَا ـ أي: النُونُ السَّاكِنَةُ وَالتَّنْوِينُ ـ عَلَى قدْرِ قُربِهِمَا وَبُعْدهِمَا، فَمَا قَرُبَا مِنهُ كَانَا عِنْدهُ أَخفَى مِمَّا بَعُدَا عَنهُ»[3].

وقالَ الشَّيخُ الضَّبَّاعُ: «واعْلَمْ أنَّ الْإِخْفَاءَ تَارَةً يكُونُ إِلَى الْإِظْهَارِ أَقْرَبَ، وَتَارَةً إِلَى الإدغام أَقْرَبَ، وَذَلِكَ عَلَى حَسبِ بُعْد الْحِرَفِ مِنهُمَا وَقُرْبِهُ؛ وَلِذَا جعَلُوهُ عَلَى ثَلَاث مَرَاتِب:

---

(١) عبدالفتاح بن السيد عجمي المرصفي ولادة ونشأة، المصري موطنًا، الشافعي مذهبًا، ولد سنة ١٩٢٣م. له مؤلفات كثيرة منها: الطريق المأمون إلى أصول رواية قالون، هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، شرح الدرة. توفي سنة: ١٤٠٩هـ، (ترجمة أحمد الزعبي الحسني، في أول كتاب هداية الباري، ١/٧ ـ ١١).

(٢) هداية القاري، ٢/١٨١ ـ ١٨٢.

(٣) التحديد ١١٥.

١ـ أدْنَاهَا عندَ الطَّاءِ والدَّالِ المهمَلَتَيْنِ والتَّاءِ المثنَّاةِ من فَوْق.

٢ـ وأقْصَاهَا عندَ القَافِ والكَافِ.

٣ـ وأوسَطُهَا عندَ الأحرُفِ البَاقِيَةِ»[١].

• المسألة الثَّانيةُ: إِخْفَاءُ النُّونِ السَّاكِنَةِ عِنْدَ الغَيْنِ وَالْخاءِ لِأَبِي جَعْفَر:

إِخْفَاءُ النُّونِ السَّاكِنَةِ عِنْدَ الغَيْنِ وَالْخاءِ لِأَبِي جَعْفَر في مثلِ (﴿مِّنْ خَوْفٍ﴾ ـ ﴿مِّنْ غِلٍّ﴾)، هَلْ تَتَأَثَّرُ فِيهِ غُنَّة الإِخْفَاءِ مِن حَيْثُ درجةُ التَّفْخِيمِ بِحَرَكَةِ الخاءِ أو الغَينِ؟

يقولُ ابنُ الجزَرِيّ بعدَ أن ذكَر القسمَ الأوَّلَ ممَّا لاَ خلافَ فيهِ من حُروفِ الإظهَارِ: «وَالْحَرْفَانِ الْآخَرَانِ اخْتُلِفَ فِيهِمَا وَهُمَا: الْغَيْنُ وَالْخَاءُ، نَحْو: ﴿فَسَيُنْغِضُونَ﴾، ﴿مِّنْ غِلٍّ﴾، ﴿إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ﴾، ﴿وَٱلْمُنْخَنِقَةُ﴾، ﴿مِّنْ خَيْرٍ﴾، ﴿قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾ فَقَرَأَ أَبُو جَعْفَرٍ بِالْإِخْفَاءِ عِنْدَهُمَا، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالْإِظْهَارِ، وَاسْتَثْنَى بَعْضُ أَهْلِ الْأَدَاءِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ﴿فَسَيُنْغِضُونَ﴾، وَ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا﴾، ﴿وَٱلْمُنْخَنِقَةُ﴾ فَأَظْهَرُوا النُّونَ عَنْهُ فِي هَذِهِ الثَّلَاثَةِ»[٢].

ونظم هذَا المعنَى في الطيِّبَةِ فقال:

أَظْهِرْهُمَا عِنْدَ حُرُوفِ الْحَلْقِ عَنْ   كُلٍ وَفِي غَيْنٍ وَخَا أَخْفَى ثَمَنْ
لا مُنْخَنِقْ يُنْغِضْ يَكُنْ بَعْضُ أَبَى   وَاقْلِبْهُمَا مَعْ غُنَّةٍ مِيمًا بِبَا[٣].

ونبَّهَ في أوَّلِ تنبيهَاتِ بابِ الإخفَاءِ عَلَى: «أَنَّ مَخْرَجَ النُّونِ وَالتَّنْوِينِ مَعَ حُرُوفِ الْإِخْفَاءِ الْخَمْسَةَ عَشَرَ مِنَ الْخَيْشُومِ فَقَطْ، وَلَا حَظَّ لَهُمَا مَعَهُنَّ فِي

(١) منحة ذي الجلال في شرح تحفة الأطفال، للضباع، ٦٠.
(٢) النشر ٢/٢٢.
(٣) متن طيبة النشر بيت رقم: (٢٧٤).

الْفَمِ؛ لِأَنَّهُ لَا عَمَلَ لِلِّسَانِ فِيهِمَا كَعَمَلِهِ فِيهِمَا مَعَ مَا يَظْهَرَانِ عِنْدَهُ، أَوْ مَا يُدْغَمَانِ فِيهِ بِغُنَّةٍ، وَحُكْمُهُمَا مَعَ الْغَيْنِ وَالْخَاءِ عِنْدَ أَبِي جَعْفَرٍ كَذَلِكَ، وَذَلِكَ مِنْ حَيْثُ أَجْرَى الْغَيْنَ وَالْخَاءَ مجْرَى حُرُوفِ الْفَمِ لِلتَّقَارُبِ الَّذِي بَيْنَهُمَا وَبَيْنَهُنَّ، فَصَارَ مَخْرَجُ النُّونِ وَالتَّنْوِينِ مَعَهُمَا كَمَخْرَجِهِمَا مَعَهُنَّ، وَمَخْرَجُهُمَا عَلَى مَذْهَبِ الْبَاقِينَ الْمُظْهِرِينَ مِنْ أَصْلِ مَخْرَجِهِمَا، وَذَلِكَ مِنْ حَيْثُ أَجْرَوُا الْعَيْنَ وَالْخَاءَ مجْرَى بَاقِي حُرُوفِ الْحَلْقِ لِكَوْنِهِمَا مِنْ جُمْلَتِهِنَّ دُونَ حُرُوفِ الْفَمِ»[1].

ونختمُ المسألةَ بتنبيهاتٍ أدائيةٍ هامَّةٍ لمشايخِ الإقراءِ المشارِكين في مشروعِنا الصوتيِّ (اتِّساق):

- الشيخُ محمّدُ بن عبدِالحميدِ، والشَّيخُ إبراهيمُ الأخضر، والشيخُ كريِّم راجِح، والشَّيخُ المعصراويُّ، والشيخُ أيمَن سُوَيْد، والشيخُ منِير المظفر، يرونَ أنَّ الغُنَّةَ في الإخفاءِ تتأثرُ بحركَةِ الخَاءِ والغَيْنِ.
- والشَّيخُ السَّحَابيُّ يرَى أنَّها لا تتَأَثَّرُ بحركَةِ الخَاء والغَيْنِ.

❊ ❊ ❊ ❊ ❊

(١) النشر ٢/٢٧.




المبْحَثُ الرابعُ:
الْفَتحُ وَالإمَالَةُ وَبَيْنَ اللَّفْظَيْنِ

المطلَبُ الْأَوَّل: تَعْرِيفُ الإمَالَةِ:

عرَّفَ ابنُ جنِّي[1] الإمالَةَ عندَ حَدِيثِهِ عن المضَارَعةِ، والتَّقَارِبِ بينَ الحروفِ، ووجودِ هذا التقارُبِ بينَ الحركَاتِ، فقَالَ عَن الإمَالَةِ: « إِنَّمَا هِي أَنْ تَنْحُوَ بِالْفَتحةِ نَحوَ الْكسرةِ، فَتُميلَ الألفَ الَّتِي بَعْدهَا نَحوَ الياء لِضَرْبٍ مِنْ تجَانُس الصَّوْتِ»[2].

وبُيِّنَ ابنُ القاصِحِ[3] **تفرُّعَها عن الفتحِ، وبعدد قِسمَيهَا فيقول:** «الْفُتَحُ هُنَا ضدُّ الْإمَالَة، وَقَدَّمَهُ؛ لِأَنَّهُ الأصلُ؛ وَالْإمَالَةُ فرعٌ عَنهُ، فَكُلُّ مَا يُمَالُ

---

(١) هو أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، من أئمة الأدب والنحو، وله شعر، ولد بالموصل وتوفي ببغداد، عن نحو ٦٥ عاما، له تصانيف كثيرة، وكان المتنبي يقول: ابن جني أعرف بشعري مني. ينظر الأعلام: ٢٠٤/٤.

(٢) سر صناعة الإعراب ٥٢، وانظر: لسان العرب ٥١٢/١.مادة (شوب).

(٣) هو أبو القاسم (أو أبو البقاء) علي بن عثمان بن محمد بن أحمد بن الحسن المعروف بابن القاصح العذري البغدادي ثم المصري الشافعي المقرئ (المتوفى: ٨٠١هـ)، عالم بالقراءات، من أهل بغداد.له مؤلفات كثيرة في علم القراءات والرسم والتجويد، .ينظر: الأعلام٣١١/٤.

يَجُوزُ فَتْحُهُ، وَلَيْسَ كُلُّ مَا يُفتَحُ يَجوزُ إمَالَتُهُ؛ لِأَنَّ الْإمَالَةَ لَا تكُونُ إلا لسَبَبٍ مِنَ الْأَسْبَابِ، وَهِي تَنْقَسِمُ إِلَى: كُبْرَى وَصُغْرَى؛ فَالْكُبْرَى مُتَناهِيَةٌ فِي الِانْحِرَافِ، وَالصُّغْرَى مُتَوَسِّطَةٌ بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ، أَيْ: بَيْنَ لَفْظِ الْفتحِ وَلَفْظ الْإمَالَةِ الْمَحْضَةِ»[1].

وينقلُ ابنُ الجَزَرِيِّ عن الإمام الدَّاني تكلُّمَ أهلِ اللسان العرَبيّ بالإمالة مع الفتح فيقولُ فيما حكَى عنهُ: «وَالْإِمَالَةُ وَالْفَتْحُ لُغَتَانِ مَشْهُورَتَانِ فَاشِيَتَانِ عَلَى أَلْسِنَةِ الْفُصَحَاءِ مِنَ الْعَرَبِ الَّذِينَ نَزَلَ الْقُرْآنُ بِلُغَتِهِمْ. فَالْفَتْحُ لُغَةُ أَهْلِ الْحِجَازِ. وَالْإِمَالَةُ لُغَةُ عَامَّةِ أَهْلِ نَجْدٍ مِنْ تَمِيمٍ وَأَسْدٍ وَقَيْسٍ قَالَ: وَعُلَمَاؤُنَا مُخْتَلِفُونَ فِي أَيٍّ مِنْ هَذِهِ الْأَوْجُهِ، أَوْجَهُ وَأَوْلَى، قَالَ: وَأَخْتَارُ الْإِمَالَةَ الْوُسْطَى الَّتِي هِيَ بَيْنَ بَيْنَ لِأَنَّ الْغَرَضَ مِنَ الْإِمَالَةِ حَاصِلٌ بِهَا وَهُوَ الْإِعْلَامُ بِأَنَّ أَصْلَ الْأَلِفِ الْيَاءُ، أَوِ التَّنْبِيهُ عَلَى انْقِلَابِهَا إِلَى الْيَاءِ فِي مَوْضِعٍ، أَوْ مُشَاكَلَتِهَا لِلْكَسْرِ الْمُجَاوِرِ لَهَا، أَوِ الْيَاءِ، ثُمَّ أَسْنَدَ حَدِيثَ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ـ ﷺ ـ يَقُولُ: «**اقْرَؤُوا الْقُرْآنَ بِلُحُونِ الْعَرَبِ وَأَصْوَاتِهَا وَإِيَّاكُمْ وَلُحُونَ أَهْلِ الْفِسْقِ وَأَهْلِ الْكِتَابَيْنِ**»[2] قَالَ: فَالْإِمَالَةُ لَا شَكَّ مِنَ الْأَحْرُفِ السَّبْعَةِ وَمِنْ لُحُونِ العَرَبِ وأَصْوَاتِهَا»[3].

المطلَبُ الثَّاني: عِلَلُ الإمَالَةِ

والعِلَلُ الَّتِي تُوجِبُ الإمَالَةَ كمَا ذَكَرَهَا مَكِّيٌّ ثلاثُ عِلَلٍ؛ وهي: «الكَسرَةُ، ومَا أُمِيلَ لِيَدُلَّ على أصْلِهِ، والإمَالَةُ للإمَالَةِ»[4].

(١) سراج القارئ المبتدي وتذكرة المقرئ المنتهي ١٠٢ ـ ١٠٣.
(٢) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان ٢٠٨٠/٤ ح(٢٤٠٦)، والطبراني في المعجم الأوسط ١٨٣/٧ ح(٧٢٢٣)، والحديث ضعفه الألباني. انظر ضعيف الجامع ح(٧٢٢٣).
(٣) النشر ٣٠/٢ ـ ٣١.
(٤) الكشف ١٧٠/١.

المطلَبُ الثالثُ: فائدَةُ الإمَالَةِ

وعن فائدة الإمالة يقول ابن الجزري: «وَأَمَّا فَائِدَةُ الْإِمَالَةِ فَهِيَ سُهُولَةُ اللَّفْظِ، وَذَلِكَ أَنَّ اللِّسَانَ يَرْتَفِعُ بِالْفَتْحِ وَيَنْحَدِرُ بِالْإِمَالَةِ وَالِانْحِدَارُ أَخَفُّ عَلَى اللِّسَانِ مِنَ الِارْتِفَاعِ؛ فَلِهَذَا أَمَالَ مَنْ أَمَالَ، وَأَمَّا مَنْ فَتَحَ فَإِنَّهُ رَاعَى كَوْنَ الْفَتْحِ أَمْتَنَ، أَوِ الْأَصْلَ»[1].

❊ ❊ ❊

المطلَبُ الرابع: مَوَانِعُ الإمَالَةِ

لِلعرَبِ الذينَ نزَل القرآنُ بلسانِهم أنظمةٌ أدائيَّة معتبَرَةٌ أقرَّها القرآنُ، ومن جُملة ذلكَ امتناعُ الإمالة في ألسنتهم لحُروفٍ تعارَفُوا عليها، وقد أجمَلَها سيبَوَيه في قوله: «فَالحُرُوفُ الَّتي تمنَعُهَا الإمَالَةُ هذِهِ السَّبعَةُ: الصَّادُ، والضَّادُ، والطَّاءُ، والظَّاءُ، والغَيْنُ، والقَافُ، والخَاءُ، إذَا كَانَ حَرْفٌ منْهَا قبْلَ الألِفِ والألِفُ تَلِيهِ، وذلِكَ قوْلُكَ: قاعدٌ، وغائبٌ، وخامدٌ، وصاعدٌ، وطائفٌ، وضامنٌ، وظالمٌ وإنَّما مَنعَتْ هذِهِ الحُروفُ الإمَالَةَ لأنَّهَا حُرُوفٌ مستَعْلِيةٌ إلَى الحَنكِ الأعْلَى، والألِفُ إذَا خرَجَتْ مِنْ مَوْضِعِهَا استَعْلَتْ إلَى الحَنكِ الأَعْلَى، فلمَّا كَانَتْ مَعَ هَذِهِ الحُرُوفِ المسْتَعْلِيَةِ غَلَبَتْ علَيْهَا كَمَا غلَبَت الكَسرَةُ عَلَيهَا فِي (مسَاجِدَ) ونحوهَا، فَلَمَّا كَانَت الحُرُوفُ مسْتَعلِيةً وكانَت الألفُ تستَعْلِي، وقرُبَتْ منَ الألِفِ، كانَ العَمَلُ منْ وَجْهٍ وَاحِدٍ أخفَّ عَلَيْهِمْ، كمَا أنَّ الحَرفَيْنِ إذَا تَقَارَبَ موْضِعُهُمَا كَانَ رَفْعُ اللِّسَانِ منْ مَوْضِعٍ واحِدٍ أخفَّ علَيْهِمْ فيُدْغِمُونَهُ، ولَا نَعْلَمُ أحدًا يُمِيلُ هَذِهِ الألِفَ إلَّا

(١) النشر ٣٥/٢.

مَن لَا يُؤخَذُ بلُغَتِهِ»[1].

❊ ❊ ❊

المطلَبُ الخامِسُ
مسَائِلُ مختَارَةُ في بَابِ الإمَالَةِ

ومنَ المسَائل المختَارَةِ التي نعرِضُ لَها فِي هَذَا البَحْثِ فِي بَابِ الإِمَالَةِ مَا يَلِي:

- **المسألة الأولى: الفَتْحُ والتَّقْلِيلُ والإمَالَةُ فِي الرَّاءِ المتَطَرِّفَةِ، مثل:** ﴿أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ﴾ ﴿إِنَّ كِتَٰبَ ٱلۡأَبۡرَارِ﴾، **ومَا بَعْدَ رَاءٍ نحوُ:** ﴿وَذِكۡرَىٰ﴾ [سورة ق: ٨] ﴿لِأُخۡرَىٰهُمۡ﴾ [سورة الأعراف: ٣٩.]

يقول الشاطبي (٥٩٠هـ):

وَفِي أَلِفَاتٍ قَبْلَ رَا طَرَفٍ أَتَتْ ... بِكَسْرٍ أَمِلْ تُدْعَى حَمِيدًا وَتُقْبَلَا
كَأَبْصَارِهِمْ وَالدَّارِ ثُمَّ الْحِمَارِ مَعْ ... حِمَارِكَ وَالْكُفَّارِ وَاقْتَسْ لِتَنْضُلَا[2]

قال عبدالفتاح القاضي: يقصدُ الشَّاطِبِيُّ: «إمالةَ الألِفِ المتوسِّطَةِ الواقِعَةِ قبلَ راءٍ متطرِّفَةٍ مكسُورَةٍ للدُّوريِّ عَن الكِسَائِيِّ ولأَبِي عَمْرٍو، وتقْيِيد الرَّاءِ بكونِهَا متطرِّفَةً؛ لإخرَاجِ الراءِ المتوسطَةِ؛ فَلا تُمَالُ الألِفُ قبلَهَا، نحو: ﴿وَنَمَارِقُ﴾ [سورة الغاشية: ١٥]، و﴿ٱلۡحَوَارِيِّـۧنَ﴾ [سورة المائدة: ١١١]، و﴿فَلَا تُمَارِ فِيهِمۡ﴾ [سورة الكهف: ٢٢]، فالرَّاءُ متوسِّطَةٌ في جَمِيعِ ما ذُكِرَ»[3].

---

(١) الكتاب ١٢٩/٤.
(٢) متن الشاطبية بيت رقم: (٣١٢ ـ ٣٢٢).
(٣) الوافي في شرح الشاطبية ١٥١.

• المسألة الثانية: إمَالَةُ ﴿جَآءَ﴾، ﴿شَآءَ﴾ وبَابِهِماَ:

يقول الشاطبي:

وَكَيفَ الثُّلَاثِيْ غَيرَ زَاغَتْ بِمَاضِي ... أَمِلْ خَابَ خَافُوا طَابَ ضَاقَتْ فَتُجْمِلَا
وَحَـاقَ وَزَاغُـوا جَـاءَ شَـاءَ وَزَادَ فُـزْ ... وَجَاءَ ابن ذَكْوَانٍ وَفِي شَاءَ مَيَّلَا[1].

قال أبُو شَامَةَ: «أيْ: وَكَيْفَ أَتَى اللَّفْظُ الَّذِي عَلَى ثَلَاثَة أحرُفٍ مِنْ هَذِهِ الْأَفْعَالِ الْعَشرَةِ الَّتِي يَأْتِيَ ذِكْرُهَا، بِشَرْط أَنْ تكونَ أفعالًا مَاضِيَةً، فَأَمِلْهَا لِحَمْزَةَ، وكلُّها مُعْتَلَّةُ الْعَيْنِ، وَالْإِمَالَةُ وَاقِعَةٌ فِي وَسَطِهَا - بِخِلَافِ مَا تقدَّمَ كُلِّهِ؛ فَإِنَّ الْإِمَالَةَ كَانَتْ وَاقِعَةً فِي الطَّرَفِ - وكلُّها مِنْ ذَوَاتِ اليَاءِ إلا وَاحِدًا وَهُوَ ﴿خَافَ﴾ أَصْلُهُ خَوِفَ، فَأُمِيلَ لِأَجَلِ الْكسرةِ الَّتِي كَانَتْ فِي الواو؛ وَلِأَنَّ الْخاءَ قَدْ تَنْكَسِرُ فِي نَحوَ: خِفْتِ، إذاَ رددتَ الفعلَ إِلَى نَفْسكَ أَوْ إِلَى مُخَاطِبكَ، كَمَا تُكسَرُ أوَائلُ أَخَوَاتِهَا لِذَلِكَ، وَلِأَنَّ الْأَلِفَ قَدْ تَنْقَلِبُ ياءً إِذَا بُنِيَ الْفِعْلُ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، نَحو: خِيفَ زَيْدُ، و: ﴿وَجِاْيٓءَ يَوْمَئِذٍۭ بِجَهَنَّمَ﴾ [سورة الفجر: ٢٣] وزِيد فِي المالِ، ورِينَ عَلَى قَلبِهِ.

ذَكَر فِي هذا البَيتِ أربعةً من العَشَرَةِ، وهيَ: ﴿وَخَابَ﴾ [سورة إبراهيم: ١٥]، و﴿طَابَ﴾ [سورة النساء: ٣]، و﴿وَضَاقَ﴾ [سورة هود: ٧٧]، ومثَّل بالفعْلِ المجرَّدِ في ﴿وَخَابَ﴾ و﴿طَابَ﴾، والمتَّصِلِ بالضَّمِير فِي: ﴿خَافُواْ﴾ [سورة النساء: ٩]، وبالملحَقِ بِهِ تاءُ التَّأنيثِ فِي: ﴿وَضَاقَتْ﴾ [سورة التوبة: ٢٥، ١١٨]، واستَثْنَى منْ هَذَا البيتِ الثانِي لفظًا واحِدًا في موضعَينِ وهُوَ ﴿زَاغَتِ﴾ في الأحزَابِ وص، ومعنَى قولِهِ: (وكَيْفَ الثُّلَاثِي) أيْ: سواءٌ اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرٌ، أو لحقتْهُ تاءُ تأنيثٍ، أو تجرَّدَ عن ذَلكَ أيْ: أمِلْهُ علَى أيِّ حَالَةٍ جاءَ بعدَ أن يكُونَ ثلاثِيًّا نحوُ: ﴿وَخَافَ وَعِيدِ﴾ [سورة إبراهيم: ١٤]، و﴿خَافُواْ عَلَيْهِمْ﴾ [سورة النساء: ٩]، و﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنۢ بَعْلِهَا﴾ [سورة النساء: ١٢٨]، واحترَزَ بالثُّلَاثِيِّ عن الرُّبَاعِيِّ، فإنه لا يمِيلُهُ وهُو: ﴿فَأَجَآءَهَا

(١) متن الشاطبية بيت رقم: (٣١٨ - ٣١٩).

ٱلْمَخَاضُ ﴾ [سورة مريم: ٢٣] و﴿أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْۚ﴾ [سورة الصف: ٥] لا غيرَ، والمرادُ بالثُّلاثِيِّ هنَا أن يكونَ الفعلُ علَى ثلَاثَةِ أحرُفٍ أصولٍ، والرباعيُّ ما زادَ علَى الثلاثَةِ همزةٌ في أوَّلِهِ، دونَ ما زادَ في آخرِهِ ضميرٌ أو علامةُ تأنيثٍ فلهَذَا أمَالَ نحو: ﴿خَافَتۡ﴾ [سورة النساء: ١٢٨]، ولم يمِلْ ﴿أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْۚ﴾ [سورة الصف: ٥]، وإن كانتْ عدَّةُ الحُروفِ في كل كلمَةٍ أربعةً، فإنَّ الهمزةَ مقوِّمَةٌ للفْظِ الفِعلِ بخلافِ التَّاءِ والواوِ في: ﴿خَافَتۡ﴾ و﴿خَافُواْ﴾.

واحتَرزَ بقولِه «بمَاضٍ» عن غيرِ الفِعلِ الماضِي، فلَا يُميلُ ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم﴾ [سورة النحل: ٥٠] ولا ﴿وَخَافُونِ إِن كُنتُم﴾ [سورة آل عمران: ١٧٥] ولا ﴿لَّا تَخَٰفُ﴾ [سورة طه: ٧٧﴾] ولا «﴿وَمَا تَشَآءُونَ﴾ [سورة التكوير: ٢٩]»[١].

● المسألة الثالثة: إمَالةُ هاءِ التَّأنِيثِ ومَا قبلَهَا عندَ الوَقْفِ:

يقول الشاطبي:

وَفِي هَاءِ تَأْنِيثِ الْوُقُوفِ وَقَبْلَهَا ... مُمَالُ الْكِسَائِي غَيْرَ عَشْرٍ لِيَعْدِلاَ
وَيَجْمَعُهَا حَقٌّ ضِغَاطُ عَصٍ خَظَا ... وَأَكْهَرُ بَعْدَ الْيَاءِ يَسْكُنُ مُيِّلَا
أَوِ الْكَسْرِ وَالإِسْكَانُ لَيسَ بِحَاجِزٍ ... وَيَضْعُفُ بَعْدَ الْفَتْحِ وَالضَّمِّ أَرْجُلَا
لَعِبْرَهْ مِائَهْ وِجْهَهْ وَلَيْكَهْ وَبَعْضُهُمْ ... سِوى أَلِفٍ عِنْدَ الْكِسَائِيِّ مَيَّلاَ[٢].

وقالَ ابنُ الجزَرِي: في بَاب إمَالَةِ هَاءِ التَّأْنِيثِ وَمَا قَبْلَهَا فِي الْوَقْفِ، ما حاصلُهُ:

أنها هِيَ الْهَاءُ الَّتِي تَكُونُ فِي الْوَصْلِ تَاءً آخِرَ الِاسْمِ نَحْوَ: نِعْمَةٍ وَرَحْمَةٍ فَتُبْدَلُ فِي الْوَقْفِ هَاءً، وَقَدْ أَمَالَهَا بَعْضُ الْعَرَبِ كَمَا أَمَالُوا الْأَلِفَ، ونقَلَ عن أبِي عَمْرو الدَّانِي والأخفَشِ أنَّها لُغَةُ أَهْلِ الْكُوفَةِ، وَهِيَ بَاقِيَةٌ فِيهِمْ إِلَى الْآنِ، وَهُمْ بَقِيَّةُ أَبْنَاءِ الْعَرَبِ، وقال الدَّاني: هِيَ لُغَةُ النَّاسِ الْيَوْمَ

(١) إبراز المعاني ٢٣٠.
(٢) متن الشاطبية الأبيات: (٣٣٩ ـ ٣٤٢).

وَالْجَارِيَةُ عَلَى أَلْسِنَتِهِمْ فِي أَكْثَرِ الْبِلَادِ، ويَرَوْنَ ذَلِكَ أَخَفَّ عَلَى لِسَانِهِمْ وَأَسْهَلَ فِي طِبَاعِهِمْ.

وَقَدِ اخْتَصَّ بِإِمَالَتِهَا الْكِسَائِيُّ فِي حُرُوفٍ مَخْصُوصَةٍ بِشُرُوطٍ مَعْرُوفَةٍ بِاتِّفَاقٍ وَاخْتِلَافٍ وَتَأْتِي عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ، وَوَافَقَهُ عَلَى ذَلِكَ بَعْضُ الْقُرَّاءِ.

فَالْقِسْمُ الْأَوَّلُ: الْمُتَّفَقُ عَلَى إِمَالَتِهِ قَبْلَ هَاءِ التَّأْنِيثِ وَمَا أَشْبَهَهَا خَمْسَةَ عَشَرَ حَرْفًا يَجْمَعُهَا قَوْلُكَ: (**فَجَثَتْ زَيْنَبُ لِذَوْدِ شَمْسٍ**).

وَالْقِسْمُ الثَّانِي: الَّذِي يُوقَفُ عَلَيْهِ بِالْفَتْحِ، وَذَلِكَ إِنْ كَانَ قَبْلَ الْهَاءِ حَرْفٌ مِنْ عَشَرَةِ أَحْرُفٍ، وَهِيَ (**حَاعٌ**) وَأَحْرُفُ الِاسْتِعْلَاءِ السَّبْعَةِ (**قِظْ خُصَّ ضَغْطٍ**) إِلَّا أَنَّ الْفَتْحَ عِنْدَ الأَلِفِ إِجْمَاعٌ.

وَالْقِسْمُ الثَّالِثُ: الَّذِي فِيهِ التَّفْصِيلُ فَيُمَالُ فِي حَالٍ وَيُفْتَحُ فِي أُخْرَى آخِرًا، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ قَبْلَ الْهَاءِ حَرْفٌ مِنْ أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ، وَهِيَ (**أَكْهَرَ**) فَمَتَى كَانَ قَبْلَ حَرْفٍ مِنْ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ يَاءٌ سَاكِنَةٌ، أَوْ كَسْرَةٌ أُمِيلَتْ وَإِلَّا فُتِحَتْ، هَذَا مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ، وَهُوَ الْمُخْتَارُ كَمَا سَيَأْتِي فَإِنْ فَصَلَ بَيْنَ الْكَسْرَةِ وَالْهَاءِ سَاكِنٌ لَمْ يَمْنَعِ الْإِمَالَةَ.

وختَمَ البابَ بقولِه: إِذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ فَاعْلَمْ أَنَّ الْكِسَائِيَّ اتَّفَقَ الرُّوَاةُ عَنْهُ عَلَى الْإِمَالَةِ عِنْدَ الْحُرُوفِ الْخَمْسَةَ عَشَرَ، وَهِيَ الَّتِي فِي الْقِسْمِ الْأَوَّلِ مُطْلَقًا، وَاتَّفَقُوا عَلَى الْفَتْحِ عِنْدَ الْأَلِفِ مِنَ الْقِسْمِ الثَّانِي وَاتَّفَقَ جُمْهُورُهُمْ عَلَى الْفَتْحِ عِنْدَ التِّسْعَةِ الْبَاقِيَةِ مِنَ الْقِسْمِ[1].

ونظمها ابن الجزري في الطيبة فقال:

وَهَـاءَ تَـأْنِيـثٍ وَقَـبْـلُ مَـيِّـلِ ... لاَ بَـعْـدَ الاِسْـتِـعْـلاَ وحَـاعٍ لِـعَـلِـي
وَأَكْـهَـرِ لاَ عَـنْ سُـكُـونِ يَـا وَلاَ ... عَـنْ كَـسْـرَةٍ وَسَـاكِـنٌ إِنْ فَـصَـلاَ
لَـيْـسَ بِـحَـاجِـزٍ وَفِـطْـرَتَ اخْـتُـلِـفْ ... وَالْبَعْضُ أَهْ كَالْعَشْرِ أَوْ غَيْرِ الْأَلِفْ

(١) النشر ٢/٨٢ ـ ٨٣.

يُمَالُ وَالمُخْتَارُ مَا تَقَدَّمَا ... وَالْبَعْضُ عَنْ حَمْزَةَ مِثْلُهُ نَمَا[1].

وقد صحت الرواية عن حمزة بالإمالة في هاء التأنيث وما قبلها عند الوقف من بعض طرق النشر[2]: **وَالْبَعْضُ عَنْ حَمْزَةَ مِثْلُهُ نَمَا.**

● **المسألة الرابعة: وَجْهَا الفتحِ والإمَالةِ في ﴿نَرَى ٱللَّهَ﴾، و﴿ذِكْرَى ٱلدَّارِ﴾.**

قال الشاطبي:

وقَبْلَ سُكُونٍ قِفْ بِمَا فِي أُصُولِهِمْ ... وَذُو الرَّاءِ فِيهِ الخُلْفُ في الْوَصْلِ يُجْتَلَا
كَمُوسَى الْهُدَى عِيسَى ابن مَرْيَمَ والْقُرَى الْ ... لَتِي مَعَ ذِكْرَى الدَّارِ فَافْهَمْ مُحَصَّلَا

يقول الصَّفاقسيُّ: في الممال نحو:

«﴿نَرَى ٱللَّهَ﴾ [سورة البقرة: ٥٥] إنْ وقَفَ عَلَى ﴿نَرَى﴾ لهُمْ ـ أي: ورش وحمزة والكسائي ـ وبَصرِي، وإنْ وصَلَ فأَمَالَ السُّوسيُّ الراءَ بخُلفٍ عنهُ، ويتفَرَّعُ عن الإمالة في اسم الجلالةِ تغلِيظ اللام وترقِيقُهَا؛ لعدَم وجودِ الكَسْرِ الخَالِصِ، فلهُ ثلاثةُ أوجُهٍ: فتحُ الرَّاءِ معَ التَّفخِيم، وإمالةُ الرَّاءِ معَهُ ومعَ التَّرقِيقِ، وهذَا بخِلَافِ مَا إذَا رَقَّقْتَ الرَّاءَ لوَرْشٍ قبلَ اسم الجَلالَةِ نحو: ﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْتَغِى﴾ [سورة الأنعام: ١١٤]، و﴿وَلَذِكْرُ ٱللَّهِ﴾ [العنكبوت: ٤٥]، و﴿يُبَشِّرُ ٱللَّهُ﴾ [سورة الشورى: ٢٣].

فَلا يَجوزُ في اسم الجَلالَةِ إلَّا التَّفْخِيم لوقُوعِهَا بَعْدَ ضَمَّةٍ أو فَتْحَةٍ خَالِصَةٍ، ولَا عِبْرَةَ بتَرْقِيقِ الرَّاءِ، وقدْ جَزَمَ بِهِ المحَقّقُ ـ أي: ابن الجزري ـ ونقَلَهُ عَن غَيرِ وَاحِدٍ، وهُوَ ظاهرٌ، وبه قرأنَا عَلَى جَميعِ شُيُوخنَا وبهِ نأخُذُ»[3].

وقَالَ **عبدالفتاح القَاضِي:** «أمَّا عندَ وصلِ ﴿نَرَى﴾ بلَفْظِ الجَلالَةِ، فَلَا

(١) متن طيبة النشر أبيات رقم: (٣٢٧ ـ ٣٣٠).
(٢) انظر: النشر ٢/٦٥ ـ ٦٦.
(٣) غيث النفع ٣٨٢.

إِمَالَةَ فيهِ إلَّا للسُّوسِيِّ وحدَهُ بخُلفٍ عنهُ، وحينَئِذٍ يجُوزُ لهُ في لَفظِ الجَلالَةِ الترقيقُ والتفخيمُ، فيكونُ لهُ ثلاثةُ أوجهٍ: **الفتحُ** ويتَعَيَّنُ عليْهِ تفْخِيمُ لفْظِ الجَلالَةِ، **والإمَالَةُ** وعلَيْهَا التَّرقِيقُ والتَّفخِيمُ فِي لفظِ الجَلالَةِ وهَذَا بخِلَافِ مَا إذَا رقَّقْتَ الرَّاءَ لورشٍ قبلَ لفظِ الجلَالَةِ نحو ﴿وَلَذِكْرُ ٱللَّهِ﴾، ﴿يُبَشِّرُ ٱللَّهُ﴾، فلَا يجُوزُ في لفظِ الجَلالَةِ إلَّا التَّفْخِيمُ لوُقُوعِهِ بعدَ فَتحٍ أوْ ضَمٍّ، ولَا عبرَةَ بتَرْقِيقِ الرَّاءِ»[١].

● **المسألة الخامسة:** ﴿رَءَا كَوْكَبًا﴾ [سورة الأنعام: ٧٦] و﴿فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ﴾ [سورة الأنعام: ٧٨].

يقول الإمام ابن الجزري:

حَرْفَيْ رَأَى مِنْ صُحْبَةٍ لَناَ اخْتُلِفْ ... وَغَيْرَ الأولَى الْخُلْفُ صِفْ وَالْهَمْزِ حِف
وَذُو الضَّمِيرِ فيهِ أَوْ هَمْزٍ وَرَا ... خُلْفٌ مُنًى قَلِّلْهُمَا كُلًّا جَرَى
قَبْلَ سَاكِنٍ أَمِلْ لِلرَّا صَفَا ... فِي وَكَغَيْرِهِ الجَمِيعُ وَقَفَا[٢].

يَقُوْل ابْن النَّاظِم شِهَاب الدّين أَحْمَد بن الْجَزَرِيّ فِي مَعْنَى هَذِه الْأَبْيَات:

«أَمَال حَرْفَي رَأَى يَعْنِي الرَّاء وَالْهَمْزَة مَحْضًا إِذَا لَم يَكُن بَعْدَه سَاكِن نَحْو: ﴿رَءَا كَوْكَبًا﴾، ﴿رَءَآ أَيْدِيَهُمْ﴾، ﴿رَءَاهُ﴾ ﴿رَءَاهَا﴾ ابْن ذَكْوَان وَحَمْزَة وَالْكِسَائِيّ وَخَلَف وَشُعْبَة وَهِشَام بِخِلَاف عَنْه وَأَمَال أَبُو عَمْرٍو الْهَمْز وَحَدَه، يَعْنِي وَفَتْح الرَّاء فَيَصِير فِيهَا ثَلَاثُ قِرَاءَات وَبَيْن بَيْن لِلْأَزْرَق فَتَكُون أَرْبَعًا.

وَاخْتَلَف عَن ابْن ذَكْوَان فِي إِمَالَة الْهَمْزَة مَن ذي الضَّمِير أَو فِي إِمَالَة الْهَمْزَة وَالرَّاء، فَيَجِيء لَه ثَلَاثَة أَوْجُه؛ الْأَوَّل: إِمَالَة الْهَمْزَة فَقَط وَهُو الَّذِي رَوَاه الْجُمْهُور عَن الصُّوري عَنْه. الثَّانِي: إِمَالَة الرَّاء وَالْهَمْزَة وَهُو مَن طَرِيق

(١) البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة ٤٣/١.
(٢) طيبة النشر (٣٠١: ٣٠٣).

جُمْهُور الْمَغَارِبَة عَن ابْن ذَكْوَان وَلَم يَذْكُر فِي التَّيْسِير عَنْه من طَرِيق الْأَخْفَش سِوَاه. الثَّالِث: فَتْحُهُمَا وَهْو رِوَايَة جُمْهُور الْعِرَاقِيِّين عَن ابْن ذَكْوَان وَطَرِيق ابْن الْأَخْرَم عَن الْأَخْفَش.

أَمَّا ما كَان بَعْدَهُ سَاكِن نَحْو «رَأَى الْقَمَر، رَأَى الْمُجْرِمُون» فَأَمَال الرَّاءَ فَقَطْ شُعْبَة وَخَلَفٌ وَحَمْزَة، وَجَمِيعُ الْقُرَّاء وَقِفُوا عَلَى مَا هُو قَبْل سَاكِن كَمَا لَو لَم يَكُن قَبْل سَاكِن، فَيمِيلُ الرَّاءَ وَالْهَمْزَة ابْنُ ذَكْوَان وَحَمْزَة وَالْكِسَائِيُّ وَخَلَفٌ وَشُعْبَة وَهِشَام بِخِلَافٍ عَنْهُمَا، وأبو عَمْرِو الْهَمْزَة فَقَط، وَالْأَزْرَق الْهَمْزَة وَالرَّاء بَيْنَ بَيْنَ»[1].

وبيَّنَ ابنُ زَنْجَلَةَ حجَّةَ كلِّ مذهَبٍ من المذاهبِ السابقةِ، بما حاصلُه الآتي:

«• مَن كَسَرَ الهمزةَ، فهُو لمجاورتها الياءَ، والألف هي الممالة.

• ومَن فَتَحَ الرَّاءَ والهمزَةَ فهُوَ علَى أصلِ الكَلِمَةِ، والأصلُ رَأَى مثلُ: رَعَى فقلبُوا الياءَ ألِفًا؛ لتحرُّكِهَا وانفتَاحِ مَا قَبْلَهَا؛ فصارت ألفًا في اللفْظِ ياءً في الخَطِّ.

• ومن كسَر الراءَ وفتحَ الهمزَةَ فهُوَ يكسرُ الراءَ لمجاورةِ الهمزَةِ المكْسُورَةِ، والهمزَةُ كُسرتْ لمجاوَرَةِ اليَاءِ، فلمَّا سقَطَت اليَاءُ عادَت الهمزَةُ إلى أصْلِهَا، فلمَّا عَادَتْ إلى أصلِهَا عادَت الرَّاءُ إلَى أصْلِهَا.

• ومن كسَرَ الرَّاءَ وفتَحَ الهَمزَةَ، فهو لأنَّ اليَاءَ لما سقَطَت عادت الهمزَةُ إلى الفَتحِ الَّذِي هو أصلُها، فلمْ يبقَ في الفِعلِ ما يدُلُّ على مذهبِهِ، فتُرِكَ في الرَّاء من الكَسْرِ ما يدُلُّ علَى مذهبِهِ»[2].

(١) شرح طيبة النشر ١٢٣ ـ ١٢٤.

(٢) حجة القراءات ٢٥٧.



الفصلُ الثاني
مَسَائِلُ مختَارَةٌ فِي فَرْشِ الحُرُوفِ

● وَفِيهِ ثلَاثَةُ مبَاحِث:

المبْحَثُ الأوَّلُ: الإشمَامُ.

المبْحَثُ الثَّانِي: الاخْتِلَاسُ.

المبْحَثُ الثَّالِثُ: ما ورد فيه الإشْمَامُ والاخْتِلاسُ معًا.




المبْحَثُ الأوَّلُ
الإِشْمَامُ

المطْلَبُ الأوَّلُ
إِشْمَامُ الصَّادِ صَوتَ الزَّايِ

إشْمَامُ الصَّادِ صوتَ الزَّايِ منَ الكيفيَّاتِ الأدائيَّةِ المعروفةِ عندَ العرَب، حيثُ يصوغُونَ الحرفَ بصبغَةٍ من صوتِ حرفٍ آخَرَ، فكأنَّهُمَا مجتمعانِ، وَقَدْ وَرَدَ ذِكْرُ الإشمام عِنْدَ سِيبَوَيْهِ فِي أَكْثَرَ مِنْ مَوْضِعٍ، فَقَدْ ذَكَرَهُ فِي بَابِ عَدَدِ الْحُروفِ الْعَرَبِيَّةِ وَمَخَارِجِهَا، ضِمْنَ الْحُروفِ السِّتِّ الَّتِي تُسْتَحْسَنُ فِي قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَالْأَشْعَارِ بقوله: الصَّاد الَّتِي تَكَونُ كَالْزَّاي[1].

والإشمامُ أيضًا من المسَائِلِ الَّتي تَنَاولَهَا القُرَّاءُ، وقَد وَردَتْ القراءةُ بهَذَا الحَرْفِ فِي عدَّةِ مَوَاضِعَ من القرآنِ، لغَير واحدٍ من القراءِ العشرَة رحمهم الله.

قال الشاطبي:

.... والصَّادُ زَايًا أشِمَّهَا لَدَى خَلَفٍ وَاشْمِمْ لِخَلاَّدِ الاَوَّلاَ[2].

(١) الكتاب ٤/٤٣٢.

(٢) متن الشاطبية بيت رقم: (١٠٩).

ويقول ابن الجزري في الطيبة:

والصَّادُ كَالزَّايِ ضَفَا ٱلأَوَّلُ قِفْ وَفِيهِ وَالثَّانِي وَذِي اللَّامِ اخْتُلِفْ
وَبَابُ أَصْدَقُ شَفَا وَالْخُلْفُ غَرْ يُصْدِرَ غِثْ شَفَا المُصَيطِرُونَ ضَرْ
قِ الْخُلْفَ مَعْ مُصَيْطِرٍ.....[1]

وفصَّلَ رَحِمَهُ اللهُ في مُقدِّمَةِ النَّشرِ عندَ ذكرِ الاختلَافِ فِي سُورَةِ أمِّ القُرآنِ حكمَ الإشمام في روايةِ خلَفٍ عنْ حمزَةَ فِي كلمَةِ (الصراط) فقال: «فَرَوَى عَنْهُ خَلَفٌ بِإِشْمَامِ الصَّادِ الزَّايَ فِي جَمِيعِ الْقُرْآنِ، وَاخْتُلِفَ عَنْ خَلَّادٍ فِي إِشْمَامِ الْأَوَّلِ فَقَطْ، أَوْ حَرْفَيِ الْفَاتِحَةِ خَاصَّةً، أَوِ الْمَعْرُوفِ بِاللَّامِ فِي جَمِيعِ الْقُرْآنِ، أَوْ لَا إِشْمَامَ فِي الْحَرْفِ الْأَوَّلِ حَسْبَ مَا فِي «التَّيْسِيرِ» وَ«الشَّاطِبِيَّةِ»[2].

ويقولُ ابنُ الناظمِ شارحًا قولَ أبيه:

وَبَابُ أَصْدَقُ شَفَا وَالْخُلْفُ غَرْ يُصْدِرَ غِثْ شَفَا المُصَيطِرُونَ ضَرْ

«لَمَّا ذَكَرَ الإشمام فِي الصَّادِ فِي الصِّرَاطِ وَبَابِهِ، اسْتَطْرَدَ مَا وَقَعَ فِيهِ الْخِلَافُ فِي الإشمام، فَقَالَ: (وَبَابُ أَصْدَق)، يَعْنِي بِالْبَابِ الصِّنْفَ: أيْ مَا وَقَعَ فِيهِ الصَّادُ السَّاكِنَةُ وَبَعْدهُ دَالٌ مثل: أَصْدَق وَتَصْدِيقُ؛ وَجُمْلَتُهُ اثْنَا عَشَرَ صَادًا: اثنان فِي النِّسَاءِ، وثَلَاثَة فِي الْأَنْعَامِ؛ وسَبْعَة فِي سَبْع سورٍ: الْأَنْفَالُ وَيُونُس ويوسُف وَالْحِجْرُ وَالنَّحْلُ وَالْقَصَصُ وَإذاَ زُلْزِلَتْ، فَقَرَأَهَا بالإشمام حَمْزَةُ وَالْكِسَائِيُّ وَخَلَفٌ وَرُوَيسٌ بِخِلَافٍ عَنهُ، والباقون بِالصَّادِ الْخَالِصَة»[3].

وعلَّلَ سِيبَوَيْهِ وجهَ الإشمَامِ بين الصاد والزاي لغةً، وأنَّ غايتَهُ التخفيفُ فقال: «فقرَّبَها منَ الزَّايِ والصَّادِ التِمَاسُ الخِفَّةِ؛ لأنَّ الصَّادَ قَرِيبَةٌ

(١) طيبة النشر، ابن الجزري الأبيات رقم: (١١٣ ـ ١١٥).
(٢) النشر، ابن الجزري ١/٢٧٢.
(٣) شرح طيبة النشر في القراءات ٥٠.

منَ الدَّالِ، فَقَرَّبَهَا مِنْ أشْبَهِ الحُرُوفِ مِن موضِعِهَا بالدَّالِ»[1].

وقال في (بابِ: الحرفِ الذي يُضارعُ بهِ حرفٌ من موضعهِ): « فأَمَّا الذي يُضارعُ (يُشابهُ) بهِ الحرفُ الذي مِنْ مخرجهِ فالصادُ الساكنةُ إذا كانَ بعدَها الدالُ نحو: مَصْدَرٍ وأَصدَر والتصديرُ»، وبيَّنَ عدَم إبدالِها زَايًا خالصةً فقال: «ولَمْ يُبْدِلُوهَا زَايًا خَالِصَةً كَرَاهِيَةَ الإجْحَافِ بِهَا لِلْإِطْبَاقِ»[2].

ومِن بعدُ يذكُرُ ابنُ مُجاهدٍ[3] **علةَ اختيار الزَّاي دونَ غيرِهِ من الحُروفِ، فيقول:** «أَمَّا إمَالَةُ الصَّادِ إِلَى الزَّاي؛ فَلِأَنَّ الصَّادَ وَإِنْ كَانَتْ مِنْ حُروف الْإِطْبَاقِ فَهِي مَهْمُوسَةٌ؛ وَالطَّاءَ مَجْهُورَةٌ، فَقُلِبَت الصَّادُ إِلَى حِرَفٍ مَجْهُورٍ مِثْلِهَا مُؤَاخٍ لِلصَّادِ بِالصَّفِيرِ؛ لِيَكُونَ مَجْهُورًا كَالطَّاءِ، وكَذَلِكَ القَوْل فِي ﴿قَصْدُ﴾ [سورة النحل: ٩]، و﴿يُصْدِرَ﴾ [سورة القصص: ٢٣]، و﴿يَصْدِفُونَ﴾ [سورة الأنعام: ٤٦] مَنْ نحا بهَا نَحْو الزَّاي فَلِعِلَّةِ الهَمْسِ والجَهْرِ»[4].

ويوافقُهُ ابنُ خَالوَيه فيختَصرُ ذاتَ العلَّةِ بقوله: «والحُجَّةُ لمَنْ أشَمَّ الزَّايَ: أَنَّهَا تُؤَاخِي السِّينَ فِي الصَّفِيرِ، وتُؤَاخِي الطَّاءَ فِي الجَهْرِ»[5].

وعدَّدَ ابن جني صفاتِ الصَّادِ المشَمَّةِ بالزَّايِ فقال: «وَأَمَا الصَّادُ الَّتِي كَالزَّايِ، فَهِي الَّتِي يَقِلُّ هَمْسُهَا قَلِيلًا، وَيَحْدُثُ فِيهَا ضَرْبٌ مِنَ الْجَهْرِ، لِمُضَارَعَتِهَا الزَّايَ، وَذَلِكَ قولُكَ فِي: يُصْدِرَ يُصْدِرَ، وَفِي قَصْدٍ قَصْد»[6].

---

(١) الكتاب ٤/١١٧.

(٢) الكتاب ٤/٤٧٧ ـ ٤٧٨.

(٣) هو أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (المتوفى: ٣٢٤هـ)، كبير العلماء بالقراءات في عصره من أهل بغداد. وكان حسن الأدب، رقيق الخلق، فطنًا جوادًا. له (كتاب القراءات الكبير) وغيره كثير، ينظر: الأعلام١/٢١١، سيرأعلام النبلاء ١١/٤٨٨، معرفة القراء الكبار ١٥٣.

(٤) السبعة في القراءات، ابن مجاهد ١٠٨.

(٥) الحجة في القراءات السبع ٦٣.

(٦) سر صناعة الإعراب ١/٦٥.

ويجعَلُ ابنُ يَعِيش التآلُفَ بين الصادِ والزَّايِ علَّةَ الإشمام، إذ يقول: «فَأَشْرَبُوا الصَّادَ صَوتَ الزَّايِ، لأَنَّها أخْتُها فِي الصَّفِيرِ والمخرَجِ، ومُوَافِقَةٌ للطَّاءِ والدَّالِ فِي الجَهْرِ، فيَتَقَارَبُ الصَّوْتَانِ، ولَا يَخْتَلِفَانِ»[1].

وذَكَرَ الدكتور رَمضَان عبْد التَّوَّاب[2] «أنَّها لغةٌ رُويتْ عَن قَبِيلَةِ طيْء، فقَد كانَت تجْهَرُ بصَوتَي الصَّادِ والزَّايِ، فيصيرَانِ زَايًا مفَخَّمَةً، قال: «رُويَ عَن قَبِيلَةِ طيْء أنَّهَا كَانت تجْهَرُ الصَّوتَيْنِ، أي: تَجْعَلُ الأوْتَارَ الصوتيَّةَ، تتَذَبْذَبُ معَهُمَا، وقد دلَّ اللغويُّونَ علَى هذَا الجَهْرِ فيهِمَا بقَلْبِهِمَا زايًا، فقَالُوا: إنَّ طيئًا تقُولُ في: سَقَرَ: زَقَرَ، وفي الصَّقْرِ: زَقْر، وفي الصِّرَاطِ: زِرَاط، والزَّايُ هِيَ المقابلُ المجهُورُ للسِّينِ، أمَّا المقَابِلُ المجهُورُ للصَّادِ، فهُوَ الزَّايُ المفَخَّمَةُ الَّتِي تُشْبِهُ نطقَ العَوَامّ للظَّاءِ، في مثلِ كَلمةِ: ظُلْم.

وأغلبُ الظنِّ أنَّ الطَّائِيِّينَ كَانُوا ينطقُونَ الصَّادَ نطقًا مماثِلًا لهَذَا النُّطْقِ، غيرَ أنَّ اللغَويّينَ دلُّوا عَلَيهِ بالزَّايِ المرَقَّقَةِ، لعدَمِ وجودِ رَمزٍ للزَّاي المفَخَّمَةِ في الكتَابَةِ العَرَبيَّةِ، وإن كَانَ هؤلاءِ اللغويُّونَ يتحدَّثونَ عما يسمُّونَهُ بإشمامِ الصَّادِ صوتَ الزَّايِ»[3].

وإلَى ذلِكَ ذَهَبَ الدكتور تمام حسان[4] مبيِّنًا طريقةَ أدائِهَا فقال: «الصَّادُ الَّتِي كالزَّايِ: وهيَ صادٌ مجهُورَةٌ مفخَّمَةٌ تشْبِهُ نطقَ العامَّةِ في مصرَ للظَّاءِ في كَلِمَةِ «ظَالِم» مثلًا، والقاهريُّونَ ينطقونَ هذِهِ الصَّادَ المجهُورَةَ في

---

(١) شرح المفصل، ابن يعش ٥/٥٢٠.

(٢) هو الدكتور رمضان عبدالتواب العالم اللغوي ولد في مصر (٢٣ من رمضان ١٣٤٨هـ = ٢١ من فبراير ١٩٣٠م)، تخرج في كلية دار العلوم سنة ١٩٥٦م، حصل على الماجستير والدكتوراه في اللغات السامية من جامعة ميونخ بألمانيا بتقدير مرتبة الشرف الأولى سنة ١٩٦٣م، له مؤلفات نافعة، توفي سنة ١٤٢٢هـ.

(٣) بحوث ومقالات في اللغة، رمضان عبدالتواب ٢٣٥.

(٤) هو تمام حسان عمر، عالم نحوي عربي، ولد بقرية الكرنك بمحافظة قنا بصعيد مصر، صاحب كتاب اللغة العربية معناها ومبناها الذي وضع فيه نظرية خالفت أفكار النحوي الكبير سيبويه، له مؤلفات كثيرة، توفي سنة ١٤٢٣هـ.

كلمَةِ «مصْدَر»، كمَا كَانَ العرَبُ ينطقونها قَديمًا، ولكنَّ العرَبَ كانوا ينطقُونهَا منْ أجْلِ الصَّادِ في مثلِ: الصَّقْر والصِّراط كذلك»[1].

❊ ❊ ❊

المطلب الثَّاني: إشمامُ الكسرِ الضَّمَ

اختلفَ القراءُ في إشمامِ الكسرِ الضَّمَّ في أوائلِ ستَّةِ أفعالٍ قدِ اعْتلَّتْ عَيْناتُها، وهي: ﴿سِيٓءَ﴾ و﴿وَسِيقَ﴾ و﴿وَحِيلَ﴾ و﴿وَجِاْىٓءَ﴾ و﴿قِيلَ﴾ و﴿وَغِيضَ﴾.

قال ابنُ الجزريِّ: «واختلفوا في ﴿قِيلَ﴾ و﴿وَغِيضَ﴾ و﴿وَجِاْىٓءَ﴾ و﴿وَحِيلَ﴾ و﴿وَسِيقَ﴾ و﴿سِيٓـَٔتْ﴾ فقَرَأَ الْكِسَائِيُّ وَهِشَامٌ وَرُوَيْسٌ بِإِشْمَامِ الضَّمِّ كَسْرَ أَوَائِلِهِنَّ. وَافَقَهُمُ ابْنُ ذَكْوَانَ فِي ﴿وَحِيلَ﴾ ﴿وَسِيقَ﴾ و﴿سِيٓءَ﴾ و﴿سِيٓـَٔتْ﴾، وَوَافَقَهُمُ الْمَدَنِيَّانِ فِي ﴿سِيٓءَ﴾ و﴿سِيٓـَٔتْ﴾ فَقَطْ. وَالْبَاقُونَ بِإِخْلَاصِ الْكَسْرِ»[2].

قال الشاطبيُّ:

وَقِيلَ وَغِيضَ ثُمَّ جِيءَ يُشِمُّهَا ... لَدَى كَسْرِهَا ضَمًّا رِجَالٌ لِتَكْمُلَا
وَحِيلَ بِإِشْمَامٍ وَسِيقَ كَمَا رَسَا ... وَسِيءَ وَسِيئَتْ كَانَ رَاوِيهِ أَنْبَلَا[3].

وقال ابنُ الجزريِّ في الطيِّبة:

.... وَقِيلَ غِيضَ جِي أَشِمْ ... فِي كَسْرِهَا الضَّمَّ رَجَا غِنًى لَزِمْ

(١) اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان ٥٤.
(٢) النشر في القراءات العشر ٢٠٨/١ وانظر: تحبير التيسير في القراءات العشر ٢٨٢.
(٣) متن الشاطبية بيت رقم: (٤٤٧ ـ ٤٤٨).

وَحِيلَ سِيقَ كَمْ رَسَا غَيثٌ وَسِي   سِيئَتْ مَدًا رَحْبٍ غَلَالَةٌ كُسِي[١]

ولا بُدَّ لاستيعابِ خِلافِ القُرَّاءِ والنُّحاة في هذه المسألة أن نُبيِّنَ أصلَ هذه الأفعالِ السِّتةِ:

أشارَ أبُو شامة إلى ذلكَ، فقال: «إنَّ هذِه الأوائلَ ـ الأَفْعال السِّتة ـ وإن كانت مَكسُورةً، فأصْلُها أن تكونَ مضمُومةً، لأَنها أفْعالُ ما لمْ يُسمَّ فاعِلُهُ»[٢].

ونزيدُ الأَمرَ إيضاحًا فنقولُ: إن هذِه أفعالٌ ماضيَةٌ بُنِيَت لِما لمْ يُسمَّ فاعلُه، ومقتضَى قواعِدِ العربيَّةِ أن تُضَمَّ أوائلُها، ويُكسَر ما قبلَ أواخِرِها، ولكِن لكَونِ عَينِ الكلمةِ ألِفًا لم يُمكِنْ كسرُ فائِها لأنَّ الألِفَ تلزمُها الفتحةُ ألبتَّةَ، لذا عُدِلَ إلى أصلِ الألفِ هُنا، وهوَ الواو لتُصبِح: (قُوِلَ، سُوِءَ، حُوِلَ)، إلا أنهمُ استثقَلُوا ذلك فقلَبُوا الكسرَ في عينِ هذه الأَفعالِ ياءً، ثُمَّ كسرُوا عيْناتِها، لتُناسِب كسرَ فاءاتِها، فصارت: (قِيلَ ـ سِيئَ ـ حِيلَ....إلخ). وإخلاصُ الكسرِ في ذلِك هو اللغةُ الأفشَى، لكنَّ بعضَهم أرادَ التنبيهَ علَى أن أصلَ هذا الكسرِ ضمٌّ فأشم كسرَ أوائِلِها الضمَّ.

قالَ أبو شامةَ: «فأُشِمَّتِ الضمَّ دلالةً علَى أنها أَصلُ ما يستحِقُّه، وهي لغةٌ للعربِ فاشيَةٌ، وأبقَوا شيْئًا من الكسْرِ تنبيهًا على ما استحقَّتْه هذِه الأَفعالُ من الاعتِلالِ[٣].

وإخلاصُ الكسرِ والإشمامُ لُغتانِ فاشِيتانِ عند العربِ، وهناكَ لُغةٌ ثالِثة، هيَ تمحيضُ الضمِّ.

وقد أشارَ ابنُ مالكٍ إلى اللُّغاتِ الثلاثِ في الخُلاصةِ، قالَ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ:

---

(١) متن الطيبة بيت رقم: (٤٣٣ ـ ٤٣٥).
(٢) إبراز المعاني، أبُو شامة ٥٠٤/١.
(٣) إبراز المعاني، أبُو شامة ٥٠٤/١.

واكسِرْ أوْ أشِمَّ فا ثُلاثِيٍّ أُعِلْ عَيْنًا، وضُمَّ جا كَبُوعَ فاحْتَمِلْ[1]

قال ابنُ عقيلٍ ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ في شرحِه على الألفيّةِ ـ: «إذا كان الفِعلُ المبنيُّ للمفعُولِ ثُلاثِيًا مُعتَلَ العَينِ، سُمِعَ في فائِهِ ثلاثُ أوجُهٍ:

(١) إخلاصُ الكسرِ، نحوُ «قِيل، وبِيع»، ومنه قولُه:

حِيكَتْ علَى نِيرَينِ إذ تُحاكُ تَخْتَبِطُ الشَوكَ ولا تُشاكُ

(٢) وإخلاصُ الضمِّ، نحو «قُولَ، وبُوعَ»، ومنه قولُه:

لَيْتَ، وهل ينفَعُ شيْئًا لَيْتُ؟ لَيتَ شبَابًا بُوعَ فاشْتَريْتُ

قال: وهي لُغةُ دَبِيرٍ وبنِي فَقْعَسٍ (وهما من فُصَحاءِ العَربِ).

(٣) الإشمامُ: وهو الإتيانُ بحركةٍ بينَ الضَّمِّ والكسرِ، ولا يَظهرُ ذلكَ إلا في اللفظِ، ولا يَظهرُ في الخطِّ»[2].

نعودُ إلى خِلافِ القُرَّاءِ في هذه الأفعالِ السّتةِ، فقد اخْتَلَفت عباراتُ الأَئمَّةِ في تَسْمِيَتِه، وفي كَيفِيَّةِ النُطْقِ بِه، والْحَرَكَةِ الْمُقَدَّمَةِ في النُّطْقِ بالإشمام: الْكَسرِ أَمْ الضَمّ.

أما تسميتُه فقد وردَت عنهُم عدَّةُ مسمَّياتٍ، فهذا علمُ الدينِ السخاويُّ[3] يقولُ: «والعلماء يعبِّرُون عن هذا بالرَّوم والإشمام والضمِّ والإمالةِ. وإنما أختارُ من هذِه الألفاظِ (الإشمامَ)، لأنها عبارَةُ عامَّةِ

(١) متنُ الخلاصةِ، لابنِ مالِك بيت رقم: (٢٤٧).

(٢) شرحُ ابنِ عقيل ٤٥٦/١ ـ ٤٥٨.

(٣) علي بن محمد بن عبدالصمد الهمداني المصري الشافعي، أبو الحسن، علم الدين السخاوي (المتوفى: ٦٤٣هـ)، عالم بالقراءات والأصول واللغة والتفسير، وله نظم. أصله من سخا (بمصر) سكن دمشق، وتوفي فيها، ودفن بقاسيون. من كتبه: «جمال القراء وكمال الإقراء» في التجويد، «هداية المرتاب» منظومة في متشابه كلمات القرآن، مرتبة على حروف المعجم.

النحْويين وجماعةٍ من القرَّاء المتأخرين. وفي العبارةِ بِها تنبيهٌ علَى أنَّ أولَ الفعلِ لا يُكسَرُ كسرةً خالِصة.

والذين سمَّوْه: (رَوْمًا) قالوا: هو رَومٌ في الحقيقة، وتسميتُه (بالإِشمام) تجَوُّزٌ في العبارة. والذين سمَّوْه (ضمًّا)، وهم عامةُ أئمةِ القرَّاء، فإنما عبَّروا عنه بذلك كَما عبَّروا عن (الإمالةِ) بـ (الكسرِ) تقريبًا ومجازًا، لأنَّ الممالَ فيه كسرٌ، وهذا فيه شيءٌ من الضمِّ.

وأما الذين عَبَّروا عنه (بالإِمالةِ) فلأنَّ الحركةَ ليست بضمَّةٍ ولا كسرةٍ خالصةٍ، كما أنَّ (الإمالةَ) ليست بكسرٍ محضٍ ولا فتحٍ خالِص»[1].

والتعبيرُ بـ (الإشمام) هو المُصطلَحُ الذي عليه جمهُورُ متقدِّمي أهل الأداءِ، وعامةِ قُدامى أئمةِ الإقرَاء، ولا يستعمِل المُتأخرونَ في هذه المسألةِ سِواه.

وقد اختلفَ الأئمةُ كذلِكَ في موضِعِ الإشارةِ في إشمامِ الكسرِ الضمَّ، وهذا أمرٌ لا تُحكِمه إلا المشافهةُ، وقد اختلفَ أئمَّتُنا في الجزءِ المقدَّمِ عند النُّطقِ بالإِشمام، فمنهم من جعلَ جزءَ الكسرةِ مقدَّمًا، وهو الأقلُّ، وتتلوه الضمَّةُ، وبالتالي يكون الإشمام شيوعًا لا إفرازًا، وممن قال بذلكَ ابنُ غَلبون[2] والدانيُّ[3] وابنُ البَاذِش[4].

ويُؤخَذُ ذلك من ظاهِر عِبارةِ الشَّاطبيِّ[5] ومنْ عبارةِ بعضِ كبارِ

---

(١) فتح الوصيد ٦٢٣/٣.

(٢) التذكرة في القراءات الثمان ٢٤٩/٢ ـ ٢٥٠.

(٣) التيسير ٧٢.

(٤) هو أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي، أبو جعفر، المعروف بابن البَاذِش (المتوفى: ٥٤٠هـ)، عالم بالقراءات، أديب كان خطيب غرناطة. له: الإقناع في القراءات السبع. ينظر: الأعلام ١٧٣/١.

(٥) الشاطبية بيت رقم: (٤٧٤).

شُرَّاحِها كالسخاويِّ[1]، وأبي شامةَ[2]، وابنِ القاصح[3].

وقد بيَّن الدانيُّ حقيقةَ الإشمام فقال: «حقيقةُ الإشمامِ في هذه الحروفِ أن يُنحَى بكسرِ أوائلِها نحوَ الضمةِ يسيرًا، دلالةً على الضمِّ الخالصِ قبل أن تُعَلَّ، كما يُنحَى بفتحةِ الحرفِ الممالِ نحو الكسرةِ قليلًا؛ ليدلَّ على أن الألفَ التي بعد الفتحةِ منقلبةٌ عن ياءٍ، أو لتُقرِّبَ بذلك من كسرةٍ وليِّتْها»[4].

ويزيدُ أبو شامةَ الأمرَ وضوحًا، فيقول: «المرادُ بالإشمامِ في هذه الأفعالِ أن يُنحَى بكسرِ أوائلِها نحوَ الضمةِ، وبالياءِ بعدَها نحوَ الواوِ، فهي حركةٌ مركبةٌ من حركتَين: كسرٍ وضمٍّ»[5].

ولعلَّ عبارةَ ابنِ غلبُونَ هي الأصرحُ في بيانِ الجُزءِ المقدَّم بين أصحابِ هذا المذهبِ، قال رَحِمَهُ اللهُ: «يبتدِئُون بالكسْرِ، ثم يُشِمُّون الضمَّ»[6]

فعلَى هذا القولِ يُبدَأُ بكسرةٍ ثم تُدخَلُ الضمةُ عليها وتستمِرُّ مع الياءِ **شُيوعًا** أي تختلِطُ بالياءِ اختلاطًا تامًّا.

ومنهم من جعلَ خلطَ هاتَينِ الحركتَينِ إفرازًا لا شُيوعًا، وجزء الضمَّةِ عندَهم هو المقدَّمُ، وهو الأقلُّ، ويليه جزءُ الكسرةِ، وهو الأكثرُ، ومن ثَمَّ تمحضت الياءُ، ومِن أشهرِ مَنْ قال بذلك: النوَيْريُّ[7] والجَعبريُّ

---

(١) فتح الوصيد ٦٢٣/٣.

(٢) إبراز المعاني من حرز الأماني ٣٢١.

(٣) سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي ١٤٩.

(٤) جامع البيان في القراءات السبع (رسالة ماجستير جامعة أم القرى) ٨٤٠/٢.

(٥) إبراز المعاني من حرز الأماني ٣٢١.

(٦) التذكرة ٢٤٩/٢.

(٧) شرح طيبة النشر في القراءات العشر ١٤٥/٢.

والمُراديُّ[١] والبَنَّا[٢][٣] والصفاقسيُّ[٤] وعبدُالفتاحِ القاضي[٥] وإبراهيمُ المارغنيُّ التونسيُّ[٦][٧].

وقد بيَّنَ البنَّا كيفيةَ الأداءِ بقولِه: «وكيفيَّةُ اللفظِ بهِ أن تلفِظَ بأولِ الفعلِ بحركةٍ تامةٍ مركبةٍ من حركتَين إفرازًا لا شُيوعًا، فجزءُ الضمَّةِ مُقدَّمٌ وهو الأقلُّ ويليهِ جزءُ الكسرةِ وهُو الأكثرُ، ولذا تمحَّضت الياءُ»[٨].

وانتصرَ الصفاقِسيُّ لهذا المذهبِ ـ الإفرازِ ـ، قال: «ومَن يقولُ غيرَ هذا، فإمَّا أن يكونَ قد ارتكبَ المَجازَ، أو قال بِما لا تحِلُّ القراءةُ بِه»[٩].

وإلى نحوِ ذلك ذهبَ المارغنيُّ في نجومِه الطَّوالِعِ بعد أن بيّنَ كيفيَّةَ أداءِ الإشمامِ في هذه الأفعالِ، قال: «وهذا هو الصَّوابُ ـ أي: الإفراز ـ

(١) شرح التصريح على التوضيح ١/٤٣٧.
(٢) هو أحمد بن محمد بن أحمد بن عبدالغني الدمياطيّ، شهاب الدين الشهير بالبناء (المتوفى: ١١١٧هـ)، عالم بالقراءات. ولد ونشأ بدمياط، وأخذ عن علماء القاهرة والحجاز واليمن، وأقام بدمياط، وتوفي بالمدينة حاجاً، ودفن في البقيع. من كتبه: (إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر)، ينظر: الأعلام ١/٢٤٠.
(٣) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ١/١٧١.
(٤) غيث النفع في القراءات السبع ٥٥ وانظر: البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدُّرة ٢١، شرح النظم الجامع لقراءة الإمام نافع، لعبدالفتاح القاضي ١١١.
(٥) الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع ٢٠١.
(٦) هو إبراهيم بن أحمد بن سليمان المارغني وكنيته أبو إسحاق المتوفى ١٣٤٩هـ، المفتي المالكي بالديار التونسية وشيخ القراء والمقرئين بالجامع الأعظم «الزيتونة» بها له مؤلفات جياد في القراءات وغيرها. ينظر: هداية القاري إلى تجويد كلام الباري ـ ٢/٦٢٢.
(٧) دليل الحيران على مورد الظمآن ٣٦١.
(٨) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ١/١٧١.
(٩) غيثُ النَّفعِ، الصفاقِسي ٤٨.

ومن قال بغَيرِ ذلك فكلامُه إمَّا مُؤوَّلٌ أو باطِلٌ، لا تجُوزُ القِراءةُ به»[١].

ولا شكَّ أن هذه مبالغةٌ منهما عليهِما رحماتُ اللهِ، فإنَّ القائلين بالشُيوعِ جمعٌ من كبارِ الأئمَّة لهم روايتُهم الموثوقةُ، ونقلُهم المُعتَبرُ.

ونختمُ المسألةَ بتنبهاتٍ نفيسةٍ لأحدِ مشايخِ الإقراءِ المشارِكِين في مشروعِنا الصوتيِّ المرئي (اتِّساق):

لخّصَ الشيخُ الدكتورُ أيمَن رُشدي سُوَيْد المسألة، فقال ما خُلاصتُه: أنَّ عددًا من كبارِ الأئمةِ قد ذهبوا إلى الشُيوعِ ـ وسماهُم الشيخُ، وقد سبقَ ذِكرُهمُ ـ ثمَّ أوضحَ ـ حفظَه الله ـ كيفيَّةَ التَّلفُّظِ بها، فقال: يبدأُ بالكسرِ، ثُم يُدخِلُ الضَّمَّ على الياءِ ويستمرُّ فيها.

قالَ: ومنهم مَن جعلَ خلْطَ هاتَين الحركتَين إفرازًا لا شيوعًا، وذكر كيفيَّتَهُ ـ قد سبقَ إيضاحُه ـ، ثم عدَّدَ أبرزَ القائلين بالإفراز، وتخطِئةَ المارِغنِي للقائلينَ بالشُّيوعِ.

فقال: وفي قولِه هذا نظرٌ ـ أي لا تجوز القراءة بالشيوعِ ـ لأنَّ الذين قرَّروه جمعٌ من كبارِ متقَدِّمي الأئمَّةِ، ويقرِئُ به كبارُ المقرِئين المعاصِرين، كلُّ قرَّاءِ بلادِ الشَّام، وقرَّاءُ تونس والمغربِ العربيِّ يقرؤُون هكذا.

وختم المسألة بقولِه: وإلى الإفراز أميلُ، ولا أخَطِّئ مَنْ يقرأُ بالشُّيوع.

❊ ❊ ❊

(١) النُجومُ الطَّوالِع، المارِغْني ١٩٧.

المطلَبُ الثَّالثُ
الإشمَامُ عِندَ ابنِ وَرْدَانَ فِي تَاءِ ﴿لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟﴾

اختُلِفَ عَن أَبِي جعْفَرٍ فِي رِوَايَةِ ابنِ وَرْدَانَ حَيْثُ قرأَهَا بِوَجْهَيْنِ:

- الأَوَّلُ: ضَمُّ التَّاءِ.
- الثَّانِي: الإشمَامُ.

يقول ابنُ الجزريِّ: «وَاخْتَلَفُوا فِي ضَمِّ تَاءِ ﴿لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟﴾ حَيْثُ جَاءَ، وَذَلِكَ فِي خَمْسَةِ مَوَاضِعَ هَذَا أَوَّلُهَا. وَالثَّانِي فِي الْأَعْرَافِ، وَالثَّالِثُ فِي سُبْحَانَ، وَالرَّابِعُ فِي الْكَهْفِ، وَالْخَامِسُ فِي طه، فَقَرَأَ أَبُو جَعْفَرٍ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ جَمَّازٍ، وَمِنْ غَيْرِ طَرِيقِ هِبَةِ اللَّهِ، وَغَيْرِهِ عَنْ عِيسَى بْنِ وَرْدَانَ بِضَمِّ التَّاءِ حَالَةَ الْوَصْلِ اتِّبَاعًا، وَرَوَى هِبَةُ اللَّهِ، وَغَيْرُهُ عَنْ عِيسَى عَنْهُ إِشْمَامَ كَسْرَتِهَا الضَّمَّ، وَالْوَجْهَانِ صَحِيحَانِ عَنِ ابْنِ وَرْدَانَ نَصَّ عَلَيْهِمَا غَيْرُ وَاحِدٍ، وَوَجْهُ الْإِشْمَامِ أَنَّهُ أَشَارَ إِلَى الضَّمِّ تَنْبِيهًا عَلَى أَنَّ الْهَمْزَةَ الْمَحْذُوفَةَ الَّتِي هِيَ هَمْزَةُ الْوَصْلِ مَضْمُومَةٌ حَالَةَ الِابْتِدَاءِ، وَوَجْهُ الضَّمِّ أَنَّهُمُ اسْتَثْقَلُوا الِانْتِقَالَ مِنَ الْكَسْرَةِ إِلَى الضَّمَّةِ إِجْرَاءً لِلْكَسْرَةِ اللَّازِمَةِ مُجْرَى الْعَارِضَةِ، وَذَلِكَ لُغَةُ أَزْدِ شَنُوءَةَ عَلَّلَهَا أَبُو الْبَقَاءِ أَنَّهُ نَوَى الْوَقْفَ عَلَى التَّاءِ فَسَكَّنَهَا ثُمَّ حَرَّكَهَا بِالضَّمِّ اتِّبَاعًا لِضَمَّةِ الْجِيمِ، وَهَذَا مِنْ إِجْرَاءِ الْوَصْلِ مُجْرَى الْوَقْفِ»[١].

وقَد وجَّهَ العُكْبَرِيُّ قراءَةَ أَبِي جَعْفَر بالرُّغم من تَضعِيفِهِ لَها فقالَ: «أشَارَ إلى الضَّمِّ تنبيهًا عَلَى أنَّ الهَمزةَ المحذُوفَةَ مَضمُومَةٌ فِي الابْتِدَاءِ، ولَمْ يُدْرِك الرَّاوِي هَذِهِ الإِشَارَةَ، وقِيلَ: إنَّهُ نوَى الوَقْفَ عَلَى التَّاءِ السَّاكِنَةِ، ثمَّ حرَّكَها بالضَّمِّ إتباعًا لضَمَّةِ الجِيمِ، وهَذَا مِنْ إجراءِ الوَصلِ مجرَى الوَقفِ،

---

(١) النشر في القراءات العشر ٢/٢١٠، وانظر: تحبير التيسير في القراءات العشر ٢٨٥.

ومثلُه ما حُكِيَ عن امرأةٍ رأَتْ نِسَاءً معهُنَّ رَجُلٌ، فقالت: أَفِي سَوْأَةٍ أَنتَنَّهْ، بفَتحِ التَّاءِ، وكأنَّها نوَت الوَقْفَ علَى التَّاءِ، ثُمَّ ألقَتْ علَيْهَا حركَةَ الهَمزَةِ فصَارَتْ مفتُوحَةً»[1].

واختلَفَ أهلُ الأدَاءِ فِي الإِشْمَامِ لابنِ وردَانَ هُنا، هَلْ هوَ الإِشَارَةُ بجُزْءٍ منَ الحَرَكَةِ أمْ بِلَا حَرَكَةٍ، وأمَا الحَركَةُ المقَدَّمَةُ، فيَقُولُ ابنُ مِهْرانَ النَّيسَابُورِيُّ[2]: «بضَمِّ التّاءِ حَيْثُ كَانَ وَهُوَ فِي خَمْسَةِ مَوَاضِعَ مِنَ الْقُرْآنِ، هَكَذَا وُصِفَ فِي تَرْجَمَتِهِ؛ وَأَمَا فِي الْقِرَاءةِ فَقِيلَ لَنَا: بَيْنَ الضَّمِّ وَالْكَسْرِ»[3].

ويقُولُ النَّحَّاسُ[4]: «أحسِبُ أنَّ أبَا جَعفَرٍ كانَ يخْفِضُ، ثُمَّ يُشِمُّ الضَّمَّةَ؛ ليَدُلَّ علَى أنَّ الابتِدَاءَ بالضَّمِّ كمَا يَقرَأُ ﴿وَغِيضَ ٱلْمَآءُ﴾ [سورة هود: ٤٤]، فيُشِيرُ إلَى الضَّمَّةِ؛ ليَدُلَّ عَلَى أنَّهُ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعلُهُ لِآدَمَ في مَوْضِعِ خَفْضٍ باللَّامِ إلَّا أنَّهُ لَا يَنصَرِفُ»[5].

وقَالَ الهُذَلِيُّ[6] **في تفصيلِ نُطقِها عن أبِي جَعْفَر**: «يَجْعَلُهَا فِي الْوَصْلِ

(١) إملاء ما من به الرحمٰن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن ٣٠، وانظر: التبيان في إعراب القرآن ٥١/١ وإعراب الشواذ: ١٤٧/١.

(٢) هو أحمد بن الحسين بن مِهْران النيسابوريّ، أبو بكر (المتوفى: ٣٨١هـ)، إمام عصره في القراءات. أصله من أصبهان وسكن نيسابور. من كتبه: (آيات القرآن)، و(غرائب القراءات)، و(وقوف القرآن)، و(الشامل) في القراءات، و(الغاية في القراءات العشر) و(المبسوط، في القراءات العشر). ينظر: الأعلام ١١٥.

(٣) المبسوط في القراءات العشر ١٢٨.

(٤) هو أبو جعفر النَّحّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (المتوفى: ٣٣٨هـ)، مفسر، أديب. مولده ووفاته بمصر. كان من نظراء نفطويه وابن الأنباري زار العراق واجتمع بعلمائه. وصنف (تفسير القرآن) و(إعراب القرآن) و(تفسير أبيات سيبويه) و(ناسخ القرآن ومنسوخه) و(معاني القرآن)، و(شرح المعلقات السبع).ينظر: الأعلام ٢٠٨.

(٥) إعراب القرآن للنحاس ٤٥/١.

(٦) هو يوسف بن علي بن جبارة بن محمد بن عقيل بن سواده أبو القاسم الهُذَلي اليشكري المغربي (المتوفى: ٤٦٥هـ)، عالم بالقراءات المشهورة والشاذة. كان=

نِصْفَيْنِ أَحَدُهُمَا: شِبْهُ كَسْرَةٍ، وَالثَّانِي: شِبْهُ ضَمَّةٍ»[1].

ويقول الواسطي[2]: «بضمّ التاء...والباقون بالكسر»[3].

يقول ابن الجزري: «إِشْمَامَ كَسْرَتِهَا الضَّمَّ»[4].

ويوضح ذلك في منظومته فيقول:

«وَكَسْرُ تَا الْمَلاَئِكَتْ... قَبْلَ اسْجُدُوا اضْمُمْ ثِقْ وَالاِشْمَامُ خَفَتْ
خُلْفًا بِكُلٍّ..............»[5]

وضبطُ هذا الوجهِ لا سبيلَ إليه غيرُ تلقِّيهِ عن أهلِ الفنِّ مشافهةً، يقول محمد سالم محيسن في شرحه لهذ البيت: « الإِشمَامُ مَزْجُ حرَكةٍ بحرَكةٍ، وهَذَا لا يُدْرَكُ ولا يُعرَفُ إلا بالتَّلَقِّي والمشَافهَةِ»[6].

وقال الشيخُ محمدُ إبراهيم سالم عن وجهَيْ أبي جعفَر: «والوجْهُ الثَّاني لهُ: إشمَامُ كسرَتِها الضَّمَّ، وجزءُ الضَّمَّةِ أقَلُّ، والكسْرَةُ أكثَرُ، والضَّمُّ مقدَّمٌ إفرَازًا لا شُيُوعًا»[7].

= ضريرًا. من أهل بسكرة بإقليم الزاب الصغير. رحل إلى أصبهان وبغداد. وقرره نظام الملك مقرئًا في مدرسته بنيسابور (سنة ٤٥٨) فاستمر إلى أن توفي. من كتبه «الكامل» في القراءات، ذكر فيه أنه لقي من الشيوخ ٣٦٥ شيخا من آخر ديار الغرب إلى باب فرغا. ينظر: غاية النهاية ٣٩٨/٢.

(١) الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها ٣٧٣.

(٢) هو أبو محمد، عبدالله بن عبدالمؤمن بن الوجيه بن عبدالله بن علي ابن المبارك التّاجر الواسطيّ المقرئ تاج الدين ويقال نجم الدين (المتوفى: ٧٤١هـ)، مقرئ، رحالة من العلماء. ولد بواسط، وقرأ بها وبدمشق وبالقاهرة. قال الذهبي: أخذ عني وأخذت عنه، وأقرأ الناس ببغداد والبصرة والبحرين ومكة والشام. وكان تاجرًا كثير الأسفار. له تصانيف، ينظر: غاية النهاية ٤٢٩/١، الأعلام ١٠٠/٤ ـ ١٠١.

(٣) الكنز في القراءات العشر ٤٠٧/٢.

(٤) النشر في القراءات العشر ٢١٠/٢، وانظر: شرح طيبة النشر للنويري ١٥١/٢.

(٥) طيبة النشر بيت رقم: (٤٤٠ ـ ٤٤١).

(٦) الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر ٢٤/٢.

(٧) فريدة الدهر في تأصيل وجمع القراءات ٤٥١/٣.

وقال الشيخُ محمد فهد خاروف[١]: «إشمَامُ كسرَةِ التَّاءِ الضَّمَّ، والمرادُ بالإشمَامِ مزْجُ حركَةِ الكَسْرِ معَ حَرَكَةِ الضَّمِّ»[٢].

وهذه القراءةُ لم تسلَم من طعْنِ النُّحاةِ ولم يترك أئمَّةُ هذا الفنِّ تعقُّبَ مطاعنِهم وتفنيدَها، فقدْ ردَّ ابن الجزريِّ على الزجَّاج والزمخشريِّ[٣]، فقال ـ على من أنكر هذه القراءة[٤] ـ: «وَلَا الْتِفَاتَ إِلَى قَوْلِ الزَّجَّاجِ، وَلَا إِلَى قَوْلِ الزَّمَخْشَرِيِّ إِنَّمَا تُسْتَهْلَكُ حَرَكَةُ الْإِعْرَابِ بِحَرَكَةِ الِاتِّبَاعِ إِلَّا فِي لُغَةٍ ضَعِيفَةٍ كَقَوْلِهِمُ الْحَمْدِ لِلَّهِ: لِأَنَّ أَبَا جَعْفَرٍ إِمَامٌ كَبِيرٌ أَخَذَ قِرَاءَتَهُ عَنْ مِثْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَغَيْرِهِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَهُوَ لَمْ يَنْفَرِدْ بِهَذِهِ الْقِرَاءَةِ، بَلْ قَدْ قَرَأَ بِهَا غَيْرُهُ مِنَ السَّلَفِ وَرَوَيْنَاهَا عَنْ قُتَيْبَةَ عَنِ الْكِسَائِيِّ مِنْ طَرِيقِ أَبِي خَالِدٍ، وَقَرَأَ بِهَا أَيْضًا الْأَعْمَشُ[٥]، وَقَرَأْنَا لَهُ بِهَا مِنْ كِتَابِ الْمُبْهِجِ، وَغَيْرِهِ، وَإِذَا ثَبَتَ مِثْلُهُ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ فَكَيْفَ يُنْكَرُ؟»[٦].

❊ ❊ ❊ ❊ ❊

---

(١) الشيخ المقرئ محمد فهد خاروف من علماء القراءات في بلاد الشام.

(٢) الميسر في القراءات الأربع عشرة ٦٠.

(٣) هو محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي، الزمخشري، إمام كبير في التفسير، والنحو والبيان، كان داعية إلى الاعتزال، حجَّ وجاور وتخرج به أئمة، له: الكشّاف تفسير، توفي سنة: ٥٣٨هـ. سير أعلام النبلاء للذهبي: ١٥١/٢٠، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد، ابن خلكان: ١٦٨/٥.

(٤) وقد أنكر بعض اللغويين أيضاً غير من ذكرهم ابن الجزري قراءة أبي جعفر منهم: ابن جني حيث قال عنها: «هذا مذهب ضعيف جدًّا» المحتسب ٢٤٠/١ وقال أبو البركات الأنباري: «ضعيفة في القياس جدا، والقُرَّاء على خلافها» الإنصاف ٦١٢/٢.

(٥) هو سليمان بن مهران الإمام شيخ الإسلام شيخ المقرئين والمحدثين أبو حمد الأسدي الكاهلي مولاهم الكوفي الحافظ، ثقة حافظ عارف بالقراءات ورع، لكنه يدلس، توفي سنة: ١٤٧هـ انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي: ٢٢٦/٦، تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني: ١٩٥/٤.

(٦) النشر ٢١٠/٢، ١٢١.




المبْحَثُ الثَّانِي
الاخْتِلاسُ

المطلَبُ الأوَّلُ: تعريفُ الاختِلَاسِ

الْاخْتِلَاسُ مِنَ الْمُصْطَلَحَاتِ الصَّوْتِيَّةِ الْمُرْتَبِطَةِ بِتَقْصِيرِ الْحَرَكَاتِ، وَهُوَ فِي اللُّغَةِ مِنَ الخَلْسِ وَهُوَ «الأَخْذُ فِي نُهْزَةٍ ومُخَاتَلَةٍ؛ خَلَسَه يَخلِسُه خَلْسًا»(١).

وذَكَرَ سِيبَوَيهِ مصطلَحَ الاخْتِلاسِ مُوضِحًا الفَرْقَ بينَهُ وبَيْنَ الإِشْبَاعِ؛ فقَالَ: «هَذَا بَاب الْإِشْبَاعِ فِي الْجَرِّ وَالرَّفْعِ، وَغَيْرِ الْإِشْبَاعِ وَالْحَرَكَةِ كَمَا هِي: فَأَمَّا الَّذِينَ يُشْبِعُونَ فَيُمَطِّطُونَ، وَعَلَامَتُهَا واوٌ وياءٌ، وَهَذَا تَحْكُمُهُ لَكَ الْمُشَافَهَةُ. وَذَلِكَ قولُكَ: يَضْرِبُهَا، وَمِنْ مَأْمَنِكَ. وَأَمَّا الَّذِينَ لَا يُشْبِعُونَ فَيَخْتَلِسُونَ اخْتِلَاسًا، وَذَلِكَ قولُكَ: يَضْرِبُهَا، وَمِنْ مَأْمَنِكَ، يُسْرِعُونَ اللَّفْظَ، وَمِنْ ثَمَّ قَالَ أبُو عَمْرٍو: ﴿بَارِئِكُمْ﴾ [سورة البقرة: ٥٤] وَيَدُلُّكَ عَلَى أَنَّهَا مُتَحَرِّكَةٌ قولهُمْ: مِنْ مَأْمَنِكَ، فَيُبَيِّنُونَ النُّونَ، فَلَوْ كَانَتْ سَاكِنَةً لَمْ تَحَقَّقِ النُّونُ، وَلَا يَكُونُ هَذَا فِي النَّصْبِ؛ لِأَنَّ الْفَتْحَ أخفُّ عَلَيهِمْ»(٢).

---

(١) لسان العرب، ابن منظور ١٢٢٦/٢. مادة (خلس).

(٢) الكتاب، سيبويه ٢٠٢/٤.

وفَصَّلَ أبُو عَلِيٍّ الفَارِسِيُّ (ت ٣٧٧هـ) الحَدِيثَ عَن الحَركاتِ ومَا يحْدُثُ فيهَا مِن الإشبَاعِ والتَّمْطِيطِ والاختِلاسِ؛ فقَالَ: «اعْلَمْ أَنَّ الْحَرَكَاتِ الَّتِي تَكُونُ لِلْبِنَاءِ وَالْإِعْرَابِ يَسْتَعْمِلُونَ فِي الضَّمَّةِ وَالْكسرةِ مِنهُمَا ضَرْبَيْنِ، أَحَدُهُمَا: الْإِشْبَاعُ وَالتَّمْطِيطُ، والآخَرُ: الاخْتِلاسُ والتَّخْفِيفُ، وهَذَا الاخْتِلَاسُ والتَّخْفِيفُ إنَّمَا يَكُونُ فِي الضَّمَّةِ وَالكَسْرَةِ، فأَمَّا الفَتْحَةُ فلَيْسَ فِيهَا إِلَّا الإِشْبَاعُ، وَلَمْ تُخَفَّف الفَتْحَةُ بالاخْتِلاسِ، كَمَا لَمْ تُخَفَّف بِالحَذْفِ، فِي نَحْوِ: جَمَل، وَجَبَل، كَمَا خُفِّفَ نَحْو: سَبُع وكَتِفٍ، وكَمَا لَمْ يَحْذِفُوا الألِفَ فِي الفَوَاصِلِ والقَوَافِي مِنْ حَيْثُ حُذِفَت اليَاءُ والوَاوُ فِيهِمَا، نَحْوُ: ﴿وَالَّيْلِ إِذَا يَسْرِ ۝٤﴾ [سورة الفجر: ٤]. . . . .

وَكَمَا لَمْ يُبْدِل الْأَكْثَرُ مِنَ التَّنْوِينِ اليَاءَ وَلَا الوَاوَ فِي الْجَرِّ وَالرَّفْعِ، كَمَا أَبْدَلُوا الْأَلْفَ فِي النَّصْبِ، وَهَذَا الاخْتِلَاسُ، وَإِنْ كَانَ الصَّوْتُ فِيهِ أَضْعَفَ مِنَ التَّمْطِيطِ، وَأخفَى، فَإِنَّ الْحَرْفَ الْمُخْتَلَسَ حَرَكَتُهُ بِزِنَةِ الْمُتَحرِّكِ، وَعَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ حَمَلَ سِيبَوَيْهِ قولَ أَبِي عَمْرو: ﴿بَارِئِكُمْ﴾ [سورة البقرة: ٥٤]، فَذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ اختَلَسَ الْحَرَكَةَ وَلَمْ يُشْبِعْهَا فَهُوَ بِزِنَةِ حِرَف مُتَحَرِّكٍ»[١].

أَمَّا عَلَمُ الدِّينِ السَّخَاوِيُّ فإِنَّهُ نقَلَ عَن الدَّانِي وصْفَ الاخْتِلَاسِ بالإِسْرَاعِ بِالحَركَةِ الكَامِلَةِ الَّتِي لَا يَتَبَيَّنُ تحْقِيقُهَا فَقَالَ: «وَأَمَّا الْمُخْتَلَسُ حَرَكَتُهُ مِنَ الْحُروفِ، فَحَقُّهُ أَنْ يُسْرَعَ اللَّفْظ بِهِ إِسْرَاعًا، يَظُنُّ السَّامِعُ أَنَّ حَرَكَتَهُ قَدْ ذَهَبَتْ مِنَ اللَّفْظِ لِشَدَّةِ الْإِسْرَاعِ، وَهِيَ كَامِلَةٌ فِي الْوَزْنِ، تَامَّةٌ فِي الْحَقِيقَةِ، إلا أَنّهَا لَمْ تُمَطَّطْ، لَا تَرَسُّلَ بِهَا، فَخَفِيَ إِشْبَاعُهَا وَلَمْ يَتَبَيَّنْ تَحْقِيقُهَا»[٢].

---

(١) الحجة للقراء السبعة ٧٦/٢ ـ ٨٣ ـ ٨٤.

(٢) جمال القراء، السخاوي ٦٤٥/١.

وَعَرَّفَ ابنُ الجَزَرِيِّ الاختلاسَ بقَوْلِهِ: «وَأَمَّا الاخْتِلَاسُ فَهُوَ عِبَارَةٌ عَنِ الْإِسْرَاعِ بِالْحَرَكَةِ، إِسْرَاعًا يَحْكُمُ السَّامِعُ لَهُ أَنَّ الْحَرَكَةَ قَدْ ذَهَبَتْ، وَهِيَ كَامِلَةٌ فِي الْوَزْنِ»(١).

وفرَّقَ أيضًا بينَهُ وبينَ ما يشتبِهُ بهِ من كيفيَّاتٍ أدائيَّةٍ ماثلَةٍ في الرَّوْمِ والإِخْفَاءِ، فقَالَ: « فَالرَّوْمُ عِنْدَ الْقُرَّاءِ غَيْرُ الِاخْتِلَاسِ، وَغَيْرُ الْإِخْفَاءِ أَيْضًا، وَالِاخْتِلَاسُ وَالْإِخْفَاءُ عِنْدَهُمْ وَاحِدٌ وَلِذَلِكَ عَبَّرُوا بِكُلٍّ مِنْهُمَا عَنِ الْآخَرِ كَمَا ذَكَرُوا فِي ﴿أَرِنَا﴾، ﴿فَنِعِمَّا﴾، و﴿لَا يَهِدِّيَ﴾، و﴿يَخِصِّمُونَ﴾، وَرُبَّمَا عَبَّرُوا بِالإخفَاءِ عَن الرَّوْمِ كَمَا ذكَرَ بعْضُهُمْ ﴿لَا تَأْمَنَّا﴾ تَوَسُّعًا»(٢).

أَمَّا مقْدَارُ الحرَكَةِ في الحُرُوفِ المختَلَسَةِ فلا خلافَ في أنَّ الثَّابِتَ منهَا بعدَ الاختِلاسِ أكثَرُ من المحذُوفِ، وقدَّرَهُ الأئمَّةُ بالثُّلُثَيْنِ، قالَ ابنُ القَاصِحِ: «كَيْفِيَّةُ الاختِلَاسِ أن تَأْتِيَ بثُلُثَي الحَرَكَةِ»(٣)، كما قال الأئمَّةُ أيضًا إنَّ الرَّوْمَ هوَ الإِتْيَانُ بثُلُثِ الحَرَكَةِ، ومهمَا كانتْ درايةُ المرءِ بذلكَ فلا ينضبطُ عندهُ ميزانُ حُكمَي الرَّوْم والاختِلاسِ إلا بالمشافهَةِ والأخْذِ عن المُقرئينَ(٤).



(١) التمهيد ٥٩.

(٢) النشر ٢/٢١٤.

(٣) سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي، ابن القاصح ١٥٠.

(٤) انظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، غانم قدوري ٤٣٤ ـ ٤٣٥.

المطلَبُ الثَّانِي
مسَائِلُ مختَارَةُ فِي الاخْتِلَاسِ

ومِنَ المسَائِلِ المخْتَارَةِ فِي المشْرُوعِ الصَّوْتِيِّ: (اتِّسَاق) مما يتعلَّقُ بالاختِلَاسِ مَا يَلِي:

١ - ﴿بَارِيكُمْ﴾:

قال الشاطبي:

وَإِسْكَانُ بَارِئْكُمْ وَيَأْمُرُكُمْ لَهُ ... وَيَأْمُرُهُمْ أَيْضًا وَتَأْمُرُهُمْ تَلَا
وَيَنْصُرُكُمْ أَيْضًا وَيُشْعِرُكُمْ وَكَمْ ... جَلِيلٍ عَنِ الْدُورِيِّ مُخْتَلِسًا جَلَا[1]

ويَقُولُ ابنُ الجَزَرِيِّ: «وَاخْتَلَفُوا فِي: اخْتِلَاسِ كَسْرَةِ الْهَمْزَةِ وَإِسْكَانِهَا مِنْ بَابِ ﴿بَارِيكُمْ﴾ فِي الْمَوْضِعَيْنِ هُنَا، وَكَذَلِكَ اخْتِلَاسُ ضَمَّةِ الرَّاءِ، وَإِسْكَانِهَا مِنْ ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾، ﴿تَأْمُرُهُمْ﴾، ﴿يَنصُرْكُمْ﴾، ﴿يُشْعِرُكُمْ﴾ حَيْثُ وَقَعَ ذَلِكَ فَقَرَأَ أَبُو عَمْرٍو بِإِسْكَانِ الْهَمْزَةِ وَالرَّاءِ فِي ذَلِكَ تَخْفِيفًا، وَهَكَذَا وَرَدَ النَّصُّ عَنْهُ، وَعَنْ أَصْحَابِهِ مِنْ أَكْثَرِ الطُّرُقِ»[2].

وذَكَرَ أبُو شَامَةَ نقلًا عن أبِي عَلِيٍّ الأَهْوَازِيِّ، قال: «ومَعْنَى الاخْتِلَاسِ: أَنْ تَأْتِيَ بِالْهَمْزِ وَبِثُلُثَيْ حَرَكَتِهَا، فَيَكُونُ الَّذِي تَحْذِفُهُ مِنَ الْحَرَكَةِ أَقَلَّ مِمَّا تَأْتِي بِهِ، قَالَ: وَلَا يُؤْخَذُ ذَلِكَ إلا مِنْ أَفْوَاهِ الرِّجَالِ»[3].

أمَّا عَن اختلافِ حُكم الرَّاءِ مِن حيثُ تفخيمُهَا وترقِيقُهَا تبعًا لإسكانِها واختِلاسِها فيَقُولُ ابنُ البَاذِش: «مَنْ كَسَرَ وَاخْتَلَسَ رَقَّقَ الرَّاءَ، ومَنْ أَسْكَنَ

(١) متن الشاطبية الأبيات: (٤٥٣ ـ ٤٥٥).
(٢) النشر ٢/٢١٢.
(٣) إبراز المعاني من حرز الأماني، أبو شامة ٣٢٦.

فَخَّمَهَا»[١].

ووجَهَ ابنُ زنجَلَةَ حُكمَ الاختِلاسِ محتجًّا لهُ بكراهيَة كَثْرَةِ تَوَالِي الحركات في الكلمة الواحدة[٢].

٢ - ﴿أَرِنَا﴾:

«اخْتُلِفَ فِي الرَّاءِ مِنْ: ﴿أَرِنَا﴾ و﴿أَرِنِي﴾ حيث وقعا فابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرو بِخُلْفٍ عَنهُ، وَكَذَا يَعْقُوبُ بِإِسْكَانِهَا لِلتَّخْفِيفِ، وافقهم ابن محيصن، وَالْوَجْهُ الثَّانِي لِأَبِي عَمْرو مِنْ روايتيه هُوَ الاخْتِلَاسُ جَمْعًا بَيْنَ التَّخْفِيفِ وَالدَّلَالَةِ قَالَ فِي النَّشْرِ: وَكِلَاهُمَا ثَابِتٌ مِنْ كُلٍّ مِنَ الروايتين، وَبَعْضهُمْ رَوَى الاخْتِلَاس عَنِ الدُّورِيِّ وَالْإِسْكَانَ عَنِ السُّوسِيِّ كالشاطبي، وَقَرَأَ ابْن ذَكْوَانَ وَهشَام مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ الداجوني، وَأَبُو بَكْرٍ بِإِسْكَانِهَا فِي فُصِّلَتْ وَبِالْكَسْرِ الْكَامِلِ فِي غَيْرِهَا، وَبِهِ قَرَأَ الباقون فِي الْكُلِّ»[٣].

ووجَهَ الأزهَرِيُّ[٤] الكَسْرَةَ بأَنَّها عَلَى الأَصْلِ، والاختلَاسَ بأَنَّهُ محمُولٌ عَلَى كَراهَةِ التَّثْقيلِ فقال: «فَالْكسرةُ إِنَّمَا هِي كسرةُ الْهمزةِ الَّتِي أُلْقِيَتْ وَطُرِحَتْ حَرَكَتُهَا عَلَى الرّاءِ، وَإِذا كَانَت الْكسرةُ دَليل الْهمزةِ قَبُحَ حَذَفُهَا، وَقِرَاءة أَبِي عَمْرو بِالْكسرةِ الْمُخْتَلَسَةِ جَيِّدَةٌ، مأخوذة عَنِ الْعَرَبِ الَّذِينَ يَكْرَهُونَ التَّثْقِيلَ»[٥].

---

(١) الإقناع في القراءات السبع ٢٤.

(٢) انظر: حجة القراءات، ابن زنجلة ٩٧.

(٣) إتحاف فضلاء البشر ١٩٣.

(٤) هو محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ)، أحد الأئمة في اللغة والأدب، مولده ووفاته في هراة بخراسان: نسبته إلى جده «الأزهر» عني بالفقه فاشتهر به ثم غلب عليه التبحر في العربية، فرحل في طلبها وقصد القبائل وتوسع في أخبارهم. ينظر: الأعلام ٣١١/٥.

(٥) معاني القراءات للأزهري ١٧٩.

أمَّا ابنُ زنجَلَةَ فجَعَلَ أصْلَ الكَسْرِ اليَاءَ فقَالَ: «كَانَ الأَصْلُ (أَرْئِنَا) عَلَى وَزْن (أَكْرِمْنَا) ثُمَّ حَذَفُوا الْيَاء لِلْوَقْفِ فَصَارَ (أَرْئِنَا) ثُمَّ تُرِكَت الْهمزَةُ كَمَا تُرِكَت فِي تُرى ونرى وَتُرِكَتْ الرّاءُ سَاكِنَةً عَلَى مَا كَانَتْ فِي الأَصْل وَمَنْ كَسَرَ الرّاءَ نَقَلَ حَرَكَة الْهمزةِ إِلَى الرّاءِ فَصَارَ ﴿أَرِنَا﴾»[1].

يقول الشاطبي:

وأَرْنَا وَأَرْنِي سَاكِنَا الْكَسْرِ دُمْ يَدًا   وَفِي فُصِّلَتْ يَرْوِي صَفَا دَرِّهِ كُلاَ[2].

٣ ـ ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾:

قال ابنُ الجزري: قَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ ووَرْشٌ وَحَفْصٌ وَيَعْقُوبُ ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾، فِي الْبَقَرَةِ وفِي النِّسَاء بِكَسْر النُّون وَالْعين، وقالون وَأَبُو بكر وَأَبُو عَمْرو بِكَسْر النُّون وإخفاء حَرَكَة الْعينِ، وَيجوز إسكانُها، وَبِذَلِك ورَدَ النَّصُّ عَنْهُم وَبِه قَرَأَ أَبُو جَعْفَر وَالْأَوَّلُ أَقْيَسُ، وَالْبَاقُونَ بِفَتْح النُّون وَكَسْرِ الْعَينِ»[3].

وذكَرَ الدَّاني أنَّ مَن لا يَرَى اجْتِمَاعَ السَّاكِنَيْنِ اخْتَارَ إِخْفَاءَ الحَرَكَةِ؛ لقُربِهِ منَ المتَحرِّكِ فقَالَ: «غَيْرَ أَنَّ قَوْمًا مِنْ أهْلِ الْأَدَاءِ يَأْبَوْنَ ذَلِكَ لِتَحْقِيقِهِ الْجَمْعَ بَيْنَ السَّاكِنَيْنِ، فَيَأْخُذُونَ بِإِخْفَاءِ حَرَكَةِ الْعَيْنِ؛ لِأَنَّ الْمَخْفِيَّ حَرَكَتهُ بِمَنْزِلَةِ الْمُتَحَرِّكِ، فَيَمْتَنِعُ الْجَمْعُ بَيْنَ السَّاكِنَيْنِ بِذَلِكَ، وَالْإِسْكَانَ آثَرُ، وَالْإِخْفَاء أَقْيَسُ»[4].

يقول الشاطبي:

نعِمَّا مَعًا في النُونِ فَتْحٌ كَمَا شَفَا   وَإِخفَاءُ كَسرِ الْعَيْنِ صِيغَ بِهِ حُلاَ[5]

---

(١) حجة القراءات، ابن زنجلة ٦٣٦.

(٢) متن الشاطبية بيت رقم: (٤٨٥).

(٣) تحبير التيسير، ابن الجزري ٣١٤.

(٤) جامع البيان في القراءات السبع، الداني ٩٦٣.

(٥) متن الشاطبية بيت رقم: (٥٣٦).

وقال ابن الجزري:

معا نِعِمَّا افْتَحْ كَمَا شَفَا وفِي   إِخْفَاءِ كَسْرِ الْعَيْنِ حُزْ بِهَا صَفِي
وَعَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مَعْهُمْ سَكِّنَا[1]   . . . .

٤ ـ ﴿لَا تَعْدُواْ﴾ [سورة النساء: ١٥٤]:

قالَ ابن الجزري: «قرأ ورش: ﴿لَا تَعْدُواْ﴾ بِفَتْح الْعَينِ وَتَشْديدِ الدَّال، وقالون بإِخْفَاءِ حَرَكَة الْعين وَتَشْديد الدَّال، وَالنَّص عَنهُ بالإسكان، وَأَبُو جَعْفَر بالإسكان وَالتَّشْدِيد، وَالْبَاقُونَ بِإِسْكَان الْعين وَتَخْفِيف الدَّال»[2].

يقول الشاطبي:

بِالاِسْكَانِ تَعْدُوا سَكِّنُوهُ وَخَفِّفُوا   خُصُوصًا وَأَخْفَى الْعَيْنَ قَالُونُ مُسْهِلاَ[3]

وقال ابن الجزري:

تَعْدُوا فَحَرِّكْ جُدْ وَقَالُونُ اخْتَلَسْ. . .   بِالْخُلْفِ واشْدُدَنْ لَهُ ثُمَّ أَنَسْ[4]

ووجَّهَها أبو علي الفارسيُّ بقولِه: «فأدغَمَ التَّاءَ في الدَّالِ لتقَارُبِهِمَا، ولِأَنَّ الدَّالَ تَزِيدُ علَى التَّاءِ بالجَهْرِ.

وَكَثِيرٌ مَنِ النَّحْوِيِّينَ يُنْكِرُونَ الْجَمْعَ بَيْنَ السَّاكِنَيْنِ إذَا كَانَ الثَّانِي مِنهُمَا مدغَمًا، وَلَمْ يَكُن الْأَوَّلُ حَرْفَ لِينٍ، نَحوَ: دَابَّةٌ، وَشَابَّةٌ، وتمودُ الثَّوْبَ، وَقِيل لَهُمْ، وَيَقُولونَ: إِنَّ الْمَدَّ يَصِيرُ عِوَضًا مِنَ الْحَرَكَةِ، وَقَدْ قَالُوا: ثَوْب بَّكْرٍ، وَجَيْب بَّكْرٍ فَأَدْغَمُوا، وَالْمَدُّ الَّذِي فِيهِمَا أَقَلُّ مِنَ الْمَدِّ الَّذِي يَكُونُ فِيهِمَا إذاَ كَانَ حَرَكَة مَا قَبْلَهُمَا مِنهُمَا.

(١) متن الطيبة الأبيات: (٥١٤ ـ ٥١٥).
(٢) تحبير التيسير ٣٤٤.
(٣) متن الشاطبية بيت رقم: (٦١٢).
(٤) متن طيبة النشر بيت رقم: (٥٧٥).

وَسَاغَ فِيهِ وَفِي نَحوِ: أصيمّ ومديقّ وَدُوَيْبَّةٌ، فَإِذَا جَازَ مَا ذَكَرنَا مَعَ نُقْصَانِ الْمَدّ الَّذِي فِيهِ، لَمْ يَمْتَنِعْ أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَ السَّاكِنَيْنِ فِي نَحوِ تَعْدُّوا، وَتَخْطِّف، وَقَدْ جَاءَ فِي الْقِرَاءةِ، وَجَازَ ذَلِكَ لِأَنَّ السَّاكِنَ الثَّانِي لَمَّا كَانَ يَرْتَفِعُ اللِّسَانُ عَنهُ وَعَن المدْغَم فِيهِ ارْتِفاعَةً وَاحِدَةً؛ صَارَ بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ مُتَحَرِّكٍ، يُقَوِّي ذَلِكَ: أَنَّ مِنَ الْعُلَمَاءِ بِالْعَرَبِيَّةِ مِنْ جَعَلَ المدغم مَعَ المدغم فِيهِ بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ واحِدٍ»(١).

ووجَّهَ مكيٌّ اختلاسَ حركةِ العَينِ فقَالَ: «لِأَنّهَا حَرَكَةٌ عَارِضَةٌ عَلَيهَا، لِأَنَّ أَصْلَهَا: «تَعْتَدُوا»، فَأصلُهَا السُّكونُ، ثُمَّ أُدغمَت التَاءُ فِي الدَّالِ بَعْدَ أَنْ أُلقِيَتْ حَرَكَتُهَا عَلَى الْعَيْنِ، فَاخْتُلِسَ حَرَكَةُ الْعَيْنِ، لِيُخْبِرَ أَنّهَا حَرَكَةٌ غَيْرُ لَازِمَةٍ، وَلَمْ يُمْكِنْهُ أَنْ يُسَكِّنَ العينَ، لِئَلَّا يَلْتَقِيَ سَاكِنَانِ: الْعَيْنُ وَأَوَّلُ المدغَمِ، وَكَرِهَ تَمْكِينَ الْحَرَكَةِ، إِذْ لَيْسَتْ بِأَصْلٍ فِيهَا، وَحَسُنَ ذَلِكَ لِلتَّشْدِيدِ الَّذِي فِي الْكَلِمَةِ وَلِطُولِهَا، وَقَدْ قِيلَ: إِنّهُ أَخفَى الْحَرَكَةَ إذ هِيَ غَيْرُ أَصْلِيَّةٍ، وَأَتَى هَذَا فِي الْكَلِمَةِ سَمَاعًا، وَلَيْسَ بِأَصْلٍ يُقَاسُ عَلَيهِ»(٢).

٥ ـ ﴿لَّا يَهِدِّيٓ﴾ [سورة يونس: ٣٥]:

قال ابن الجزري: «(وَاخْتَلَفُوا) فِي: أَمْ مَنْ لَا يَهِدِّي فَقَرَأَ ابنُ كثِيرٍ ووَرْشٌ وَابْنُ عَامِرٍ: ﴿أَمَّن لَّا يَهِدِّيٓ إِلَّآ أَن يُهۡدَىٰۖ﴾ [سورة يونس: ٣٥] بِفَتْح الْيَاء وَالْهَاء وَتَشْديد الدَّال، وقَالُون وَأَبُو عَمْرٍو كَذَلِك إِلَا أَنَّهُمَا يُخفِيَانِ حَرَكَة الْهَاء، وَرُوِيَ ذَلِك عَن ابْن جماز، وَالنَّصُ عَن قَالُون بالإسْكَانِ؛ أَيْ: مَعَ التَّشْدِيد، وَابْنُ وردانَ بالإسْكَانِ وَالتَّشْدِيد وَكَذَا ابْنُ جمَّازٍ فِيمَا قَرأت بِهِ من طَرِيق الْكتاب، وَقَالَ اليزيديُّ عَن أبي عَمْرٍو: كَانَ يُشِمُّ الْهَاء شَيْئًا من الْفَتْح، وَأَبُو بكر بِكَسْر الْيَاء وَالْهَاء، وَحَفْص وَيَعْقُوب بِفَتْح الْيَاء وبكسر الْهَاء، وَحَمْزَة وَالْكسَائِيّ وَخلف بِفَتْح الْيَاء وَإِسْكَان الْهَاء وتَخفِيفِ الدَّال»(٣).

(١) الحجة ٣/١٩١، ٢/٣٩٦.
(٢) الكشف: ١/٤٠١ ـ ٤٠٢.
(٣) تحبير التيسير ٣٩٩.

قَالَ ابنُ مجَاهِدٍ: إنَّ أبَا عَمْرٍو «كَانَ يُشِمُّ الْهَاء شَيْئًا من الْفَتْح»(١)، وذكَرَ النَّحَّاسُ نقلًا عن محمدِ بنِ يَزِيدَ أَنَّهُ قالَ: «لَا بُدَّ لِمَنْ رَامَ مِثْلَ هَذَا أَنْ يُحَرِّكَ حَرَكَةً خَفِيفَةً إِلَى الْكَسْرِ، وَسِيبَوَيْهِ يُسَمِّي هَذَا اخْتِلَاسَ الْحَرَكَةِ»(٢).

قَالَ ابنُ مِهْرانَ النَّيْسَابُورِيُّ: «وَقَرَأَ أَبُو عَمْرٍو بالإِشَارَةِ إِلَى فتْحَةِ الهَاءِ مِنْ غَيْرِ إِشْبَاعٍ»(٣).

وقال الشاطبي:

وَيَا لا يَهَدِّي اكْسِرْ صَفِيًّا وَهَاهُ نَلْ وَأَخْفَى بَنُو حَمْدٍ وَخُفِّفَ شُلْشُلَا(٤)

وقال ابن الجزري:

.... لا يَهْدِ خِفُّهُمْ وَيَا اكْسِرْ صُرِفَا
وَالْهَاءَ نَلْ ظُلْمًا وَأَسْكِنْ ذَا بَدَا خُلْفُهُمَا شَفَا خُذِ الإِخْفَا حَدَا
خُلْفٌ بِهِ(٥) ....

٦ - ﴿يَخِصِّمُونَ﴾ [سورة يس: ٤٩]:

يَقُولُ الدَّانِي: «قَرَأَ ابنُ كَثِيرٍ ووَرْشٌ وهِشَامٌ» ﴿يَخِصِّمُونَ﴾ بِفَتْحِ الْخَاءِ وَتَشْدِيدِ الصَّادِ، وَالنَّصُّ عَن قالون وَحَمْزَة بِإِسْكَان الْخَاء وَتَخْفِيف الصَّاد، وَالْبَاقُونَ وهم عَاصِمٌ وَيَعْقُوبُ وَابْنُ ذكْوَان وَالْكسَائِيُّ وَخَلَفٌ بِكَسْر الْخَاء وَتَشْدِيد الصَّاد»(٦).

---

(١) السبعة في القراءات ٣٢٦.
(٢) إعراب القرآن ١٤٧/٢ وانظر: الكتاب ٢٢٨/٤.
(٣) المبسوط في القراءات العشر ٢٣٤.
(٤) متن الشاطبية بيت رقم: (٧٤٨).
(٥) متن الطيبة الأبيات: (٨٦٢ ـ ٦٨١).
(٦) تحبير التيسير في القراءات العشر ٥٢٤ وانظر: إبراز المعاني من حرز الأماني ٣٧٧/٢، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ٤٦٧/٢، جامع البيان في=

يقول الشاطبي:

وَخَا يَخْصِمُونَ افْتَحْ «سَمَا لُـ»ـذْ وَأَخْفِ حُلْ ـوَ بَرٌ وَسَكِّنْهُ وَخَفِّفْ «فَـ»ـتُكْمِلا[1].

وقال ابن الجزري:

. . . . وَيَــا يَخَصِّمُوا اكْسِرْ خُلْفَ صَافِي الْخَا لِيَا.

خُلْفٌ رَوَى نَلْ مِنْ ظُبَى وَاخْتَلَسَا بِالْخُلْفِ حُطْ بَذْرًا وَسَكِنْ بَخَسَا.

بِالْخُلْفِ فِي ثَبْتٍ وَخَفَّفُوا فِنَا[2] . . . .

❊ ❊ ❊ ❊ ❊

= القراءات السبع ٤/١٥٢٠، الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر ٣/١٧٠، غيث النفع في القراءات السبع ٤٩٢، شرح طيبة النشر للنويري ٢/٥٢٤.

(١) متن الشاطبية بيت رقم: (٩٨٨).

(٢) متن طيبة النشر الأبيات: (٨٧٥ ـ ٨٧٨).




الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ
ما ورد فيه الإشْمَامُ والاخْتِلَاَسُ معًا

المطلَبُ الْأَوَّلُ
الإشمام وَالاخْتِلَاَسُ في ﴿تَأۡمَنَّا﴾.

اخْتَلَفَ أئمَّةُ القرَّاءِ في أدائِهَا علَى ثلاثةِ مذاهِب:

الأوَّلُ: الْإِدْغَامُ مع الْإِشْمَامِ.

الثَّانِي: الْإِخْفَاءُ، أو الاختلاِسُ.

الثَّالِثُ: الْإِدْغَامُ الْمَحْضُ من غَير إشْمَامٍ، ولا رَوْمٍ[1].

وسببُ الاختلافِ في هذِه المسْألةِ يرجِع إِلَى النَّظرِ لأَصلِ هذِه الكلِمةِ.

أَصل الكلمة: تَأْمَنُنا بنونين ثمَّ أُدغِمت النُّونُ الأُولَى فِي الثَّانِيَة على غير قياسٍ، وقد انفرد الإمام أبو جعفر المدني بالإدغام المحض دون رومٍ أو إشمام:

(١) انظر: النشر ١/٣٠٤، تحبير التيسير ٤١٢.

قال في الدُّرَّةِ المضيَّةِ: وأُدْ محْضَ تأمنَّا[١].

وفي الطَّيِّبةِ:

تَأْمَنَّا أَشِمْ... وَرُمْ لِكُلِّهِمْ وَبِالْمَحْضِ ثَرِم[٢]

إلا أن جمهورَ الْقُرَّاءِ علَى الإِشَارةِ إلى النُّونِ الأُولَى المدغَمةِ فِي الثَّانِيَة. ثم اخْتلفوا في كَيْفيَّة الإِشارة:

فمنهُم من عبَّر عن هذِه الإِشارةِ بالإِخْفاءِ ويقصِدُ به الرَّومَ، واختار هذا القول الدَّانيُّ، قال: «وَحَقِيقَةُ الإشمام فِي ذَلِك أن يُشارَ بالحركةِ إلى النُّونِ لَا بالعُضوِ إليها، فَيكونُ ذَلِك إخفاءً لَا إدغامًا صَحِيحًا؛ لَأن الْحَرَكَة لَا تسكُنُ رَأْسًا بل يضْعُفُ الصَّوْتُ بهَا، فيُفصَل بَين المدغَم والمدغم فِيهِ لذَلِك، وَهَذَا قَولُ عَامَّة أئمَّتنِا، وَهُوَ الصَّوَابُ، لتأكيد دلَالَته وَصِحَّته فِي الْقيَاس»[٣].

وعلّل الدانيُّ اختيارَه في جامعِ البيانِ، فقال: «كمالُ الإدغامِ والإتيانُ بها، وإعمالُ العضوِ لها في كِلا الوجهَين متعذّرٌ جدًّا؛ لدخولِ المدغَم فيما أُدغِم فيه دخولًا شديدًا لا فُرجةَ بينها ولا مُهلة؛ ولاتِّصالِ فتحةِ النونِ الثانيةِ بالألفِ من غير فصلٍ بينها أيضًا، فتعذّرت الإشارةُ، كذلك. وإلى القولِ بالإخفاءِ دون الإدغامِ ذهبَ إليهِ أكثرُ العُلماءِ من القرّاءِ والنحويين، وهو الذي أختارُه وأقولُ به، وهو قولُ أبي محمدِ اليزيديِّ، وأبي حاتمِ النحويِّ، وأبي بكرِ بنِ مجاهد»[٤].

---

(١) متن الدرة: بيت رقم: (١٦).

(٢) متن طيبة النشر: بيت رقم: (١٥٠).

(٣) التيسير في القراءات السبع ١٢٨ ـ ١٢٩.

(٤) جامع البيان ٣/١٢٢ ـ ٢١٨.

قلت: واختارَ هذا القولَ أبو عليٍّ الفارسيّ[1] وابنُ غلبون[2]وابنُ مِهران[3] والمالكيّ[4].

وهذا ما عبر عنه الشاطبي بقوله:

.... تَـأْمَـنُـنَـا لِـلْـكُـلِّ يُـخْـفَـى مُـفَـصَّـلاَ[5]

أما مكيٌّ فقد اختارَ وجهَ الإدغامِ مع الإشمام معلِّلًا اختيارَه: فقال: «﴿مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَىٰ﴾ [سورة يوسف: ١١] أصله تَأْمَنُنا، ثمَّ أدغمت النُّونُ الأولى فِي الثَّانِيَة وبقيَ الإشمامُ يدلُّ على ضمةِ النُّون الأُولَى.

ثم أوضح ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ كيفيةَ أداءِ الإشمام، فقال: «والإشمامُ هُوَ ضمُّك شفتيَك من غير صَوتٍ يُسمَع، فَهُوَ بعدَ الإدغامِ، وَقبلَ فَتْحةِ النُّونِ الثَّانِيَة، وَابْن كيسَان يُسمِّي الإشمامَ الإشارة، وَيُسمى الرّوم: إشمامًا، وَالروم صَوت ضَعِيف يُسمَع خفِيًا»[6].

وذهب الإمامُ ابنُ الجزريِّ إلى ما ذهب إليه مكيٌّ معلِّلا اختيارَه لهذا الوجهِ: «وَبِالْقَوْلِ الثَّانِي ـ أي: الإشمام ـ قَطَعَ سَائِرُ أَئِمَّةِ أَهْلِ الْأَدَاءِ مِنْ مُؤَلِّفِي الْكُتُبِ، وَحَكَاهُ أَيْضًا الشَّاطِبِيُّ ـ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ـ وَهُوَ اخْتِيَارِي؛ لِأَنِّي لَمْ أَجِدْ نَصًّا يَقْتَضِي خِلَافَهُ وَلِأَنَّهُ الْأَقْرَبُ إِلَى حَقِيقَةِ الْإِدْغَامِ وَأَصْرَحُ فِي اتِّبَاعِ الرَّسْمِ»[7].

وقال في الطيبةِ مقدِّمًا ذكرَ وجهِ الإشمامِ:

(١) الحجة للقراء السبعة١/٢١٣.
(٢) التذكرة في القراءات الثمان٢/٣٧٨.
(٣) المبسوط في القراءات العشر ٢٤٥.
(٤) النشر ١/٣٠٤، تحبير التيسير ٤١٢.
(٥) متن الشاطبية بيت رقم: (٧٧٣).
(٦) مشكل إعراب القرآن /٣٨٠ ـ ٣٨١.
(٧) النشر ١/٣٠٤.

تَـــأْمَـــنَّــــا أَشِـــــمْ وَرُمْ لِكُلِّهِمْ، وَبِالْمَحْضِ ثَرِم[1].

أما عن كيفيَّةِ أداءِ الوجهَين، فيقول الصفاقسيُّ: «**الأولُ**: الإدغامُ مع الإشمام، فيشيرُ إلى ضمِّ النونِ المدغَمةِ بعد الإدغام، للفرقِ بين إدغامِ ما كان مُتحركًا، وما كان ساكنًا؛ لأن ﴿تَأْمَنَّا﴾ مركَّبةٌ من فعلٍ مضارعٍ مرفوعٍ، وضميرِ المفعولِ المنصوبِ، وأجمعت المصاحفُ على كَتْبِه على خلافِ الأصلِ بنونٍ واحدة، كما يُكتَب ما آخرُه نونٌ ساكنةٌ، واتصل به الضميرُ، نحو: ﴿كنَّا وعنَّا ومِنَّا﴾، وهذا الإشمامُ كالإشمامِ في الوقفِ على المرفوعِ، وهو أن تضمَّ شفتيَك من غير إسماعِ صوتٍ كهيئتِهما عند التقبيل؛ لأنَ المسَكَّنَ للإدغامِ كالمسَكَّنِ للوقفِ بجامعِ أن سكون كَلٍّ منهما عارضٌ.

الثاني: الإخفاءُ: وهو أن تُضعِفَ الصوتَ بحركةِ النونِ الأُولَى بحيث أنك لا تأتي إلا ببعضِها وتدغِمُها في الثانيةِ إدغامًا غيرَ تامٍّ، لأن التامَّ يمتنعُ مع الرَّومِ، لأن الحرف لم يُسكَّن سكونًا تامًّا، فيكون أمرًا متوسطًا بين الإظهارِ والإدغام، ولا يُحكَمُ هذا إلا بالأخذِ من أفواهِ المشايخِ البارِعِين العارفِين الآخذِين عن أمثالِهِم»[2].

ويكونُ موضع الإشمامِ بعد الإدغامِ كما ذكر مكيٌّ[3] أو قبل كمالِ التشديد كما ذكر نجمُ الدين الواسطيُّ[4].

ونختمُ المسألةَ بتنبيهاتٍ أدائيَّةٍ هامَّةٍ لمشايخِ الإقراءِ المشارِكِين في مشروعِنا الصوتيِّ (اتِّساق):

---

(١) طيبة النشر بيت رقم: (١٥٠).
(٢) غيث النفع في القراءات السبع ٣١٨ ـ ٣١٩.
(٣) غيث النفع في القراءات السبع ٣١٨ ـ ٣١٩.
(٤) الكنز في القراءات العشر ٥١٣/٢.

● عن كيفيةِ أداءِ الإشمام قالَ الشيخُ عبدُالحكيم عبداللطيف ـ رحمةُ اللهِ عليه ـ: ينبغي تشديدُ النونِ مع ضمِّ الشفتَين، إذِ الإشمامُ أو الرَّومُ على الغنَّةِ نفسِها، ولا عبرة. بقولِ من يُفرِّقُ بينَ النونَين: الأولى والثانية.

● وقال الشيخُ الدكتورُ أحمدُ المعصراويُّ: في أثناءِ الغنَّةِ يكونُ الإشمامُ.

● وأشار الشيخُ مصطفى البِحياويُّ إلَى نحوِ ذلك قائِلًا: في وجهِ الإشمامِ يضُمُ الشفتَين من أوّلِ الغُنَّةِ إلَى آخرِها، ولا يَظهَرُ له تجلٍّ في النُّطق.

● وذهب الشيخُ الدكتورُ أيمنُ سوَيْد إلى مثلِ هذا، فقال: ضمُّ الشفتين يكون مع طولِ الغنَّة، ثم أضافَ فائِدةً نفيسةً في التفريقِ بين مصطلحَي الرَّوم والاختِلاسِ، قال حفِظه اللهُ ما خُلاصُته:

١) الاختِلاسُ يَكونُ في الحركَاتِ الثَّلاثِ، بخِلافِ الرَّومِ لا يكُونُ في المفتوح.

٢) في حالةِ الرَّوْمِ الجزءُ الباقِي هو الأَقلُّ، والذَّاهِبُ هو الأكثرُ، وفي الاختِلاسِ الجزءُ الباقِي هو الأَكثرُ، والذَّاهِبُ هو الأَقلُّ.

❊ ❊ ❊

المطْلَبُ الثَّانِي
قِرَاءَةُ شُعْبَةَ فِي (لَدْنِهِ ـ لَدْنِي)

١ ـ ﴿لَدُنْهُ﴾ [سورة الكهف: ٢]:

قَالَ الكِرْمانِيُّ: «وَرَوَى أبُو بَكْرٍ عنْ عَاصِمٍ (مِنْ لَدُنِهِ) بِشَمِّ الدَّالِ

الضَّمَّةَ وبكَسْرِ النُونِ والهَاءِ وهُوَ لُغَةُ الكِلابِيِّينَ»[1].

ويقول ابن الجزري قرأ: «أَبُو بَكْرٍ: ﴿لَّدُنْهُ﴾ بِإِسْكَان الدَّال وإشمامها شَيْئًا من الضَّم، وبكسر النُّون وَالْهَاء، ويصل الْهَاء بياء، وَالْبَاقُونَ بِضَم الدَّال وَإِسْكَان النُّون وَضم الْهَاء، وَابْنُ كثيرٍ على أَصلِه يصلها بواو»[2].

٢ ـ ﴿مِن لَّدُنِّي﴾ [سورة الكهف: ٧٦]:

قرأ: «نَافِع وَأَبُو جَعْفَر: ﴿مِن لَّدُنِي﴾ بِضَم الدَّال وَتَخْفِيف النُّون، وَأَبُو بكر بِإِسْكَان الدَّال وإشمامها الضَّمَّ وَتَخْفِيفِ النُّون، وَالْبَاقُونَ بِضَمِّ الدَّال وَتَشْدِيدِ النُّون»[3].

قال ابنُ مجاهدٍ في ترجمة هذه القراءة: «قَرَأَ عَاصِم في رِوَايَة أبي بكر «من لدنِهي» بِفَتْح اللَّام وإشمام الدَّال الضمة وَكسر النُّون وَالْهَاء ويصل الْهَاء بياء في الْوَصْل، وَلم يقْرَأ بذلك أحد غَيره.

وَقَرَأَ الْبَاقُونَ ﴿لَّدُنْهُ﴾ بِفَتْح اللَّام، وَضم الدَّال، وتسكين النُّون، وَضم الْهَاء من غير بُلُوغ وَاو، وَكَذَلِكَ حَفْص عَن عَاصِم مثلهم»[4].

يقُولُ الباقولي: «إنْ كَانَ إشْمَامُ «عَاصِمٍ» ليسَ فِي حَرَكَةٍ خَرَجَتْ إلَى اللَّفْظِ، وإنَّما هُوَ تهيئَةُ العُضْوِ لإخْرَاجِ الضَّمَّةِ.

ولَوْ كَانتْ مِثْلَ الحركَةِ فِي «تَغْزينَ» لَمْ يَلْتَقِ سَاكِنَانِ، ولمْ يكسِر النُّونَ لاجتمَاعِهِمَا، ولكنْ يجتَمِعَانِ في أنَّ أصْلَ الحَرْفِ التَّحْرِيك بالضَّمِّ، وإن اختَلَفَا في أنَّ الحركَةَ فِي «تغزين» قدْ خَرَجَتْ إلَى اللَّفْظِ، ولَمْ تَخْرُجْ في قَولِه «لَدْن»»[5].

---

(١) مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني ٢٥٤.
(٢) تحبير التيسير في القراءات العشر ٤٤٢.
(٣) تحبير التيسير في القراءات العشر ٤٤٧.
(٤) السبعة ٣٨٨.
(٥) إعراب القرآن ٢٥٠.

يقول الشاطبي:

وَمِنْ لَدْنِهِ فِي الضَّمِّ أَسْكِنْ مُشِمَّهُ ... وَمِنْ بَعْدِهِ كَسْرَانِ عَنْ شُعْبَةَ اعْتَلا[1]

يقول أبو شامة فِي شَرحِ هَذَا البَيْتِ: «قَرَأَ أبُو بكْرٍ ﴿لَّدُنْهُ﴾ بإِسكَانِ الدَّالِ وإشمَامِهَا شيْئًا من الضَّمِّ وبكسْرِ النُّونِ والهَاءِ، ويصِلُ الهاءَ بيَاءٍ، وَكَذَا قَالَ صَاحِبُ الرَّوْضَةِ: إشمامها شَيْئًا مِنَ الضَّمِّ، وصرَّح الْأهْوَازِيُّ فَقَال: بِاخْتِلَاسِ ضَمَّةِ الدَّالِ، وَأَمَا مكيٌّ فقَال: الإشمامُ فِي هَذَا إِنَّمَا هُوَ بَعْدَ الدَّالِ؛ لِأَنَّهَا سَاكِنَةٌ فَهِي بِمَنْزِلَةِ دَالِ زَيْد الْمَرْفُوع فِي الْوَقْفِ، وَلَيْس بِمَنْزِلَةِ الإشمام فِي ـ «سِيئَتْ» ـ، وقِيلَ: لِأَنَّ هَذَا مُتَحَرِّكٌ، وَلَمْ يَذْكُر الشَّيْخُ فِي شَرْحِهِ غَيْرَ هَذَا الْقَوْلِ فقَال: حَقِيقَةُ هَذَا الإشمَام أَنْ يُشِيرَ بِالْعُضْوِ إِلَى الضَّمَّةِ بَعْدَ إِسْكَانِ الدَّالِ، وَلَا يُدْرِكُهُ الْأعْمَى؛ لكونِهِ إِشَارَةً بِالْعُضْوِ مِنْ غَيْرِ صَوْتٍ، قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: وَهَذَا الإشمامُ لَيْسَ فِي حَرَكَةٍ خَرَجْتِ إِلَى اللَّفْظِ، وَإِنَّمَا هُوَ تهيئة الْعُضْوِ لِإِخْرَاجِ الضَّمَّةِ؛ لِيُعْلَمَ أَنَّ الأصل كَانَ فِي الدَّالِ الضَّمَّة، فَأُسْكِنَتْ كَمَا أُسْكِنَت الْباءُ فِي سَبْعِ والكَسْرُ مِنَ النُّونِ؛ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنَ، وَكُسِرَت الْهاءُ بَعْدهَا لِأَجْلِ كسْرَةِ النُّونِ نَحو: بِهِ وَمِنْ أَجْلِهِ»[2].

ويقُولُ الشيخُ محمد سالم محيسن: «وقَرَأَ شعبَةُ بوَجْهَيْنِ:

الأوَّلُ: إسْكَانُ الدَّالِ مَعَ الإيمَاءِ بالشَّفَتَيْنِ إِلَى جِهَةِ الضَّمِّ للَمْحِ الأصْلِ، فيَصيرُ النُّطْقُ بدَالٍ سَاكنَةٍ مُشَمَّةٍ، فيكُونُ الإشمَامُ مقَارِنًا للإسْكَانِ.

والثَّانِي: اختِلَاسُ ضَمَّةِ الدَّالِ لقَصْدِ التَّخْفِيفِ، وكِلَا الوَجْهَيْنِ مع تخْفِيفِ النُّونِ.

وقَرَأ البَاقُونَ ﴿لَّدُنِّ﴾ بضَمِّ الدَّالِ، وتَشْدِيدِ النُّونِ، لأنَّ الأصْلَ فِي «لَدُن» ضَمّ الدَّالِ، والإدْغَامُ للتَّمَاثُلِ، وأُلحقَتْ نُونُ الوِقَايَةِ بهذِهِ الكَلِمَةِ

(١) إبراز المعاني من حرز الأماني ٥٦٧.
(٢) إبراز المعاني ٥٦٧.

لتَقِيَ السُّكونَ الأصليَّ منَ الكَسْرِ»[1].

وعَن تَوْجِيهِ هَذِهِ القِراءَةِ **يقُولُ سِيبَوَيْهِ**: «وجُزمَتْ (لدُنْ) ولمْ تُجْعَل كعِنْدَ؛ لأنَّها لا تمَكَّنُ في الكلَام تمكُّنَ (عِندَ) ولا تقَعُ فِي جَمِيعِ مَوَاقِعِهِ، فجُعلَ بمنزلَةِ (قَطُّ) لأنَّهَا غيرُ متَمَكِّنةٍ... وأمَّا «لَدُ» فهِيَ محذُوفَةٌ، كَمَا حَذَفُوا يَكُنْ، ألا تَرَى أنَّكَ إذَا أضَفْتَ إلى مُضْمَرٍ رَدَدتَّهُ إلَى الأَصْلِ تَقُولُ: مِن لدُنْهُ ومن لدُنِّي؛ فإنمَّا لَدُنْ كَعِندَ»[2].

ووجَّهَ ابن خالويه قراءةَ شعبَةَ وقراءةَ الباقينَ بقوله: «**فَالْحُجَّةُ** لِمَنْ أسكَنَ النُّونَ وألحقَ ضَمَّةَ الْهاءِ واوًا: أَنَهُ أَتَى بِالْكَلِمَةِ عَلَى أَصْلِهَا، وَوَفَّاهَا مَا وَجَبُ لَهَا وَلِهَاءَ الْكِنَايَةِ إذَا جَاءَتْ بَعْدَ حَرْفٍ سَاكِنٍ، كَقَوْلِهِ: (مِنْهُو) و(عنهو) وَالْحُجَّةُ لِمنْ اخْتَلَسَ حَرَكَةَ الْهاءِ: أَنَهُ اكْتَفَى بِالضَّمَّةِ مِنَ الوَاوِ لثقلِهَا فِي أَوَاخِرِ الْأَسْمَاءِ إذا انْضَمَّ مَا قَبْلَهَا.

وَالْحُجَّةُ لِمَنْ أَشَارَ إِلَى حَرَكَةَ الدَّالِ بِالضَّمَّةِ، وكَسَرَ النُّونَ وَالْهاءَ، وَأَلْحَقَهَا يَاءً: أَنَهُ استَثْقَلَ الضَّمَّةَ عَلَى الدَّالِ، فأسْكَنَهَا، وأشَارَ بِالضَّمَّةِ إِلَيهَا دَلَالَةً عَلَيهَا فَالْتَقَى سَاكِنَانِ، فكَسَرَ النُّونَ وَأَتْبَعَهَا الْهاءَ، وبيَّنَ كسرتَها بِإلْحَاقِ الياء كَمَا تقولُ: مررتَ بِهِي يا فَتَى»[3].

وقال ابنُ زنجلة: «قرأ أبو بكر ﴿لَدُنْهُ﴾ [سورة الكهف: ٢] بِإِسْكَان الدَّال وإشمام الضَّم وَكسر النُّون وَالْهَاء وَوصل الْهَاء بِالْيَاءِ. الأَصْل لَدُنْ بِضَم الدَّال، ثمَّ إِنَّه أسكن الدَّال استثقالاً للضمة، كَمَا تَقول: عَضْد فَلَمَّا أسكن الدَّال التقى ساكنان النُّون وَالدَّال فَكسر النُّون لالتقاء الساكنين، وَكسر الْهَاء لمجاورة حرف مكسور وَوَصلهَا بياء كَمَا تَقول: مَرَرْت يَا فَتى، وَأما إشمام الضمة فِي الدَّال ليعلم أن الأَصْل كَانَ فِي الْكَلِمَة الضمة وَمثل

(١) الهادي شرح طية النشر في القراءات العشر ١٩/٣.
(٢) الكتاب ٢٨٦/٣.
(٣) الحجة في القراءات السبع ٢٢١ ـ ٢٢٢.

ذَلِك قيل: وَجِيء فاعرفه فَإِنَّهُ حسن، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ ﴿مِن لَّدُنْهُ﴾ بِضَم الدَّال وَسُكُون النُّون وَضم الْهَاء على أصل الْكَلِمَة كَقَوْلِه ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾»[(١)].

وقال أبو علي الفارسي: «في لَدنْ ثلَاثُ لُغَاتٍ، لدْنْ مثل: سَبْع، وتخفِّفُ الدَّالَ، فإذا خفَّفْتَ كانَ علَى ضَربَيْنِ: أحدهمَا: أن تحذِفَ الضَّمَّةَ منَ الدَّال، وتنقلَ إلَى اللَّام فيُقَالُ: لدن، مثل: عضد، وفي كِلَا الوَجْهَينِ يجتَمِعُ في الكَلِمَةِ سَاكِنَانِ: الدَّالُ المنقُولُ عنْهَا الحركَةُ والمحذُوفَةُ منْهَا»[(٢)].

ونختمُ المسألةَ بتنبيهاتٍ أدائيَّةٍ هامَّةٍ لمشايخِ الإقراءِ المشارِكين في مشروعِنا الصوتيِّ (اتِّساق):

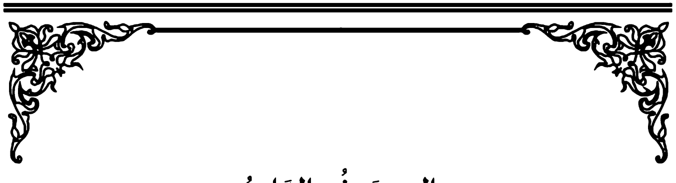
• ذهَبَ المشَايِخُ الأجِلَّاءُ: إبرَاهيمُ الأخضرُ، ومحمدُ الشَّريف السحابيُّ، وعبدُاللطِيفِ عبدالحكيم، وأحمدُ المعصَراويُّ: إلى أنَّ الدَّال لا تقَلْقَلُ.

• كما ذهب المشايخُ الأجِلَّاءُ: محمَّد كريم راجح وأيمن رشدي سويد ومصطفى البِحياوي ومنير المظفر: إلى أنَّه لا بُدَّ من قَلْقَلَةِ الدَّال، إلا أن الشيخ منير المظفر يرى أن الدال فيه شيء يسيرٌ من القلقلة، لأن الإشمام يضعف من القلقلة.



(١) حجة القراءات ٤١٢.

(٢) الحجة للقراء السبع ٥/١٢٤.



المَبْحَثُ الرَّابِعُ
مَسَائِلُ مُتَفَرِّقَةٌ فِي فَرْشِ الْحُرُوفِ

المطلَبُ الأوَّلُ: ﴿مِنۡ أَجۡلِ ذَٰلِكَ﴾ لأبِي جَعْفَرٍ

قال ابن الجزري:

مِنْ أَجْلِ كَسْرُ الْهَمْزِ والنَّقْلِ ثَنَا[1]

قَال أبُو الحَسَن ابنُ فَارِسِ الخيَّاطُ[2] قَرَأَ أبُو جَعْفَر: ﴿مِنۡ أَجۡلِ ذَٰلِكَ﴾ بِكَسرِ النُّونِ، وحَذْفِ الهَمزةِ، ويَبْتَدئُ بثَبَاتِها: «وكَسْرِهَا»[3].

وقال الشَّيخ عبدُ الفتَّاح القَاضِي: «(مِن أجل) قَرأَ أبُو جَعفَر بكَسرِ هَمزَةِ (أجل) ونقلِ حركَتِهَا إلى النُّونِ قبلَهَا، فينطِقُ بنونٍ مكسُورَةٍ وبعدَها الجِيمُ السَّاكنَةُ، وإذَا وقَفَ عَلَى (مِنْ) ابتَدِئَ بهمزةٍ مكسُورَةٍ»[4].

---

(١) متن طيبة النشر بيت رقم: (٥٧٩).

(٢) هو علي بن محمد بن علي بن فارس، أبو الحسن الخياط، توفي سنة: ٤٥٠هـ انظر الأعلام ٣٢٨/٤.

(٣) التبصرة في قراءات الأئمة العشرة، لأبي الحسن الخياط، ٢٣٢.

(٤) البدور الزاهرة، لعبدالفتاح القاضي ٩٢.

وقال الشَّيخُ عبدُ الرَّازق مُوسَى: «وإذا وقف أبو جعفرٍ على (مِن) ابتدأ بهمزة مكسورة، وإذا وقف غيره ابتدأ بهمزة مفتوحة»[(١)].

❊ ❊ ❊

المطلَبُ الثَّانِي
﴿... وَعُيُونٍ ۝٤٥ ٱدۡخُلُوهَا﴾ [الحجر: ٤٥ ـ ٤٦]
لرُوَيْسٍ من الطَّيِّبَةِ.

اختُلِف عن رويس في هذه الكلمة من الطيبة.

قَالَ أبُو علِيّ الأهوَازِيّ[(٢)]: «قولُه: ﴿... وَعُيُونٍ ۝٤٥ ٱدۡخُلُوهَا﴾ [الحجر: ٤٥، ٤٦] قَرَأَ رُوَيسٌ عَنْ يَعْقُوبَ: بِرَفْعِ الْعَيْنِ وَالتَّنْوِينِ مَوْصُول مَكْسُورَة الْخاءِ، أَبُو عَمْرو وَحَفْصٌ عَنْ عَاصِمٍ وَرَوْحٌ عَنْ يَعْقُوبَ: بِرَفْعِ الْعَيْنِ وَالْخاءِ وبكَسْرِ التَّنْوِينِ، ابْنُ كَثِيرٍ وَالْكِسَائِيُّ: بِرَفْعِ التَّنْوِينِ وَالْخاءِ وبكَسْرِ الْعَيْنِ، نَافِعٌ، وَهشَامٌ عَنِ ابْنِ عَامِرٍ: بِرَفْعِ الْعَيْنِ وَالتَّنْوِينِ وَالْخاءِ، حَمْزَةُ وَأَبُو بكْرٍ عَنْ عَاصِم وَابْنُ ذَكْوَانٍ عَنِ ابْنِ عَامِرٍ: بِرَفْعِ الْخاءِ وبِكَسْرِ الْعَيْنِ وَالتَّنْوِينِ، كُلُّهُمْ بِالْوَصْلِ»[(٣)].

وقَالَ شمسُ الدِّين القباقِبِيُّ[(٤)]: «رَوَى رُوَيْسٌ ﴿... وَعُيُونٍ ۝٥٧ ٱدۡخُلُوهَا﴾

---

(١) شرح الدرة، للزبيدي، هامش ٢٢٤.

(٢) هو الحسن بن علي بن إبراهيم، الأستاذ أبو علي الأهوازي، المقرئ، توفي سنة: ٤٤٦هـ انظر: الوافي بالوفيات، للصفدي ٩٩/١٢.

(٣) الوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية أئمة الأمصار الخمسة، للأهوازي، ٢٢٣.

(٤) محمد بن خليل بن أبي بكر، المعروف بابن القباقبي، شمس الدين، عالم=

بكَسْرِ الْخاءِ وَضَمِّ التَّنْوِينِ، والباقون بِضَمِّ الْخاءِ، وَابْتِدَاءُ (أُدْخُلُوهَا) بِالضَّمِّ فِي القراءَتَيْنِ»[1].

وذكرَ **القسطلاني**[2] نحوَ كلام القباقبي وصرَّح بأنه لا خلاف في الابتداء بضم الهمزة، حيث قال: «ولا خلاف في الابتداء في القراءتين بضم همزة ﴿ٱدۡخُلُوهَا﴾»[3].

ونصَّ بعضهم بوضوحٍ أن رويسًا في حالة الابتداء يضم الألف ويكسر الخاء.

قال أبو معشر الطبري[4]: «﴿... وَعُيُونٍ ﴿٥٧﴾ ٱدۡخُلُوهَا﴾ بضم التنوين وكسر الخاء في الوصل رويس، ويبتدئ بالألف وهي مرفوعة، وبكسر الخاء» وجاء عنه ضم ﴿... وَعُيُونٍ ﴿١٥﴾ ٱدۡخُلُوهَا﴾[5].

وكلامُ أبي معشرٍ هو الأصرحُ، في المسألةِ، وهو مُقتضى قواعِدِ اللُّغة.

❊ ❊ ❊ ❊ ❊

= بالقراءات، ولد سنة: ٧٧٨هـ، وتوفي سنة: ٨٤٩هـ انظر: الأعلام، لخير الدين الزركلي، ٦/١١٧.

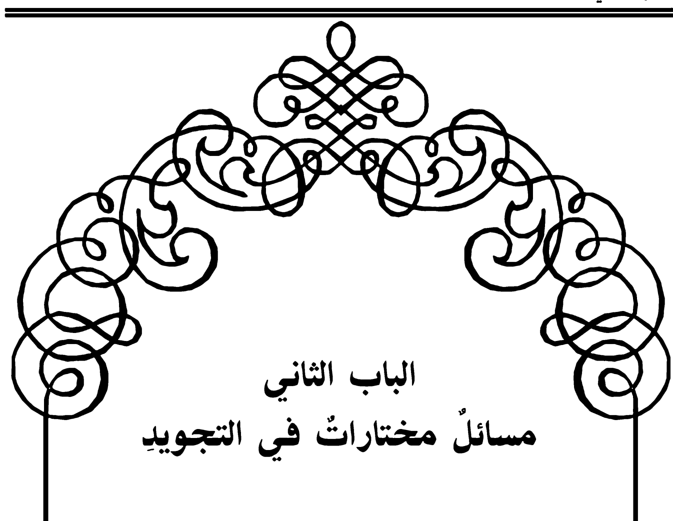
(١) إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز في القراءات الأربع عشرة، للقباقبي، ٤٧٨ ـ ٤٧٩.

(٢) هو أحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني، أبو العباس، شهاب الدين، ولد سنة: ٨٥١هـ، وتوفي سنة: ٩٢٣هـ انظر: الأعلام، لخير الدين الزركلي، ١/٢٣٢.

(٣) لطائف الإشارات لفنون القراءات، للقسطلاني، ٦/٢٦٢٨.

(٤) هو عبدالكريم بن عبدالصمد بن محمد، أبو معشر الطبري القطان الشافعي، شيخ أهل مكة، إمام عارف محقق أستاذ كامل ثقة صالح، توفي بمكة سنة: ٤٧٨هـ. انظر: غاية النهاية في طبقات القراء ١/٣٦٠ ـ ٣٦١.

(٥) التلخيص في القراءات الثمان، لأبي معشر الطبري ٣٠٤.



الباب الثاني
مسائلٌ مختاراتٌ في التجويدِ

- وفيه فصلان:

الفصلُ الأولُ: صفاتُ الحروفِ.

الفصلُ الثّاني: مسائلُ متفرقة في التّجْويدِ.



الْفَصلُ الأُوّلُ
صِفَاتُ الْحُرُوفِ

● وفيه أحد عشر مبحثا:

المبْحَثُ الأَوَّلُ: الهمْسُ.

الْمَبْحَثُ الثَّانِي: الشِّدَّةُ.

الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ: صِفَةُ البَيْنِيَّةِ.

الْمَبْحَثُ الرابع: التفخيم.

الْمَبْحَثُ الخَامِس: الصَّفِيرُ.

المَبْحَثُ السَّادِسُ: القَلْقَلَةُ.

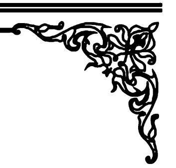
الْمَبْحَثُ السَّابعُ: اللِّينُ.

الْمَبْحَثُ الثَّامِنُ: الانْحِرَافُ.

الْمَبْحَثُ التَّاسِعُ: تَكْرِيرُ الرَّاءِ.

الْمَبْحَثُ العَاشِرُ: الغُنَّةُ..

الْمَبحَثُ الحَادِي عَشَرَ: الإخْفَاءُ الشَّفَوِي.

المبْحَثُ الأَوَّلُ: الهمْسُ

المَطْلَبُ الْأَوَّلُ: تَعْرِيفُ الْهَمْسِ

الهَمْسُ لغَةً:

قَالَ ابنُ منظورٍ: «الهَمْس: الْخَفِيُّ مِنَ الصَّوْتِ وَالْوَطْءِ والأكل، وَقَدْ هَمَسُوا الْكَلَامَ هَمْسًا، وَفِي التَّنْزِيلِ ﴿فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا﴾ [سورة طه: ١٠٨]»، وَقَالَ أَيْضًا: «الهَمْس: الْكَلَامُ الْخَفِيُّ لَا يَكَادُ يُفْهَمُ»[١].

الْهَمْسُ اصْطِلَاحًا:

عَرَّفَ سِيبَوَيْهِ الحَرْفَ المهْمُوسَ بِأَنَّهُ «حَرفٌ أُضْعِفَ الاعْتِمَادُ فِي مَوْضِعِهِ حَتَّى جَرَى النَّفَسُ معَهُ، وَأَنْتَ تَعْرِفُ ذَلِكَ إذا اعْتَبَرْتَ فَرَدَّدْتَ الْحَرْفَ مَعَ جَرْيِ النَّفَسِ، وَلَوْ أَرَدْت ذَلِكَ فِي الْمَجْهُورَةِ لَمْ تَقدِرْ عَلَيهِ»[٢].

وَقَدْ تَبِعَ العُلمَاءُ تَعريفَ سِيبوَيْهِ، وقالَ جمْعٌ منهُم بما يوافقُ هذا المعنَى، فنقلَ صاحبُ اللسَانِ عن الأزهريِّ قولَه: «وَمَعْنَى الْمَجْهُورِ أَنَّهُ لَزِمَ مَوْضِعَهُ إِلَى انْقِضَاء حُروفِهِ وَحُبِسَ النَّفَسُ أَنْ يَجْرِيَ مَعهُ فَصَارَ مَجْهُورًا لِأَنَّهُ

(١) لسان العرب، ابن منظور ٦/٤٦٩٩ مادة (همس).

(٢) الكتاب ٤/٤٣٤.

لَمْ يُخَالِطْهُ شَيْءٌ غيرُهُ»[١]، وفسَّرَ بعضُ المعاصِرينَ معنى عدَم جريانِ النَّفَسِ، فقال الدكتور غانم قَدُّوري الحَمَد ـ واصِفًا الصَّوتَ المهمُوسَ ـ: «الصَّوتُ الذي لا يَهتزُّ الوتَرانِ الصَّوتيَّانِ حال النُّطقِ به»[٢]، وهُو نفْسُ ما أرادَهُ سيبَوَيهِ لكنَّ هذه العبارةَ أوْضَحُ، قَالَ سيبَوَيْهِ: «أَمَّا الْحُروفُ الْمَهْمُوسَةُ فَكُلُّهَا تَقِفُ عِنْدهَا مَعَ نفخ، لِأَنَّهُنَّ يَخْرُجْنَ مَعَ التَّنَفُّسِ لَا صَوْتِ الصَّدْرِ؛ وَإِنَّمَا تَنْسَلُّ مَعهُ، وَبَعْضُ الْعَرَبِ أَشَدُّ نَفْخًا؛ كَأَنَّهُم الَّذِينَ يَرُومُونَ الْحَرَكَةَ فَلَا بُدَّ مِنَ النَّفَخِ؛ لِأَنَّ النَّفَسَ تَسْمَعُهُ كَالْنَّفْخِ»[٣].

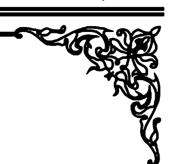
❊ ❊ ❊

المطْلَبُ الثَّانِي: حُرُوفُهُ

الحُروفُ المهْمُوسةُ عشَرةٌ تجمعُها جملةٌ: (فَحَثَّه شَخْصٌ سَكَتْ) كما أوردَها ابنُ الجزريِّ في المقدِّمة[٤]، ويمكنُ أن تُجمَع كما ضمَّنَها الشَّاطبيُّ بيتَهُ القائلَ: فَمَهْمُوسُهَا عَشَرٌ (حَثَتْ كسْفَ شَخْصِهِ)[٥]، والحاصلُ مِن كلا العبارَتَين واحدٌ.

❊ ❊ ❊ ❊ ❊

(١) لسان العرب، ابن منظور ٣٨٨/١٠.
(٢) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ٢٠٤.
(٣) الكتاب ١٧٥/٤.
(٤) متن الجزرية بيت رقم: (٢١).
(٥) متن الشاطبية بيت رقم: (١١٥٣).

الْمَبْحَثُ الثَّانِي: الشِّدَّةُ

الْمَطْلَبُ الْأَوَّلَ: تَعْرِيفُ الشِّدَّةِ

الشِّدَّةُ لُغَةً: قالَ ابنُ منظورٍ: «الشِّدَّةُ الصَّلابةُ، وهي نَقِيضُ اللِّينِ، تَكُونُ فِي الجَوَاهِرِ والأَعْرَاضِ، والجَمعُ شِدَدٌ، عَن سِيبَوَيهِ قَالَ: جاءَ عَلَى الأَصلِ؛ لأَنهُ لمْ يُشْبِهِ الفِعْلَ، وقَدْ شَدَّهُ يَشُدُّه ويَشِدُّه شَدًّا فاشْتَدَّ، وكلُّ ما أُحْكِمَ فقد شُدَّ وشُدِّدَ وشَدَّدَ هُوَ تَشَادَّ، وشَيْءٌ شَدِيدٌ بَيِّنُ الشِّدَّةِ»(١).

الشِّدَّةُ اصْطِلاحًا:

عَرَّفَ سِيبَوَيْهِ الحَرْفَ الشَّدِيدَ بِقَوْلِهِ: «هُوَ الَّذِي يَمْنَعُ الصَّوْتَ أَنْ يجرِيَ فِيهِ، وَهُوَ: الْهمزةُ، وَالْقَافُ، وَالْكَافُ، وَالْجِيمُ، وَالطّاءُ، وَالتّاءُ، وَالدَّالُ، وَالْباءُ؛ وَذَلِكَ أَنّكَ لَوْ قُلتَ: الْحَجُّ ثُمَّ مَدَدْتَ صَوْتَكَ لَمْ يَجْرِ ذَلِكَ»(٢).

وَعَرَّفَ الدَّانِي الحرفَ الشَّديدَ بقَوْلِهِ: «حَرْفٌ اشْتَدَّ لُزُومُهُ لمَوْضِعِهِ، حَتَّى مَنَعَ الصَّوْتَ أن يَجْرِيَ مَعَهُ»(٣).

---

(١) لسان العرب، ابن منظور ٤/٢٢١٤ مادة (شد).

(٢) الكتاب ٤/٤٣٤.

(٣) التحديد ١٠٧.

وقالَ ابنُ الجَزَرِيّ: «الشِّدَّةُ امْتِنَاعُ الصَّوْتِ أَنْ يَجْرِيَ فِي الْحُرُوفِ، وَهُوَ مِنْ صِفَاتِ الْقُوَّةِ»(١).

❊ ❊ ❊

المطْلَبُ الثَّانِي: حُرُوفُهَا

قال ابنُ الجَزَري: «الحُرُوفُ الشَّدِيدَةُ، وهِيَ ثَمَانِيَةُ أحْرُفٍ، يجْمَعُهَا قَوْلُ: (أَجَدَّتْ كَقُطْبٍ)»(٢).

وضمَّنَها الشَّاطبيُّ في شطْر بيتِه القائلِ:

(أَجَــدَّتْ كَــقُــطْــبٍ) لِــلــشَّــدِيــدَةِ مُــثِّــلَا(٣)

قَالَ أَبُو شَامَةَ: «وَسُميَتْ هَذِهِ الحُروفُ شَدِيدَةً؛ لأنَّها قَوِيَتْ في موْضِعِهَا ولَزِمَتْهُ، وَمُنِعَ الصَّوتُ أن يَجْريَ معَهَا حَالَ النُّطْقِ بهَا؛ لأنَّ الصَّوْتَ انحَصَرَ فِي المخْرَج فَلَمْ يجْرِ؛ أيْ: اشتَدَّ وامتَنَعَ قبولُهُ للتَّلْيِينِ، بخِلافِ الرَّخْوةِ»(٤).

المَطْلَبُ الثَّالِثُ
الشِّدَّةُ والهَمْسُ في التَّاءِ والكَافِ

قَالَ النُوَيرِيُّ في بيانِه صفةَ الشِّدَةِ وحُروفَها: «ثُمَّ إنَّ مِنَ الشَّدِيدَةِ اثْنَيْنِ مِن المهْمُوسَةِ، وهُمَا التَّاءُ والكَافُ، والسِّتَّةُ البَاقِيَةُ مجْهُورَةٌ شدِيدَةٌ، اجْتَمَعَ

(١) التمهيد ٩٧.
(٢) التمهيد ٩٧.
(٣) متن الشاطبية بيت رقم: (١١٣٥).
(٤) إبراز المعاني ٧٥١.

فِيهَا أنَّ النَّفَسَ لا يَجْرِي معَهَا، ولَا يصوّتُ في مَخرَجِهَا، وهُو معنَى الجهر والشِّدَّةِ جمِيعًا»[1].

وقال المرعشي: «فَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّ الْمَهْمُوسَ فِي اصْطِلَاحهمْ مَا كَانَ بَعْضُ صَوْتِهِ خَفِيًّا عِنْدَ الْجَهْرِ بِالْقِرَاءةِ وَهُوَ آخره، إِذ مَبْدأه جَهْرِي الْبَتَّة حينئذ، وَلَا تَجِدُ حَرْفًا كُلُّ صَوْتِهِ خَفِيٌّ عِنْدَ الْجَهْرِ بالقرءاة. فَمَنْ عَدَّ الْكَافَ وَالتَّاءَ مِنَ الْمَجْهُورَةِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الشَّدَّةَ تُؤَكِّدُ الْجَهْرَ فَقَدْ وَهِمَ... فَبَيْنَ الْهَمْسِ وَالشَّدَّةِ تَنَاقُضٌ، فَكَيْفَ تَكُونُ الْكَافُ وَالتَّاءُ شَدِيدَتَيْنِ مَهْمُوسَتَيْنِ؟ قُلْتُ: الشّدَّةُ فِي آنٍ وَالْهَمْسُ فِي زَمَانٍ آخَرَ»[2].

❊ ❊ ❊ ❊ ❊

(١) شرح طيبة النشر في القراءات العشر ١/٢٣٩.

(٢) جهد المقل للمرعشي ١٤٧.




الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ
صِفَةُ البَيْنِيَّةِ

المَطْلَبُ الأَوَّلُ: تعْرِيفُ البَيْنِيَّةِ

لَمْ يَرِدْ مُصْطَلَحُ البَيْنِيَّةِ صَرِيحًا فِي كَلامِ المتقَدِّمِينَ الَّذينَ تناوَلُوا صِفاتِ الحُروفِ بالشَّرحِ، وإن أشَارَ بعضُهم إلى ما يوافقُ ذلكَ المصطَلحَ كَسِيبوَيْهِ حينَ عَرَضَ لهُ توسُّطُ حرفِ العَينِ فقالَ: «وَأَمَّا الْعَيْنُ فَبَيْن الرِّخْوَةِ وَالشَّدِيدَةِ، تَصِلُ إِلَى التَّرْدِيدِ فِيهَا لِشِبْهِهَا بِالْحاءِ»[1].

وَفِي مَوضِعِ آخرَ يُشيرُ لبيْنيَّةِ النونِ والميم قائلاً: «وَمِنهَا حَرْفٌ شَدِيدٌ يَجْرِي مَعهُ الصَّوْتُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ الصَّوْتَ غُنَّةٌ مِنَ الْأَنْفِ، فَإِنَّمَا تُخْرِجُهُ مِنْ أَنْفِكَ وَاللِّسَانُ لَازِمٌ لِمَوْضِعِ الْحَرْفِ، لِأَنَّكَ لَوْ أَمْسَكْتَ بِأَنْفِكَ لَمْ يَجْرِ مَعهُ الصَّوْتُ، وَهُوَ النُّونُ، وَكَذَلِكَ الْمِيمُ»[2].

أمَّا المبَرِّدُ فوَصَفَ هذهِ الحُروفَ البينيَّةَ بأنَّها شَدِيدةٌ في الأَصلِ، إلَّا أنَّها تأثَّرتْ بمخرَجِ غيرِهَا فجَرَى فِيهِ الصَّوتُ فقَالَ: «هَذِه الْحُرُوف الَّتِي

(١) الكتاب ٤/٤٣٥.
(٢) الكتاب ٤/٤٣٥.

تعترض بَين الرخوة وَهِي الشَّدِيدَة فِي الأَصل، وإِنَّما يجْرِي فِيهَا النفَس؛ لاستعانتها بِصَوْت ما جاورها من الرخوة»[1].

أما الدَّانِي فقد استَخدَمَ وَصْفَ سيبوَيْهِ لحَرْفَي الميم والنُونِ؛ لِيَصِفَ بِهِ كُلَّ الحرُوفِ البَيْنِيَّةَ، مُعبِّرًا عن ذلك بلَفْظِ التَّجَافِي فَقَالَ: «أَمَّا الشَّدِيدُ الَّذِي يَجْرِي فِيهِ الصَّوْتُ فَخَمْسَةُ أَحْرُفٍ، يَجْمَعُهَا قَوْلُكَ: (لَمْ نَرْعَ)، الْعَيْنُ وَالنُّونُ وَاللَّامُ وَالرَّاءُ وَالْمِيمُ، اشْتَدَّ لُزُومُهَا لِمَوْضِعِهَا، ثُمَّ تَجَافَى بِهَا اللِّسَانُ عَنْ مَوْضِعِهَا فَجَرَى فِيهَا الصَّوْت لِتَجَافِيهَا»[2].

وعدَّ **ابنُ الحَاجِبِ**[3] الحُروفَ البَيْنِيَّة ثمانيَةً وعبَّرَ عنْهَا بقَولِه: «وَمَا بَيْنَهُمَا مَا لَا يَتِمُّ لَهُ الانْحِصَارُ، ولَا الجَرْيُ، ويجمَعُها: لمْ يَروِ عنَّا»[4].

وشَرحَ الأستراَبَاذِيُّ[5] معنى الانحصَار في كَلام ابنِ الحَاجِبِ وأبانَ تعليلَ ذلكَ، فَقَالَ: «لِأَنَّ الشَّدِيدَةَ هِي الَّتِي يَنْحَصِرُ الصَّوْتُ فِي مَوَاضِعِهَا عِنْدَ الْوَقْفِ، وَهَذِهِ الْأَحْرُفُ الثَّمَانِيَة يَنْحَصِرُ الصَّوْتُ فِي مَوَاضِعِهَا عِنْدَ الْوَقْفِ، لَكِنْ تَعْرِضُ لَهَا أَعرَاضٌ تُوجِبُ خُرُوج الصَّوْتِ مِنْ غَيْر مَوَاضِعِهَا»[6].

وأَوْضحَ المرعشِيُّ ظَاهرةَ جريَانِ الصَّوتِ واحتباسِه بحسبِ الحَرفِ المنطُوقِ به، فقال: «اعْلَمْ أَنَّ صَوْتَ الْحَرْفِ وَنَفَسَهُ، إِمَّا أَنْ يَحْتَبِسَا بِالْكُلِّيَّةِ فَيَحْصُلَ صَوْتٌ شَدِيدٌ، وَهُوَ فِي الْحُروفِ الشَّدِيدَةِ، أَوْ لَا يَحْتَبِسَا أَصْلًا بَلْ

(١) المقتضب ١/١٩٦.
(٢) التحديد ١٠٦.
(٣) هو ابن الحاجب أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الكردي، ولد سنة: ٥٧٠هـ، وتوفي سنة: ٦٤٦هـ، سير أعلام النبلاء ٢٣/٢٦٤ ـ ٢٦٦.
(٤) الشافية، ابن الحاجب ٩٧.
(٥) محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي، نجم الدين: عالم بالعربية، من أهل أستراباذ (من أعمال طبرستان) اشتهر بكتابيه (الوافية في شرح الكافية، لابن الحاجب) في النحو جزآن، أكمله سنة ٦٨٦ و(شرح مقدمة ابن الحاجب) وهي المسماة بالشافية، في علم الصرف توفي ٦٨٦هـ. انظر: الأعلام ٤/١٢٠ ـ ١٢١.
(٦) شرح شافية ابن الحاجب ٢/٢٦٠، ٢٦١.

يَجْرِيَانِ جَرَيَانًا كَامِلًا، وَهَذَا فِي الْحُروفِ الرِّخْوَةِ، أَوْ يَتَوَسَّطَ بَيْنَ كَمَالِ الْاِحْتِبَاسِ وَكَمَال الْجَرْيِ وَهُوَ مِنَ الْحُروفِ الضَّعِيفَةِ»[١].

وعبَّرَ الحُصرِيُّ [٢] **عن معْنَى البينيَّةِ بقولِه:** «هُوَ اعتِدَالُ الصَّوْتِ عندَ النُّطقِ بالحَرْفِ»[٣].

❊ ❊ ❊

المطْلَبُ الثَّانِي: أَحْرُفُ البَيْنِيَّةِ:

اخْتَلَفَ العُلماءُ فِي عَدَدِ الأحرُفِ البَيْنِيَّةِ علَى ثَلاثَةِ مَذَاهِبَ: فمِنْهُم من ذَهَبَ إِلَى أنَّها خمسَةُ أحرُفٍ، ومِنْهُم من ذَهَبَ إِلَى أنَّها سَبعةُ أحرُفٍ، ومِنْهُم من ذَهَبَ إِلَى أنَّها ثمانيَةُ أحرُفٍ.

أمَّا من عَدُّوهَا خمسةً فمنهُمُ الدَّانِي وجمَعَهَا فِي (لَمْ نرع)[٤] **والشاطبي وجمعها في** «عَمْرُ نَلْ»[٥] **وأبو شامة**[٦] **والمرعشي**[٧] **وابن الجزري وجمعَهَا في**(لِنْ عُمَرُ)[٨]

وأمَّا من عَدُّوهَا ستَّةً: فالمبَرِّدُ وجمَعَهَا في (لِمَ يَرْوِعنَّا)[٩]

---

(١) جهد المقل ١٤٤.

(٢) محمود خليل الحصري، ولد سنة: ١٣٣٥هـ، وتوفي سنة: ١٤٠١هـ، (ترجمة محقق كتاب: أحكام قراءة القرآن الكريم، ص ٨ ـ ٩).

(٣) أحكام قراءة القرآن ٨٧.

(٤) التحديد ١٠٨.

(٥) متن الشاطبية بيت رقم: (١١٥٤).

(٦) إبراز المعاني من حرز الأماني ٧٥١.

(٧) جهد المقل ٦٧.

(٨) النشر ٢٠٢/١.

(٩) المقتضب ١٩٦/١.

وابنُ السَّرَّاجِ[1] وابنُ جِنِّي[2] والزَّمَخْشَرِيُّ[3] وابْنُ يَعِيش[4][5] وابنُ الحَاجبِ[6] وابنُ عصفورٍ[7] وابنُ مَالِكٍ[8] والأستَرَابَاذِيُّ[9].

وأمَّا من عدَّهَا سبعَةً فَابْنُ الطَّحَّانِ الأنْدَلسيُّ، وجمَعَها في: (نُوَلِّي عُمَرَ)[10]

والمذهب الأول هو المشهور والمأخوذ به، وهو أنها خمسة أحرف.

❊ ❊ ❊

المطْلَبُ الثَّالِثُ: بَيْنِيَّةُ العَيْنِ

قالَ المبردُ عن العينِ: «يَسْتَعِين المتكلِّمُ عِنْد اللَّفْظَة بهَا بِصَوْت الحاءِ، وَالَّتِي يجْرِي فِيهَا الصَّوْت، لانحرافها واتّصالها بِمَا قد تقدّمنا فِي ذكره من الْحُرُوف»[11].

وعبَّر الداني عن نفسِ المعنَى باستخدامِ لفظ التجافي فقال: «أمَّا العَيْنُ فَتَجَافَى بِهَا اللِّسَانُ فجَرَى فِيهَا الصَّوْتُ لشَبَهِهَا بِالحَاءِ»[12].

---

(١) الأصول في النحو ٣/٤٠٢.
(٢) سر صناعة الإعراب ٦١.
(٣) المفصل في صنعة الإعراب ٥٤٧.
(٤) شرح المفصل للزمخشري ٥/٥٢٣.
(٥) المقدمة الجزولية في النحو ٣١٩.
(٦) الشافية، ابن الحاجب ٩٧.
(٧) الممتع الكبير في التصريف ٤٢٦.
(٨) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ٣٢٠.
(٩) شرح شافية ابن الحاجب ٢/٢٦٠، ٢٦١.
(١٠) مخارج الحروف وصفاتها ص١٢٦.
(١١) المقتضب ١/١٩٦.
(١٢) التحديد ١٠٨.

ووصَفَها **الأسترابَاذِيُّ** بانحصَارِ الصَّوتِ فقال: «أمَّا العَيْنُ فينْحَصِرُ الصَّوْتُ عندَ مَخرَجِهِ، لكنْ لقُرْبِهِ مِن الحَاءِ الَّتِي هِيَ مَهْمُوسَةٌ، يَنسَلُّ صوتُهُ شَيئًا قليلًا، فكَأنَّكَ وَقَفْتَ على الحَاءِ»(١).

أمَّا ابنُ عصفُورٍ فعبَّر عن البَيْنِيَّةِ بقَوْلِهِ: «فَأمَّا العَينُ فإنَّكَ قَد تَصِلُ إلَى التَّرْدِيدِ فِيهَا كَمَا تَصِلُ إلى ذلِكَ فِي الرِّخْوَةِ، لشَبَهِهَا بالحَاءِ، كأنَّ صَوْتَها يَنسَلُّ عِندَ الوَقْفِ إلَى الحَاءِ، فلَيْسَ لصَوتِهَا الانحصَارُ التامُّ، ولَا جَرْيُ الرِّخوِ»(٢).

يقول المرعشي: «يجِبُ أن يتَحَرَّزَ عَن حَصْرِ صَوْتِ العَيْنِ بالكُلِّيَّةِ إذَا شَدَّد نحو ﴿يَدُعُّ ٱلۡيَتِيمَ﴾ [سورة الماعون: ٢] ﴿يَوۡمَ يُدَعُّونَ إِلَىٰ نَارِ جَهَنَّمَ دَعًّا ١٣﴾ [سورة الطور: ١٣] لئَلَّا يَصِيرَ مِنَ الحُرُوفِ الشَّدِيدَةِ، قَالَ الرَّضِيُّ: يَنسَلُّ صَوْتُ العَينِ قَلِيلًا، أقُولُ: ولِذَا عُدَّ من الحُرُوفِ البَيْنِيَّةِ»(٣)، قَالَ ابنُ سِينَا: «وأمَّا العينُ فإنَّ الحبسَ غير تامٍّ إلَّا أنَّه قويٌّ»(٤).

❊ ❊ ❊

المَطْلَبُ الرَّابِعُ: بَيْنِيَّةُ اللاَّمِ

وَصَفَ الإمامُ الدَّانِي بَيْنِيَّةَ اللَّامِ فَقَالَ: «أَمَّا اللَّام فَتَجَافَى مَا فَوْقَ حَافةِ اللِّسَانِ بِهَا عَنْ مَوْضِعِهَا لِانْحِرَافِهَا، فَجَرَى فِيهَا الصَّوْتُ لَا مِنْ مَوْضِعِ اللَّامِ، وَلَكِنْ مِنْ نَاحِيَتَي مُسْتَدَقّ اللِّسَانِ فُوَيقَ ذَلِكَ»(٥).

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب ٢/٢٦٠، ٢٦١.
(٢) شرح المفصل ٥/٥٢٤.
(٣) جهد المقل ٢٩٣.
(٤) أسباب حدوث الحروف ص١١٤.
(٥) التحديد ١٠٨.

وشَرَحَ الأستراباذيُّ مَعنَى المُجافاةِ بقَوْلِهِ: «أَمَّا اللَّامُ فمَخْرَجُها ـ أَعني طَرَفَ اللِّسَانِ ـ لَا يتَجَافَى عَنْ مَوْضِعِهِ مَنِ الْحَنَكَ عِنْدَ النُّطْقِ بِهِ، فَلَا يَجْرِي مِنهُ صَوْتٌ، لَكِنَهُ لَمَّا لَمْ يَسُدَّ طَرِيق الصوت بِالْكُلِّيَّةِ كَالدَّالِ وَالتَّاءِ، ـ بَلْ انْحَرَفَ طَرَفُ اللِّسَانِ عِنْدَ النُّطْقِ بِهِ ـ خَرَجَ الصَّوْتُ عِنْدَ النُّطْقِ بِهِ مِنْ مُسْتَدَقّ اللِّسَانِ، فويق مَخْرَجه»[1]، ولذلك قالَ ابنُ يَعِيش عن اللَّامِ: «يَجْرِي فِيهَا الصَّوْتُ لانحِرَافِهَا»[2].

ونختمُ المسألةَ بتنبيهاتٍ أدائيَّةٍ هامَّةٍ لأحدِ مشايخِ الإقراءِ المشارِكِين في مشروعِنا الصوتيِّ (اتِّساق):

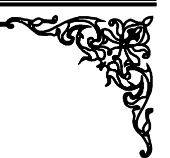
● نبَّه الشَّيخُ أيمَن رُشدِي سُوَيد إلى دقيقَةٍ أدائيَّةٍ عند تحقيقِ البَيْنِيَّةِ في العينِ في نحو: (﴿وَٱعْلَمُوٓاْ﴾ ـ ﴿أَعْبُدَ﴾)، وفي لام اسم الجلالة: (﴿إِنَّ ٱللَّهَ﴾ ـ ﴿لِلَّهِ﴾) وهي: أن يحرصَ القَارِئُ أن لا يُخْرِجَ غُنَّةً مَعَ اللَّام مثل: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ فعَليهِ الضَّغْطُ علَى مخرَجِ اللِّسانِ بِلُطْفٍ، وَلَا يَضْغَط عَلَى خَيْشُومِهِ.

❊ ❊ ❊ ❊ ❊

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب ٢/٢٦٠، ٢٦١.

(٢) شرح المفصل ٥/٥٢٤.

الْمَبْحَثُ الرابع: التفخيم

المطْلَبُ الأوَّلُ: تعرِيفُ التَّفْخِيم

التَّفخِيمُ لُغَةً: هُوَ التَّعْظِيمُ والامْتِلَاءُ، ويُقالُ للمتكلِّمِ: فَخَّم الْكَلَامَ إذَا عظَّمَهُ[1].

وَفِي الاصْطِلَاحِ: «هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ تَسْمِين الْحَرْفِ بِجَعْلِهِ فِي الْمَخْرَجِ جَسِيمًا سَمِينًا، وَفِي الصِّفَةِ قَوِيًا، وَيُرَادِفُهُ التَّغْلِيظُ، إلا أَنَّ التَّفْخِيمَ غَلَبَ اسْتِعْمَالُهُ فِي الرَّاءَاتِ، وَالتَّغْلِيظُ غَلَبَ اسْتِعْمَالُهُ فِي بَعْضِ اللَّامَاتِ، وَالتَّرْقِيقُ ضِدُّهُمَا وَهُوَ فِي اللُّغَةِ التَّنْحِيفُ»[2].

وَالْحُروفُ الْمُفَخَّمَةُ وَجْهًا وَاحِدًا هِي حُروفُ الْإِسْتِعْلَاءِ السَّبْعَةُ الْمَجْمُوعَةُ فِي قَوْل الْحَافِظِ ابْن الْجَزرِيِّ: «خُصَّ ضَغْطٍ قِظْ» بدون اِسْتِثْنَاء شَيْء مِنهَا، إلا أَنَّ التَّفْخِيمَ فِيهَا لَيس على مَرْتبةٍ وَاحدة[3].

❊ ❊ ❊

(١) انظر: لسان العرب مادة فخم (١٢/٤٥٠).

(٢) هداية القاري إلى تجويد كلام الباري ٩٩.

(٣) انظر: هداية القاري إلى تجويد كلام الباري ١٠٤.

المطلَبُ الثَّانِي
مَرَاتِبُ التَّفْخِيمِ فِي حُروفِ الاسْتِعْلاَءِ وآراء الْعُلَمَاء فِيهَا

تفخِيم حُروف الاستِعلاءِ المتحركة يتفاوَتُ بحسبِ حركَاتِها، وَليسَ كلُّه على مُستوًى واحِدٍ، أمَّا المفخَّمُ السَّاكنُ من هذه الأحرُفِ فمن العُلماء من جعَلَ لهُ مرتبَةً مستقلَّةً، ومنهُم من لمْ يعتَبِرْهُ مستقلًا بمرتَبةٍ.

قَالَ ابْنُ الطَّحَّانِ السُّماتيُّ: «فَالْحُروفُ الْمُفَخَّمَةُ سَبْعَةٌ، وَهِي: الطّاءُ، وَالظّاءُ، وَالْخاءُ، وَالْغَيْنُ، وَالْقَافُ، وَالصَّادُ، وَالضّادُ، فَهَذِهِ السَّبْعَةُ هِي حُروفُ الْاسْتِعْلَاء، مُفَخَّمَةٌ بِإِجْمَاعٍ مِنْ أئِمَّةِ الْأَدَاءِ وَأئِمَّة اللُّغَةِ الَّذِينَ تَلَقَّوْهَا مِنَ الْعَرَبِ الْفصحَاءِ.

فَمَنْ رَقَّقَهَا بَعْدَ انْعِقَادِ هَذَيْنِ الْإِجْمَاعَيْنِ كَانَ لاَحِنًا... فَخّمْ كُلَّ حَرْفٍ عَلَى وَضْعِ حَرَكَتِهِ، كَمَا نُقِلَ عَنِ الْعَرَبِ»(١).

ولا يظهر عن ابن الطحان هنا مرتبة مستقلة للساكن **وَقدْ نَقَلَ عنهُ ابنُ الجَزَري** نحو ما ذُكِر فقال: «قَالَ ابْنُ الطَّحَّانِ الْأَنْدَلُسِيُّ فِي تَجْوِيدِهِ: الْمُفَخَّمَاتُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرُبٍ: ضَرْبٌ يَتَمَكَّنُ التَّفْخِيمُ فِيهِ، وَذَلِكَ إذا كَانَ أَحَدُ حُروفِ الْاسْتِعْلَاء مَفْتُوحًا، وَضَرْبٌ يَكُونُ دونَ ذَلِكَ، وَهُوَ أَنْ يَقَعَ مَضْمُومًا، وَضَرْبٌ دُونَ ذَلِكَ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ حَرْفٌ مِنهَا مَكْسُورًا»(٢).

وَمِنهُم من صَرَّحَ بِأَنَّ للسَّاكِنِ مَرتبَة مُستَقِلَّة.

قَالَ الإمَامُ ابنُ الجَزرِيُّ: تَعلِيقًا عَلَى قَوْلِ ابنِ الطَّحَّانِ السَّابِقِ: «قُلْتُ: وَهِيَ قَوْلٌ حسَنٌ، غَيْرَ أَنِّي أخْتَارُ أَنْ يَكُونَ عَلَى خَمْسَةِ أَضْرُبٍ: ضَربٌ يَتَمَكَّنُ التَّفْخِيمُ فِيهِ، وهُوَ أَنْ يكُونَ بَعْدَ حرْفِ الاسْتِعلَاءِ أَلِفٌ: ـ وضَرْبٌ

(١) الإنباء عن أصول الأداء، لابن الطحان السماتي، ٤٠ ـ ٤١.
(٢) التمهيد في علم التجويد، ١٢٧، والنشر في القراءات العشر، ٢١٨/١.

دُونَ ذَلكَ، وهُوَ أنْ يكُونَ مَفْتُوحًا، ودُونَهُ: وهُوَ أن يكُونَ مَضْمُومًا، ودُونَهُ: وهُوَ أن يكُونَ سَاكِنًا، ودُونَهُ وهُوَ أن يَكُونَ مَكْسُورًا»[1].

وقد نَظَمَ ذلكَ العَلَّامَةُ المتَوَلِّي بقَولِهِ:

«وَقِيلَ: بَلْ مَفْتُوحُهَا مَعَ الأَلِفْ   وَبَعْدَهُ المفْتُوحُ مِن دُونِ أَلِفْ
مَضْمُومُهَا سَاكِنُهَا مَكْسُورُهَا   فَهَذِهِ خَمسٌ أَتَاكَ ذكرها»[2]

وَمِنهُمْ مَنْ صَرَّحَ بِأَنَّ السَّاكِنَ يَتْبَعُ مَا قَبْلَهُ، فَإِنْ كَانَ قَبْلَهُ فَتْحٌ فَهُوَ فِي مَرْتَبَة الْمَفْتُوحِ، وَإِنْ كَانَ قَبْلَهُ ضَمٌّ فَهُوَ فِي مَرْتَبَة الْمَضْمُوم، وَإِنْ كَانَ قَبْلَهُ كَسْرٌ فَهُوَ فِي مَرْتَبَة الْمَكْسُورِ، غَيْرَ أَنَّهُمْ يَخُصُّونَ لَفْظ (إِخْرَاج) مُطْلَقًا، بِتَفْخِيمِ زَائِدٍ عَنِ السَّاكِنِ بَعْدَ كَسْرٍ لِوُقُوعِ الرَّاءِ الْمُفَخَّمَةِ بَعْدهَا.

قال العلامة المتولي:

مفْتُوحُها مضْمُومُهَا مَكْسُورُهَا   وَتَابِعٌ ما قَبْلَه سَاكِنُهَا
فَمَا أَتَى من قَبْلِه مِن حرَكَةْ   فافرضْهُ مشكَلًا بِتِلْكَ الحَرَكَةْ[3].

قالَ محمَّد مكِّي نصْر[4]: «قَالَ شيخُنَا ـ أي: المتَولِّي ـ: (السَّاكِنُ فِيهِ تفصِيلٌ، وهُوَ: إنْ كَانَ ما قبلَهُ مفتوحًا، يُعْطَى تفْخِيمَ المفْتُوحِ الَّذِي لمْ يَكُنْ بعْدهَا أَلِفٌ نحْو: ﴿يَقْطَعُونَ﴾ [التوبة: ١٢١]، و﴿يَقْتُلُونَ﴾ [المائدة: ٧٠]، وإن كَانَ ما قبلَهُ مضمُومًا يُعْطَى تفْخِيمَ المضْمُوم نحو: ﴿أَن تُقْبَلَ مِنْهُمْ﴾ [التوبة: ٥٤]، و﴿وَيَرْزُقْهُ﴾ [الطلاق: ٣]، وإن كَانَ مَا قَبْلَهُ مَكْسُورًا يُعطَى

(١) التمهيد في علم التجويد، ١٢٨.
(٢) نهاية القول المفيد في علم التجويد ١٣٧.
(٣) نهاية القول المفيد في علم التجويد ١٣٧.
(٤) محمد مكي نصر الجريسي، عالم كبير في التجويد والقراءات وغيرها، كان حيًّا سنة: ١٣٠٥هـ، هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، للمرصفي ٢/٧٢٥.

تفْخِيمًا أدْنَى ممَّا قَبْلَهُ مضْمُومٌ نحو: ﴿اَقۡرَأۡ﴾ [الإسراء: ١٤]، و﴿نُّذِقۡهُ﴾ [الحج: ٢٥]»(١).

ومن العُلماءِ من فصَّل في تفخِيم السَّاكن، بحيثُ جَعَلَ السَّاكِنَ الَّذِي قَبْلَهُ فَتْحٌ أو ضَمٌّ بنَفْسِ مرتبَةِ المضمُومِ، وجعلَ السَّاكنَ الَّذِي قَبْلَهُ كَسْرٌ مرتبَةً بَعْدَهَا.

قَالَ الشَّيخُ محمُود بسَّة: «ويَرَى البَعْضُ فِي تَحْدِيدِ هَذِهِ المرَاتِبِ أنَّ أقْوَاهَا المفتُوحُ الَّذِي بعدَهُ ألِفٌ، ثمَّ المفتُوحُ الَّذِي ليسَ بعدَهُ ألِفٌ، ثمَّ المضْمُومُ والسَّاكِنُ الَّذِي قبْلَهُ فتْحٌ أوْ ضَمٌّ، ثمَّ السَّاكِنُ الَّذِي قبْلَهُ كَسْرٌ، ثمَّ المكْسُورُ، أيْ: أنَّهم يُلحِقُونَ السَّاكِنَ الَّذِي قبلَهُ فَتْحٌ أو ضَمٌّ بالمضْمُومِ فِي مرْتَبَتِهِ، ويحْمِلُونَ السَّاكِنَ الَّذِي قبلَهُ كسرٌ في مرتَبَةٍ خاصَّةٍ»(٢).

وهناك قول ثالث، هوَ نفسُ القَوْلِ المتَقَدّم إلا أنَّهُ يجعَلُ الساكِنَ الَّذي قبلَهُ فتْحٌ أو ضَمٌّ بعدَ مرتَبَةِ المضْمُومِ، والسَّاكنُ الَّذِي قبلَهُ كسْرٌ بعدَ مرتَبَةِ السَّاكِنِ المسبُوقِ بفتحٍ أو ضَم.

قَالَ الشَّيخُ محمُودُ الحُصَريُّ: «وَذَهَبَ بعضُهُمْ إلَى أنَّ مراتِبَ التَّفْخِيمِ سِتٌّ:

الأُولَى: فِي المفتُوحِ الَّذِي بعْدَهُ ألِفٌ.

الثَّانِيَةُ: فِي المفْتُوحِ الَّذِي لَا أَلِفَ بعْدَهُ.

الثَّالِثَةُ: فِي المضْمُومِ.

الرَّابعَةُ: فِي السَّاكِنِ بعْدَ فتْحٍ أو ضَمٍّ.

الخَامسَةُ: في السَّاكِنِ بعدَ كسْرٍ.

---

(١) نهاية القول المفيد في علم التجويد ١٣٨.

(٢) العميد في أحكام التجويد، لمحمود بسة ١٢١.

السادسةُ: فِي المكْسُورِ»[1].

ونختمُ المسألةَ بتنبيهاتٍ أدائيَّةٍ هامَّةٍ لمشايخِ الإقراءِ المشارِكِين في مشروعِنا الصوتيِّ (اتِّساق):

• ذَهَبَ الشَّيْخُ محمد عَبْد الحَمِيدِ، والشَّيْخُ مُصْطَفى البِحْيَاوِي، والشَّيْخُ أيمَن رُشدي سُوَيد إِلَى أَنَّ التَّفْخِيمَ خَمْسُ مَرَاتب.

• وزادَ الشَّيْخُ أيمن قولَهُ: «وهُوَ المذْهَبُ الَّذِي اسْتَقرَّ عَلَيْهِ العَمَلُ، وهُوَ الَّذِي نظمَهُ الإمَامُ الأبيَارِي».

• فِي الأَمثِلَةِ (﴿نَخِيلٍ﴾، ﴿تُزِغْ﴾، ﴿أَفْرِغْ﴾) يقُولُ الشَّيْخُ عبدالحَكِيم عبدُاللَّطِيف: الكَسْرَة أثَّرَتْ فِي الغَينِ، وأثَّرتْ في الخَاءِ.

❊ ❊ ❊

المطْلَبُ الثَّالِثُ
ضَمُّ الشَّفَتَيْنِ عِندَ التَّلَفُّظِ بالحُرُوفِ المفَخَّمَة:

لقدِ اهتمَّ الأئمَّةُ اهتمَامًا دقيقًا بِوَصفِ هَيئَةِ الفَمِ عندَ النطقِ بكُلِّ حرَكَةٍ بكيْفِيَّةٍ مُعَيَّنَةٍ، ومِن شَواهِدِ ذلكَ ما روَاهُ القُرطبيُّ عن أثَرِ إعمَالِ الفَمِ في حُدوثِ الحركَاتِ فيقول: «...الْحَرَكَات الثَّلَاث إِنَّمَا عَمَلهُنَّ بِالْفَم، فَإِذَا ضَمَمْتَهُ حَدَثَ الضَّمُّ، وَإِذَا كَسَرْتَهُ حَدَثَ الْكَسْرُ، وَمَتَى فَتَحْتَهُ حَدَثَ الْفَتْحُ، وَفِي حَال تَحْرِيك الحَرْفِ بِالضَّمِّ يَكُونُ اللَّافِظ بِهِ قَاطِعًا لِلصَّوْتِ عَلَى مَخْرجِ الحَرْفِ وَضَامًّا شَفَتَيْهِ مَعًا فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ، ... وَكَذَلِكَ فِي حَالَة الْكَسْرِ يَكُونُ كَاسِرًا بِفَمِهِ مَعَ قَطْعِ الصَّوْتِ عَلَى مَخْرَجِ الحَرْفِ الْمَكْسُورِ،

(١) أحكام قراءة القرآن الكريم ١٥٠.

وَكَذَلِكَ فِي حَال الْفَتْحِ يَكُونُ قَاطِعًا لِلصَّوْتِ عَلَى مخرَجِ الحَرْفِ مَعَ فَتْحِ فمِهِ مِنْ غَيْرِ فَصْلٍ بَيْنَهُمَا»[١].

وينبِّهُ بعض القراء المعاصرين على إعمالِ الشفتين عند نطق الحروف المفخمة، وهذا أمر محدَثٍ، استنكره بعض علماء التجويد، ومنهم محمد مَكّي نصر، قائلا: «.... وَمِنْهَا ضَمُّ الشَّفَتَيْنِ عِندَ النُّطْقِ بِالحُرُوفِ المفَخَّمَةِ لأَجْلِ المبَالَغَةِ فِي التَّفْخِيم»[٢].

ونختمُ المسألةَ بتنبيهاتٍ أدائيَّةٍ هامَّةٍ لمشايخِ الإقراءِ المشارِكين في مشروعِنا الصوتيِّ (اتِّساق):

- ذَهَبَ الشَّيْخُ إبرَاهيمُ المشْهَداني والشَّيْخُ عبدُالسَّتَّار النُّعَيمي إلَى عَدَمِ صِحَّةِ ضَمِّ الشَّفَتَيْنِ عندَ التَّلَفُّظِ بالحُروفِ المفَخَّمَةِ.
- قالَ الشيخ محمَّد كريم راجح: ضَمُّ الشَّفَتَيْنِ خطَأٌ.
- قالَ الشَّيْخُ محمد الشَّرِيف السَّحَابي: هَذَا لَا ينبَغِي.
- بينما فَصَّل الشَّيْخُ أيمَن سُوَيْد ذلك، فقال: إنْ قُلنا إنَّ التفخيمَ سبَبُه تصعُّدُ الصَّوْتِ إلى قُبَّةِ الحَنَكِ وارتِدَادُهُ بِرَنِينٍ وصَدَى، فلَا عَلاقَةَ للشَّفَتينِ بهِ، لكنْ هنَاكَ بعضُ العِباراتِ لبَعْضِ القُدَامَى تُفهِمُ بأنَّ هناك ضمًّا للشَّفَتَينِ عِندَ تفخيمِ بعضِ الحروفِ؛ لكن لَا أرَى أن يُقلِّدُوا في هَذَا الموضوعِ.
- وأكد على بدعية الأمر الشَّيْخُ عبدُالحَكيم عبدُاللَّطيفِ ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ قائِلًا: المفَخَّمَة لها مخرَجُها، وليسَ مخرجُهَا مِن الشَّفَتَيْنِ كمَا يَقُولُه المبتَدِعُونَ، والشَّفَتَانِ لهَا حُرُوفُهَا، ولَا دَخْلَ للمفَخَّمِ والمسْتَفِلِ فِي الشَّفَتَينِ، (ضم الشفتين) هَذَا كَلامٌ مُبتَدَعٌ، ما سمِعْنَاهُ من مشايِخنَا، ولَا المشايخَ القُدَامَى.

---

(١) الموضح في التجويد ٧٥.

(٢) نهاية القول المفيد ٣٥.

المطْلَبُ الرَّابِعُ
تَخْلِيصُ المُرَقَّقِ مِنَ المفَخَّمِ

الحُرُوفُ المسْتِفَلَة كُلُّهَا مُرَقَّقَةٌ عَدَا اللام والرَّاءِ والألِفِ، على تفصيل بين القراء قال الإمام ابن الجزري: «فَاعْلَمْ أنَّ الحُرُوفَ المستَفِلَةَ كُلَّهَا مُرَقَّقَةٌ، لَا يَجُوزُ تَفْخِيمُ شَيْءٍ منْهَا إلَّا اللَّام مِن اسْمِ اللهِ تعَالَى بَعْدَ فتْحَةٍ، أوْ ضَمَّةٍ إجْمَاعًا، أَوْ بَعْضُ حُرُوفِ الإطْبَاقِ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ وَإلَّا الرَّاء المضْمُومَة، أَو المفْتُوحَة مُطْلَقًا فِي أَكْثَر الرِّوايَات، والسَّاكِنةُ فِي بَعْضِ الأحْوَالِ...»[1].

وَقَد يُحسِنُ القَارئُ النُّطقَ للحرْفِ على انفِرَادِهِ، أمَّا إذا اجتَمعَ معَ حرفٍ آخرَ في كلمةٍ أُخرى في حالِ التَّركيبِ فلا يُجيدُه تمَامًا كما هو في الانفراد، قَالَ ابنُ الجَزَري: «فَإِذَا أَحْكَمَ الْقَارِئُ النُّطْقَ بِكُلِّ حَرْفٍ عَلَى حِدَتِهِ مُوفٍ حَقَّهُ فَلْيُعْمِلْ نَفْسَهُ بِإِحْكَامِهِ حَالَةَ التَّرْكِيبِ؛ لِأَنَّهُ يَنْشَأُ عَنِ التَّرْكِيبِ مَا لَمْ يَكُنْ حَالَةَ الْإِفْرَادِ، وَذَلِكَ ظَاهِرٌ، فَكَمْ مِمَّنْ يُحْسِنُ الْحُرُوفَ مُفْرَدَةً وَلَا يُحْسِنُهَا مُرَكَّبَةً بِحَسَبِ مَا يُجَاوِرُهَا مِنْ مُجَانِسٍ وَمُقَارِبٍ وَقَوِيٍّ وَضَعِيفٍ وَمُفَخَّمٍ وَمُرَقَّقٍ فَيَجْذِبُ الْقَوِيُّ الضَّعِيفَ وَيَغْلِبُ الْمُفَخَّمُ الْمُرَقَّقَ»[2].

وَمِن الأمثِلَةِ ـ **الَّتي يُقاسُ عليها أشباهُها، وليستْ مقصودةً لِذاتِها** ـ وتَحتَاجُ إِلَى دُرْبَة لصُعوبَتِهَا علَى اللِّسَانِ وعدَم تمكُّن إتقانِها إلَّا بالرِّياضَةِ الشَّدِيدَةِ حالةَ التركِيبِ الكلماتُ التالية:

● ﴿مَخۡمَصَةٍ﴾: فَيَجِبُ المحَافظَةُ علَى ترْقِيقِ الميم الأُولَى والثَّانِيَةِ، **قال ابن النَّاظم**: «وَكذلِكَ تحَافِظُ علَى ترْقِيقِ مِيمَيْ ﴿مَخۡمَصَةٍ﴾ [المائدة: ٣]

---

(١) النشر: ٢١٥/١.

(٢) النشر: ٢١٤/١ ـ ٢١٥.

لمجَاوَرَةِ الأُولَى الخَاءَ، والثَّانِيَةِ الصَّادَ»[1].

● ﴿يَتَخَبَّطُهُ﴾ يجِبُ فيهَا تَرقِيقُ البَاءِ لوُقُوعِهَا بَيْنَ مفخَّمَيْنِ، الخَاء قبْلَهَا والطَّاء بعدَهَا، وحكَى **الإمَامُ مَكِّيٌّ القَيْسِيُّ** الإجمَاعَ على مُراعاةِ نظَائرِ ذلك، فقال بعدَ ذِكرِهِ لأمْثِلَةِ وُقُوعِ المفَخَّمَاتِ بعدَ البَاءِ: «....لفَظْتَ بالبَاءِ مُرَقَّقَةً غيرَ مُغلَّظَةٍ، وهَذَا كلُّه إجماعٌ فالزَمْهُ»[2].

● ﴿وَلْيَتَلَطَّفْ﴾ يَجِبُ ترقِيقُ اللَّامِ الثَّانِيةِ لمجَاوَرَتِها الطَّاءَ المفَخَّمَةَ، **وقد أشار الإمام مكيُّ بْنُ أبِي طَالِبٍ** إلَى مِثْلِ هذَا فقَالَ: إذَا وقَعَ بعْدَ اللَّامِ ـ بأيِّ حَرَكَةٍ كانت اللَّامُ مشدَّدَةً أو مخَفَّفَةً ـ لام أخرَى مفخَّمَة أو حَرْف إطبَاقٍ، وجَبَت المحافَظةُ علَى تَرقِيقِ الأولَى، لئَلَّا تُفَخَّمَ لأجْلِ التَّفخيمِ الَّذِي بعدَهَا، وَيُسَارِعَ اللِّسَانُ إلَى ذلِكَ ليَعْمَلَ عَمَلًا واحِدًا[3].

● **قال أبو بكرٍ بنُ محمد بن الجزري في شرحِه على منظُومةِ والدِه:** «وكَذَلكَ تحَافِظُ علَى سُكُونِ اللَّامِ مِن قوْلِهِ: ﴿وَلْيَتَلَطَّفْ﴾ [الكهف: ١٩]، وعَلَى ترقِيقِ اللَّامِ الثَّانِيَةِ لمجَاوَرَتِهَا بعدَهَا»[4].

● واللَّامُ في كَلمَةِ ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧] **يجِبُ المحَافَظَةُ علَى** تَرقِيقِهَا لمجَاوَرَتِهَا المفَخَّمَ، وهُوَ الضَّاد، **قال الإمام عثمان النَّاشري:** «وَلَا شكَّ أنَّه مَن لَمْ يُرَاقِب لفظَهُ هُنَا فَخَّمَ اللَّامَ... وسَببُ ذلكَ مجَاورَةُ الضَّادِ»[5].

❊ ❊ ❊ ❊ ❊

(١) الحواشي المفهمة ٧٥.
(٢) الرعاية ٢٣٠.
(٣) الرعاية ١٨٩.
(٤) الحواشي المفهمة ٧٥.
(٥) الإمام عثمان النَّاشري وجهوده في علم القراءات ٩٧.




الْمَبْحَثُ الخَامِس: الصَّفِيرُ

المَطْلَبُ الأَوَّلُ تعرِيفُ الصَّفِيرِ

الصَّفِيرُ لُغَةً:

مأخوذٌ «مِنَ الصَّوْتِ بِالدَّوَابِّ إذا سُقِيَتْ، صَفَرَ يَصْفِرُ صَفِيرًا»[1] فيُقالُ: «صَفَرَ الطَّائِرُ يَصْفِرُ بِالْكَسْرِ صَفِيرًا»[2] ويُقال أيضًا: «صفر صَوّت بفمه وشفتيه، وَيُقَال: صَفِيرًا صوَّتَ بفَمِهِ وشفَتَيْهِ، صفر بِهِ دَعَاهُ بالتَّصْفِيرِ»[3].

الصَّفِيرُ اصْطِلاحًا:

قال مكيٌّ: «وحقيقة الصفير أنه اللفظ الذي يخرج بقوة الريح من طرف اللسان مما بين الثَّنايا تسمع له حِسًّا ظاهرًا في السمع»[4].

ووصفه ابن الطحَّان: «بحِدَّةُ الصَّوتِ؛ كالصَّوتِ الخارجِ عن ضَغطِ ثُقْبٍ»[5].

(١) لسان العرب، ابن منظور ٤/٤٦٤ مادة (صفر).

(٢) مختار الصحاح، الرازي ١٧٦.

(٣) المعجم الوسيط ١/٥١٦ مادة (صفر).

(٤) الرعاية، مكي ٢١٢.

(٥) مخارج الحروف وصفاتها، ابن الطحان ١٣٢.

وشَبَّهَهُ المُراديُّ بصوت الطائر فقال: «وهو صُويتٌ يصحب هذه الأحرف يشبه صفير الطائر»[1].

علَّل الدَّانيُّ تسميته بالصفير بقوله: «تَسْمَعُ فِيهَا شَبِيهًا بالصَّفِيرِ، عِندَ إخْرَاجِهَا مِنْ مَوَاضِعِهَا»[2].

وَقَالَ أبُو شَامَة: «سُمِّيَتْ حُرُوف الصَّفِيرِ؛ لأَنَّهَا يُصَفَّرُ بِهَا وبَاقِي الحُرُوفِ لَا صَفِيرَ فِيهَا، وَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ هِيَ الحُرُوفُ الأَسَلِيَّةُ الَّتِي تَخْرُجُ مِنْ أَسَلَةِ اللِّسَانِ... وإنَّما يُقَالُ لَهَا حُرُوف الصَّفِيرِ؛ لأَنَّكَ تُصَفِّرُ عِندَ اعتِمَادِكَ عَلَى مَوَاضِعِهَا، قَالَ مَكِّيٌّ: والصَّفْرُ حَدُّ الصَّوْتِ كَالصَّوْتِ الخَارِجِ مِنْ ضَغْطَةِ ثُقْبٍ»[3].

أما الصَّفَاقسِيُّ فَقَالَ: «لُقِّبَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا يَخْرُجُ مَعَهَا حَالَ النُّطْقِ بِهَا صَفِيرٌ كصَفِيرِ الطَّائِرِ»[4].

قَالَ صَاحِبُ الوَافِيَةِ نَظْمِ الشَّافِيَةِ:

وَأَحْرُفُ الصَّفِيرِ مَا بِهَا صُفِرْ   صَادٌ وَزَايٌ ثُمَّ سِينٌ فَاعْتَبِرْ[5].
لاَ يُدغِمُونَ أَحْرُفَ الصَّفِيرِ   فِي غَيْرِهَا حِفْظًا عَن التَّغْيِيرِ[6].

❊ ❊ ❊

(١) شرح الواضحة في تجويد الفاتحة ٣٦.
(٢) التحديد في الإتقان والتجويد ١٠٩، وانظر: الكنز في القراءات العشر، نجم الدين ١/١٦٩ التمهيد في علم التجويد، ابن الجزري ٩١.
(٣) إبراز المعاني من حرز الأماني ٧٥٣.
(٤) تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين عما يقع لهم من الخطأ حال تلاوتهم لكتاب الله المبين (١٧).
(٥) الوافية نظم الشافية، النيسابوري بيت رقم ١٠٤٤.
(٦) الوافية نظم الشافية، النيسابوري بيت رقم ١٠٦٤.

الْمَطْلَبُ الثَّانِي
كَيْفِيَّةُ حُدُوثِهِ

أمَّا عَن كَيْفِيَّةِ حُدُوثِهِ، فإنَّ «مَجْرَى الأَصْوَاتِ يَضِيقُ جِدًّا عِندَ مخْرَجِهَا، فتُحْدِثُ عِندَ النُّطْقِ بِهَا صَفِيرًا عَالِيًا، لَا يُشَارِكُهَا فِي نِسْبَةِ عُلُوِّ الصَّفِيرِ هَذَا غَيرُهَا مِنَ الأَصْوَاتِ»[١].

❊ ❊ ❊

الْمَطْلَبُ الثَّالِثُ: مَرَاتِبُ الصَّفِيرِ

أمَّا مرَاتِبُ الصَّفِيرِ فثَلَاثَةُ مرَاتِب، **كمَا وَضَّحَهَا الإمامُ مَكِّيٌّ** فقَالَ: «أَقْوَاهَا: الصاد للْإِطْبَاقِ والاسْتِعْلَاءِ، اللَّذَيْنِ فِيهَا، والزَّايُ تَلِيهَا فِي القُوَّةِ لِلْجَهْرِ الَّذِي فِيهَا، والسِّينُ أَضْعَفُهَا لِلْهَمْسِ الَّذِي فِيهَا»[٢].

❊ ❊ ❊

الْمَطْلَبُ الرابع
تَحْقِيقِ صِفَةِ الصَّفِيرِ

يدُلُ على عنايةِ الأئمَة بتحقيقِ هذه الصِّفةِ ما رُوِيَ عَن أَبِي حاتم السِّجستانيِّ إذْ يَقُولُ: «قَرَأْتُ عَلَى يَعْقُوبَ الحَضْرَميِّ فبَلَغْتُ إلى قولِهِ ـ

(١) الأصوات اللغوية ٧٤.

(٢) الرعاية، مكي ٢١٢.

﴿وَيُمْسِكُ﴾ [الحج: ٦٥]، فَقَالَ: يَا سَهْلُ، سَمِّعْنِي صَفِيرَ السِّين، وطَنِين النُّون، وقَعْقَعَة العَين»[١]، وَفِي التَّأْكِيدِ عَلَى ضرورَة مُراعاتِه في التلاوةِ **يَقُولُ السَّخَاوِيُّ**:

وَصَفِيرُ مَا فِيهِ الصَّفِيرُ فَرَاعِهِ ... كَالقِسْطِ وَالصَّلْصَالِ وَالمِيزَانِ[٢]

❊ ❊ ❊ ❊ ❊

(١) نقَل ذلك عنه أبو العلاء الهمَذانيُّ في التمهيد ٢٦٦.

(٢) جمال القراء وكمال الإقراء ١/٦٦٤.




المَبْحَثُ السَّادِسُ
القَلْقَلَةُ

المطلَبُ الأوَّلُ: تَعْرِيفُ القَلْقَلَةِ

لُغَةً: شدّة الصِّيَاحِ، وشدَّةُ اضطرَابِ الشَّيْءِ وتَحَرُّكِهِ[1].

اصْطِلَاحًا: «صَوْتٌ زَائِدٌ، يحدُثُ فِي المخرَجِ بَعْدَ ضَغْطِ المخرَجِ، وحُصُولِ الحَرْفِ فِيهِ بذَلِك الضَّغْطِ، وذَلكَ عِندَ فَتْحِ المخْرَجِ»[2].

❊ ❊ ❊

المطْلَبُ الثَّانِي: حُرُوفُ القَلْقَلَةِ:

حُرُوفُهَا خَمسَةٌ مجمُوعَةٌ في قوْلِهم (قُطْبُ جَد) قَالَ ابنُ الجَزَرِيِّ: «وَحُرُوفُ الْقَلْقَلَةِ وَيُقَالُ (اللَّقْلَقَةُ) خَمْسٌ يَجْمَعُهَا قَوْلُكَ (قُطْبُ جَدٍّ)، وَأَضَافَ بَعْضُهُمْ إِلَيْهَا الْهَمْزَةَ لِأَنَّهَا مَجْهُورَةٌ شَدِيدَةٌ، وَإِنَّمَا لَمْ يَذْكُرْهَا

(١) انظر: لسان العرب ٣٧٢٨/٥ مادة: (مادة قلق).
(٢) معجم علوم القرآن، إبراهيم الجرمي ٢٢٥.

الْجُمْهُورُ لِمَا يَدْخُلُهَا مِنَ التَّخْفِيفِ حَالَةَ السُّكُونِ فَفَارَقَتْ أَخَوَاتِهَا، وَلِمَا يَعْتَرِيهَا مِنَ الْإِعْلَالِ»[١].

❊ ❊ ❊

المطلبُ الثَّالِثُ: مَرَاتِبُ القَلْقَلَةِ:

أَمَّا مَرَاتِبُ القَلْقَلَةِ، فنُصُوصُ المتَقَدِّمِينَ تُفِيدُ أَنَّها مرَتَبَتَانِ:

المَرْتَبَةُ الأُولَى: بَيَانُها إن كَانتْ سَاكِنَةً غَيْرَ مُتَطَرِّفَةٍ، أَوْ مُتَطَرِّفَةً غَيْرَ مَوْقُوفٍ عَلَيْهَا.

المَرْتَبَةُ الثَّانِيَةُ: أبْيَنُ من الأُولَى، وهِي فيمَا سكَنَ متطَرِّفًا وَوُقِف عليهِ، ولا فَرقَ حينَها بين الحَرفِ المشَدَّدِ والمخَفَّفِ.

ويمكِنُ تَسميَةُ المرتَبَةِ الثَّانِيَةِ: قلْقَلَةً كُبْرَى، والمرتَبَة الأُولَى: قلْقَلَةً صُغْرَى.

وَمِن نُصُوصِ الأَئِمَةِ الَّتِي تُبَيِّنُ مَرْتَبَتَي القَلْقَلَةِ مَا يَلِي:

قَالَ الإمامُ مَكِّيُّ القَيسِيُّ: «وَإِنَّما سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِظُهُورِ صَوْتٍ يُشْبِهُ النَّبرَةَ عِندَ الوَقْفِ عَلَيْهِنَّ...فَذَلِكَ الصَّوْتُ فِي الوَقْفِ علَيْهِنَّ أَبْيَنُ مِنْهُ فِي الوَصْلِ»[٢].

قَالَ ابْنُ الجَزَرِيّ فيما ينقلُه عن المبرِّد: «وَهَذِهِ الْقَلْقَلَةُ بَعْضُهَا أَشَدُّ مِنْ بَعْضٍ» ثمَّ علَّل تسْمِيتها وفصَّل تفاوُتَها: «وَسُمِّيَتْ هَذِهِ الْحُرُوفُ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا إِذَا سَكَنَتْ ضَعُفَتْ فَاشْتَبَهَتْ بِغَيْرِهَا فَيَحْتَاجُ إِلَى ظُهُورِ صَوْتٍ يُشْبِهُ النَّبْرَةَ حَالَ سُكُونِهِنَّ فِي الْوَقْفِ وَغَيْرِهِ وَإِلَى زِيَادَةِ إِتْمَامِ النُّطْقِ بِهِنَّ، فَذَلِكَ

(١) النشر ٢٠٣/١.

(٢) الرعاية ١٢٤.

الصَّوْتُ فِي سُكُونِهِنَّ أَبْيَنُ مِنْهُ فِي حَرَكَتِهِنَّ، وَهُوَ فِي الْوَقْفِ أَمْكَنُ»[1].

ونَقَلَ - أي: ابْنُ الجَزرِي - عَن شُرَيْحٍ أنَّ القَلْقَلَةَ «أَبيَنُ فِي الوَقْفِ فِي المتَطَرِّفَةِ مِن المتَوَسِّطَةِ»[2].

وَذَهَبَ بَعضُ شُرَّاحِ المقَدِّمَةِ، وبَعْضُ المُصَنِّفِينَ المتَأَخِّرِينَ فِي عِلم التَّجْوِيدِ إلى أنَّ قَلْقَلَةَ المشَدَّدِ أمْكَنُ مِنْ قَلْقَلَةِ المخَفَّفِ، فَتَكُونُ الْقَلْقَلَةُ عِندَهُمْ عَلَى ثَلَاثِ مَرَاتِب.

قال المُلَّا علي القاري[3]: «ثُمَّ لَا شَكَّ أَنَّهُ إذَا تَكَرَّرَ حَرْفُ الْقَلْقَلَةِ مُدْغَمًا، تَكُونُ المبَالَغَةُ فِي الْقَلْقَلَةِ مُتَعَيّنة نَحو: ﴿ٱلْحَقَّ﴾، ﴿وَتَبَّ﴾، و﴿ٱلْحَجَّ﴾، و﴿صَدَّ﴾»[4].

قَالَ الحُصرِيُّ: «وَمَرَاتِبُ القَلْقَلَةِ ثَلَاثٌ:

الأُولَى: - وَهِيَ أَقْوَاهَا - تَكُونُ فِي الحَرْفِ المشَدَّدِ الموْقُوفِ عَلَيْهِ، نحو: ﴿ٱلْحَقُّ﴾ [البقرة: ٢٦].

الثَّانِيَة: - وَهِيَ تَلِي الأُولَى فِي القُوَّةِ - تَكُونُ فِي السَّاكِنِ «المخَفَّفِ» المَوْقُوفِ عَلَيْهِ، نَحْو: ﴿وَعِيدِ﴾ [إبراهيم: ١٤].

الثَّالِثَةُ: - وَهِيَ تَلِي الثَّانِيَةَ فِي القُوَّةِ - تَكُونُ فِي السَّاكِنِ غَيْرِ الموْقُوفِ عَلَيْهِ، نَحْوُ: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ﴾ [البقرة: ٧٥]»[5].

ونختمُ المسألةَ بتنبهاتٍ أدائيَّةٍ هامَّةٍ لمشايخِ الإقراءِ المشارِكين في مشروعِنا الصوتيِّ (اتِّساق):

---

(١) النشر في القراءات العشر ٢٠٣/١.

(٢) النشر في القراءات العشر ٢٠٤/١.

(٣) ملا علي قاري بن سلطان بن محمد الهروي الحنفي، توفي سنة: ١٠١٤هـ، (البدر الطالع، للشوكاني، ٤٨٤/١ - ٤٨٥).

(٤) المنح الفكرية شرح المقدمة الجزرية، لعلي القاري ٢٨.

(٥) أحكام قراءة القرآن الكريم ١٠١.

● ذَهَبَ الشَّيْخُ إبرَاهِيمُ المشهَدَانيُ والشَّيْخُ أيمَن سُوَيْد والشيخ محمد بن عبدالحميد والشيخ النعيمي إلى أنَّ القَلْقَلَةَ لهَا مرْتَبَتَان كما ذَكَر ابنُ الجزري، وهُما:

١) صُغرَى: أن يَكُونَ حَرْفُ القَلْقَلَةِ وَسَطَ الكَلَامِ.

٢) كُبرَى: أن يَكُونَ مَوْقُوفًا عَلَيْه.

● ذَهَبَ الشَّيْخُ كريْم رَاجِح والشَّيْخُ البِحْيَاوي والشَّيْخُ عَبْدُ الحَكيم عَبداللَّطِيف والشَّيْخُ المعْصَراوِيُّ إلى أنَّ مراتب القَلْقَلَةِ ثلاثَةٌ، والمراتبُ عندهم هي:

الأوَّلُ: المشَدَّدُ الموقُوفُ عَليهِ.

الثَّانِي: الموْقُوفُ عَلَيْهِ غَيرُ المشَدَّد.

الثَّالِثُ: السَّاكِنُ فِي الوَسَطِ.

❊ ❊ ❊

المطْلَبُ الرَّابِعُ: هَلْ تَتَأَثَّرُ القَلْقَلَةُ بحركَةِ مَا قَبْلَهَا أوْ مَا بَعدَهَا؟

ذَكَر أكثَرُ الأئمَةِ المتقَدِّمِينَ أنَّ القَلْقَلَةَ عبارَةٌ عَن اضطرَابٍ للحَرْفِ، وصَوْتٍ يُشْبِهُ النَّبْرَةَ، ولمَ يُبَيِّنُوا أنَّهُ يَتَأَثَّرُ أوْ يُنحَى بِهِ إلَى حرَكَةِ مَا قبلَه أو بعدَه.

قَالَ الإمامُ مَكيٌّ القَيْسِيُّ: «حُروفُ الْقَلْقَلَةِ وَيُقَالُ: اللَّقْلَقَةُ، وَهِيَ خَمْسَةُ أَحْرُفٍ، يَجْمَعُهَا هِجَاءُ قَوْلِكَ: «جُدْ بِطَق»، وَإِنَّمَا سُمِّيَتْ لِظُهورِ صَوْتٍ يُشْبِهُ النَّبْرَةَ عِنْدَ الْوَقْفِ عَلَيهِنَّ، وَإِرَادَة إتْمَامِ النُّطْقِ بِهِنَّ، فَذَلِكَ الصَّوْتُ فِي الْوَقْفِ عَلَيهِنَّ أَبْيَنُ مِنهُ فِي الْوَصْلِ»(١).

(١) الرعاية، ١/١٢٤.

ونَصَّ بعضُهُمْ عَلَى أنَّ المقَلْقَلَ فِيهِ شبهٌ منَ الحَركَةِ، دُونَ تعرُّضٍ لنَوْعِ هذه الحركَةِ الْمُشَبَّهِ بِها.

قَالَ الإِمَامُ أَبُو شَامَةَ: «سُمِّيَتْ بِذَلِكَ؛ إِمَّا لِأَنَّ صَوْتَهَا صَوْتُ أَشَدِّ الْحُروفِ أخْذًا مِنَ الْقَلْقَلَةِ، الَّتِي هِيَ صَوْتُ الْأَشْيَاءِ الْيَابِسَةِ؛ وَإِمَّا لِأَنَّ صَوْتَهَا لَا يَكَادُ يَتَبَيَّنُ بِهِ سُكُونُهَا مَا لَمْ يَخْرُجْ إِلَى شَبَهِ التَّحْرِيكِ، مِنْ قَوْلِهِمْ: قَلْقَلَهُ إذاَ حَرَّكَهُ. إِنَّمَا حَصَل لهَا ذَلِكَ، لِاتِّفَاقِ كَوْنِهَا شَدِيدَةً مَجْهُورَةً، فَالْجَهْر يَمْنَعُ النَّفَسَ أَنْ يَجْرِي مَعهَا، وَالشَّدَّةُ تَمْنَعُ أَنْ يَجْرِي صَوْتُهَا، فَلَمَّا اجْتَمَعَ لَهَا هَذَانِ الْوَصْفَانِ، وَهُوَ امْتِنَاع جَرْيِ النَّفَسِ مَعهَا، وَامْتِنَاع جَرْيِ صَوْتِهَا احْتَاجَتْ إِلَى التَّكَلُّفِ فِي بَيَانِهَا»[1].

بَيْنَما ذهَبَ بَعضُ المتَأخرينَ إِلَى أن القلقلة يُنحى بها إِلَى حَركَةٍ مُعَيَّنةٍ، واختَلَفُوا فِي تَحْدِيدِ الحركَةِ عَلَى أقْوَالٍ، يمكِنُ تقْسِيمُهَا إِلَى الآتِي:

الْقَوْلُ الأَوَّلُ: أَنَّها تُمالُ إِلَى الفَتْحِ مُطْلَقًا بِغَضِّ النَّظَرِ عَن حركَةِ مَا قَبْلَهَا أوْ بعْدَهَا:

قَالَ الحُصريُّ: «وَقَد اخْتَلَفَ عُلَمَاءُ الأَدَاءِ فِي كَيْفِيَّةِ الْقَلْقَلَةِ: فَذَهَبَ جُمْهُورُهُمْ إِلَى أَنَّهَا تَكُونُ مَائِلَةً إِلَى الْفَتْحِ مُطْلَقًا... وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهَا تَكُونُ بِحسبِ حَرَكَة الْحَرْفِ الَّذِي قَبْلهَا... وَالَّذِي عَلَيهِ مُعْظَمُ أَهْلِ الْأَدَاءِ هُوَ الْمَذْهَبُ الأَوَّلُ، وَهُوَ الَّذِي عَلَيهِ الْعَمَلُ»[2].

الْقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّها تكُونُ بحَسبِ حَركَةِ الحَرْفِ الَّذِي قَبْلَهَا:

ورجَّحَه المَرْصَفِيُّ فقالَ: «أَمَّا كَيْفِيَّةُ أَدَائِهَا، فَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي ذَلِكَ عَلَى أَكْثَرَ مِنْ قَوْلٍ، وَالْمَشْهُورُ مِنهَا قَوْلَانِ؛ الْأَوَّلُ: أَنَّ الْحَرْفَ الْمُقَلْقَلَ يَتْبَعُ حَرَكَةَ مَا قَبْلَهُ، وَيَسْتَوِي فِي ذَلِكَ مَا كَانَ سُكُونُهُ مُوصَلًا أَوْ مَوْقُوفًا عَلَيهِ مُخَفَّفًا كَانَ أَوْ مُشَدَّدًا، هَذَا هُوَ الْقَوْلُ الْمَشْهُورُ، وَعَلَيهُ

(١) إبراز المعاني من حرز الأماني، لأبي شامة ٧٥٥.
(٢) أحكام قراءة القرآن الكريم، للحصري ١٠١ ـ ١٠٢.

الْجُمْهُور»[١].

ويُلاحَظُ أنَّ الحصريَّ ذكَرَ أنَّ الجُمهورَ على إمَالَتِهَا إلَى الفَتْحِ، بينَمَا ذكَرَ المرصَفيُّ أنَّ الجمهُورَ علَى أنَّها تَتْبَعُ حركَةَ ما قبلَهَا!

القَولُ الثَّالثُ: أنَّها تَكُونُ بحسبِ حركَةِ مَا بعْدَهَا:

قَال المرصفيُّ: «وَذَكَرَ صَاحِبُ الْعَمِيدِ قَوْلًا ثَالِثًا فِي كَيْفِيَّةِ أَدَاءِ الْقَلْقَلَةِ، حَاصِلُهُ أَنَّ حُروفَ الْقَلْقَلَةِ تَتْبَعُ حَرَكَةَ مَا بَعْدهَا مِنَ الْحُروفِ لِتَتَنَاسَبَ الْحَرَكَاتُ وَهُوَ قَوْلٌ مِنَ الأَقْوَالِ الْوَارِدَةِ فِي غَيْرِ الْقَوْلَيْنِ الْمَشْهُورَيْنِ»[٢].

القَولُ الرَّابعُ: أنَّ القَلْقَلَةَ لَا تُشْبِهُ حركَةً منَ الحَركَاتِ الثَّلَاثِ، وإنَّما بَيْنَهَا جَمِيعًا ـ قلت: وهو الأقرب ـ.

قَالَ حُسْنِي شَيخ عُثمَان: «وَتَحْدُثُ القَلْقَلَةُ بتَحْرِيكِ المخْرَجِ عندَ انفِتَاحِهِ بَعْدَ انضِغَاطِهِ بِشِدَّةٍ، فَينطَلقُ الصُّوَيْتُ الزَّائِدُ الَّذِي لَا يُشْبِهُ حركَةَ الفَتْحَةِ ولَا حركَةَ الضَّمَّةِ ولَا حركَةَ الكَسْرَةِ، بَلْ هُوَ بينَهَا جَمِيعًا، والوَزْنُ الزَّمَنِيُّ لهَذَا التَّصْويتِ أقَلُّ مِنْ وَزْنِ الحركَةِ»[٣].

ونختمُ المسألةَ بتنبيهاتٍ أدائيَّةٍ هامَّةٍ لمشايخِ الإقراءِ المشارِكين في مشروعِنا الصوتيِّ (اتِّساق):

● ذَهَبَ الشَّيْخُ إبْرَاهِيمُ الأَخْضَرُ إلَى أنَّ القَلْقَلَةَ تجْنحُ دَائِمًا إلَى الفَتْحِ، فَهِيَ ليْسَتْ مَفْتُوحَةً، لَكِن تجْنحُ جِهَةَ الفَتْحِ، وَإلَيْهِ ذهَبَ الشَّيْخُ عبْدالحَكيم عَبدُاللطِيفِ مؤكّدًا أن هذا هُوَ الَّذِي قرأَهُ علَى مَشَايخِهِ وسَمعَهُ مِن أفْوَاهِهِمْ، وافقَهما الشَّيْخُ أحمَدُ المعصَراوِيُّ والشَّيْخُ محمد عبدالحَمِيد خَلِيل.

---

(١) هداية القاري إلى كلام الباري، للمرصفي ٨٧/١.

(٢) هداية القارئ ٨٧ ـ ٨٨.

(٣) حق التلاوة، لحسني شيخ عثمان ١٧١.

● قَالَ الشَّيْخُ مصطَفى البِحْيَاوي: القَلْقَلَةُ إمَّا أن تَنْحُو نحْوَ الفَتْح مُطلَقًا، أو تنْحُو نحْوَ حركَةِ مَا قَبْلَهَا، أمَّا أن يُنْحَى بها لجِهَةِ مَا بَعْدَهَا فَلَمْ أَرَ أَحَدًا قالَ بِهِ.

● ذَهَبَ الشَّيْخُ محمد كرَيِّمْ راجِح إِلَى أنَّ القَلْقَلَةَ لَا تَتَأَثَّرُ بحركَةِ مَا قبلَهَا، ولَا بحركَةِ مَا بعدَهَا، فَهِيَ سَاكنَةٌ، ووراءَها نبْرَةٌ، وإلى هَذَا ذَهَبَ الشَّيْخُ أيمَن رُشدِي سُوَيد، وزادَ: أنَّ اختِلافَ المعاصِرِينَ في القَلْقَلَةِ وهَلْ تتْبَعُ مَا قَبلَهَا، أو ما بعْدَهَا، أوْ أنَّهَا أقْرَبُ إلَى الفَتْحِ مُطْلَقًا، يدُلُّ علَى أنَّ هَذَا الأمْرَ محْدَثٌ.






المبحثُ السَّابعُ
اللِّينُ

المَطلَبُ الأوَّلُ: تعريفُ اللين

لغةً:

قال ابنُ فارس: «اللَّامُ والياءُ والنُّونُ كلمةٌ واحِدةٌ، وهي اللّينُ: ضد الخشونة، ويقال هو في لَيَانٍ من عيش، أي: نعمة، وفلان ملْيَنة، أي: لَيِّن الجانب»(١).

اصْطِلاحًا:

«حرفا اللِّينِ هما: الوَاوُ السَّاكِنةُ التي قَبْلَها فَتحَةٌ، والْياءُ السَّاكنةُ التي قبلها فتحةٌ، وإنما سُمّيتا بذلك لأَنَّهما يخرجانِ في لِينٍ وقِلَّةِ كُلفَةٍ على اللسان»(٢).

المَطْلَبُ الثَّاني: حَرْفَا اللِّينِ:

كما تقدَّم النَّقلُ عن مَكِيِّ بنِ أبي طالِبِ، هما: الواو الساكنة التي قبلها فتحة، والياء الساكنة التي قبلها فتحة.

---

(١) معجم مقاييس اللغة، ابن فارس ٢/٤٦٦.
(٢) الرعاية ـ مكيِّ ـ ص٤٢.

المطلب الثالث: اختلافهم في مد اللِّين

يرى بَعضُ الأئِمَّةِ عَدَمَ مدِّ اللِّينِ الَّذِي لمْ يَتْبَعْهُ همزٌ أوْ سُكُونٌ، سَوَاءٌ كَانَ متَوَسطًا أو متَطَرفًا، وسوَاءٌ كانَ موصُولًا بما بعدَهُ أو مَوْقُوفًا عَلَيْهِ.

قَالَ الإمامُ أبُو العَلَاءِ الهَمذَانيُّ[1]: «فَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَبْلَ اليَاءِ والوَاوِ حَرَكَتَاهُمَا خَرَجَتَا عَنْ مُضَارَعَة الْأَلِفِ، وَدَخَلَتَا فِي شَبَه الْحُروفِ الصّحَاحِ فِي خُلُوِّ الْمَدِّ، وَيَأْتِي ذَلِكَ مِنْ كَلِمَةٍ وَمِنْ كَلِمَتَيْنِ»[2].

وقَالَ الإمامُ أبُو شَامَةَ: «لِأَنَّ اليَاءَ والوَاوَ مَتَى مَا انْفَتَحَ مَا قَبْلَهُمَا، لَمْ يَكُنْ فَيهِمَا مَدٌّ، وَإِنْ كَانَا قَابِلَيْنِ لَهُ لَوْ فُعِلَ فِيهِمَا لِأَجلْ هَمْزٍ أَوْ سُكُونٍ كَمَا سَيَأْتِي وَالدَّليلُ عَلَى أَنهُمَا لَا مَدَّ فَيهِمَا لَهُ إِجْرَاؤُهُمَا مُجْرَى الْحُروفِ الصَّحِيحَةِ فِي إدغامهما فِي مِثْلِهِمَا، نَحْو:

﴿عَصَوا وَّكَانُوا﴾ [المائدة: ٧٨]، و﴿ءَاوَوا وَّنَصَرُوٓا﴾ [الأنفال: ٧٢]، واخشَي يَّا هِندُ.

وقَالَ السَّمِينُ الحَلبيُّ[3]: «وَقَدْ تَحَصَّلَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ حَرْفَ اللِّينِ إِنَّمَا يُمَدُّ لِأَجلْ شيئين: إِمَّا هَمْزٌ بَعْدهُ، وَإِمَّا سَاكِنٌ وَقْفًا، فَإِنْ خَلَا مِنْ أَحدِهِمَا لَمْ يُمَدَّ بِلَا خِلَافٍ، فَمَنْ مَدَّ نَحْو: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧] و﴿إِلَيْهِمْ﴾

---

(١) هو الحسن بن أحمد بن الحسن، الأستاذ أبو العلاء الهمذاني، توفي سنة: ٥٦٩هـ. انظر: غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري، ١/١٨٧ ـ ١٨٨.

(٢) التمهيد في معرفة التجويد، لأبي العلاء الهمذاني ٢٨٦.

(٣) هو أحمد بن يوسف بن محمد، أبو العباس الحلبي، المعروف بالسمين النحوي، ألف تفسيرًا جليلًا، وإعرابًا كبيرًا، وشرح الشاطبية شرحًا لم يسبق إلى مثله، توفي سنة: ٧٥٦هـ انظر: غاية النهاية ١/١٣٧.

[آل عمران: ٧٧] و﴿لَدَيْهِمْ﴾ [آل عمران: ٤٤]، وَصْلًا أوْ وَقْفًا، أوْ مَدَّ نَحْو: ﴿ٱلْخَوْفِ﴾ [البقرة: ١٥٥] و﴿ٱلْمَوْتِ﴾ [البقرة: ١٩] وَصْلًا فَهُوَ لَاحِنٌ مُخْطِئٌ»(١).

وعلَّلَ ابْنُ آجُرُّومَ (٢) عدَمَ المدِ فيهما قائِلًا: «وَهَذَانِ الْحَرْفَانِ فِي بَاب الْمَدِّ أَضْعَفُ مِنْ حُروف الْمَدِّ وَاللِّينِ؛ لِمُخَالَفَةِ مَا قَبْلَهُمَا لَهُمَا، فَلَيْسَ يَتَّسِعُ الْهَوَاءُ كَاتِّسَاعِهِ لِغيرِهِمَا مِنَ الْحُروفِ الثَّلاثَةِ، وَالْأَسْبَابُ الَّتِي يَكُونُ الْمَدُّ مَعهُمَا فِي الْحُروفِ الْمَذْكُورَةِ يَكُونُ الْمَدُّ فِي هَذينِ الْحِرَفَيْنِ وَهُمَا الْهَمْزُ وَالسُّكُونُ، وَالْمَدُّ فِيهُمَا نَوْعَيْنِ: مُتَوَسِّطٌ وَمُشْبَعٌ»(٣).

ويرى بعض الأئمة أنَّ في حرفي اللين مدًا يسيرًا.

قَالَ الإمامُ مكيٌّ القَيْسِيُّ: «وَقَدْ سَمَّى الْقُرَّاءُ اليَاءَ والوَاوَ السَّاكِنَتَيْنِ إذا انْفَتَحَ مَا قَبْلَهُمَا بِحِرَفَيْ اللِّينِ، فَفِيهِمَا مِنَ الْمَدِّ بَعْضُ مَا فِي تِلْكَ ـ أي: بَعْضُ مَا فِي حُروفِ الْمَدِّ ـ»(٤).

وَقَالَ ابْنُ النَّاظِمِ: «قَوْلُهُ: (وَاللِّينُ وَاوٌ وَيَاءٌ)، أيْ: أنَّ الْوَاوَ وَالْيَاءَ السَّاكِنَيْنِ المنْفَتِحَ مَا قَبْلَهُمَا، يُقَالُ لَهُمَا: حَرْفَا اللِّينِ؛ لِقِلَّةِ المَدِّ فِيهِمَا»(٥).

قَالَ سَيْفُ الدِّينِ الفضَالِيُّ(٦) ـ مُعَلِّقًا عَلَى كَلَامِ ابْنِ النَّاظِمِ ـ: «فَقَوْلُه: (لِقِلَّةِ المَدِّ فِيهِمَا) لَا يُنَافِيَ وَجُودَ الْمَدِّ فِيهِمَا؛ لِأَنَّ فِي حِرَف الْمَدِّ مَدًّا أَصْلِيًّا، وَفِي حِرَفَيْ اللِّينِ مَدًّا مَا، يُضْبَطُ كَلٌّ مِنهُمَا بِالْمُشَافَهَةِ، كَمَا

---

(١) العقد النضيد في شرح القصيد، للسمين الحلبي ٢/٧٠١ ـ ٧٠٢.

(٢) هو محمد بن محمد بن داود الصنهاجي، ابن آجروم، أبو عبدالله، ولد سنة: ٦٧٢هـ، وتوفي سنة: ٧٢٣هـ انظر: الأعلام، لخير الدين الزركلي، ٧/٣٣.

(٣) فرائد المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني، ابن آجروم ٥٨٦.

(٤) التبصرة في القراءات السبع، لمكي القيسي ٢٥٧.

(٥) الحواشي المفهمة في شرح المقدمة، لأحمد بن الجزري ١٤.

(٦) هو سيف الدين بن عطاء الله، أبو الفتوح الوفائي الفضالي، مقرئ شافعي، بصير، توفي سنة: ١٠٢٠هـ انظر: الأعلام، ٣/١٤٩.

ذَكَرَهُ الجعبري، وَالْمَدُّ الْمَنْفِيُّ هُوَ الْأَصْلِيُّ الْخاصُّ لَا مُطْلَقُ الْمَدِّ الشَّامِلِ لَهُ»[١].

وبَعْضُ الأئِمَّةِ يُجْرِي المدَّ فِيهِمَا مجْرَى حُرُوفِ المَدّ وقفًا:

قال شيخُ الإسلام زكريا الأنصاري[٢]: «وَأَجْرَى بَعْضُهُمْ حَرْفَيْ اللِّينِ مُجْرَى حُروفِ الْمَدِّ وَاللِّينِ، حَتَّى إِذَا وَقَعَ بَعْدهُمَا سَاكِنٌ لِوَقْفٍ أَوْ إِدْغَام جَازَ الْمَدُّ وَالْقَصرُ وَالتَّوَسُّطُ»[٣]. فَظَاهِرُ كَلامِهِ ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ إجراؤُهما مُجرَى حُرُوفِ المدّ واللّينِ عند الوقف.

كَمَا ذَكَرَ الشَّيْخُ الضّبَاع «أنّ في حُرُوفِ الْمَدِّ وَاللِّينِ مدًّا أصليًا وُفي حُرُوفِ اللِّينِ فقط مدًّا ما يضبط كَلّ منهما بالْمُشَافَهَة، وَالْإِخْلَالُ بِشَيءٍ منهما لحن، وَهَذا معنى قَوْل مكي: «في حُرُوفِ اللِّينِ من الْمَدِّ بَعْض ما في حُرُوفِ الْمَدِّ» وَقَد نَصَّ عَلَيْهِ سِيبَوَيْهِ... إِلَى أن قَالَ: وَالدَّلِيلُ عَلَى أنّ في حَرْفَيْ اللِّينِ مدًّا ما من الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ ـ .أَمَّا الْعَقْلُ: فإن عِلَّة الْمَدِّ موجودة فيهما وَالْإِجْمَاعُ عَلَى دَوَرَانِ الْمَعْلُولِ مع عِلَّتِهِ. وأيضًا فقد قَوِي شَبهُهمَا بِحُرُوفِ الْمَدِّ لأن فيهما شيئًا من الْخَفَاء وَيَجُوز إدْغَام الْحَرْفِ بَعْدَهُمَا في نَحْو: كَيْفَ فَعَلَ، وقَوْمِ مُوسَى، بِلَا عُسْر»[٤].

❊ ❊ ❊ ❊ ❊

---

(١) الجواهر المضية على المقدمة الجزرية، للفضالي ١٣٧.

(٢) هو زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري الشافعي، أبو يحيى، شيخ الإسلام، قاض مفسر، من حفاظ الحديث، ولد سنة: ٨٢٣هـ، وتوفي سنة: ٩٢٦هـ، انظر: الأعلام، ٤٦/٣.

(٣) الدقائق المحكمة في شرح المقدمة، لزكريا الأنصاري ١٤.

(٤) الإضاءة ١٦ ـ ١٧.




المَبْحَثُ الثَّامِنُ: الانْحِرَافُ

المَطْلَبُ الأوَّلُ: تَعْرِيفُ الانْحِرَافِ

لُغَةً: «حَرَفَ عَن الشَّيْءِ يَحْرِفُ حَرْفًا وانْحَرَفَ وتَحَرَّفَ واحْرَوْرَفَ: عَدَلَ، وإذا مالَ الإنسانُ عن شيء، يقال: تَحَرَّف وانحرف واحرورف»[1].

اصْطِلاَحًا: «هُوَ انحِرافُ الحَرفِ عَن مخرَجِهِ إلَى مخرجِ غيرِهِ وعَن صفتِه إلَى صفةِ غيرِهِ»[2]. وقيل: «مَيْلُ الحَرفِ بَعْدَ خرُوجِهِ من مخرَجِهِ، حَتَّى يتَّصِلَ بمخرَجِ غَيرِهِ»[3].

قَالَ صَاحِبُ السَّلْسَبِيلِ الشَّافِي:

وأمَّـا الانِـحـرافُ قُـلْ فـي حَـدِّهِ   معناهُ مَيلُ الحَرفِ عَنْ مَخْرَجِهِ[4].

❊ ❊ ❊

(١) لسان العرب ٢/٨٣٩. مادة (حرف).
(٢) الكنز في القراءات العشر ١/١٧١، وانظر: معجم علوم القرآن ٦٩.
(٣) هداية القاري، المرصفي ١/٨٧ ـ ٨٨.
(٤) السلسبيل الشافي بيت رقم: (١٤١).

المَطلَبُ الثَّانِي: حرُوفُ الانحرَافِ:

اخْتُلِفَ في أحرُفِ الانحرَافِ على قولَينِ، فَمِنَ العُلمَاءِ مَن ذَهَبَ إلَى أنَّ لَهُ حَرفًا واحِدًا وهُوَ اللَّامُ، ومِنهم مَن ذَهَبَ إلى أنَّ لهُ حرفَينِ هُما اللَّامُ والرَّاءُ.

فذَهَب إلى أنَّ حرفَ الانحرافِ هو اللامُ وحدَهُ كلٌّ من: **المبرد (ت٢٨٥هـ)**[(١)] **وابن جني (٣٩٢هـ)**[(٢)] **والداني**[(٣)] **والقرطبي**[(٤)] **والزمخشري**[(٥)] **وابن يعيش**[(٦)] **وابن عصفور**[(٧)] **والأستراباذي** وقال به من المعاصرينَ الدكتور/ غانم قدوري الحمد[(٨)] **وجلُّ علماء الأصوات.**

أمَّا القولُ بأنَّ الانحرافَ حرْفَاهُ اللامُ والراءُ فقالَ بهِ كلٌّ من **سيبويه**[(٩)] **ومكي**[(١٠)] **وابن الطحان، والشاطبي، وأبو شامة**[(١١)]**، ونجم الدين الواسطي**[(١٢)]**، وابن القاصح**[(١٣)]**، وابن الجزري**[(١٤)] **والنويري**[(١٥)] **والسيوطي**[(١٦)].

---

(١) المقتضب، المبرد ١/١٩٣، ٢١٢.
(٢) سر صناعة الإعراب ١/٦٣.
(٣) التحديد في الإتقان والتجويد ١١٠.
(٤) الموضح في التجويد، القرطبي ٩٢.
(٥) المفصل في صنعة الإعراب ٥٤٧.
(٦) شرح المفصل، ابن يعيش ٥/٥٢٥.
(٧) الممتع في التصريف ٤٢٩.
(٨) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ٢٧٥.
(٩) الكتاب ١/٤٣٥.
(١٠) الرعاية، ١٣٠.
(١١) إبراز المعاني ٧٥٤.
(١٢) الكنز في القراءات العشر ١/١٧١.
(١٣) سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي ٤١٠.
(١٤) الجزرية ١٠، طية النشر ٣٦ التمهيد ٩٥.
(١٥) شرح طيبة النشر في القراءات العشر ١/٢٤٤.
(١٦) همع الهوامع، ٢/٤٩٥.

وهذه بعضُ نصوصِ أصحاب القولِ الأول:

قال ابن جني: «وَمِنَ الْحُروفِ حَرْفٌ مُنْحَرِفٌ، لِأَنَّ اللِّسَانَ يَنْحَرِفُ فِيهِ مَعَ الصَّوْتِ، وَتَتَجَافَى ناحِيَتَا مُسْتَدَقّ اللِّسَانِ عَنِ اعْتِرَاضِهِمَا عَلَى الصَّوْتِ، فَيَخْرُجُ الصَّوْتُ مِنْ تَيْنِك النَّاحِيَتَيْنِ، وَمِمَّا فُوَيقَهُمَا، وَهُوَ اللَّامُ»[١].

أمَّا الدَّانِي فذَكَرَ أنَّ الانحرَافَ حَرفُهُ اللَّامُ فقطْ، وأنَّ انحرَافَ الرَّاءِ، قَولُ الكُوفيِّينَ، لكنَّه لمْ يأخُذْ به، فقال: «وَالْمُنْحَرِفُ حَرْفٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ اللَّامُ، وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ: الْمُنْحَرِفُ الْمُكَرَّرُ هُوَ الرّاءُ، لِأَنَهُ يَنْحَرِفُ عَنْ مَخْرَجِ النُّونِ إِلَى مَخْرَجِ اللَّامِ، وَلِأَنَّ النَّاطِقَ بِهِ كَأَنَهُ نَاطِقٌ براءَيْنِ»[٢].

أمَّا الدكتور/ غانم قدوري الحمد فوَصَفَ رأيَ مَن قَالَ بانحِرَافِ الرَّاءِ بأنَّه رأيٌ غَيْرُ سَدِيدِ معلّلًا ذلكَ بقَوْلِهِ: «وَوَصْفُ الرّاءِ بِالْانْحِرَافِ غيرُ سَدِيدٍ، كَمَا يَبْدُو لِي، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْانْحِرَافَ وَصْفٌ لِطَبِيعَةِ مُرُورِ الْهَوَاءِ فِي مَخْرَجِ اللَّامِ وَهُوَ لَا يَنْطَبِقُ عَلَى الرّاءِ الَّذِي يُوصَفُ بِأَنّهُ مُكَرّرٌ؛ لِأَنَّ مُرُورَ الْهَوَاءِ فِي مَخْرَجِ اللَّامِ بِهِ صِفَةٌ خَاصَّة»[٣].

أما القائلُونَ بِأنَّ للانحِرَافِ حَرفَيْنِ فعَلَى رأسِهِم سيبَوَيْهِ القائلُ: «الْمُنْحَرِفُ، هُوَ حَرْفٌ شَدِيدٌ جَرَى فِيهِ الصَّوْتُ لِانْحِرَافِ اللِّسَانِ مَعَ الصَّوْتِ، وَلَمْ يَعْتَرِضْ عَلَى الصَّوْتِ كَاعْتِرَاضِ الْحُروفِ الشَّدِيدَةِ، وَهُوَ اللَّامُ. وَإِنْ شِئْتِ مَدَدتَّ فِيهَا الصَّوْتَ، وَلَيْسَ كَالرِّخْوَةِ؛ لِأَنَّ طَرَفَ اللِّسَانِ لَا يتجافى عَنْ مَوْضِعِهِ، وَلَيْسَ يَخْرُجَ الصَّوْتُ مِنْ مَوْضِعِ اللَّامِ وَلكن مِنْ نَاحِيَتِي مُسْتَدَقّ اللِّسَانِ فويق ذَلِكَ»[٤]، **وأضَافَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ الرَّاءَ لأحرُفِ** الانحِرَافِ قائلًا في صفته: «وَهُوَ حَرْفٌ شَدِيدٌ يَجْرِي فِيهِ الصَّوْتُ لِتَكْرِيرِهِ

(١) سر صناعة الإعراب ٦٣/١، وانظر: شرح المفصل، ابن يعيش ٥٢٥/٥.
(٢) التحديد في الإتقان والتجويد ١١٠.
(٣) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ٢٧٥.
(٤) الكتاب، سيبويه ٤٣٥/٤.

وَانْحِرَافِهِ إِلَى اللَّامِ، فَتَجَافَى لِلصَّوْتِ كَالرِّخْوَةِ»[1].

وقال الشاطبي، في منظومته:

وَمُنْحَرِفٌ لامٌ وَرَاءٌ وَكُرِّرَتْ كَمَا الْمُسْتَطِيلُ الضَّادُ لَيسَ بِأَغْفَلا[2].

وشرح ابنُ القَاصِح البيتَ، موضحًا مذهبَ الشاطبي فقَالَ: «أَخْبَرَ أَنَّ اللَّامَ وَالرّاءَ مُنْحَرِفَانِ، وَإِنَّمَا وُصِفَا بِالْانْحِرَافِ؛ لِأَنَّ اللَّامَ فِيهَا انْحِرَافٌ إِلَى نَاحِيَةِ طَرَفِ اللِّسَانِ، وَالرّاءُ أيضاً فِيهَا انْحِرَافٌ قَلِيلٌ إِلَى نَاحِيَةِ اللَّامِ وَلِذَلِكَ يَجْعَلُهَا الْأَلْثَغُ لَامًا»[3].

وقال ابن الجزري: «وَحَرْفَا الِانْحِرَافِ اللَّامُ وَالرَّاءُ عَلَى الصَّحِيحِ، وَقِيلَ: اللَّامُ فَقَطْ، وَنُسِبَ إِلَى الْبَصْرِيِّينَ، وَسُمِّيَا بِذَلِكَ لِأَنَّهُمَا انْحَرَفَا عَنْ مَخْرَجِهِمَا حَتَّى اتَّصَلَا بِمَخْرَجِ غَيْرِهِمَا»[4].

وقال في طيبة النشر مرجحا انحراف الرَّاءِ:

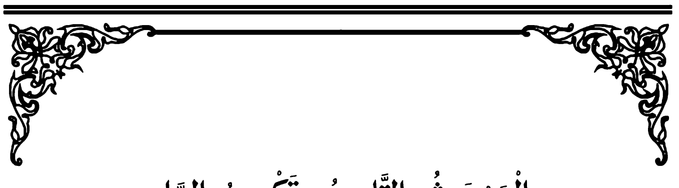
وَاوٌ وَيَاءٌ سَكَنَا وَانفَتَحَا قَبلَهُمَا والانحرافُ صُحِحَا

في اللام وَالرا[5].

❊ ❊ ❊ ❊ ❊

---

(١) الكتاب، سيبويه ٤/٤٣٥.
(٢) متن الشاطبية بيت رقم: (١١٥٧).
(٣) سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي (٥٩٧).
(٤) النشر في القراءات العشر ١/٢٠٤، وانظر: شرح طيبة النشر في القراءات، النويري ١/٣٣.
(٥) طيبة النشر ٣٦.



الْمَبْحَثُ التَّاسِعُ: تَكْرِيرُ الرَّاءِ

الْمَطْلَبُ الأوَّلُ: تَعْرِيفُ التَّكرِيرِ

لُغَةً: أَعاده مَرَّةً بَعْدَ أُخرى[١].

اصْطِلَاحًا: رُبُوُّهَا فِي اللَّفْظِ وَإِعَادَتُهَا بَعْدَ قَطْعِهَا[٢].

❊ ❊ ❊

الْمَطْلَبُ الثَّانِي مَذَاهِبُ العلمَاءِ في تكرِيرِ الرَّاءِ

اختَلَفَ العلمَاءُ في صِفَةِ التَّكْرِيرِ فِي الرَّاءِ هَلْ هِيَ صفَةٌ لازمَةٌ أم ذُكِرَتْ لتُجْتَنَبَ؟

فَأَمَّا المذهَبُ الأوَّلُ: فيرَى أصحابه أنَّ صفَةَ التَّكريرِ في الرَّاءِ صفةٌ لازمَةٌ، لا تنفَكُّ عنهُ بحَالٍ منَ الأحْوَالِ، وأنَّ مَن نبَّه عَلَى إخْفَائِهَا فإنَّه إنما

(١) لسان العرب ٥/١٣٥. مادة (كرر).

(٢) النشر في القراءات العشر ١/٢٠٤.

يُحذِّر من ابتِعَادِ اللِّسَانِ عَن مخرَجِهَا، والعَوْدَةِ إليْهِ، بحيثُ تتَوَلَّدُ عدَّةُ راءَاتٍ، وأنَّ تحْقِيقَ هذِهِ الصّفَةِ يكُونُ بأنْ يُلصِقَ القَارئُ ظَهرَ لسانِه بأعْلَى حنكِهِ لَصْقًا محكَمًا، معَ عدمِ حبسِ صوتِها حَبْسًا شديدًا، مما يؤدّي إلى حصْرَمتِها ومشَابهَتِها للطَّاءِ، فالصَّوتُ الذي يجرِي معَهَا هو نتيجَةُ التّكرَارِ الَّذِي فِيها، ولو لم تتكرَّرْ لما جرَى صوتُها.

ومما يؤيِّدُ أنَّ صفَةَ التَّكْريرِ صفَةٌ لازمَةٌ لا بدَّ من مُرَاعاتِها؛ أنَّ الأمرَ بإخفَائِهَا إنَّما هُو في حالةِ التَّشْديدِ، لكثرَةِ التكْرَارِ فيهَا حينَئذٍ، وليسَ في كل حَالَةٍ، فلَوْ كانَتْ صفَةً محذورةً لَكَانَ التَّحْذِيرُ مِنها مطلَقًا، فلمَّا خُصّصت المشدَّدةُ بالتَّنبيهِ عَلَى إخفَاءِ تكرِيرِهَا وليسَ علَى إزالَتِهِ، دلَّ ذلكَ علَى أنَّ المقصُودَ عدَمُ المبَالغَةِ في التَّكريرِ لا إعدامُه كُلِّيَّةً.

وَمِن نصُوصِ الأئمَةِ الَّتِي تُبيِّن أنَّ التَّكريرَ صِفةٌ لازمَةٌ في الرَّاء لا تفارِقُهُ أبَدًا، ما يلي:

قال سيبويه: «وَمِنهَا الْمُكَرَّرُ، وَهُوَ حَرْفٌ شَدِيدٌ يَجْرِي فِيهِ الصَّوْتُ؛ لِتَكَرُّرِهِ وَانْحِرَافِهِ إِلَى اللَّامِ، فَتُجَافَى لِلصَّوْتِ كَالْرِّخْوَةِ، وَلَوْ لَمْ يُكَرَّرْ لَمْ يَجْرِ الصَّوْتُ فِيهِ، وَهُوَ الرَّاءُ»[١].

وَقَالَ أبُو الحَسَنِ بنُ شُرَيح[٢] في (نهاية الإتقان) ـ **فيما نقله عنه الْمِنْتَوْرِي**[٣] ـ: «وُصِفَتْ بِهِ ـ أي الرَّاءُ بالتَّكْرِيرِ ـ ؛ لِأَنّكَ إِذَا نَطَقْتَ بِهَا فَكَأَنّكَ نَطقْتَ بِأَكْثَرَ مِنْ حَرْفٍ... وَإِنَّمَا خُصَّ الرّاءُ الْمُشَدَّدَةُ بِالذّكْرِ دُونَ غَيْرِهَا، لِأَنَّ بَعْضَ الْقُرَّاءِ زَعَمَ أَنَّ الرّاءَ إذاَ كَانَتْ مُشَدَّدَةً ذَهَبَ بِتَكْرِيرِهَا، وَهَذَا غَيْرُ مُمْكِنٍ، لِأَنَّ التَّكْرِيرَ لَهَا صِفَةٌ ذَاتِيَّةٌ لَا يُفَارِقُهَا بِحَالٍ»[٤]، وقال

(١) الكتاب، سيبويه، ٤/٤٣٥.

(٢) هو شريح بن محمد بن شريح، الإمام أبو الحسن الرعيني الإشبيلي، ولد سنة: ٤٥١هـ، توفي سنة: ٥٣٩هـ، ينظر: معرفة القراء الكبار، ٢/٩٥٣ ـ ٩٥٤.

(٣) هو محمد بن عبدالملك بن علي القيسي، أبو عبدالله المعروف بالمنتوري، توفي سنة: ٨٣٤هـ، ينظر: الأعلام، لخير الدين الزركلي، ٦/٢٥٠.

(٤) شرح الدرر اللوامع، للمنتوري ٨٥٧ ـ ٨٥٨.

أيضًا: «وَأعلمْ أنَّهَا متَكررةٌ فِي جَمِيعِ أحْوَالِهَا...»[(١)].

ونَقَل عَنهُ الْمِنْتَوْرِيُّ أيْضًا قَوْلَهُ: «وَأَمَّا إذْهَابُ التَّكْرَارِ جُمْلَةً، فَلَا نَعْلَمُ أحَدًا مِنَ الْمُتَحقِّقِينَ بِالْعَرَبِيَّةِ ذَكَر أَنَّ تَكْرِيرَهَا يَسْقُطُ عَنهَا جُمْلَةً فِي حَالٍ، فَاعْلَمْ ذَلِكَ»[(٢)].

كَمَا نقَلَ الْمِنْتَوْرِيُّ عَن شَيْخِه القِيجَاطِي[(٣)] **أنَّ** إذْهَابَ تَكريرِ الرَّاء المشَدَّدةِ مخالِفٌ للإجماع، فقَالَ: «وَقَالَ شَيْخُنَا الْأُسْتَاذُ أَبُو عَبْداللَّه القِيجَاطِيُّ: وَمَا رُوِيَ عَنْ بَعْضِ الْأئِمَّةِ مِنْ إذْهَابِ تَكْرِير الرّاءِ فِي حَال التَّشْدِيدِ، فَمَعْنَاهُ التَّحْذِيرُ مِنَ الْإِفْرَاطِ فِيهِ، حَتَّى يَبْلُغَ فِيهِ إِلَى حَدٍّ يَقْبُحُ، وَمَنْ حَملَهُ عَلَى ظَاهِرِهِ فَقَدْ وَهِمَ وَخَالَفَ الْإِجْمَاعَ»[(٤)].

وَقَالَ الحافظُ ابنُ الجزَريّ: «وَظَاهِرُ كَلَام سِيبَوَيْهِ أَنَّ التَّكْرِيرَ صِفَةٌ ذَاتِيَّةٌ فِي الرَّاءِ، وَإِلَى ذَلِكَ ذَهَبَ الْمُحَقِّقُونَ، فَتَكْرِيرُهَا رُبُوُّهَا فِي اللَّفْظِ وَإِعَادَتُهَا بَعْدَ قَطْعِهَا، وَيَتَحَفَّظُونَ مِنْ إِظْهَارِ تَكْرِيرِهَا خُصُوصًا إِذَا شُدِّدَتْ وَيَعُدُّونَ ذَلِكَ عَيْبًا فِي الْقِرَاءَةِ، وَبِذَلِكَ قَرَأْنَا عَلَى جَمِيعِ مَنْ قَرَأْنَا عَلَيْهِ وَبِهِ نَأْخُذُ»[(٥)].

وقَال فِي موضعٍ آخر: «وَالرَّاءُ: انْفَرَدَ بِكَوْنِهِ مُكَرَّرًا صِفَةً لَازِمَةً لَهُ لِغِلَظِهِ. قَالَ سِيبَوَيْهِ: إِذَا تَكَلَّمْتَ بِهَا خَرَجَتْ كَأَنَّهَا مُضَاعَفَةٌ. وَقَدْ تَوَهَّمَ بَعْضُ النَّاسِ أَنَّ حَقِيقَةَ التَّكْرِيرِ تَرْعِيدُ اللِّسَانِ بِهَا الْمَرَّةَ بَعْدَ الْمَرَّةِ فَأَظْهَرَ ذَلِكَ حَالَ تَشْدِيدِهَا كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُ الْأَنْدَلُسِيِّينَ، وَالصَّوَابُ التَّحَفُّظُ مِنْ ذَلِكَ بِإِخْفَاءِ تَكْرِيرِهَا كَمَا هُوَ مَذْهَبُ الْمُحَقِّقِينَ.

---

(١) شرح الدرر اللوامع ٨٥٨.
(٢) شرح الدرر اللوامع ٨٥٨.
(٣) هو أبو عبدالله محمد بن محمد بن علي بن إبراهيم الكناني القيجاطي، (مقدمة تحقيق الأستاذ الصديقي على شرح الدرر اللوامع، نقلًا عن فهرسة السراج).
(٤) شرح الدرر اللوامع ٨٥٨.
(٥) النشر في القراءات العشر، لابن الجزري ٢٠٤/١، وانظر: شرح طيبة النشر ٣٣/١.

وَقَدْ يُبَالِغُ قَوْمٌ فِي إِخْفَاءِ تَكْرِيرِهَا مُشَدَّدَةً فَيَأْتِي بِهَا مُحَصْرَمَةً شَبِيهَةً بِالطَّاءِ، وَذَلِكَ خَطَأٌ لَا يَجُوزُ فَيَجِبُ أَنْ يَلْفِظَ بِهَا مُشَدَّدَةً تَشْدِيدًا يَنْبُو بِهَا اللِّسَانُ نَبْوَةً وَاحِدَةً وَارْتِفَاعًا وَاحِدًا مِنْ غَيْرِ مُبَالَغَةٍ فِي الْحَصْرِ وَالْعُسْرِ نَحْوَ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ ﴿وَخَرَّ مُوسَىٰ﴾»[1].

فالنُّصوصُ المذكُورةُ تُفيدُ أنَّ صفةَ التّكريرِ صِفَةٌ ذاتِيَّةٌ في الرَّاء لا تفارِقُهُ في حَالٍ من الأحْوَالِ.

بَينَمَا يذهبُ بعضُ العُلماءِ إلى أنَّه يَنبَغِي الاحتِرازُ من تكرِيرِ الرَّاء المشَدَّدَةِ، ومِن نصوصِهِم عَلَى ذلك، ما يلي:

ما تقدم من كلام ابن شُريح أنه قال: «وَقَدْ ذَهَبَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْأَدَاءِ أَنَّهُ لَا تَكْرِيرَ فِيهَا مَعَ تَشْدِيدِهَا، وَذَلِكَ لَمْ يُؤْخَذْ عَلَينا بِهِ، وَلَا نَعْلَمُ وَجْهَهُ، غَيْرَ أَنَّا لَا نَقُولُ بِالْإِسْرَافِ فِي ذَلِكَ»[2].

قال ابن القاضي[3]: « قَالَ فِي الْكَنْزِ: وَالْمُكَرَّرُ الرّاءُ، وَالتَّكْرَارُ إِعَادَةُ الشَّيْءِ، وَأَقَلُّهُ مَرَّةٌ، وَمَعْنَى قَوْلِهِمْ: تَكَرَّرَ، أَنَّ لَهُ قَبُولَ التَّكْرَارِ لِارْتِعَادِ طَرَفِ اللِّسَانِ بِهِ عِنْدَ اللَّفْظِ، كَقَوْلِهِمْ لِغَيْرِ الضَّاحِكِ: إِنْسَانٌ ضَاحِكٌ.

وَلِهَذَا قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ: لِمَا يَحْسَبُهُ مِنْ شَبَهِ تَرْدِيدِ اللِّسَانِ فِي مَخْرَجِهِ وَتَكْرِيرِهِ لَحْنٌ، فَيَجِبُ التَّحَفُّظُ عَنهُ لَا بِهِ، وَهَذَا كَمَعْرِفَةِ نحوِ السِّحْرِ لِيُجتَنَبَ، وَطَرِيقُ السَّلَامَةِ مِنهُ أَنْ يُلْصِقَ اللَّافِظُ بِهِ ظَهرَ لِسَانِهِ عَلَى حَنَكِهِ لَصْقًا مُحْكَمًا مرَّةً وَاحِدَةً، وَمَتَى ارْتَعَدَ حَدَثَ مِنْ كَلِّ مَرَّةٍ راءٌ»[4]، فَهَذه

(١) النشر في القراءات العشر ٢١٨/١ ـ ٢١٩.

(٢) شرح الدرر اللوامع، للمنتوري ٨٥٨.

(٣) هو عبدالرحمٰن بن أبي القاسم بن القاضي، أبو زيد، المكناسي الأصل الفاسي، المالكي، كان مرجع المغرب في أحكام القراءات، ولد سنة: ٩٩٩هـ، وتوفي سنة: ١٠٨٢هـ، الأعلام، ٣٢٣/٣.

(٤) الفجر الساطع والضياء اللامع في شرح الدرر اللوامع، لابن القاضي ٢٤٩/٤.

النُّصُوصُ تفيدُ أنَّ التكرير يُعْرَفُ ليُجتَنَبَ.

ونختمُ المسألةَ بتنبيهاتٍ أدائيَّةٍ هامَّةٍ لمشايخِ الإقراءِ المشارِكِين في مشروعِنا الصوتيِّ (اتِّساق):

● يرى الشَّيْخُ كُرَيِّم راجح أنَّ صفةَ التَّكريرِ فِي الرَّاءِ لَا تُجْتَنَبُ؛ لأنَّ الرَّاءَ تركيبُها التَّكرَار، وهُو من صِفاتِها اللَّازمَةِ لهَا، لكنَّها عندَمَا تُشَدَّد ينبَغِي أن نُخْفِيَ التكرَارَ.

● ذكر الشَّيْخُ إبراهِيمُ الأخضَرُ أنَّ التَّكريرَ أَمْرٌ لازِمٌ فِي نُطْقِ الرَّاء.

● يرى كلٌّ منَ الشَّيخِ محمد بنِ عَبدِالحَميد، والشَّيخ عبدِالحكِيم عبدِاللَّطيفِ، والشَّيخِ أحمدَ بن عيسَى المعْصَراوي، والشَّيخِ مُنير بن محمد المُظَفَّر، والشَّيخِ إبراهِيمَ المشْهَداني، والشَّيخِ محمد السَّحابي، والشَّيْخِ عبدالستار النُّعَيْمي أنَّ التكْرَارَ صِفَةٌ ذُكِرَتْ لتُجْتَنَبَ.

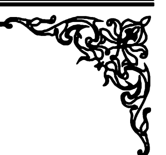
● وفَصَّلَ القَولَ في المسأَلَةِ الشَّيْخُ أيمن رُشْدي سُوَيْد، فقال: «من المصنِّفين من قال: «ذُكِرَتْ لتُجْتَنَبَ» وقصدُهُمْ تجتَنَبُ: أي في التَّكريرِ المؤدِّي إلى ظهورِ عدَّةِ راءَاتٍ، وأمَّا أن ننكِرَ التَّكريرَ البَتَّةَ فهذَا شيءٌ صعبٌ لأمرَيْنِ:

الأَوَّل: أنَّ الواقِعَ يُخَالفُهُ.

الثَّاني: أنَّ وَصْفَ الرَّاءِ في الكُتُب يخالفُه».

● أما الشيخ مصطفى البِخْياوي فيقول: «لا تُجتنب، ولكن يُحذَرُ مِن تكرَارِهَا، إن سُكِّنت أو شُدِّدت».

❊ ❊ ❊ ❊ ❊

الْمَبْحَثُ الْعَاشِرُ: الغُنَّةُ

الْمَطْلَبُ الأَوَّلُ: تَعْرِيفُ الغُنَّةِ

لُغةً: عرَّفَها الخليل بقوله: «الْغُنَّةُ: صَوْتٌ فِيهِ تَرْخِيمٌ نَحوَ الْخَيَاشِيم يَغُورُ مِنْ نَحوِ الْأَنْفِ بِعَوْنٍ مِنْ نَفْسِ الْأَنْفِ»(١)، وَقِيلَ: «الْغُنَّةُ: صَوْتٌ مِنَ اللّهَاةِ وَالْأَنْفِ نَحوَ النُّونِ الْخَفِيفَةِ لَا حَظَّ لِلِّسَانِ فِيهَا، مِثْلُ نُونِ عَنهُ وَمِنهُ، وَذَلِكَ أَنّكَ إذاَ أَمَسكْتَ أَنْفَكَ أَخلَّ بِهِمَا ذَلِكَ»(٢).

اصْطِلاحًا:

عرَّفَهَا الإمامُ مَكيٌّ بقوله: «نُونٌ سَاكِنَةٌ خَفِيفَةٌ، تَخْرُجُ مِنَ الْخَيَاشِيمِ، وَهِيَ تَكُونُ تَابِعَةً لِلنُّونِ السَّاكِنَةِ الْخَالِصَةِ غَيرُ الْمُخْفَاةِ»(٣).

«الْغُنَّةَ صَوْتٌ يَخْرُجُ مِنَ الْخَيْشُومِ لَا عَمَلَ لِلِّسَانِ فِيهِ، وَهِيَ صِفَةٌ لِلنُّونِ وَلَوْ تَنوِينًا، وَالْمِيمِ، تَحَرَّكَتَا أَوْ سَكَنَتَا، ظَاهِرَتَيْنِ أَوْ مُخْفَاتَيْنِ أَوْ مُدْغَمَتَيْنِ»(٤).

(١) العين ٤/٣٤٨. مادة (غن).
(٢) جمهرة اللغة ٢/٩٦٤.
(٣) الرعاية ٢٤٠.
(٤) ينظر: الدقائق المحكمة ٢٧، والمنح الفكرية ١٦٣.

قال الدَّانيُّ:

مـخـرجـهـا مِـن دَاخِـل الْـخَـيْـشُـومِ وَهُـوَ الَّـذِي يُـفْـضِـي إِلَـى الْـحُـلْـقُـوم
تـجـد هـذا الـصَّـوتَ إنْ أمْـسـكـتـاَ بـالأنْـفِ مَـخْـصـورًا متـى نَـطَـقْـتَـا[١]

❊ ❊ ❊

الْمَطْلَبُ الثَّانِي: مَخْرَجُ الغُنَّة:

«أَمَّا مَخْرَجُهَا فَمِن الْخَيْشُومِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْمَخَارِجِ، وَهُوَ: خَرْقُ الْأَنْفِ الْمُنْجَذِبُ إِلَى دَاخِل الْفَم.

وَقِيلَ: ـ هُوَ أَقْصَى الْأَنْفِ ـ أي: إِنَّ صَوْتَ الْغُنَّةِ بِجَمِيعِ أَحْوَالِهِ يَخْرُجُ مِنَ الْخَيْشُومِ، وَدَليل ذَلِكَ أَنَهُ لو أَمْسَكَ الْأَنْفَ لانْحَبَسَ خُرُوجُهُ مُطْلَقًا حَتَّى فِي حَالِ ضَعْفِهِ عِنْدَ تَحْرِيكِ النُّونِ وَالْمِيمِ مُخَفَّفَتَيْنِ أَوْ سُكُونِهِمَا مُظْهَرَتَيْنِ كَمَا يَشْهَدُ بِذَلِكَ النُّطْقُ»[٢].

❊ ❊ ❊

الْمَطْلَبُ الثَّالِثُ: مَرَاتِبُ الغُنَّةِ

اختَلَفَ العُلمَاءُ في مرَاتِبِ الغُنَّةِ علَى أربَعَةِ أقوَالٍ منهُم مَن يَرَى أنَّها ثَلاثُ مرَاتِب، ومنهُم مَن يَرَى أنَّها أربَعُ مرَاتِب ومنهُم مَن يَرَى أنَّها خَمسُ مرَاتِب، وذَكَر آخرُونَ أنَّها سِتُّ مرَاتِب.

---

(١) الأرجوزة المنبهة أبيات رقم: (٧٠٤ ـ ٧٠٥).
(٢) هداية القاري إلى تجويد كلام الباري ١/١٧٧.

أمَّا مَن ذَكَرَ أنَّها ثلاثُ مراتِبَ فهي: «المشَدَّدُ، ثمَّ المدْغَمُ، ثمَّ الْمُخْفَى، ولم يَعُدُّوا الغُنَّةَ في المظْهَر والمتحرك من النُّون والميم من مراتبِ الغنَّة؛ لأنَّهم يعتبرُونَ كمالَ الغنةِ، أي: ما تكونُ كاملةً فيهِ لا مجرد أصلِهَا، والغنةُ لا تكونُ كاملةً إلا في المشدَّدِ، والمدغَم، والمخفَى، وأمَّا الموجُودُ مِنْهَا في المظْهَرِ والمتَحَرّكِ فهُوَ ضَعِيفٌ، فيُجعَلُ كأن لم يكُنْ»[1] وهذا ما يُفهَم من قولِ الشاطبي:

وغُـنَّـةُ تَـنْـوِيـنٍ وَنُـونٍ وَمِـيـمِ انْ سَكَنَّ وَلاَ إِظْهَارَ فِي الأَنْفِ يُجْتَلى[2].

قال الشيخ عمر بن إبراهيم المسعدي: «إنَّ الغنَّةَ في مَوْصُوفِهَا عَلَى أربعَةِ أقْسَامٍ:

كامِلَةٌ فِيهِمَا: وذَلِكَ حالَةَ إخْفَائِهَا نحو: ﴿عِندَ﴾ [البقرة: ٥٤]، و﴿غَفُورٌ شَكُورٌ﴾ [فاطر: ٣٠]، ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨].

وأكْمَلُ: وذَلِكَ حالَةَ تَشْدِيدِهَا، نحو: ﴿إِنَّ﴾ [البقرة: ٦]، و﴿هَمَّتْ بِهِۦ﴾ [يوسف: ٢٤].

وَنَاقِصَةٌ، وذَلِكَ إذَا سَكَنَا لِلإِظْهَارِ، نحو: ﴿أَنْعَمْتَ﴾ [الفاتحة: ٧]، و﴿حَلِيمًا غَفُورًا﴾ [الإسراء: ٤٤].

وأَنقَصُ: وَذَلِكَ إِذَا تحرَّكَا، نحو: ﴿مَنَّ﴾ [آل عمران: ١٦٤]»[3].

ونظَمَ معنى هذا التقسيمِ صاحبُ السَّلْسَبِيلِ الشَّافِي حيث قال:

مــشَــدَّدانِ ثُــمَّ مُــدْغَــمَــانِ ومُــخْــفَــيَــانِ ثُــمَّ مُــظْــهَــرانِ[4]

---

(١) العميد في علم التجويد ٣٤.
(٢) متن الشاطبية بيت رقم: (١١٥١).
(٣) الفوائد المسعدية ٩٠ ـ ٩١.
(٤) متن السلسبيل الشافي بيت رقم: (٣٢).

«وَذَهَبَ جُمْهُورُ الْمُتَقَدِّمِينَ مِنْ عُلَمَاءِ التَّجْوِيدِ إِلَى أَنَّهَا خَمْسٌ: أَقْوَاهَا الْمُشَدَّدُ، ثُمَّ الْمُدْغَمُ، ثُمَّ الْمُخْفَى، ثُمَّ الْمُظْهَرُ، ثُمَّ الْمُتَحَرِّكُ، لِأَنَّ الْمُعْتَبَرَ عِنْدهُمْ هُوَ مُجَرَّدُ أَصْلِهَا الثَّابِتِ في ذَلِكَ كُلِّهِ بِمَا فِيهِ الْمُظْهَرُ وَالْمُتَحَرِّكُ، وَاسْتَدَلُّوا عَلَى ثُبُوتِ أَصْلِ الْغُنَّةِ في الْمُظْهَرِ وَالْمُتَحَرِّكَ بِتَعَذُّرِ النُّطْقِ بِالنُّونِ وَالْمِيمِ الْمُظْهَرَتَيْنِ وَالْمُتَحَرِّكَتَيْنِ إذاَ انْسَدَّ مَخْرَجُ الْغُنَّةِ»[1].

ويؤكدُ الشيخُ المَرْصَفِيُّ أنَّ الخلافَ لفظيٌّ لا ينبَني عليهِ عمَلٌ، مُرجِّحًا أنَّ المراتبَ خمسٌ فيقول: «وَهَذَا هُوَ الْمُعَوَّلُ عَلَيهِ وَالْخِلَافُ بَيْنَ الْفَرِيقَيْنِ لِفَظِيٌّ، فَمَنْ قَال بِسُقُوطِ الْغُنَّةِ فِي الْمَرْتَبَتَيْنِ الأَخِيرَتَيْنِ أيَ: فِي السَّاكِنِ الْمُظْهَرِ وَالْمُتَحَرِّكِ الْمُخَفَّفِ، فَقَدْ أَرَادَ سُقُوطَ كَمَالِهَا، وَهَذَا لَا يُنَافِي أَنَّ أَصْلَهَا مَوْجُودٌ عِنْدَهُ، وَمَنْ قَال بِبَقَائِهَا فِيهِمَا فَقَدْ أَرَادَ بَقَاءَ أَصْلِهَا فَقَطْ، لَا بَقَاءَ كَمَالِهَا، وَنَظَرَ إِلَى كَوْن الْغُنَّةِ صِفَةً لَازِمَةً لِلنُّونِ وَلَوْ تَنْوِينًا، وَالْمِيمِ مُطْلقًا كَمَا مَرَّ تَوْضِيحُهُ».

ورجح الشيخُ محمود بن علي بسّة أنها سِتُّ مراتب فيقول: «وأَرَى أنا ومَن يوافِقُني مِن المتأخرينَ من عُلَماءِ التَّجْوِيدِ أنَّ مراتِبَ الغُنَّةِ سِتٌّ: أقْوَاهَا المشدَّدُ المتَّصِلُ بصُوَرِه الستِّ، ثمَّ المشدَّدُ المنفصِلُ بصوَرِه السّتّ، ثم المدغَمُ النَّاقصُ، ثم الْمُخفَى، ثمَّ الْمُظهَرُ، ثم الْمُتَحركُ، موافقَةً لمذهَبِ الجُمهور من ناحيةٍ، ومن نَاحيةٍ أخرَى مراعاةً للفَرْقِ بينَ المتَّصلِ والمنفصِلِ منَ المشدَّدِ حيْثُ إنَّ المتَّصِلَ تشديدُه ثابتٌ، والمنفصلُ تشديدُه لا يكونُ إلا باجتماعِ الكلمَتَيْنِ فهُوَ عارضٌ لذَلِكَ، ثمَّ إنَّ المنفَصِلَ معَ كَوْنِ تشدِيدِهِ عَارضًا لتَوَقُّفِهِ علَى اجتِمَاعِ الكَلمتَيْنِ الَّذي لا يتحقَّقُ إلا بهِ أكملُ من المدغَم الناقصِ علَى كُل حَالٍ من حيثُ الغنَّة، ومن المخفَى، ومن المظهَر، ومن المتحرّكِ من بابِ أوْلَى»[2].

---

(١) العميد في علم التجويد ٣٤ ـ ٣٥.

(٢) العميد في علم التجويد ٣٥.

ونختمُ المسألةَ بتنبيهاتٍ أدائيَّةٍ هامَّةٍ لمشايخِ الإقراءِ المشارِكين في مشروعِنا الصوتيِّ (اتِّساق):

• ذهب الشَّيْخُ أيمن سويد إلى أنَّ الغنَّة أربع مراتب: كاملةٌ، وأكمَلُ، وناقصَةٌ، وأنقص، وهناك فرقٌ دقيقٌ بينَ المُخْفَىٰ والمُدغَم.

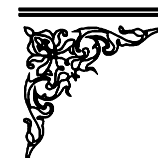
• قال الشَّيْخُ محمد كريم راجح: الزَّمنُ واحدٌ، والاختلافُ في قوَّتِها.

• قال الشَّيْخُ مصطفى البحياوي: الغُنَّةُ زمنها واحدٌ، وتختلف في مراتِبِها قد يكونُ للاعتمادِ علَى المخْرَجِ.

• قال الشَّيْخُ منير محمد المظفر التونسي: المشافَهَةُ تُثبِتُ أن الغنَّة متفَاوتَةٌ.

• قال الشَّيْخُ محمد الشريف السحابي: كلَّما بعُد الحرفُ عن النونِ تكونُ الغنَّةُ ضعيفةً، وكلَّما قرُب الحرفُ من النونِ تكونُ الغنَّة قوية.



الْمبحَثُ الحَادِي عَشَرَ
الإخْفَاءُ الشَّفوِي

المَطْلَبُ الأوَّلُ: تَعْرِيفُ الإخْفَاءِ:

لُغَةً: السَتْرُ[1].

اصطلاحًا: «عِبارةٌ عن النُّطقِ بحرفٍ ساكنٍ، عارٍ من التَّشْدِيدِ، على صفَةٍ بينَ الإظهَارِ والإدغَامِ، معَ بقَاءِ الغُنَّةِ في الحَرْفِ الأوَّلِ»[2].

❊ ❊ ❊

المَطْلَبُ الثَّانِي: مَذاهِبُ العُلمَاءِ في الإخْفَاءِ:

فِي حالَةِ سُكونِ الميم التي بعدَهَا حرفُ البَاءِ، فإنَّه يمتَنِعُ في العَربيَّةِ إدغامُها، **قال سيبويه**: «فَالْمِيمُ لَا تُدْغَمُ فِي البَاءِ، وَذَلِكَ قَولُكَ: أَكْرِمْ

(١) مقاييس اللغة ٢/٢٠٢ مادة خفي.

(٢) هداية القاري إلى تجويد كلام الباري ١/١٦٨.

بِهِ»[١]، والقَولُ بإدغامِهَا غريبٌ[٢]، لمخالفَتِهِ العربيَّةَ، ومَا أجمَعَ عَلَيْهِ القُرَّاء، قَالَ أحمدُ بنُ يعقُوبَ التَّائبُ (ت٣٤٠هـ): «أجمَعَ القُرَّاءُ علَى تَبْيِينِ الْمِيمِ السَّاكِنَةِ وَتَرْكِ إدْغَامِهَا إذَا لَقِيَهَا بَاءٌ فِي كُلِّ القُرْآنِ»[٣].

واختَلفَ القُرَّاء فيهَا بينَ الإخفَاءِ والإظهَارِ علَى قَولَيْنِ:

الأَوَّلُ: الإخفَاءُ، ويكُونُ معَ الغُنَّة، ويُطلَقُ علَيْهِ «الإخْفَاءُ الشَّفَوِيُّ»، تمييزًا لهُ عَن إخفَاءِ النُّونِ، ولأنَّه لا يخرجُ إلَّا من الشَّفتَيْن، وهذَا هو المختَارُ عندَ جُمهورِ القرَّاء كَابنِ مجاهدٍ[٤]، والدَّاني[٥]، وابن الجزري[٦]، وغيرهم. وهو الذي عليه العمل عند عامَّة القراء في كافة الأمصار.

الثَّانِي: الإظهَارُ، وهَذَا مذهبُ جمَاعةٍ مِن أهلِ الأَدَاءِ، مثل أَبِي الحُسَين بنِ المنَادِي[٧]، ومكيِّ بنِ أبي طَالبٍ[٨]، وغيرِهما. وقد ترك العمل بهذا المذهب.

قال الإمام ابن الجزري: «وَالْوَجْهَانِ صَحِيحَانِ مَأْخُوذٌ بِهِمَا، إلَّا أَنَّ الْإِخْفَاءَ أَوْلَى لِلْإِجْمَاعِ عَلَى إِخْفَائِهَا عِنْدَ الْقَلْبِ، وَعَلَى إِخْفَائِهَا فِي مَذْهَبِ أَبِي عَمْرٍو حَالَةَ الْإِدْغَامِ فِي نَحْوِ: ﴿بِأَعْلَمَ بِٱلشَّٰكِرِينَ﴾ [الأنعام: ٥٣]»[٩].

ويتحقَّق إخفاءُ الميمِ بإطبَاقِ الشَّفتَينِ، ومثلُه القَلْبُ في النُّون السَّاكنة

---

(١) الكتاب: ٤/٤٤٧.
(٢) ينظر: فتح الأقفال ٦٣.
(٣) التمهيد لابن الجزري ١٤٤.
(٤) ينظر: التحديد ١٦٦.
(٥) ينظر: التحديد ١٦٧.
(٦) ينظر: التمهيد في علم التجويد لابن الجزري ١٤٤، والنشر: ١/٢٢٢.
(٧) ينظر: التحديد ١٦٧، والتمهيد في معرفة التجويد لابن العطَّار ٣٠١.
(٨) ينظر: الرعاية ٢٣٢.
(٩) النشر: ١/٢٢٢.

والتَّنوين، مثل: ﴿أَنۢ بُورِكَ﴾ [النمل: ٨]، و﴿عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ [آل عمران: ١١٩] إذْ تُقْلَبُ النُّونُ ميمًا، ثمَّ تُخفى بغنَّة.

ومن نصوص الأئمة قولُ ابن غَلْبون: «الْمِيمُ مَعَ البَاءِ مُخْفَاةٌ لَا مُدْغَمَةٌ، والشَّفَتَانِ أيضًا يَنطَبِقَانِ معَهُمَا»[1].

قال الإمام أبو عمرو الدَّاني: «فَعُلَمَاؤُنَا مُخْتَلِفُونَ فِي العِبَارَةِ عَنْهَا مَعَهَا، فقَالَ بَعْضُهُمْ: هِيَ مُخْفَاةٌ لانطِبَاقِ الشَّفَتَيْنِ عَلَيْهِمَا، كَانطِبَاقِهِمَا عَلَى إِحْدَاهُمَا»[2].

وقال الإمام ابن الباذش (ت٥٤٠هـ): «إِلَّا أنْ يُرِيدَ القَائِلُونَ بِالإِخْفَاءِ انطِبَاقَ الشَّفَتَيْنِ عَلَى الحَرْفَيْنِ انطِبَاقًا وَاحِدًا، فذَلِكَ مُمْكِنٌ فِي البَاءِ وحْدَهَا، فِي نحوِ: أَكْرِمْ بِزَيْدٍ»[3].

وَهَذَا الانطِبَاقُ يكُونُ مِن غَيرِ مُبالغَةٍ فيه، يَقولُ الشَّيْخُ عبدُالغنيِّ النابلسِيُّ: «وَلْيَحْتَرز القَارِئُ عِندَ التَّلَفُّظِ بِالإِقْلَابِ مِن كزِّ الشَّفَتَيْنِ على الْمِيمِ الْمَقْلُوبَةِ فِي اللَّفْظِ لِئَلَّا يَتَوَلَّدَ التَّشْدِيدُ مِن كزِّهما، فَلْيَتَلَطَّفْ بِسُكُونِ الْمِيمِ»[4].

ويتحقَّق ذلك بما وصفه الإمام محمد المَرْعَشِيّ: «وبِالجُملَةِ إنَّ الميمَ والباءَ يخرجَانِ بانطبَاقِ الشَّفَتَيْنِ، والبَاءُ أدْخَلُ وأقْوَى انطِبَاقًا، كمَا سَبَقَ فِي بَيانِ المخَارِجِ، فتَلَفَّظْ بِالْمِيمِ فِي ﴿أَنۢ بُورِكَ﴾ [النمل: ٨] بغنَّة ظَاهِرَةٍ، وبتَقْلِيلِ انطبَاقِ الشَّفَتَيْنِ جِدًّا، ثمَّ تلَفَّظْ بالبَاءِ قبلَ فتْحِ الشَّفَتَيْنِ بتقْوِيَةِ انطِبَاقِهِمَا، وتجْعَلُ المنطَبِقَ مِنَ الشَّفَتَيْنِ فِي البَاءِ أَدْخَلَ مِنَ المنطَبِقِ فِي الْمِيمِ»[5].

---

(١) التذكرة ٩٢/١.

(٢) التحديد ١٦٦.

(٣) الإقناع: ١٨١/١.

(٤) كفاية المستفيد في التجويد/ق/٤.

(٥) جهد المقل ٢٠٢.

وذَهَبَ بعضُ المعَاصرِينَ إلَى عَدَمِ إطبَاقِ الشَّفَتَيْنِ إطبَاقًا تامًا، وإنَّما بِتَرْكِ فُرْجَةٍ خفِيفَةٍ فِي أدَاءِ الإخفَاءِ الشَّفَوِي، والقَلْبِ فِي النُّونِ السَّاكنة.

ونختمُ المسألةَ بتنبيهاتٍ أدائيَّةٍ هامَّةٍ لمشايخِ الإقراءِ المشارِكِين في مشروعِنا الصوتيِّ (اتِّساق):

● ذهَبَ المشَايخُ محمد عبدالحميد خليل، وإبراهِيم الأخضَر، وأبو مظفَّر التونسي: إلى القَولِ بالفُرْجَةِ، وعدَمِ الإطْبَاقِ التَّامِّ.

● قال أبو مظفر التونسي: وما ذُكر عن الأئمَّة من قولهم بالإطبَاقِ فإنَّما هُوَ علَى مَذْهَبِ الإظهَارِ، قرأتُ على بعض المشايِخِ بِالإطْبَاقِ، وقرأتُ على الشَّيخِ عُيُون السُّود بالفُرْجَة، فُرجة ظاهِرَة عندَه، وعندَ الشَّيخِ عبدالفتَّاحِ القَاضي فُرَجة يَسِيرة جدًّا.

● قالَ الشَّيْخُ عبدُالحَكيم عبدُاللطيف: قرأنا على مشايخنا الإطْبَاقِ، وأقْرَأَنَا شيخُنَا محمُود عَلِي بسَّة بهَذَا الوَجْه أيضًا، وأقرأَنَا بالانفِرَاج الخَفِيفِ، والأوَّلُ أسهَلُ.

● ذَهَبَ المشَايخُ محمد كرَيِّم رَاجِح، وأيمَن سُويْد، وأحمَدُ المعصراوي، ومصطَفَى البِخْيَاوي، ومحمد الشَّريف السحابي، وعبدُالسَّتَّار النُّعيمي، وإبراهِيمُ المشهَدَانيُّ: إلى إطبَاقِ الشَّفَتَيْنِ دونَ فُرجَةٍ.

● وزادَ الشيخُ أيمَن سُوَيد قائلاً: «الذي ثَبَتَ لي ثبوتَ الشَّمس ـ بعد بحث دام عشرين عامًا ـ أنَّ الفُرجةَ في إخفاء الميم السَّاكنة عند الباء، أو الميم المنقلبة عن النُّونِ في نحو «مِنْ بَعْد» لأنَّ نطقهما واحدٌ، الذي ثبت لي أنَّ إبْقاءَ الْفُرْجَةِ أمْرٌ مُحدَثٌ عند القراءة، لا صَدًى له في كُتبِ الأئمَّة الْبتَّة.





الفصل الثاني
مَسَائِلُ تجْوِيديَّةٌ متَفَرّقَةٌ

- وَفِيهِ ستةُ مبَاحِث:

الْمَبْحَثُ الأَوَّلُ: الإدغَامُ النَّاقِصُ في ﴿بَسَطتَ﴾ وبابِه..

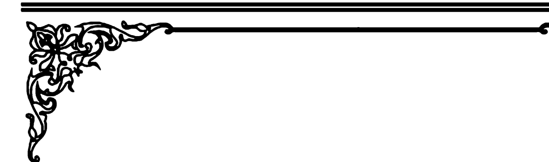
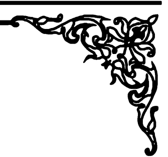
الْمَبْحَثُ الثَّانِي: **الإدغَامُ الكَاملُ والنَّاقِصُ في** ﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم﴾.

الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ: الوقْفُ على أواخرِ الكَلِمِ.

الْمَبْحَثُ الرَّابعُ: إِتْمَامُ الحَرَكاتِ.

الْمَبْحَثُ الْخَامِسُ: النَّبْرُ.

الْمَبْحَثُ السَّادِسُ: الخَنْخَنَةُ.

الْمَبْحَثُ الأَوَّلُ

الإدْغَامُ النَّاقِصُ فِي ﴿بَسَطتَ﴾ وبابِه.

إِذَا جَاءَ بَعْدَ الطَّاءِ السَّاكنَةِ تَاءٌ فإنَّها تُدْغَمُ فِيهَا تَجانُسًا إدغامًا نَاقِصًا، وقد اعتَنى الأئمَّةُ ببيَانِ ذلكَ وإيضَاحِهِ.

قال الإمامُ أبو عمرٍو الداني: «فَإِنِ الْتَقَتِ الطّاءُ وَهِيَ سَاكِنَةٌ بِتاءٍ، أُدْغِمَتْ فِيهَا بِيُسْرٍ وَبُيِّنَ إِطْبَاقُهَا مَعَ الإدغَامِ، وَإِذاَ بُيِّنَ امْتَنَعَتْ مِنْ أَنْ تُقْلَبَ تاءً خَالِصَةً، لِأَنَّهَا بِمثَابَةِ النُّونِ وَالتَّنْوِينِ، إذا أُدْغِمَا وبَقِيَتْ غُنَّتُهُمْ، هَذَا مذْهَبُ الْقُرَّاءِ، وَقَدْ يجُوزُ إدغَامُهَا وإِذْهَابُ صَوْتِهَا، كَمَا جَازَ فِي النُّونِ السَّاكِنَةِ»[1].

وبيَّنَ الإمامُ مَكيٌّ ما ينَبغِي أن يُحتَرَزَ منْه في نُطْقِ مِثْلِ هَذِهِ الكَلِمَاتِ فقَالَ: «إذا وَقَعَت الطّاءُ المُدْغَمَةُ فِي تاءٍ بَعْدهَا وَجَب عَلَى الْقَارِئِ أَنْ يُبَيِّنَ التَّشْدِيدَ مُتَوَسِّطا، وَيُبَيِّنَ الإدْغَامَ، وَيُظْهِرَ الْإِطْبَاقَ، الَّذِي كَانَ فِي الطّاءِ؛ لِئَلَّا تَذْهَبَ الطّاءُ فِي الإدْغَامِ، فَيَذْهَبَ إِطْبَاقُهَا معهَا»[2].

ويؤكّدُ أبو العَبَّاسِ الخابُوريُّ ضرورةَ تَبْقِيَةِ ما يتَّضحُ به أثرُ الإطباقِ قائلًا: «فَيَنْبَغِي أن يُشِيرَ إِلَى إِطْبَاقِهَا مِثْلَ: ﴿بَسَطتَ﴾ [المائدة: ٢٨]،

---

(١) التحديد ١٣٨.

(٢) الرعاية ١٩٩.

و﴿أَحَطتُ﴾ [النمل: ٢٢]، و﴿فَرَّطتُ﴾ [الزمر: ٥٦]، وَلَا يُدْغِمَهَا مِنْ غَيْرِ إِطْبَاقٍ، بَلْ يُطْبِقُ لِسَانَهُ عَلَى مَا يُحَاذِيهِ مِنَ الحَنكِ الأَعْلَى، ثُمَّ يَلفظُ بِالتَّاءِ مُشَدَّدَةً مُبَيَّنَةً»[١].

ويقولُ القُرطبيُّ (ت ٤٦١هـ) «الطَّاءُ تُدْغَمُ بِإِبْقَاءِ شَائِبَةٍ مِنْهَا، مَعَ أَنَّهَا تَنقَلِبُ تَاءً، والإِطْبَاقُ لَهَا لَا لِلتَّاءِ»[٢].

قال الإمام ابن الجزري: « وَإِذَا سَكَنَتْ وَأَتَى بَعْدهَا تاءٌ فَأَدْغِمْها فِيهَا إدغامًا غَيْرَ مستكمَلٍ، يبقَى مَعهُ تَفْخِيمُهَا وَاسْتِعْلَاؤُهَا، لِقُوَّةِ الطَّاءِ وَضَعْفِ التّاءِ، نحو: ﴿بَسَطتَ﴾ [المائدة: ٢٨]، و﴿أَحَطتُ﴾ [النمل: ٢٢]، و﴿فَرَّطتُ﴾ [الزمر: ٥٦]»[٣].

وقَالَ أيْضًا: «إذَا سَبقَت الطّاءُ التّاءَ، وَكَانَتْ سَاكِنَةً، أُدغِمَت الطّاءُ فِيهَا، فَإِذَا نَطَقْتَ بِهَا خَلَّصْتَ صَوْتَ الطّاءِ مَعَ الْإِتْيَانِ بِصَوْتِ الْإِطْبَاقِ، ثُمَّ تَأْتِي بِالتّاءِ مُرَقَّقَةً عَلَى أَصْلِهَا»[٤].

وَنبَّه تِلميذُه عثمانُ النَّاشريُّ عَلَى أَمْرٍ ينبَغِي التَّنَبُّهُ لهُ عِنْدَ مثل هَذِهِ الْكَلِمَاتِ: «إِلَّا أَنَّهُ لَابُدَّ مِنْ إِبْقَاءِ صِفَةِ الطَّاءِ، وقَدْ يَجْرِي اللِّسَانُ بتَفْخِيم السِّين مِن: ﴿بَسَطتَ﴾ [المائدة: ٢٨]... وَالحَاءِ مِن: ﴿أَحَطتُ﴾ [النمل: ٢٢] لمجاورة المفخَّمِ، فَرَاقِبْ نَفْسَكَ حَالَ اللَّفْظِ ورَقِّقْهُمَا»[٥].

وهذا كلُّه لا يمكِنُ تحقيقُهُ إلَّا بالمشَافهَةِ، والأخْذِ عَن المقْرئينَ المتْقِنِينَ، كمَا قَالَ الإمَامُ ابنُ الجَزَريِّ: «وهَذَا ونحوهُ تَحْكُمُهُ المشَافَهَةُ»[٦].

---

(١) الدر النضيد ١٦١.
(٢) الموضح ١٤٦.
(٣) التمهيد ١٣٣.
(٤) التمهيد ١١٣.
(٥) الهداية إلى تحقيق الرّواية/ق/٦٧.
(٦) التمهيد ١١٣.




المَبْحَثُ الثَّانِي
الإِدْغَامُ الكَامِلُ والنَّاقِصُ فِي ﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم﴾:

اتَّفَقُوا عَلَى إِدْغَامِ القَافِ فِي الكَافِ، ثُمَّ اختَلَفُوا فِي صِفَةِ الاسْتِعلاءِ هَلْ تبْقَى مَعَ الإدْغَامِ أَمْ لا، على مذهَبيْنِ:

الأَوَّلُ: الإِدْغَامُ معَ بقَاءِ صِفَةِ الاستعْلَاءِ في القَافِ، وبِهِ أخَذَ الإمَامُ مكيٌّ وأبُو بكْرِ ابنُ مِهرَان.

الثَّانِي: الإدْغَامُ التَّامُّ معَ عَدَمِ بقَاءِ الصِّفَةِ، وبِهِ أخَذَ الدَّانِي وجمهور الأَئمَّةِ.

والوَجهُ الثَّانيَ - الإدغَام الخَالِص - أصحُّ رِوَايَةً، وأوْجَهُ قِيَاسًا، بَل لا يَجُوزُ غيرُهُ لأَبِي عَمْرٍو ومن وافقه ممَّن يأخُذُ بالإدغَامِ الكَبِيرِ، لأنَّ مِن مذهبِه إدْغامَ القافِ المتحَرّكِ فِي الكَافِ إدغَامًا محْضًا؛ فإدغَامُ القَافِ السَّاكِنَةِ في الكَافِ إدغامًا محْضًا أَوْلَى.

قال الحافظُ أبو عمرٍ الداني: «أجْمَعُوا عَلَى إِدْغَامِ القَافِ فِي الكَافِ وقَلْبِهَا كَافًا خَالِصَةً مِن غَيْرِ إظْهَارِ صَوْتٍ لَهَا فِي قَولِه: ﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم﴾»(١).

وَحكَى الإمامُ ابنُ الجزرِيِّ عِلةَ الخِلافِ فيه، وأنَّ مَرَدَّها إلى عدَم

(١) جامع البيان في القراءات ٢/٦٦٥.

الأخذ بإدغام أبي عمْرِو، فقال: «أَجْمَعَ رُوَاةُ الْإِدْغَام، عَنْ أَبِي عَمْرٍو، عَلَى إِدْغَامِ الْقَافِ فِي الْكَافِ إِدْغَامًا كَامِلًا يُذْهِبُ مَعَهُ صِفَةَ الِاسْتِعْلَاءِ وَلَفْظَهَا. لَيْسَ بَيْنَ أَئِمَّتِنَا فِي ذَلِكَ خِلَافٌ، وَبِهِ وَرَدَ الْأَدَاءُ وَصَحَّ النَّقْلُ، وَبِهِ قَرَأْنَا وَبِهِ نَأْخُذُ، وَلَمْ نَعْلَمْ أَحَدًا خَالَفَ فِي ذَلِكَ، وَإِنَّمَا خَالَفَ مَنْ خَالَفَ فِي ﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم﴾ مِمَّنْ لَمْ يَرَوْا إِدْغَامَ أَبِي عَمْرٍو»[(1)].

وفي بيَانِ مذْهبِ الإدغامِ النَّاقصِ قالَ الشَّيخُ المرصَفيُّ: «وَكيْفِيَّةُ أدَاءِ هَذَا الإدْغَامِ المحَافظةُ علَى سُكونِ القَافِ مِن غَيْرِ قَلْقَلَةٍ أيْضًا...والوَجْهَانِ صحِيحَانِ مَقْرُوءٌ بهِمَا لجَمِيعِ القُرَّاءِ إِلَّا أنَّ الإدْغَامَ الكَامِلَ هُوَ الأَوْلَى والمخْتَارُ عندَ الجُمهُورِ وَالمقَدَّمُ في الأدَاءِ، وقَدْ حَكَى غَيْرُ واحِدِ الإجماَعَ عَلَيْها»[(2)].

وقد ذَهَبَ بعضُ العلمَاءِ إلَى أنَّ الإدغَامَ النَّاقِصَ فِي ﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم﴾ [سورة المرسلات: ٢٠] مِن أوجُهِ الرِّوايَةِ فِي القِرَاءَاتِ وتَترَتَّبُ علَيْهِ تحرِيرَاتٌ فِي بَعْضِ الرِّوَايات، وأنَّ هذَا الوَجْهَ لَيسَ مَوْجُودًا فِي مَتْنِ الشَّاطِبِيَّةِ ولاَ أصْلِهِ؛ إذْ إنَّ الإمَامَ الدَّاني لمْ يذكُرْ هذِه الكَلمَةَ أصلاً فِي التيسير، وقَطَع في غيرِ التيسِيرِ بالإدْغَامِ المَحْض، والشاطبيُّ تَبَعٌ لَه لأن اختصر تيسيره، فكونُ الشَّاطبيّ لمْ يتعرَّضْ لذكرِها، فهُوَ يُحمَلُ علَى مذهَبِ الدَّاني، ولو كانَ مخالفًا لهُ لنصَّ علَى ذلِكَ.

ثمَّ إنَّ الإمَامَ ابنَ الجَزري لمْ يذكُر الشاطبيَّ معَ الَّذين يُبْقُونَ صفةَ الاسْتِعلاءِ، ولَا يأتِي الإدغَامُ النَّاقِصُ لحَفْصٍ لَا منَ الشَّاطِبِيَّةِ ولَا مِنَ الطَّيِّبةِ.

قال العلَّامَةُ المتوَلي فِي الرَّوْضِ النَّضِيرِ: «أَمَّا حَفْصٌ فَقَالَ الإزميري: قَرَأْنَا بِالإدْغَام مَعَ إِبْقَاء الصِّفَةِ مَعَ الْمَدِّ فِي الْمُنْفَصِلِ وَعَدَمِ السَّكْتِ عَلَى السَّاكِنِ قَبْلَ الْهمزةِ عَلَى أَنْ يَكُونَ مِن التَّبْصِرَةِ وَغَايَةِ ابْنِ

(١) النشر في القراءات العشر ١/٢٩٩.

(٢) هداية القاري١/٢٥٥.

مهْرَانَ، وَإِنْ لَمْ يُسْنِدْهَا فِي النَّشْرِ إِلَى رِوَايَة حَفْصٍ، وَيَأْتِي لَهُ عَلَى الإدغام الْكَامِلِ كُلُّ الْوُجُوهِ»[١].

فَيُلاحَظُ أنَّ هَذَا الوَجْهَ لحَفْصٍ من طريقَيْنِ غيرِ مُسْنَدَيْن في النَّشْر، أي أنَّه خَارجٌ عن الطُّرُق النَّشْريَّةِ بما في ذلكَ طريقُ الشَّاطبيَّةُ، وقدْ صَرَّح بذلكَ الشَّيْخُ الضبَّاعُ بقولهِ: «ذهَبَ جمهورُ أهلِ الأدَاءِ إِلَى إِدْغام القَافِ فِي الكَافِ مِنْهُ ـ أيْ ﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم﴾ ـ إدْغامًا مَحضًا، وذَهَبَ مَكيٌّ وابْنُ مهْرَانَ إِلَى إدغَامِهِ فِيهِ مَعَ إِبْقَاءِ صِفَةِ استِعْلاَءِ القَافِ، وليْسَ مكيٌّ وابنُ مهْرانَ مِن طُرُقِنا، فكُلُّ ما ذَكرهُ المحرِّرُونَ مِن التَّفْرِيعِ لا دَاعِيَ إليْهِ، فليُعلَمْ»[٢].

بينَمَا أخَذَ كثيرٌ منَ الشُّيُوخِ بالوَجْهَينِ فِي هَذَا اللفظِ اعتِمَادًا علَى ذِكْرِ ابنِ الجَزَريِّ الخلافَ فيهِ فِي المقدِّمةِ الجزريَّةِ بقَوْلِهِ: «وَالخُلْفُ بِـ: نَخْلُقْكُمْ وَقَعْ»[٣].

ونختِمُ هذِهِ المسْأَلةَ بِذِكرِ تنبِيهَاتٍ أدائيَّةٍ هامَّةٍ للمشَايخِ المُشارِكينَ فِي المشْرُوعِ الصَّوْتِيِّ (اتِّسَاق):

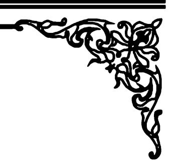
● مِنَ المشايِخِ الكِرَامِ مَن يرَى جَوازَ الوَجْهَيْنِ دونَ تقدِيمِ وجهٍ علَى وجهٍ، وإلى ذلكَ ذهَبَ كُلٌّ مِن: الشَّيخِ المعصَروايّ، والشَّيْخِ محمد عبدالحميد، والشَّيْخ كرَيِّمْ راجِح.

● وَمِنهُم مَن يرَى جوَازَ الوَجْهَينِ معَ تقدِيم وجهِ الإدغَامِ الكَامِلِ، وإليهِ ذهَبَ كلٌّ من: الشَّيْخِ إبراهيم الأخضَر، والشَّيْخِ المشْهَداني، والشَّيْخِ النُّعَيْمِي، والشَّيْخِ السَّحَابِي، والشَّيْخِ البِحْيَاوِي، والشَّيْخِ أيمَن سُوَيْد.

● ويَرَى الشَّيْخُ عبدُالحَكِيم عبداللَّطِيفِ جَوازَ الوَجْهَيْنِ، معَ تقْدِيمِ وَجْهِ الإدغَامِ النَّاقِصِ.

---

(١) الروض النضير، للمتولي ٥٠٨.
(٢) صريح النص، للضباع ٢٦.
(٣) الشطر الثاني من البيت٤٦.

الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ
الوَقْفِ على أواخر الكلم

المَطْلَبُ الأَوَّلُ: الوَقْفُ عَلَى الْمُشَدَّدِ

تَعرِيفُ الحَرْفِ الْمُشَدَّدِ:

عَرَّفَ الإمَامُ القرطبيُّ التَّشْدِيدَ بقولِهِ: «وَأَمَّا التَّشْدِيدُ فَيَحْدُثُ إذَا الْتَقَى حَرْفَانِ مِثْلَانِ أَوْ حَرْفَانِ مُتَقَارِبَانِ، الْأَوَّلُ مِنهُمَا سَاكِنٌ، وَالثَّانِي مُتَحَرِّكٌ، فَيُقْلَبُ أحَدُهُمَا إلَى الْآخَرِ، فَيَجِبُ الإدْغَامُ»(١).

ويبَيّنُ الإمَامُ مَكيٌّ قيامَ الحرفِ المشدَّدَ مقامَ حرفَيْنِ بقوله: «اعْلَمْ أَنَّ الْمُشَدَّدَ الْمُفْرَدَ فِي الْقُرْآنِ وَالْكَلَام كَثِيرٌ، وَكُلُّ حَرْفٍ مُشَدَّدٍ يَقُومُ مَقَامَ حَرْفَيْنِ فِي الْوَزْنِ وَاللَّفْظِ، وَالْحَرْفُ الْأَوَّلُ مِنهُمَا سَاكِنٌ وَالثَّانِي مُتَحَرِّكٌ»(٢).

- **كَيفِيَّةُ النُّطْقِ بالْمُشَدَّدِ:**

اعتَنَى العُلمَاء بِذكْر كيفيَّةِ نُطقِ المشدَّد حرصًا على عدَم نقصِه

(١) الموضح ١٣٩.
(٢) الرعاية٢٤٥.

والإخلالِ بالحرفَيْن المُركَّب منهُما، **فَقَالَ الإمَامُ القرطبُّي**: «أَنْ يَجْعَلَ الْاعْتِمَادَ عَلَى الْحَرْفَيْنِ مرَّةً، فَيَكُونُ النُّطْقُ بِهِمَا دفْعَةً مِنْ غَيْر وَقْفٍ عَلَى الْأَوَّلِ، وَلَا فَصْلٍ بَيْنَ الْحَرْفَيْنِ بِحَرَكَةٍ وَلَا رَوْم، وَيَكُونُ الْحَرْفَانِ مَلْفُوظًا بِهِمَا وَيَصِيرَانِ بِالتَّدَاخُلِ كَحَرْفٍ وَاحِدٍ لَا مُهْلَةً بَيْنَ بَعْضِهِ، وَبَعْضِهِ وَيلزَم اللِّسَانُ أَوْ غيرُهُ مِنَ الْمَخَارِجِ مَوْضِعًا وَاحدًا، إلا أَنَّ مُكْثَهُ وَاِحْتِبَاسهُ فِي الْمُشَدَّدِ، لِمَا حَدَثَ مَنِ التَّضْعِيفِ أَكْثَرُ مِنْ مُكْثِهِ وَاِحْتِبَاسِهِ فِي الْمُخَفَّفِ كَقَوْلِكَ: «قَطْ، وَثَمَّ»»[1].

ويُبَيّنُ العلَّةَ في ذلك بقوله: «وَالْعِلَّةُ فِي ذَلِكَ أَنَّ اعْتِمَادَ آلَةِ النُّطْقِ عَلَى مَوْضِعِ اِرْتِفَاعِهَا عَنهُ وَعَوْدَهَا إِلَيْهِ، ثُمَّ ارْتِفَاعها عَنهُ مُسْتَثْقَلٌ يُشْبِهُ مَشْيَ الْمُقَيَّدِ، فَجُعِلَ اللِّسَانُ أَوْ غَيْرهُ مِنَ الْمَخَارِجِ يَنْبُو عَنهُمَا نَبْوَةً وَاحِدَةً طَلَبًا لِلْخِفَّةِ، وَلِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ السُّهولَةِ عَلَى اللَّافِظِ»[2].

والتَّفريطُ في إحكَام الشَّدَّةِ بمثابةِ إسقاطِ حَرفٍ، كما يقولُ الإمامُ مكيٌّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَيَجِبُ عَلَى الْقَارِي أَنْ يَتَبَيَّنَ الْمُشَدَّدَ حَيْثُ وَقَعَ وَيُعْطِيَهُ حَقَّهُ، وَيُمَيِّزَهُ مِمَّا لَيْسَ بِمُشَدِّدٍ؛ لِأَنَّهُ إِنْ فَرَّطَ فِي تَشْدِيدِهِ حَذَفَ حَرْفًا مِنْ تِلَاوَتِهِ»[3].

وَيَقُولُ السَّخَاوِيُّ:

وَتُبَيِّنُ الْحَرفَ الْمُشَدَّدَ مُوضِحَا ... مِمَّا يَلِيهِ إِذَا الْتَقَى الْمِثْلَانِ
كَالْيَمِّ مَا، وَالْحَقِّ قُلْ، وَمِثَالِ: ظَلْـ ... ـلْنَا؛ لِكَيْمَا يَظْهَرَ الْأَخَوَانِ[4].

● زَمَنُ النُّطْقِ بالحَرْفِ الْمُشَدَّدِ:

كُلُّ صَوْتٍ لُغَويٍّ لهُ زَمَنٌ معيَّنٌ، وقدْ يتأثَّرُ بموقِعِهِ إن كانَ متحرِّكًا أوْ

(١) الموضح ١٣٩ ـ ١٤٠.
(٢) الموضح ١٤٠.
(٣) الرعاية ٢٤٥.
(٤) جمال القراء وكمال الإقراء ٦٦٥.

سَاكنًا للوقْفِ، أو متَّصلًا، أما الصَّوْتُ المشَدَّدُ النَّاتِجُ من التِقَاءِ صَوْتَيْنِ؛ سَاكِنٍ ثُمَّ متَحَرِّكٍ فَقَدْ كَانَ محلَّ خلافِ العُلَمَاءِ وكَانَ لهُم مذهَبَانِ فِي ذَلِكَ:

الْمَذْهَبُ الأَوَّلُ: أنَّ زمَنَ نُطقِ الحَرفِ المشَدَّدِ يستَغْرِقُ نُطْقَ حرفَيْن.

الْمَذْهَبُ الثَّانِي: أنَّ زمَنَ نُطقِ الحَرفِ المشَدَّدِ أطوَلُ مِن زمَانِ الحَرفِ الواحِدِ، وأقصَرُ من زمَانِ الحَرفَيْنِ.

وإلى القَولِ الأوَّلِ ذَهَب الأئمَّةُ النحَّاسُ[١] ومكيٌّ[٢] والقرطبيُّ[٣] وأبو البركاتِ الأنباريُّ[٤].

قال القرطبي: «الْوَاجِبُ مَعْرِفَتُهُ مِنْ كَيْفِيَّة النُّطْقِ بِالْمُشَدِّدِ، وَصِفَةِ التَّلَفُّظِ بِهِ، هُوَ أَنْ يَكُونَ مِقْدَارُ زَمَانِ النُّطْقِ بِحِرَفَيْنِ: سَاكِنٍ وَمُتَحَرِّكٍ، وَلَا يَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ فَيَصِيرُ كَأَنَّهُ نَائِبٌ مَنَابَ أَكْثَرِ مِنْ حَرْفَيْنِ، وَلَا يَقْصُرُ دُونَهُ فَيَكُونُ: قَدْ أَخَلَّ مِنَ الْكَلَامِ بِحَرْفٍ، بَلْ يَتَحَرَّى مَا يَكْفِيهِ مَؤُونَةَ الزِّيَادَةِ وَالنُّقْصَانِ، وَينظِمُ لَهُ الْمَقْصُودَ فِي أَبْهَى مَعْرِضٍ مَنِ الحُسْنِ وَالْإِحْسَانِ»[٥].

وإلى القَولِ الثاني ذَهَب الأئمَّةُ: أبو الحسنِ الوراقُ[٦] وابنُ السَّرَّاجِ[٧] والدانيُّ[٨] والأستراباذيُّ[٩] ونجمُ الدين الواسطيُّ[١٠]

---

(١) إعراب القرآن ٢/٢٥٢.
(٢) الرعاية ٢٤٥ ـ ٢٤٧.
(٣) الموضح ١٤١.
(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصرين والكوفيين ٢/٥٤٧.
(٥) الموضح ١٤١.
(٦) الأصول في النحو ٣/٤٠٥.
(٧) علل النحو ٥٥٥.
(٨) التحديد ١٠١.
(٩) شرح شافية ابن الحاجب ٣/٢٣٥.
(١٠) الكنز في القراءات العشر ١/١٧٥.

والمرعشيُّ[1].

قالَ المالِقيُّ: «زَمَانُ النُّطقِ بِالْحَرْفِ الْمُدْغَمِ أَطْوَلُ مِنْ زَمَانِ النُّطقِ بِالْحَرْفِ غَيْرِ الْمُدْغَم، بِقدْرِ مَا فِيهِ مِنَ التَّضْعِيفِ، كَمَا أَنَّ زَمَانَ النُّطقِ بِالْحَرْفَيْنِ الْمُفَكَّكَيْنِ أَطْوَلُ مِنْ زَمَانِ النُّطْقِ بِالْحَرْفِ الْمُدغَم»[2].

ويقولُ الدانيُّ: «وَأَمَّا المدْغَمُ مِنَ الْحُروفِ فَحَقُّهُ إِذَا الْتَقَى بِمِثْلِهِ أَوْ مقَاربِهِ، وَهُوَ سَاكِنٌ، أَنْ يَدْخلَ فِيهِمَا إدْخالًا شَدِيدًا، فَيرْتَفِعَ اللِّسَانُ بِالْحَرْفَيْنِ ارْتِفاعَةً وَاحِدَةً، لَا فَصْلَ بَيْنهُمَا بِوَقْفٍ وَلَا بِغَيْرِهِ، وَيَعْتَمِدُ عَلَى الْآخرِ اعْتِمادَةً وَاحِدَةً، فَيَصِيرَا بِتَدَاخُلِهِمَا كَحَرْفٍ وَاحِدٍ لَا مُهْلَةَ بَيْنَ بَعْضِهِ وَبَعْضِهِ، وَيُشَدُّ الْحَرْفُ وَيَلْزَمُ اللِّسَانُ مَوْضِعًا وَاحِدًا، غَيْرَ أَنَّ احْتِبَاسَهُ فِي مَوْضِعِ الْحَرْفِ، لِمَا زِيدَ فِيهِ مِنَ التَّضْعِيفِ، أَكْثَرُ مِن احْتِبَاسِهِ فِيهِ بِالْحَرْفِ الْوَاحِدِ»[3].

وقَالَ المرعَشِيُّ فِي الحَرْفِ المشَدَّدِ: «زَمَانُهُ أَطْوَلُ مِنْ زَمَانِ الْحَرْفِ الْوَاحِدِ الْمُخَفَّفِ، وَأَقْصَرُ مِنْ زَمَانِ الْحَرْفَيْنِ الْمُخَفَّفَيْنِ... اعْلَمْ أَنَّ هَيْئَةَ الْحَرْفِ الْمُشَدِّدِ أَنْ يَعْتَمِدَ عَلَى الْمَخْرَجِ اعْتِمادَةً وَاحِدَةً قَوِيَّةً، فَوْقَ الْاعْتِمَادِ فِي الْمُخَفَّفِ كَمَا قَالَهُ الرَّضِيُّ. وَهُوَ مَعْنَى مَا قَالَ: التَّشْدِيدُ حَبْسُ الصَّوْتِ فِي الْحَيِّزِ، أيْ فِي الْمَخْرَجِ بِعُنفٍ».

وقَالَ: «فَصَارَ الْحَرْفَانِ لِشَدَّةِ الْامْتِزَاجِ فِي السَّمْعِ كَالحَرْفِ الْوَاحِدِ، و إلا فَهُمَا حَرْفَانِ فِي الْحَقِيقَةِ، وَعِوَضٌ عَنهُ - أي عَنْ شَدَّة الْامْتِزَاجِ، التَّشْدِيد - وَلَيْسَ التَّشْدِيدُ عِوَضًا عَنِ الْحَرْفِ المدغم، بَلْ عَمَّا فَاتَهُ مِنَ الْاسْتِقْلَالِ فِي التَّلَفُّظِ، فَإنَّكَ إِذَا أَصْغَيْتَ إِلَى لَفْظِكَ سَمِعْتَ سَاكِنًا مُشَدَّدًا يَنْتَهِي إِلَى مُخَفَّفٍ»[4].

---

(١) جهد المقل١٨١.

(٢) الدر النثير ١٧٢.

(٣) التحديد ٩٩.

(٤) جهد المقل١٨١.

• مَرَاتِبُ المشَدَّدِ:

ذكَرَ الإمامُ مكيٌّ مراتبَ الحَرفِ المشدَّدِ بقولِهِ: «اعْلَمْ أنَّ الحُرُوفَ المدْغَمَاتِ عَلَى ثلاثَةِ أضْرُبٍ:

ضَرْبٌ مدغَمٌ فِيهِ زِيَادَةٌ مَعَ الإدْغَام الَّذِي فِيهَا وذَلكَ نحوُ الراءِ المشَدَّدَةِ، فيهَا إخفَاءُ تكْرِيرِهَا مَعَ الإدْغَامِ الَّذي فِيهَا، قَالَ: فَهُوَ زِيَادَةٌ فِي الإدْغَامِ، وزِيَادَةٌ فِي التَّشْدِيدِ.

والثَّاني: إدغَامٌ لَا زِيَادَةَ فِيهِ، وَهُوَ كُلُّ مَا أُدْغِمَ لَا إِخْفَاءَ مَعَهُ، ولَا إِظْهَارَ غُنَّةٍ، ولَا إطبَاقَ ولَا اسْتِعلاءَ مَعَهُ، نحوُ اليَاءِ مِن ﴿ذُرِّيَّةٌ﴾، واليَاءِ والجِيمِ مِن ﴿لُجِّيٍّ﴾، فهَذَا تشْدِيدٌ دُونَ الرَّاءِ المشَدَّدَةِ، لأجْلِ زِيَادَةِ الإخْفَاءِ للتَّكْرِيرِ فِي الرَّاءِ.

والثَّالِثُ: مُدْغَمٌ فِيهِ نَقْصٌ منَ الإدْغَامِ، وذَلكَ نَحْوُ: مَا ظَهَرَتْ معَهُ الغُنَّةُ أو الإطْبَاقُ والاستِعلَاءُ نحْوُ ﴿مَن يُؤْمِنُ﴾ و﴿أَحَطتُ﴾ و﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم﴾ فَهَذَا دُونَ تشْدِيدِهِ الثَّانِي الَّذِي لا نَقْصَ معَهُ فِي إدغَامِهِ ولَا زِيَادَة»[1].

• الْوَقْفُ عَلَى الْمُشَدَّدِ:

الوقفُ على المشَدَّد مكانُ تفاضُلٍ بين التَّالينَ فيتفاوتُونَ في إتقانِه لما فيه من الدقَّةِ، ولا يُحسِنُه كلُّ أحَد. ولا بُدَّ للواقفِ على المُشدَّدِ أن يمُكِّنَ الشَّدَّ حتَّى يُسمَعَ منهُ حالَ وقفِه.

قال الإمام ابنُ الجَزريّ: «اعْلَمْ أَنَّ الْوَقْفَ عَلَى الْحَرْفِ الْمُشَدَّدِ فِيهِ صُعُوبَةٌ عَلَى اللِّسَانِ، فَلَا بُدَّ مِنْ إِظْهَار التَّشْدِيدِ فِي الْوَقْفِ فِي اللَّفْظِ وَتَمْكِينِ ذَلِكَ حَتَّى يُسْمَعَ، نَحوُ: ﴿مِن وَلِيٍّ﴾، و﴿مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾، و﴿ٱلنَّبِيُّ﴾ عِندَ غَيْرِ الهَامِزِ، و﴿مُّسْتَمِرٌّ﴾ و﴿صَوَآفَّ﴾ يَقْصِدُ كَمَالَ التَّشْدِيدِ فِي هَذَا وَنَحْوِهِ، فَاعْلَمْ»[2].

(١) الرعاية ٢٥٥.
(٢) التمهيد ٢٠٧.

الْمَطْلَبُ الثَّانِي
الْوَقْفُ عَلَى مَا اجْتَمَعَ فِي آخِرِهِ سَاكِنَانِ

نصَّ اللُغويُون على أنَّ التِقَاءَ السَّاكِنَينِ يُغتَفَرُ في الوَقْفِ مطلَقًا وذلكَ لأنَّهُ عارضٌ يتأقَّتُ بحالِ الوقفِ فقط[(١)]، قالَ المبرِّدُ: «وَلَوْلَا الْوَقْف لَمْ يُجْمَعْ بَين ساكنَين؛ كَمَا تَقول فِي الْوَقْف هَذَا زَيْدْ، وَهَذَا عمْرو»[(٢)].

وعَلَّلَ ابنُ يَعِيش جوازَ اجتمَاعِ السَّاكنَيْنِ بقَوْلِهِ: «لِأَنَّهُ فِي الوَقْفِ يَجُوزُ الجَمْعُ بَيْنَ سَاكنَيْنِ، فيكُونُ الوَقْفُ كالسَّادِّ مَسَدَّ الحَركَةِ كقَوْلِكَ: «قَامَ زَيْدْ»، و«هَذَا بَكْرْ» وإنَّما سَدَّ الوقْفُ مَسَدَّ الحَركَةِ؛ لِأَنَّ الوَقْفَ علَى الحَرْفِ يُمكِّنُ جَرْسَ ذَلِكَ الحَرْفِ ويُوَفِّرُ الصَّوْتَ عليْهِ، فيَصيرُ تَوفِيرُ الصَّوْتِ بمنزِلَةِ الحَركَةِ لَهُ»[(٣)].

وأئمَّةُ الأدَاءِ مختلِفُونَ في زِيادَةِ التَّمْكِينِ لحَرْفِ المدّ في هذه الأحوالِ، قالَ الحافظُ أبو عَمْرٍو الدَّانِي: «فَمِنهُمْ مَنْ يَزِيدُ فِي تَمْكِينِهِ وَإِشْبَاعِهِ؛ لِيَتَبَيَّنَ بِذَلِكَ وَيَخْرُجَ بِهِ عَنِ الْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، وَهُمُ الآخِذُونَ بِالتَّحْقِيقِ مِنْ أَصحَابِ عَاصِمٍ وَحَمْزَةَ وَوَرْشٍ، وَبِذَلِكَ كُنْتُ أَقِفُ عَلَى الْخاقانِيِّ.

وَمِنهُمْ مَنْ يَزِيدُ فِي تَمْكِينِهِ يَسِيرًا، وَلَا يُبَالِغُ فِي إِشْبَاعِهِ: وَهُمُ الآخِذُونَ بِالتَّوَسُّطِ وَتَدْوِيرِ الْقِرَاءةِ، مِنْ أَصحَابِ نَافِعٍ مِنْ غَيْرِ الْمِصْرِيِّينَ، وَأَصْحَاب ابْنِ كَثِير وَأَبِي عَمْرو وَابْنِ عَامِرٍ، وَالْكِسَائِيِّ.

وَمِنهُمْ مَنْ يُمَكِّنُ مَدَّهُ وَلَا يُشْبِعُهُ زِيَادَةً عَلَى الصِّيغَةِ، لِأَنَّ سُكُونَ مَا بَعْدَهُ لِلْوَقْفِ عَارِضٌ، وَلِأَنَّ الْوَقْفَ مِمَّا يَخْتَصُّ بِالْجَمْعِ بَيْنَ السَّاكِنَيْنِ، وَهُمُ الآخِذُونَ بِالْحَدْرِ»[(٤)].

---

(١) انظر: شرح شافية ابن الحاجب ٤٨٥/١.

(٢) المقتضب ٢٣٦/١.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٢٨٦/٥ ـ ٢٨٧.

(٤) التحديد في الإتقان والتجويد ١٧٢ ـ ١٧٣.

المَطْلَبُ الثَّالِثُ
الْوَقْفُ بِالرَّوْمِ وَالإِشْمَامِ

قال الحافظُ أبُو عَمْرٍو الدَّانِي عندَ كلامِه علَى أحوَالِ الحركَاتِ عندَ الوَقْفِ: «اعْلَمُوا أَنَّ الأَصْلَ أَنْ يُوقَفَ عَلَى الْكَلِمِ، الْمُتَحَرِّكَةِ فِي الْوَصْلِ، إِذَا كَانَتْ حَرَكَاتُهُنَّ إِعْرَابًا أَوْ بِنَاءً بِالسُّكُونِ، لِأَنَّ الْوَقْفَ ضِدُّ الْوَصْلِ، وَلِأَنَّ مَعْنَى الْوَقْفِ أَنْ يُوقَفَ عَنِ الْحَرَكَةِ أي تُتْرَكُ، كَمَا يُقَالُ: وَقَفْتَ عَنْ كَلَامِكَ، أيْ تَرَكْتَهُ «وَاخْتَارَ عَامَّةُ شُيُوخِنَا وَرُؤَسَاءِ أئِمَّتِنَا، فِي مَذْهَبِ الْجمَاعَةِ الْوَقْفَ عَلَى ذَلِكَ بِالْإِشَارَةِ لِمَا فِيهَا مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى كَيْفِيَّةِ الْحَرَكَةِ فِي الْوَصْل طَلَبًا لِلْبَيَانِ»[1].

● تَعْرِيفُ الرَّوْمِ:

لغة:

الرَّوْمُ: طَلَبُ الشَّيْءِ[2].

الرَّوْمُ عندَ القُرَّاءِ: تضعيفُ الصوتِ بالحركةِ، حتى يذهبَ معظمُها، فيُسمَع لها صوَيتٌ خفيٌّ يدرِكُ معرفتَه الأعمى بحاسَّةِ سمعِه[3].

والرَّومُ هُوَ أحدُ مَعْنَيَي الإشارةِ. قال الإمَامُ أبو عَمْرو الدَّاني: «وَالْإِشَارَةُ عَلَى ضَرْبَيْنِ: تَكُونُ رَوْمًا وَتَكُونُ إِشْمَامًا، وَالرَّوْمُ أَتَمُّ مِنَ الإِشْمَام، لِأَنَّهُ تَضْعِيفُ الصَّوْتِ بِالْحَرَكَةِ، حَتَّى يَذْهَبَ مُعْظَمُهَا، فَيُسْمَعُ لَهَا صُوَيتٌ خَفِيٌّ يُدْرِكُ مَعْرِفَتَهُ الْأَعْمَى بِحَاسَّةِ سَمْعِهِ، وَيُسْتَعْمَلُ فِي الْحَرَكَاتِ الثَّلَاثِ إلا أَنَّ عَادَةَ الْقُرَّاءِ أَنْ لَا يَرُومُوا الْمَنْصُوبَ وَلَا الْمَفْتُوحَ؛ لِخِفَّتِهِمَا وَسُرْعَةِ

(١) التحديد ١٦٩.
(٢) العين، الخليل بن أحمد ٢٩١/٨(روم).
(٣) التحديد ١٧١.

ظُهورِهِمَا، إذاَ حَاوَلَ الْإِنْسَانُ الْإِتْيَانَ بِبَعْضِهِمَا»[١]، والمَرُومُ من الحُروفِ وإن ذهَبَ مُعظَمُ حركَتِهِ فلا يُعدُّ ساكِنًا.

قال الحافظُ الدَّاني: «وَهُوَ مَعَ ذلِكَ فِي الوَزْنِ مُحَرَّكٌ»[٢].

وقَدْ نظَمَ الشاطبيُّ مَعْنَى الرَّوْمِ بقوله:

وَرَوْمُكَ إِسْمَاعُ الْمُحَرَّكِ وَاقِفًا ... بِصَوْتٍ خَفِيٍّ كُلَّ دَانٍ تَنَوَّلَا[٣].

- **تَعْرِيفُ الإشمَامِ:**

لغة:

والإِشمامُ أَن يُشَمَّ الحرفُ الساكنُ حَرْفًا كَقَوْلِكَ فِي الضَّمَّةِ هَذَا الْعَمَلُ وَتَسْكُتُ، فتَجِدُ فِي فِيكَ إشمامًا للَّام لَمْ يَبْلُغْ أَن يَكُونَ وَاوًا، وَلَا تَحْرِيكًا يُعتدّ بِهِ، وَلَكِنْ شَمَّةٌ مِنْ ضمَّة خَفِيفَةٍ، وَيَجُوزُ ذَلِكَ فِي الْكَسْرِ وَالْفَتْحِ أَيضًا. الْجَوْهَرِيُّ: وإِشْمامُ الحَرْف أَن تُشِمَّه الضمةَ أَو الكسرةَ، وَهُوَ أَقل مِنْ رَوْمِ الْحَرَكَةِ لأَنه لَا يُسمع وإِنما يَتَبَيَّنُ بِحَرَكَةِ الشَّفَةِ[٤].

اصطلاحًا:

قال الإمامُ أبو عمرو الدَّانيُّ: «وَأَمَّا الإِشْمَامُ فَهُوَ لِرُؤْيَةِ الْعَيْنِ لَا غَيْر، إِذْ هُوَ إِيمَاءٌ بِالشَّفَتَيْنِ إِلَى الْحَرَكَةِ بَعْدَ إِخْلَاصِ السُّكُونِ لِلْحُروفِ، فَلَا يَقْرَعُ السَّمْعَ، وَلِذَلِكَ لَا يَعْرِفُهُ إلا الْبَصِيرُ، وَيُسْتَعْمَلُ فِيمَا يُعَالَجُ بِالشَّفَتَيْنِ مِنَ الْحَرَكَاتِ، وَهُوَ الرَّفْعُ وَالضَّمُّ لَا غَيْر»[٥].

ونبّه الإمامُ ابنُ الجزريُّ إلَى موْقِع الإشمامِ: «ولا تكون الإشارةُ إلا

---

(١) التحديد ١٦٩.

(٢) التحديد ٩٦.

(٣) متن الشاطبية بيت رقم: (٣٧١).

(٤) لسان العرب١٢/٣٢٦ ماد (شمم).

(٥) التحديد ١٧٠.

بعدَ سكونِ الحرف»[1].

وقَدْ نظَمَ الشاطبيُّ مَعْنَى الإشْمَامِ بقوله:

والاِشْمَامُ إِطْبَاقُ الشِّفَاهِ بُعَيْدَ مَا   يُسَكَّنُ لا صَوْتٌ هُنَاكَ فَيَصْحَلاَ[2].

وَبيَّنَ الإمامُ أبو عمرٍو الدَّانيُّ كيفِيَّةِ أدَائِهِ: «وَأَمَّا المشَمُّ مِنَ الْحُروفِ فِي حَالِ الْوَصْلِ أَوْ الْوَقْفِ فَحَقُّهُ أَنْ يُخَلَّصَ سُكُونُ الْحَرْفِ ثُمَّ يُومَى بِالْعُضْوِ، وَهُمَا الشَّفَتَانِ، إِلَى حَرَكَتِهِ لِيُدَلَّ بِذَلِكَ عَلَيهَا مِنْ غَيْرِ صَوْتٍ خَارِجٍ إِلَى اللَّفْظِ، وَإِنَّمَا هُوَ تهيئةٌ بِالْعُضْوِ لا غَيْر، ليعُلم بِالتَّهْيِئَةِ أَنَّهُ يُرادُ المُهَيَّأُ لَهُ، وَلَا يَعْرِفُ ذَلِكَ الأَعْمَى، لِأَنَّهُ لِرُؤْيَةِ الْعَيْنِ، وَيَخْتَصُّ بِهِ مِنَ الْحَرَكَاتِ الرَّفْعُ وَالضَّمُّ، لَا غَيْر، لِأَنَّهُمَا مِنَ الوَاوِ، والْوَاوُ تَخْرُجُ مِنَ الشَّفَتَيْنِ وَفِيهِمَا تُعَالَجُ»[3].

- **مَا لاَ يجُوزُ فِيهِ الرَّوْمُ والإشمَامُ:**

١) هَاءُ التَّأْنِيثِ.

٢) مِيمُ الجَمْعِ.

٣) الحركَةُ العَارِضَةُ.

قال الإمَامُ أبو عَمْرٍو الدَّاني: «فَأَمَّا هَاءُ التَّأْنِيثِ فِي الْوَقْفِ فَلَا يَجُوزُ أَنْ تُرَامَ، وَلَا أَنْ تُشَمَّ، وَلَا أَنْ يُعَوَّضَ مِنَ التَّنْوِينِ الَّذِي يَلْحَقُ التَّاءَ فِي حَالِ الْوَصْلِ أَلِفٌ، لِئَلَّا تَخْتَلَّ عَلَامَتُهَا، فَهِي سَاكِنَةٌ فِي الْوَقْفِ، كَالْأَلِفِ سَوَاء.

كَذَلِكَ مِيم الْجَمْعِ إذاَ وُصِلَتْ بِوَاوٍ نَحو: ﴿عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ﴾ [البقرة: ٦]

(١) النشر: ١٢١/٢.

(٢) متن الشاطبية بيت رقم: (٣٧١).

(٣) التحديد ٩٦ ـ ٩٧.

وَشِبْهِهِ، لَا يَجُوزُ فِي الوَقْفِ رَوْمُهَا وَلَا إِشْمَامُهَا، لِأَنَّ حركَتَهَا تَذْهَبُ هُنَاكَ بِذَهَابِ الوَاوِ للصِّلَةِ، فَتَبْقَى سَاكِنَةً.

وكَذَلِكَ الحركَةُ الْعَارِضَةُ، نَحْو: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ﴾ [البينة: ١]، و﴿مَن يَشَإِ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام: ٣٩]، ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱللَّهَ﴾ [الأنفال: ١٣] وَشِبْهِهِ، لَا تُرَامُ وَلَا تُشَمُّ، لِأَنَّ الحَرْفَ الْمُحَرَّكَ بِهَا سَاكِنٌ، وَإِنَّما دَخَلَتْهُ فِي حَالِ الوَصْلِ لِعِلَّةٍ تُعْدَمُ عِندَ الوَقْفِ»[1].

قالَ الإمَامُ الشَّاطبيُّ:

وَفي هَاءِ تَأْنِيثٍ وَمِيمِ الْجَمِيعِ قُلْ وَعَارِضِ شَكْلٍ لَمْ يَكُونَا لِيَدْخُلَا
وَفي الْهَاءِ لِلإِضْمَارِ قَوْمٌ أَبَوْهُمَا وَمِنْ قَبْلِهِ ضَمٌّ أو الْكَسْرُ مُثِّلَا[2].

❊ ❊ ❊

الْمَطْلَبُ الرَّابِعُ: الوَقْفُ عَلَى ﴿يُحْيِ﴾ اختِيَارًا أو اضطِرَارًا

الوقفُ علَى كلمةِ ﴿يُحْيِ﴾ اختِيَارًا أوِ اضطِرارًا محلُّ بحثٍ بينَ العُلماءِ، وذلكَ فِيمَا لو اختُبِرَ التَّالِي أو اضطُرَّ فوقَفَ على نَحْوِ: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُحْيِۦ وَيُمِيتُ﴾، ﴿بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْـِۧيَ ٱلْمَوْتَىٰ﴾، ﴿كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾، فهل يوقَفُ على هذه المواضعِ بياءٍ واحدةٍ ساكنةٍ، أم بياءَيْنِ أُولاهُما مكسورةٌ وتاليتُها مَدِيَّةٌ.

أصْلُ هذِهِ المسألَةِ في اليَاءِ المتطَرِّفَةِ، حيثُ ذكرَ علمَاء الرَّسم أنَّها إذَا سُبِقَت بياءٍ فإنَّ إحْدَى اليَاءَيْن تُحذَف من الرَّسم، كراهَة اجتمَاع صُورتَيْن متَّفِقَتَيْن في الخطِّ، نحو: ﴿يَسْتَحْيِۦ﴾ [البقرة: ٢٦]، ﴿يُحْيِ﴾ [البقرة: ٧٣]،

(١) التحديد ١٧٠ ـ ١٧١.

(٢) متن الشاطبية بيت رقم: (٣٧٣ ـ ٣٧٤).

﴿لِّنُحْـِۧيَ﴾ [الفرقان: ٤٩]، ونحوها، وعلى هذا الرَّسم جاءَتْ أكثرُ المصاحف، ومن هنا ذَكر بعضُ القرَّاء أنها تُقرأُ بياءٍ واحدةٍ اتباعًا للرسم.

والذي عليه أئمَّةُ التحقيقِ في هذه المسألةِ: أنها تُقرأُ في حالةِ الوقفِ بردِّ الياءِ الثانيةِ. ولبيانِ علَّة ذلكَ نقلَ المِنتَوْريُّ عن شيخِهِ. قولَهُ: «قالَ الدَّانِي في التَّلْخِيصِ: فإن قِيلَ: قَدْ حُذِفَت اليَاءُ فِي الرَّسمِ في قوله تعالى: ﴿وَيُحْيِ ٱلْأَرْضَ﴾ [الروم: ١٩]، ﴿وَهُوَ يُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [الشورى: ٩] وشِبْهِهِ، فهَلَّا حُذِفَتْ فِي الوقْفِ، ولم تُرَدَّ فِيهِ؟ **قال**: قِيلَ: لَمْ تحذَفْ ورُدَّتْ فيه؛ لأنَّ حذفَهَا فِي الكِتَابةِ، إنَّما كانَ لأَجْلِ كراهِيَةِ الجَمْعِ بينَ صورتَيْنِ متَّفِقَتَيْنِ، لَا للاكتِفَاءِ بالكَسْرَةِ الَّتِي قبلَهَا، **قال**: ومَا حُذِفَ لَذَلِكَ لَمْ يُحْذَفْ فِي الوَقْفِ، وَرُدَّ على كُلِّ حَالٍ»[1].

وقال السمينُ الحلبيُّ: «فَإِن قِيلَ: كَيفَ يُوقَفُ عَلَى نَحْوِ: ﴿وَيُحْيِ ٱلْأَرْضَ﴾ [الروم: ١٩]، ﴿يُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [الشورى: ٩]؟ فَالْجَوَابُ: أَنَّهُ يُوقَفُ بِرَدِّ اليَاءِ؛ لِأَنَّ مَا حُذِفَ فِي الْخَطِّ مِنْ ذَلِكَ إِنَّمَا حُذِفَ لِلْاكْتِفَاءِ بِيَاءٍ وَاحِدَةٍ كَرَاهِيَةَ اجْتِمَاعِ صَوْرَتَيْنِ مُتَّفِقَتَيْنِ فِي الْخَطِّ وَاللَّفْظِ، ... وَمَا حُذِفَ لِذَلِكَ لَمْ يُحْذَفْ فِي الْوَقْفِ، وَرُدَّ فِيهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ»[2].

وقَالَ الإمَامُ محمدُ بْنُ الجَزَرِيّ فِي بَابِ الوَقْفِ عَلَى مَرْسُوم الخَطِّ: «قَوْلُ أَئِمَّةِ الْقِرَاءَةِ إِنَّ الْوَقْفَ عَلَى اتِّبَاعِ الرَّسْمِ يَكُونُ بِاعْتِبَارِ الْأَوَاخِرِ مِنْ حَذْفٍ وَإِثْبَاتٍ، وَغَيْرِهِ إِنَّمَا يَعْنُونَ بِذَلِكَ الْحَذْفَ الْمُحَقَّقَ لَا الْمُقَدَّرَ مِمَّا حُذِفَ تَخْفِيفًا لِاجْتِمَاعِ الْمِثْلَيْنِ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ، لذَا أَجْمَعُوا عَلَى الْوَقْفِ عَلَى نَحْو: ﴿مَآءً﴾ و﴿دُعَآءً﴾، و﴿مَلْجَـًٔا﴾ بِالْأَلِفِ بَعْدَ الْهَمْزَةِ، وَكَذَلِكَ عَلَى الْوَقْفِ عَلَى: ﴿تَرَٰٓءَا﴾ ﴿وَرِءْيًا﴾، وَنَحْوَهُ مِمَّا حُذِفَتْ مِنْهُ الْيَاءُ، وَكَذَا الْوَقْفُ عَلَى نَحْوِ: ﴿يُحْيِ﴾ و﴿يَسْتَحْيِۦ﴾ بِالْيَاءِ»[3].

(١) شرح المنتوري على الدرر ٢/٧١٣.
(٢) العقد النضيد ٧٨ ـ ٧٩.
(٣) النشر: ٢/١٥٨.

ومما يعزِّزُ ما ذهبَ إليه أصحابُ هذا القولِ أنها وَرَدَتْ فِي بَعْضِ المصَاحِفِ بيَاءَيْنِ، يقُولُ الإمَامُ السَّخَاوِيُّ: «وَقَدْ رأيْتُ فِي المصحَفِ الشَّامِي ﴿يُحْـِۧيَ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [القيامة: ٤٠] بياءين»[١]، ومثْلُهُ مصحَفُ المشهَدِ الحُسَينيّ بالقَاهرَةِ وغيرُه.[٢]

وعَلَى ضَوءِ ما تقدَّم فإنَّ هذه الكلماتِ إذا وَرَدَتْ فِي القُرْآنِ الكَرِيمِ فِي حَالَةِ الوَقْفِ تُرَدُّ لهَا اليَاءُ المحذُوفَةُ، ونَقِفُ علَيهَا بيَاءَيْنِ.

ونبَّه أبو العبَّاسِ الخابوريُّ على نُكتةٍ لطيفةٍ هنا فقالَ: «وَيَحْتَرِزُ مِنْ لَكْزِ السَّاكِنِ الَّذِي قَبْلَهَا بشَيءٍ مِنَ الْحَرَكَةِ، سَوَاء قَرَأَ بالإدغَام الكبير أَوْ بغَيْرِهِ، وَكَذَا إِذَا كَانَ قَبْلَ اليَاءِ يَاءٌ مُتَحَرِّكَةٌ، وَقَبْلَ الْمُتَحَرِّكَةِ سَاكِنٌ: مِثْلُ ﴿يُحْيِ﴾ و﴿يَسْتَحْيِۦ﴾ يُحَافِظُ عَلَى سُكُونِ مَا قَبْلَ اليَاءِ الأولى»[٣].

❊ ❊ ❊

المَطْلَبُ الخَامِسُ
الوَقْفُ عَلَى الرَّاءِ الْمُتَطَرِّفَةِ

الوَقْفُ عَلَى الرَّاءِ في نحوِ: (﴿وَنُذُرِ﴾، ﴿يَسْرِ﴾، ﴿فَأَسْرِ﴾، ومَا شَابَهَ) يجوز فيه عند أئمَّة الأدَاءِ الوجهانِ: التفخيمُ والترقيقُ، واختلفُوا أيّ الوجهَينِ مقَدَّمٌ فِي الأدَاءِ؟

---

(١) الوسيلة إلى كشف العقيلة: ٣٤٤.

(٢) ينظر: ظواهر الرسم في مصحف جامع الحسين في القاهرة، دراسة لغوية موازنة بكتب رسم المصحف والمصاحف المخطوطة، للسامرائي ١٦٥.

(٣) الدر النضيد في علم التجويد: (١٤١).

قال الإمَامُ مكيٌّ القَيسِيُّ: عندَ حديثِه عَن الوقفِ على الرَّاءِ المتطرّفَةِ في هذه الأمثلَةِ وما شابَهَها: «وَلَوْ قَالَ قَائِلٌ: إِنِّي أَقِفُ فِي جَمِيعِ البَابِ كَمَا أَصِلُ، سَواءٌ أَسْكَنتُ أَوْ رُمْتُ، لَكَانَ لِقَوْلِهِ وَجْهٌ؛ لِأَنَّ الْوَقْفَ عَارِضٌ، وَالْحَرَكَةَ حَذْفُهَا عَارِضٌ، وَفِي كَثِيرٍ مِن أُصُولِ القُرَّاءِ أَنْ لَا يعْتَدُّوا بالعَارِضِ، فَهذَا وجهٌ منَ القِيَاسِ مُسْتَتِبٌّ، والأَوَّلُ أحسَنُ»[1].

وَفرَّق بَعْضُهُمْ بَيْنَ أن يكُونَ الكَسْرُ أصْليًا أو عَارضًا، أو أن تكونَ كسرةَ بناءٍ أو كسرةَ إعرابٍ.

قَالَ العَلَّامَةُ ابْنُ الجَزَرِيّ: «وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى الْوَقْفِ عَلَيْهَا بِالتَّرْقِيقِ إِنْ كَانَتْ مَكْسُورَةً لِعُرُوضِ الْوَقْفِ...، وَلَكِنْ قَدْ يُفَرَّقُ بَيْنَ الْكَسْرَةِ الْعَارِضَةِ فِي حَالٍ وَاللَّازِمَةِ بِكُلِّ حَالٍ، ... وَقَدْ يُفَرَّقُ بَيْنَ كَسْرَةِ الْبِنَاءِ وَكَسْرَةِ الْإِعْرَابِ»[2].

وجَعَلَ بعضُهُم التَّرْقِيقَ فِي ﴿أَنْ أَسْرِ﴾، و﴿فَأَسْرِ﴾، ﴿يَسْرِ﴾ عِندَ الوَقفِ بالسكونِ المحْضِ أوْلَى مِن ترقِيقِ غَيرِهَا مِن هذَا البَابِ.

قَالَ المحقّقُ ابنُ الجَزريِّ: «وَأَمَّا عَلَى قِرَاءَةِ الْبَاقِينَ - أي: الوقف على ﴿أَنْ أَسْرِ﴾ -، وَكَذَلِكَ ﴿فَأَسْرِ﴾ فِي قِرَاءَةِ مَنْ قَطَعَ وَوَصَلَ فَمَنْ لَمْ يَعْتَدَّ بِالْعَارِضِ أَيْضًا رَقَّقَ، وَأَمَّا عَلَى الْقَوْلِ الْآخرِ فَيُحْتَمَلُ التَّفْخِيمُ لِلْعُرُوضِ وَيُحْتَمَلُ التَّرْقِيقُ فَرْقًا بَيْنَ كَسْرَةِ الْإِعْرَابِ وَكَسْرَةِ الْبِنَاءِ إِذْ كَانَ الْأَصْلُ أَسْرِى بِالْيَاءِ وَحُذِفَتِ الْيَاءُ لِلْبِنَاءِ فَبَقِيَ التَّرْقِيقُ دَلَالَةً عَلَى الْأَصْلِ وَفَرْقًا بَيْنَ مَا أَصْلُهُ التَّرْقِيقُ وَمَا عَرَضَ لَهُ، وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي ﴿وَالَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ فِي الْوَقْفِ بِالسُّكُونِ عَلَى قِرَاءَةِ مَنْ حَذَفَ الْيَاءَ فَحِينَئِذٍ يَكُونُ الْوَقْفُ عَلَيْهِ

(١) التبصرة في القراءات السبع، لمكي القيسي ٤١٤.

(٢) النشر ٢/١٠٥.

بِالتَّرْقِيقِ أَوْلَى، وَالْوَقْفُ عَلَى ﴿وَٱلْفَجۡرِ﴾ بِالتَّفْخِيمِ، أَوْلَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ»[1].

وأضَافَ بعضُ المتأخرِينَ عَلَى الكَلِمَاتِ الثَّلَاثِ السَّابقَةِ كلمَةَ ﴿وَنُذُرِ﴾:

قال العلامة الضباع: «لَكِن يُسْتَحْسَنُ التَّرْقِيقُ فِي: ﴿وَنُذُرِ﴾ عَلَى قِراءَةِ حَذْفِ اليَاءِ للدَّلَالَةِ عَلَى اليَاءِ، أوْ لِلْفَرْقِ بَيْنَ كَسْرَةِ الإِعْرَابِ وكَسْرَةِ البِنَاءِ»[2].

وقال **الشَّيخُ عبدُالرَّازق علي موسَى** أن ترقيقَ راءِ كلمَةِ ﴿وَنُذُرِ﴾ وقفًا وجهٌ شَاذٌّ، لا يَقرَأُ بِهِ أحدٌ[3].

والأكثرُون علَى عدَمِ تَرقِيقِ الرَّاءِ المتَطَرّفَةِ في حالَةِ الوَقْفِ علَيهَا بِالسُّكُونِ إلَّا إذَا سبقَهَا سَببٌ للتَّرقِيقِ.

قَالَ الإمامُ ابنُ الجَزري: «فَاعْلَمْ أَنَّكَ مَتَى وَقَفْتَ عَلَى الرَّاءِ بِالسُّكُونِ، أَوْ بِالْإِشْمَام نَظَرْتَ إِلَى مَا قَبْلَهَا. فَإِنْ كَانَ قَبْلَهَا كَسْرَةٌ، أَوْ سَاكِنٌ بَعْدَ كَسْرَةٍ، أَوْ يَاءٌ سَاكِنَةٌ، أَوْ فَتْحَةٌ مُمَالَةٌ، أَوْ مُرَقَّقَةٌ... رَقَّقْتَ الرَّاءَ، وَإِنْ كَانَ قَبْلَهَا غَيْرُ ذَلِكَ فَخَّمْتَهَا، هَذَا هُوَ الْقَوْلُ الْمَشْهُورُ الْمَنْصُورُ»[4].

وقال أيضًا: «وَقَدْ قَدَّمْنَا أَنَّ الْقَوْلَ بِالتَّفْخِيم حَالَةَ السُّكُونِ هُوَ الْمَقْبُولُ الْمَنْصُورُ، وَهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ عَمَلُ أَهْلِ الْأَدَاءِ»[5].

❊ ❊ ❊ ❊ ❊

(١) النشر ٢/١١١.

(٢) إرشاد المريد إلى مقصود القصيد، للضباع ١٤٣.

(٣) ينظر: شرح الدرة، للزبيدي، هامش ١٤٢.

(٤) النشر ٢/١٠٥.

(٥) النشر ٢/١١٠.



الْمَبْحَثُ الرَّابِعُ: إِتْمَامُ الحَرَكَاتِ

تعرِيفُ الحَرَكَة:

قال ابنُ منظُور: «الحَرَكَة: ضِدُّ السُّكُونِ، حَرُك يحْرُك حَرَكَةً وحَرْكًا، وحَرَّكه فتَحَرَّك»[1].

وفي تعريفِ الحَرَكةِ اصْطِلَاحًا يقُولُ ابنُ جِنّيٍّ: «اعْلَمْ أَنَّ الْحَرَكَاتِ أَبْعَاضُ حُروفِ الْمَدِّ وَاللِّينِ، وَهِيَ الْألْفُ والياءُ والواوُ، فَكَمَا أَنَّ هَذِهِ الْحُروفَ ثَلَاثَةٌ، فَكَذَلِكَ الْحَرَكَاتُ ثَلَاثٌ، وَهِي الْفتحةُ، وَالْكَسْرَةُ، وَالضَّمَّةُ، فَالْفَتْحَةُ بَعْضُ الْألْفِ، وَالْكَسْرَةُ بَعْضُ الياء، وَالضَّمَّةَ بَعْضُ الواو ـ وَقَدْ كَانَ مُتَقَدِّمُو النَّحْوِيِّينَ يُسَمُّونَ الْفَتْحَةَ الْألفَ الصَّغِيرَةَ، وَالْكسرةَ الياءَ الصَّغِيرَةَ ـ وَالضَّمَّةَ الواوَ الصَّغِيرَةَ، وَقَدْ كَانُوا فِي ذَلِكَ عَلَى طَرِيقٍ مُسْتَقِيمَةٍ، أَلَا تَرى أَنَّ الْألفَ والياءَ والواوَ اللَّوَاتِي هُنَّ حُروفٌ تَوَامٌّ كَوامِلُ، قَدْ تَجِدُهُنَّ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ أَطْوَلَ وَأَتَمَّ مِنهُنَّ فِي بَعْضٍ، وَذَلِكَ قولُكَ يَخَافُ وَيَنَامُ وَيَسِيرُ وَيَطِيرُ وَيَقُومُ وَيَسُودُ، فَنَجِدُ فِيهِنَّ اِمْتِدَادًا وَاسْتِطَالَةً»[2].

قال أبُو شَامَةَ (ت ٦٦٥هـ) مبيِّنًا أصولَ هذِه الحرَكاتِ عندَ شرحِ قولِ الشَّاطبيِّ:

(١) لسان العرب١٠/٤١٠ مادة: (حرك).
(٢) سر صناعة الإعراب: (٣٣٥ ـ ٣٣٦).

. . . . وَمِنْ قَبْلِهِ ضَمٌّ أوِ الْكَسْرُ مُثِّلا
أَوْ امَّاهُمَا وَاوٌ وَيَاءٌ . . . .[1]

قال: «وجَعَلَ الوَاوَ «أُمًّا» للضَّمّ واليَاءَ «أُمًّا» للْكَسْرِ أيْ أنَّ الضَّمَّ والكَسْرَ تَوَلَّدَا مِنْهُمَا، وهَذِهِ مسْأَلَةٌ قَد اختَلفَ النَّاسُ فِيهَا وهِيَ أنَّ الحركَاتِ الثَّلَاث أصُولُ حُرُوفِ العِلَّةِ أو حرُوفُ العلةِ أصُولُ الحركَاتِ، وقدْ سَبَقَ الناظمَ إلى هذه العبارةِ أبُو الحَسَنِ الحُصْريُّ فقَالَ في بَابِ الكنَايَةِ مِن قَصِيدَتِهِ:

وأَشْمِمْ ورُمْ مَا لَمْ تَقِفْ بَعْدَ ضَمَّةٍ وَلَا كَسْرَةٍ أَوْ بَعْدَ أُمَّيْهِما فَادْرِ»[2].

أمَّا زمنُ الحركةِ «فمذاهبُ القُرّاءِ في ذَلكَ لا بُدَّ أن تكُونَ موافقَةً لما عَليهِ كلَامُ العرَبِ الذِي نزلَ القرآنُ به، فمَن مذهبُه الأخذُ بالصَّبر والتمكين، فإنهُ يزيدُ في المد مِن تلكَ النسبَةِ، ومَن مذهبُه الحدْرُ والإسراعُ فإنه يمُدُّ بتلكَ النِّسبةِ، ومَن توسَّط فعَلى حسبِ ذلكَ، وحينئذٍ يتناسبُ المدُّ والتحريكُ، ولوْ أنَّ المسْرِعَ بالحركاتِ أطالَ المدَّ، والممكِّنَ للحركَاتِ قصَرَ المدَّ، لأدَّى ذلكَ إلى تَشَتُّتِ اللَّفْظِ، وتنَافرِ الحُرُوفِ»[3].

وإتمامُ الحركَاتِ مِن أصُولِ التحقِيقِ عندَ أهلِ الأداء، يقولُ ابنُ الجزريِّ: «وَأَمَّا كَيْفَ يُقْرَأُ الْقُرْآنُ فَإِنَّ كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى يُقْرَأُ بِالتَّحْقِيقِ وَبِالْحَدَرِ وَبِالتَّدْوِيرِ الَّذِي هُوَ التَّوَسُّطُ بَيْنَ الْحَالَتَيْنِ مُرَتَّلًا مُجَوَّدًا بِلُحُونِ الْعَرَبِ وَأَصْوَاتِهَا وَتَحْسِينِ اللَّفْظِ وَالصَّوْتِ بِحَسَبِ الِاسْتِطَاعَةِ، أَمَّا التَّحْقِيقُ فَهُوَ مَصْدَرٌ مَنْ حَقَّقْتُ الشَّيْءَ تَحْقِيقًا إِذَا بَلَغْتُ يَقِينَهُ، وَمَعْنَاهُ الْمُبَالَغَةُ فِي الْإِتْيَانِ بِالشَّيْءِ عَلَى حَقِّهِ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ فِيهِ وَلَا نُقْصَانٍ مِنْهُ. فَهُوَ بُلُوغُ حَقِيقَةِ الشَّيْءِ وَالْوُقُوفُ عَلَى كُنْهِهِ وَالْوُصُولُ إِلَى نِهَايَةِ شَأْنِهِ، وَهُوَ عِنْدَهُمْ عِبَارَةٌ عَنْ إِعْطَاءِ كُلِّ حَرْفٍ حَقَّهُ مِنْ إِشْبَاعِ الْمَدِّ، وَتَحْقِيقِ الْهَمْزَةِ، وَإِتْمَامِ الْحَرَكَاتِ»[4].

---

(١) الشاطبية البيتان ٣٧٤ ـ ٣٧٥.
(٢) إبراز المعاني ٣٣٥ ـ ٣٣٦.
(٣) الدر النثير، المالقي ٣١٦ ـ ٣١٧.
(٤) النشر في القراءات العشر ٢٠٥/١.

وأشارَ في التَّمهيدِ إلَى معْنَى الإشبَاعِ فقالَ: «وأمَّا الإشبَاعُ فهُوَ عبارَةٌ عَن إتمَامِ الحُكْمِ المطلُوبِ مِن تَضْعِيفِ الصِّيغَةِ لمَن له ذلِكَ، ويُستَعْمَلُ أيضًا ويُرَادُ بهِ أدَاءُ الحركَاتِ كوَامِلَ غيرَ منقُوصَاتٍ ولا مختلَسَاتٍ»[1].

وقال **الطِّيبيُّ**[2] في منظومته:

وَكُـلُّ مَـضْـمُـوم فَـلَـنْ يَـتِـمَّـا ... إلَّا بِـضَـمِّ الـشَّـفَـتَـيْـنِ ضَـمَّـا
وَذُو انْخِفَاضٍ بِانْخِفَاضٍ لِلْفَم ... يَتِمُّ وَالْمَفْتُوحُ بِالْفَتْحِ افْهَم
فَالْحُرُوفُ إنْ تَكُنْ مُحَرَّكَهْ ... يَشْرَكُهَا مَخْرَجُ أَصْلِ الْحَرَكَهْ
أَيْ مَخْرَجُ الْوَاوِ وَمَخْرَجُ الْأَلِفْ ... وَالْيَاءُ فِي مَخْرَجِهَا الَّذِي عُرِفْ
فَإنْ تَرَ الْقَارِئَ لن تَنْطَبِقَا ... شِفَاهُهُ بِالضَّمِّ كُنْ مُحَقِّقَا
بِأَنَّهُ مُنْتَقِصٌ ما ضَمَّا ... وَالْوَاجِبُ النُّطْقُ بِهِ مُتَمَّا
كَذَاكَ ذُو فَتْحٍ وَذُو كَسْرٍ يَجِبْ ... إتْمَامُ كُلٍّ مِنْهُمَا افْهَمْهُ تُصِبْ[3].

❋ ❋ ❋ ❋ ❋

(١) التمهيد ٦٨ ـ ٦٩.

(٢) هو الإمام المقرئ الفقيه الشيخ: شهاب الدين أحمد بن أحمد بن بدر الدين بن إبراهيم الطيبي، ولد الناظم في دمشق، في اليوم السابع من ذي الحجة، سنة عشر وتسعمائة، نظم مناسك الحج في رجز رائق، ونظم «المفيد في التجويد» وقد شرحها تلميذه الشيخ أحمد بن المرزنات السالف الذكر، ونظم بلوغ الأماني في قراءة ورش من طريق الأصبهاني، توفي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ يوم الأربعاء، ثامن عشر ذي القعدة، سنة تسع وسبعين وتسعمائة، ودفن في تربة مرج الدحداح، ظاهر دمشق انظر: تراجم الأعيان من أبناء الزمان للبوريني ١/٩، الكواكب السائرة للغزي ١١٤، تحقيق أيمن سويد لمتن القول المفيد.

(٣) المفيد في علم التجويد ٦٠ ـ ٦٧.




المبحثُ الخامسُ: النَّبْرُ

المطلبُ الأولُ: تعريفُ النّبر

لغةً: «النَّبْرُ بالكلام: الهَمزُ، وفي الحديث: أنَّ رجلًا قال: يا نَبيءَ الله، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «لا تَنبِرْ باسمي» أي: لا تَهمِزْ. وكلُّ شيءٍ رَفَعَ شيئًا فقد نَبَره. وانتبر الأميرُ فوق المنبَرِ. وسُمّي المِنْبرُ مِنْبَرًا لارتفاعه وعُلُوّه. وانتبر الجُرْح، إذا وَرِم. ورَجُلٌ نبّارٌ بالكلام: فَصيحٌ بليغٌ»[(١)] والنَّبْرُ: مصدر نَبَرْت الحرف نَبْرًا، إذا هَمَزتُه[(٢)].

اصطلاحًا:

عرَّف د. تمّام حسَّان النبرَ أنه: «ازديادُ وضوحِ جزءٍ من أجزاءِ الكلمةِ في السمعِ عن بقيةِ ما حولَه من أجزائِها»[(٣)].

❊ ❊ ❊

(١) كتاب العين، الخليل ٨/٢٦٩.
(٢) إصلاح المنطق ابن السكيت٢٠.
(٣) اللغة العربية معناها ومبناها١٧٠.

المطلبُ الثَّاني: النَّبرُ عند القُرَّاء

من خلالِ النظرِ في التعريف السابقِ، والاستقراءِ لكتبِ اللغة ـ خصوصًا مؤلفاتِ الأصواتيِّينَ المعاصرين ـ نجدُ أن مفهومَ النبرِ عندَهم يكادُ ينحصرُ في ارتفاعِ الصوت وبروزِه ـ التّنغيم ـ.

ولا يفوتُنا هنا أن نُشيرَ إلَى أن هناك خلافًا بين علماء العربيةِ المعاصِرين في تقريرِ النبرِ واعتمادِه في اللغةِ لا سيَّما أنّ أكثرَ الدراساتِ فيه مأخوذةٌ من اللغاتِ الأوروبيةِ، وهذا ليس محلَّ بحثِنا، إذْ ما يُهِمُّنا هنا هو: النبرُ عند القُرَّاءِ.

بتتبُّعِ مصنَّفاتِ قُدامَى الأئمةِ من القرّاءِ لا نكادُ نجدُ عندهم استِعمالَ هذا المصطَلَحِ ـ النبرِ ـ بمفهومِه الحديثِ بعبارةٍ صريحةٍ، لكن قد يُؤخَذ هذا المفهومُ نَفْسُه من كلامِهم كما سيأتي.

وأمَّا القراءُ المعاصرون فمنهم مَن نظَّرَ له واعتمده وقرره، ومنهم من جحده جملةً وتفصيلًا وأنكرَه.

ومَن قرَّره منهم بين مقتصدٍ فيه، مقتصرٍ على مسائلَ معروفةٍ محدَّدةٍ، وغالٍ في ذلك، مبالغٍ مبالغةً غيرَ مقبولةٍ، حتى إنّ كلَّ كلمةٍ عنده تُوزَن بهذا الميزانِ الحسَّاسِ!!

إلا أن الصوابَ في ذلك التفصيلُ، والقصدُ بالتوسُّطِ إلَى سواءِ السبيل.

فعند إعمالِ النظرِ في كتاباتِ الأصواتيّين المعاصِرين في هذه المسألةِ، وتطبيقاتِهم عليها ومُقارنةِ ذلك ببعضِ نصوصِ أئمتِنا في وجوبِ إتمامِ الحركات كما عبّر عنهُ عامّةُ المصنِّفين في التّجويدِ، أو التخليصِ،

كما عبَّر به كثيرًا الإمامُ الداني[١] وفكّ الحروف كما عبَّر به الخاقاني[٢]، وكما سيأتِي من نصوصٍ عن الهمدانيِّ والهُذَليِّ والسَّمرقنديِّ يجِدُ للقائلين بالنبرِ المقرِّرين له أصلًا يُمكِن البناءُ عليه، ودليلاً يمكِنُ االاعتمادُ عليه، خصوصًا إذا جزمَ القائِلُون به بأنْ هكذا تلقَّوْا عن أشياخِهم، ورووْا عن أئمتِهم.

وقد يُفهَمُ من نصوصٍ بعضِ الأئمةِ هذا المعنَى الذي ذهب إليه القائلونَ بالنَّبر المقرِّرون له، حتى لو عُدِم في هذه النُّصوصِ استعمالُ هذا المصطلَحِ بذاتِه، إذْ من المقرَّرِ عند أهلِ النّظرِ أن لا مُشاحَّةَ في الاصطِلاح، إذا عُلِمَت حقيقةُ الأشياء.

من تلكَ النُّصوصِ ما ذكرهُ الإمامُ الكبيرُ أبو العلاءِ الهمدانيُّ العطّارُ: «وأما الخفيُّ ـ أي: اللحنُ الخفيُّ ـ فهو الذي لا يقِفُ على حقيقتِه إلا نحاريرُ القراءِ ومشاهيرِ العُلماء، وهو على ضربَين: أحدُهما: لا تُعرَف كيفيتُه ولا تُدرَك حقيقتُه إلا بالمشافهةِ وبالأخذِ من أفواهِ أولي الضبطِ والدرايةِ، وذلك نحوُ مقاديرِ المدَّاتِ، وحدودِ الممالاتِ والملطَّفاتِ والمشْبَعاتِ والمختَلَساتِ، والفرقُ بين النفيِ والإثباتِ، والخبرِ والاستفهام، والإظهار والإدغامِ، والحذفِ والإتمامِ، والرَّوم والإشمام، إلى ما سِوَى ذلك من الأسرارِ التي لا تتقيّدُ بالخطِّ، واللطائفُ التي لا تُؤخَذُ إلا من أهل الإتقانِ والضبطِ، على ما ورد عن النبي ﷺ من أمْرِه أصحابَه بذلك في قوله: «**استقرِئُوا القرآنَ من أربعة**»»[٣].

والشاهدُ في نصِّ الإمامِ الهمدانيِّ السابقِ أنه جعل من اللحنِ الخفيِّ «الذي لا يقفُ على حقيقتِه إلا نحاريرُ القراءِ ومشاهيرِ العلماء.....(معرفةَ)

(١) التحديد ١٥٧.

(٢) القصدة الخاقانية أبيات رقم: ٣١ ـ ٣٥.

(٣) التمهيد في معرفة التجويد، لأبي العلاء الهمذاني، ص ٢٠٧.

المشْبَعاتِ والمختَلَسات، والفرقِ بين النفيِ والإثباتِ، والخبرِ والاستفهام» وكلُّها من التطبيقاتِ التي يؤكِّدُ عليها من يقرِّرون النبرَ ويعتمدونه، ويؤكِّدون عليه في القراءةِ والإقراءِ.

وأشار **الهُذَليُّ** إلى ما يفهَمُ منه النبرُ على بعضِ الحروفِ دونَ أن يُطلِقَ عليه هذا المصطلحَ، فقال: «وأما الماءاتُ فعلَى وجوهٍ: ـ وعدّدَ أنواعَ (ما) الاسميةِ ـ، ثُمّ قال: هذه كلُّها أسماءٌ ويُنطَقُ بها على نمطٍ واحد، وقد قيل: إن الاستفهامَ يزادُ في ترسُّلِها قليلًا وتحريتها».

بعدَ ذلك عدّد أنواعَ (ما) الحرفيةِ ـ، وقال: «وهذه كلُّها حروفٌ يجب على القارئِ أن يميِّزَ (مَا) النفي من غيرِها بزجرٍ قليلا، وأما (مَا) الشرط فليسَ من هذا القبيلِ»[1].

وأَوردَ هايلٌ محمَّد طالِب نصًّا عن السمرقنديِّ في وجوبِ التفرقةِ بين صِيغةِ الاستفهامِ وغيرها من خلال درجةِ الصوتِ، فقال: «**وكان السمرقنديُّ ـ محمدُ بنُ محمودِ بنِ محمدٍ المُتوفَّى سنةَ** (٨٧٠هـ) أكثر دقّةً وتفصيلًا في هذه المسألة، ونجد في كتابه «رُوحُ المريدِ في شرحِ العِقدِ الفريدِ في عِلمِ التجويد» كلامًا ينمُّ عن فهمٍ علميٍّ للتنغيم، وذلك عندما يقول: «قالَ السمرقندي في قصيدته (العقد الفريد):

إذا (ما) لنفيٍ أو لِجَحْدٍ فصوْ — تَها ارفَعَنْ وللاستفهام مَكِّنْ وعدِّلا
وفي غيرِها اخفضْ صوتَها والذي — بما شبيهٌ بمعناه فقِسْهُ لتفضُلا
كهمزةِ الاستفهامِ مَعْ مَنْ وأنْ — وأفعلَ تفضيلٍ وكيفَ وهَلْ وَلاَ

قال ـ السمرقندي ـ في الشرح: مثالُ ذلك: (ما قلتُ)، ويرفعُ الصوتَ بـ (ما) يُعلَمُ أنّها نافيةٌ، وإذا خفضَ الصوتَ يُعلَم أنّها خبريّةٌ، وإذا

(١) الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها١/١٠١.

جعلها بين بين يُعلَم أنّها استفهاميّةٌ. وهذه العادة جاريةٌ في جميعِ الكلامِ، وفي جميعِ الألسُن».

وهكذا نلاحظُ أن السمرقنديَّ جعلَ خاصّةَ رفعِ الصوتِ وخفضِه ـ النبرَ ـ عادةً جاريةً في جميعِ الألسُن، وهذا يُنمُّ عن إدراكٍ دقيقٍ لهذه الخاصة.

بلْ إنه ذهبَ إلَى أبعدَ من ذلك، حيثُ جعلَ رفعَ الصوت وخفضَه مُؤثِّرًا في تغييرِ المعانِي، إذ إن فهمَ ارتفاعِ الصوت وانخفاضِه على هذه الشاكلةِ لا يقلُّ أهميةً ودِقةً عن الفهمِ المعاصرِ للتنغِيم.

ومن أمثِلةِ ما ذكرَ السمرقنديُّ لوظيفةِ هذا الارتفاعِ والانخفاضِ في تمييز المعاني ـ النَّبرِ ـ (التنغيمُ هو المصطلَح الأكثرُ شيوعًا عند عُلماءِ الأَصواتِ المعاصِرين كمرادِفٍ للنَّبرِ): (أَفعلَ) التفضيل، يقول: «فينبغي أن يفرّق بالصوت بين الذي بمعنى التفضيل والذي ليس بمعنى التفضيل».

وكذلك يجعل التنغيم مميّزًا لـ (لا) النافيةِ عن اللام المؤكدةِ للفعلِ، يقول: «والفرقُ بينهما أنّه في نحو (لا انفِصَامَ) يُكتَبُ بأَلِفَين، وفي نحو (لاتَّبعْتُم) يُكتَبُ بألِفٍ واحدةٍ، ويُرفَعُ الصوتُ على (لا) ويخُفَضُ على اللام.

فهذا ما وصل إلينا من الأئمةِ روايةً ودرايةً ومشافهةً وبيانًا «وهذا يدلُّ على إدراك السمرقندي الوظيفةَ النحويةَ للتنغيم، ويدلُّ على جعلِه التنغيمَ منقولًا إلى اللاحقِ من السابقِ روايةً ودرايةً ومشافهةً وبيانًا على إدراكٍ واعٍ لهذا الجانب ولأهميتِه في الدلالة»[1].

وأشارَ الدكتور إبراهيم الدوسرِي إلَى بعضِ التطبيقاتِ في هذا البابِ، بقولِه: «المقصودُ استيفاءُ الحركاتِ والحروفِ والكلماتِ حقوقَها مخرجًا

(١) ظاهرة التنغيم في التراث العربي وفي التجويد (مقال منقول عن منتدى البحوث والدراسات القرآني).

وصفةً، وتمييزُ مقاطعِها، مثالٌ: ﴿وَسَآءَ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ حِمْلًا﴾ [سورة طه: ١٠١]... حيث يتعينُ تخليصِ ﴿وَسَآءَ﴾ من ﴿لَهُمْ﴾ حتى تكون من السُّوءِ، بينما لو لم يخلِّصْها القارئُ لأوهَمَ أنها من المساءلة»[١].

وهذا العرضُ الموجَزُ لما كتبه بعضُ من تناولَ النبرَ وقرره لم يُبسَطْ فيه القولُ هنا بما يلائمُ حالَ الاختصارِ التي اعتُمِدت منهجًا في بحوثِ هذا الكتابَ، إلَّا أنّ المسألةَ تبقَى بحاجةٍ إلى بحثٍ أكثرَ عمقًا، وهو مَا لا يتّسِعُ لهُ هذا المُختصَر.

ونكرّرُ هنا أن بعضَ المُقرئين لا يرَى هذا، ولا يعتمِده، أو يحصرُه في مسائلَ قليلةٍ جدًا، ربما لا تتجاوزُ عددَ أصابعِ اليدَينِ.

ونختمُ المسألةَ بتنبيهاتٍ أدائيَّةٍ هامَّةٍ لمشايخِ الإقراءِ المشارِكين في مشروعِنا الصوتيِّ (اتِّساق):

● يرى المشايخُ الفُضلاءُ: عبدُالحكيم عبداللطِيف، وأحمدُ المعصراويُّ، إبراهيمُ المشهدانيُّ، وعبدُالستَّار النُعيميُّ، إبراهيمُ الأخضر، مُنير المظفَّر أنّ للنّبرِ أهميةً في الأداءِ القرآنيِّ، نحو: ﴿فَلَهُمْ﴾ - ﴿وَهُمْ﴾ - ﴿وَلَا هُمْ﴾ - ﴿لِمَنَ﴾ - ﴿لَمَعَ﴾ - ﴿فَقَسَتْ﴾ - ﴿فَقَعُوا۟﴾ - ﴿فَسَقَىٰ لَهُمَا﴾، كما يرون التفريقَ بينَ ما الموصولةِ والاستفهاميةِ والتعجُبيَّةِ، وغيرِ ذلِك من تطبيقاتِ النبرِ التي أشرنا إليها في هذا المبحثِ.

● وبعضُ المشايخِ لا يعتمدونَ هذا ولا يقرِّرونه، ومنهم المشايخُ الكِرامُ: محمد عبدالحميد، كريِّم راجح، محمد السَّحابي.

❊ ❊ ❊ ❊ ❊

(١) إبراز المعاني بالأداء القرآني ٦٧ ـ ٦٨.




الْمَبْحَثُ السَّادسُ
الخَنْخَنَةُ وكَيفِيَّةُ التَّخَلُّصِ منها

المَطْلَبُ الأوَّلُ: تَعْرِيفُ الْخَنْخَنَةِ

لغةً: الأَغَنُّ والأخَنُّ: «الذي يُخرِجُ صوتَه من أنفه، إلا أن الغُنَّةَ دون الخُنَّةِ»[١] الخُنَّة من الخُنان وَهِي أَشد من الغنة وأقبح[٢] والخنخنة: أن لا يبين كلامه بخنخنة في خياشمه[٣].

وقيل:

خَنْخَنَ لي فِي قَوْلِه سَاعَةً وَقَالَ لي شَيئًا فَلَمْ أَسْمَع[٤]

واصطلاحًا: الخنخنة: إخراج الحروف من الأنف مشرَّبة بغنه.

و«الخَنْخَنَةُ أن يَتَكَلَّمَ مِن لَدُنْ أنْفِهِ وُيقالُ: هيَ أنْ لا يبيِّنَ الرَّجل

(١) المنتخب من غريب كلام العرب، ابن الحسن الهُنائي الأزدي، أبو الحسن الملقب بـ«كراع النمل» ١/ ٦٦٠.
(٢) جمهرة اللغة، ابن دريد ١/١٠٩.
(٣) جمهرة اللغة، ابن دريد ١/ ١٩٠.
(٤) تهذيب اللغة، الأزهري٧/٥.

كَلامَهُ فَيُخَنْخِنَ في خَيَاشِيمِهِ»[1].

❊ ❊ ❊

المطلبُ الثّاني: سببُ الخنخنة

من أسبابِ الخنخنة لغيرِ مَن ليس به عيبٌ في أصلِ الخِلْقةِ: «أنَّ النَّفَسَ يَسبِقُ إلى الخياشيم»[2]، وقيل: «إن الغنةَ أشبهت المدَّ... فيلائمُ إحداثُ الغنة مع تلفُّظِ المدِّ»[3].

❊ ❊ ❊

المطلبُ الثالثُ
طريقةُ معرفةِ حدوثِ الخنخنة

يقول المرعشيُّ: «يلفظُ بعضُ الناسِ في المدِّ مصحوبًا بالغنةِ، مثل: ﴿نَسْتَعِينُ﴾ [سورة الفاتحة: ٥] وهو لا يشعرُ بذلك، وذلك لحنٌ.وطريقةُ معرفةِ حدوثِها في مثلِ ذلك أن تلفظَ مرةً مع الإمساكِ على أنفِك، ومرةً بدونِه، فإن اختلف صوتُ المدِّ في الحالَين، فاعلمْ أنه مصحوبٌ بها»[4].

❊ ❊ ❊

---

(١) فقه اللغة، الثعالبي ١٩٠.
(٢) رسالة في اللُّثغة، الكندي ٥٣٠.
(٣) جهد المقل المرعشي ٣١٣.
(٤) جهد المقل المرعشي ٣١٣.

المطلبُ الرابعُ
طريقةُ التخلُّصِ من الخنخنة

وطريقةُ الحذرِ عنها منعُ النفَسِ الجاري مع المدِّ من التجاوزِ إلى الخيشوم، وامتحانُ صوتِه بالإمساكِ على الأنفِ وتركُه إلى أن يتعوَّدَ تخليصَ المدِّ منها؟[1].

يقولُ الدكتور يحيى الغوثاني: «وكثيرًا ما نرى شخصًا صحيحَ النطقِ فإذا قرأ القرآنَ قرأ الحروفَ ممزوجةً بغنةٍ من أنفِه، فلا بد أخي القارئ أن تتدرب على يد شيخ ماهر للتخلص من هذا الخطأ، فإن لم تجد شيخا،ً متقنًا فعليك أن تتدرب على النطق الصحيح باتباع الخطوات الآتية:

١ ـ انطِقْ لفظ: (أُو) عدة مرات ملاحظًا ضم الشفتين جيدًا مع مطِّهما إلى الأمامِ قدرَ المستطاع.

٢ ـ ثم امسكْ أنفَك بسبَّابتِك وانطِق مرّةً أخرى (أُو) ولاحظ الفرقَ بين الحالتَين.

فإن رأيتَ الواوَ خرجت صافيةً من أيِّ أثرٍ للغنةِ فهي صحيحة، وإن رأيتَ الصوتَ انحبس أو خرجت الواوُ مشرّبةً بغنةٍ مخنونةٍ، فاعلمْ أن نطقَك غيرُ صحيحٍ، فأعِد المحاولةَ مرّه أخرى، فإذا نجحت ونطقتَها صافيةً من الفمِ فانتقل إلى الخُطوةِ التالية.

٣ ـ اصنع ما صنعت في الخطوة الأُولى، ولكن غيِّر الحروفَ إلى كلماتٍ، نحو (جَآؤُوا، فَآؤُوا، يُرَآؤُون).

٤ ـ ثم تدرب على نطق (قالُوا، صَدّقُوا، نَصَرُوا).

---

(١) جهد المقل المرعشي ٣١٣.

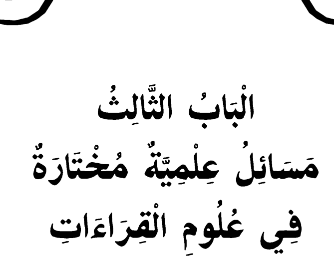
٥ ـ وفي الخطوةِ الأخيرةِ تدرَّبْ على نُطقِ الألفاظِ التالية: (ءَامَنُوا ـ ظَلَمُوا ـ قَامُوا ـ يَعْلَمُون ـ يَظُنُّون).

٦ ـ افعلْ في الياءِ والألفِ المدِّيةِ مثلَ ما فعلتَ في الواوِ.

وهذه الخطوات مجربةٌ ومدروسةٌ بدقة»[١].

❊ ❊ ❊ ❊ ❊

(١) علم التجويد ٥٧.



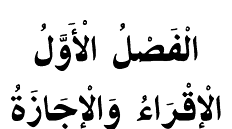
الْبَابُ الثَّالِثُ
مَسَائِلُ عِلْمِيَّةٌ مُخْتَارَةٌ
فِي عُلُومِ الْقِرَاءَاتِ

● وفيه ثلاثة فصول:

الْفَصْلُ الْأَوَّلُ: الْإِقْرَاءُ وَالْإِجَازَةِ.

الْفَصْلُ الثَّانِي: مَسَائِلُ فِي التَّحْرِيرَاتِ.

الْفَصْلُ الثَّالِثُ: مَسَائِلُ فِي الْقِرَاءَاتِ.



الْفَصْلُ الأَوَّلُ
الإِقْرَاءُ وَالإِجَازَةُ

● وفيه ثلاثةُ مباحث:

الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ: تَعْرِيفُ الْإجَازَةِ وَشُرُوطُهَا وَضَوَابِطُهَا.

الْمَبْحَثُ الثَّانِي: مَسَائِلُ فِي الإِجَازَةِ الْقُرْآنِيَّة.

المَبْحَثُ الثَّالِثُ: ضَوَابِطُ الإقراء لِنَيْلِ الإِجَازَةِ القُرْآنِيَّةِ.




الْمَبْحَثُ الأَوَّلُ
تَعْرِيفُ الإِجَازَةِ وَشُرُوطُهَا وَضَوَابِطُهَا

المَطْلَبُ الأَوَّلُ: تَعْرِيفُ الإِجَازَةِ

الْإِجَازةُ لغةً: قَالَ الزَّبِيدِيُّ: «اسْتَجازَ رجلٌ رجلا: طَلَبَ الْإِجَازَةَ، أي: الْإِذْنَ فِي مروِيَاتِهِ وَمَسْمُوعَاتِهِ»(١).

اصطلاحًا:

هِيَ إِذْنُ الشيخِ المقرئِ لمن يقرَأُ علَيْهِ بأنْ يَروِي عنهُ ما سمعَهُ من رواياتِ وقراءاتِ بالسَّند المتصل عن مقرئٍ مقرئٍ إلى رسولِ الله ﷺ(٢).

وبرغم أهمِّيَّة الإجازةِ في العلمِ لكنَّها ليستْ شرطًا في تعليم النَّاس ما دامَ المعَلِّمُ مكتمِلَ الأهليَّة، قال الإمام السيوطي: «الْإِجَازَةُ مِنَ الشَّيْخِ غَيْرُ شَرْطٍ فِي جَوَازِ التَّصَدِّي لِلْإِقْرَاءِ وَالْإِفَادَةِ فَمَنْ عَلِمَ مِنْ نَفْسِهِ الْأَهْلِيَّةَ جَازَ لَهُ ذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يُجِزْهُ أَحَدٌ وَعَلَى ذَلِكَ السَّلَفُ الْأَوَّلُونَ وَالصَّدْرُ الصَّالِحُ وَكَذَلِكَ فِي كُلِّ عِلْمٍ وَفِي الْإِقْرَاءِ وَالْإِفْتَاءِ خِلَافًا لِمَا يَتَوَهَّمُهُ الْأَغْبِيَاءُ مِنِ

(١) تاج العروس: ١٥/٨٦.
(٢) معجم علوم القرآن: ١/١٣.

اعْتِقَادِ كَوْنِهَا شَرْطًا، وَإِنَّمَا اصْطَلَحَ النَّاسُ عَلَى الْإِجَازَةِ لِأَنَّ أَهْلِيَّةَ الشَّخْصِ لَا يَعْلَمُهَا غَالِبًا مَنْ يُرِيدُ الْأَخْذَ عَنْهُ مِنَ الْمُبْتَدِئِينَ وَنَحْوِهِمْ لِقُصُورِ مَقَامِهِمْ عَنْ ذَلِكَ وَالْبَحْثُ عَنِ الْأَهْلِيَّةِ قَبْلَ الْأَخْذِ شَرْطٌ فَجُعِلَتِ الْإِجَازَةُ كَالشَّهَادَةِ مِنَ الشَّيْخِ لِلْمُجَازِ بِالْأَهْلِيَّةِ»[(١)].

❊ ❊ ❊

الْمَطْلَبُ الثَّانِي: ما يَنْبغي للْمُقْرِىءِ:

إقراءُ القرآن الكَريم مرتَبةٌ عُظمَى، ويكفِي القائمَ بِهَا أنَّه يخلُف النبيَّ ﷺ في وَظيفَةِ ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ﴾، ولشَرَف هذه الوظيفة نصَّ العلَمَاءُ علَى أمُورٍ يجِبُ توَفُّرُهَا فيمَن يتصَدَّى لإقرَاءِ القرآن الكريم ومِن هَذِهِ الشُّرُوط[(٢)]، ما يلي:

الشَّرط الأوَلُ: معرفةُ أحكام التجويدِ، وخاصةً مخارجُ الحروفِ وصفاتها، وما ينشأُ عنها من أحكام، **يقولُ الإمامُ مكي بن أبي طالب**: « وَطَرِيقَةُ الْأَخْذِ مِنْ أفوَاه الْمَشَايِخِ الْعَارِفِينَ بِطَرِيقِ أَدَاءِ الْقُرْآنِ بَعْدَ مَعْرِفَة مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْقَارِئُ مِنْ مَخَارِج الْحُروفِ وصفاتها وَالْوَقْفِ وَالِابْتِدَاءِ وَالرَّسْمِ»[(٣)].

ثم يضيفُ بعدَ ذلكَ الإيضَاحِ قولَه: «والمقْرِئُ إِلَى جَمِيعِ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي كِتَابِنَا هَذَا أَحْوَجُ مِنَ الْقَارِئِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا عَلِمَهُ عَلَّمَهُ، وَإِذَا لَمْ يَعْلَمْهُ لَمْ يُعَلِّمْهُ، فَيَسْتَوِي فِي الْجَهْلِ بِالصَّوَابِ فِي ذَلِكَ الْقَارِئ والمقرئُ؛ وَيَضِلُّ الْقَارِئُ بِضَلَالِ المقرئ، فَلَا فَضْلَ لِأَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ، فَمَعْرِفَةُ مَا ذَكَرْنَا لَا يَسَعُ مِنَ انْتَصَبَ لِلْإِقْرَاءِ جَهْلُهُ، وَبِهِ تَكْمُلُ حَالُهُ»[(٤)].

---

(١) الإتقان في علوم القرآن: ١/٢٣٠ ـ ٢٣١.

(٢) هذه الشروط مستفادة من كتاب إجازات القرَّاء د. محمد فوزان العمر.

(٣) الرِّعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة ٢٢.

(٤) الرِّعاية ٢٥٣ ـ ٢٥٤.

وقال أبو عمرو الدَّاني: «وَقَدْ أَغْفَلَ النَّاسُ مَعْرِفَة التَّجْوِيدِ، وَتَهَاوَنُوا بِتَفَقُّدِ التِّلَاوَةِ، حَتَّى صَارَ الْغَالِبُ عَلَى طَالِبِي الْقِرَاءَةِ تَرْكَ اسْتِعْمَالِ ذَلِكَ وَالْأَخْذِ بِهِ، وَوَجَدُوا مِنَ الْمُتَصَدِّرِينَ مِنْ يُسَهِّلُ لَهُمْ فِيهِ، وَيُرَخِّصُ لَهُمْ فِي تَرْكِهِ وَالْأَخْذِ بِهِ، فَجَرَتْ عَلَى ذَلِكَ عَادَتُهُمْ، وَتَحَكَّمَتْ عَلَيهِ طِبَاعهُمْ، وَقَدْ كَانَ لِتَجْوِيدِ التِّلَاوَةِ، وَتَحْقِيق الْقِرَاءةِ، وَأَدَاء ذَلِكَ عَلَى حَقِّهِ، وَاسْتِعْمَال النُّطْقِ بِهِ عَلَى وَاجِبِهِ، فِي قَدِيم الدَّهْرِ عِنْدَ الْأَئِمَّةِ خَطَرٌ، وَعِنْدَ جَمِيعَ الْمُتَصَدِّرِينَ مِنَ الْمَشْيَخَةِ بَالٌ، لَكِنْ بِدُرُوسِ الْعِلْم، وَذَهَاب أَهْلِهِ، وَغَلَبَة الْجَهْلِ، وَكَثْرَة مُنْتَحِلِيهِ، أُضْرِبَ عَن ذَلِكَ، واستُخِفَّ به، واستُجيز غيرُهُ، واستُعمِلَ ضِدُّه، فدَرَسَتْ آثارُهُ ودُثِرتْ أعلامُهُ»[1].

الشَّرْطُ الثَّانِي: معرِفَةُ الوَقْفِ والابتِدَاءِ وعلْم رَسْم المصَاحِفِ، ليَعْرِفَ مِن أينَ يبْدَأ القارئُ؟ وعَلى ماذَا يقِفُ؟ **ولهذا يقول عليٌّ ﷺ فيما نقلهُ السيوطيُّ وغيرُه»** التَّرْتِيلُ تَجْوِيدُ الْحُرُوفِ وَمَعْرِفَةُ الْوُقُوفِ، قَالَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ مِنْ تَمَام مَعْرِفَةِ الْقُرْآنِ مَعْرِفَةُ الْوَقْفِ وَالِابْتِدَاءِ فِيهِ... وَمِنْ ثَمَّ اشْتَرَطَ كَثِيرٌ مِنَ الْخَلَفِ عَلَى الْمُجِيزِ ألا يجيز أحدا إلا بعد معرفته الْوَقْفَ وَالِابْتِدَاءَ»[2].

وقَالَ المرعشيُّ فِي أوَاخِرِ كِتَابِهِ مَا نَصُّهُ: «وَلْيَكُن الْقَارِئُ عَلَى بَصيرَة فِي قِرَاءتِهِ؛ طَالِبًا مَنْ نَفْسِهِ تَجْوِيدَ الْحُروفِ، وَلْيَكُن الْمُتَصَدِّي لِتَعْلِيم أداء الْقُرْآنِ عَالِمًا بِالْقِرَاءَاتِ الْمُتَوَاتِرَةِ، وَبِهِ يَكْمُلَ تَعْلِيمُهُ، إِذْ لَوْ لَمْ يَعْلَمْهَا لَنُسِبَ الْمُتَعَلِّمُ إِلَى الْخَطَأ عِنْدَ سَبْقِ لِسَانِهِ إِلَى قِرَاءة مُتَوَاتِرَةٍ وَهَذَا كُفْرٌ، وَلْيَكُنْ أيضًا عَالِمًا بِرَسْم الْمَصَاحِفِ لِيُنَبِّهَ الْمُتَعَلِّمَ عَلَيهِ، إِذْ قَدْ لَا يُسَاوِي رَسْمُهَا التَّلَفُّظَ، وَلَا يُقَاسُ رَسْمُهَا عَلَى الْخَطِّ الْعَرَبِيّ، ... وَهَكَذَا فِي كَثِير مَنِ الْكَلِمَاتِ، وَبَيَانهُ فِي كُتُب رَسْم الْمَصَاحِفِ، مِثْلِ: الْمُقْنِع لِلدَّانِي، وَالرَّائِيَّةِ للشاطبي، وينبغي أيضًا لِمُعَلِّمِ الْأَدَاءِ أَنْ يَعْرِفَ مَوَاضِعَ الْوَقْفِ الْمُؤَكَّدِ

(١) شرح القصيدة الخاقانية ٥٠.

(٢) الإتقان في علوم القرآن: ١/١١٠.

اسْتِحْبَابه، وَهُوَ الْوَقْفُ اللَّازِمُ فِيمَا قَسَّمَهُ السجاوندي، لِيُنَبِّهَ الْمُتَعَلِّمَ عَلَيهَا»[(١)].

الشَّرْطُ الثَّالِثُ: العِلْمُ بِأَسَانِيدِ القُرَّاء، **يقول الإمام ابن الجزري**: «وَلَا بُدَّ لِلْمُقْرِئِ مِن أَنَسَةٍ بحَالِ الرِّجَالِ والْأَسَانِيدِ، مُؤْتَلِفِهَا وَمُخْتَلِفِهَا، وجَرْحِهَا وتَعْدِيلِهَا، ومُتْقِنِهَا ومُغْفلِهَا، وهَذَا مِنْ أهَمِّ مَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ»[(٢)].

وقال الصفاقسي: «عِلْمُ الأَسَانِيدِ، وَهُوَ الطُّرُقُ الْمُوَصِّلَةُ إِلَى الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَهُوَ مِنْ أعْظَم مَا يُحتَاجُ إِلَيْهِ، لِأَنَّ الْقُرْآنَ سُنَّةٌ مُتَّبعَةٌ، وَنَقْلٌ مَحْضٌ، فَلَا بُدَّ مِنْ إِثْبَاتِهَا وَتَوَاتُرِهَا، وَلَا طَرِيقَ إِلَى ذَلِكَ إلا بِهَذَا الْفَنِّ»[(٣)].

الشَّرْطُ الرَّابِعُ: أن يَحفَظَ كِتَابًا حَاوِيًا مَا يقْرَأُ بِهِ، لئَلَّا يَدْخُلَ عَلَيْهِ الوَهْمُ والخَطأ، كالشَّاطبية مثلًا لمن يقرأُ للسَّبْعَةِ، يقول ابن الجزري: «وَيلْزَمُهُ أيضًا أَنْ يَحْفَظَ كِتَابًا مُشْتَمِلًا عَلَى مَا يُقْرِئُ بِهِ مِنَ الْقِرَاءَاتِ أُصُولًا وَفَرْشًا، وإلا دَاخلَهُ الْوَهْمُ وَالْغَلَطُ فِي كَثِيرٍ، وَإِنْ أَقْرأَ بِكِتَابٍ وَهُوَ غَيْرُ حَافِظٍ لَهُ، فَلَا بدَّ أَنْ يَكُونَ ذَاكِرًا كَيْفِيَّةَ تِلَاوَتِهِ حَالَ تَلَقِّيهِ مِنْ شَيْخِهِ، مستصحبًا ذَلِكَ، فَإِنْ شَكَّ فِي شَيْءٍ فَلَا يَسْتَنْكِفْ أَنْ يَسْأَلَ رَفِيقَهُ أَوْ غَيْرَهُ مِمَّنْ قَرَأَ بِذَلِكَ الْكِتَابِ، حَتَّى يَتَحَقَّقَ بطَرِيقِ الْقَطْع أَوْ غَلَبَة الظَّنِّ»[(٤)].

الشَّرْطُ الخَامِسُ: أَن لَّا يُقرِئَ إِلَّا بمَا قَرأَ أَوْ سَمِعَ، وفي هَذَا يقُولُ ابنُ الجَزرِيِّ: «وَلَا يَجوزُ لهُ أَنْ يُقْرِئَ إِلَّا بِما سَمِعَ أوْ قرأَ، فَإِنْ قرَأَ الحُرُوفَ المختَلَفَ فِيهَا أَوْ سَمِعَهَا، فَلَا خِلَافَ فِي جوَازِ إِقْرَائِهِ القُرآنَ العَظِيمَ بالشَّرْطِ المتَقَدِّمِ، وهُوَ أن يكُونَ ذَاكِرًا»[(٥)].

الشَّرْطُ السَّادس: أن يكُونَ لدَيْهِ قَدْرٌ من العِلْمِ بالعَربيَّةِ، يقُولُ ابنُ

---

(١) جهد المقل ٣٠٦ ـ ٣٠٩.

(٢) منجد المقرئين ٥٧.

(٣) غيث النفع ١٦.

(٤) منجد المقرئين٥٢.

(٥) منجد المقرئين ٥٤.

الجزريِّ: «الَّذِي يَلْزَمُ المقرئ أَنْ يَتَخلَّقَ بِهِ مِنَ الْعُلُوم قَبْلَ أَنْ يَنْصِبَ نَفْسَهُ لِلاشْتغَالِ أَنْ يَعْلَمَ مِنَ الْفِقْهِ مَا يُصْلِحُ بِهِ أَمْرَ دِينِهِ، وَلَا بَأس مَنِ الزِّيَادَةِ فِي الْفِقْهِ بِحَيْثُ إِنّهُ يُرْشِدُ طَلَبَتَهُ، وَغَيْرَهُمْ إِذَا وَقَعَ لَهُمْ شَيْءٌ، وَيَعْلَم مِنَ الْأُصولِ قَدْرَ مَا يَدْفَعُ بِهِ شُبْهَةَ مَنْ يَطْعَنُ فِي بَعْضِ الْقِرَاءَاتِ، وَأَنْ يُحَصّلَ جَانِبًا مَنِ النَّحْوِ وَالصَّرْفِ بِحَيْثُ إِنّهُ يُوَجِّهُ مَا يَقَعُ لَهُ مِنَ الْقِرَاءَاتِ، وَهَذَا مِنْ أهَمِّ مَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ وإِلا يُخْطِئُ فِي كَثِيرِ مِمَّا يَقَعُ فِي وَقَفِ حَمْزَةَ وَالْإِمَالَةِ وَنَحوِ ذَلِكَ»[١].

قال الإمام ابن مجاهد: «فَمِنْ حَمَلَةِ الْقُرْآنِ الْمُعْرِبُ الْعَالِمُ بِوُجُوهِ الْإِعْرَابِ وَالْقِرَاءَاتِ، الْعَارِفُ بِاللُّغَاتِ وَمَعَانِي الْكَلِمَاتِ، الْبَصِيرُ بِعَيْبِ الْقِرَاءَاتِ، الْمُنْتَقِدُ لِلْآثَارِ، فَذَلِكَ الْإِمَامُ الَّذِي يَفْزَعُ إِلَيْهِ حُفَّاظ الْقُرْآنِ فِي كُلِّ مِصْرٍ مِنْ أَمْصَارِ الْمُسْلِمِينَ.

وَمِنْهُمْ مَنْ يُعْرِبُ وَلَا يلْحَنُ وَلَا عِلْمَ لَهُ بِغَيْرِ ذَلِكَ، فَذَلِكَ كَالأَعْرَابِيِّ الَّذِي يَقْرَأُ بَلُغَتِهِ وَلَا يَقْدِرُ عَلَى تَحْوِيلِ لِسَانِهِ، فَهُوَ مَطْبُوعٌ عَلَى كَلَامِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُؤَدِّي مَا سَمِعَهُ، مِمَّنْ أَخَذَ عَنْهُ لَيْس عِنْدَهُ إِلَّا الْأَدَاءُ لِمَا تَعَلَّمَ، لَا يَعْرِفُ الإِعْرَابَ وَلا غَيْرَهُ، فَذَلِكَ الحَافِظ فَلَا يَلْبَثُ مِثْلُهُ أَنْ يَنْسَى إِذَا طَالَ عَهْدُهُ؛ فَيُضَيِّعُ الإِعْرَابَ؛ لِشِدَّةِ تَشَابُهِهِ وَكَثْرَةِ فَتْحِهِ وَضَمِّهِ وَكَسْره فِي الآيَةِ الوَاحِدَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعْتَمِدُ عَلَى عِلْم بِالعَرَبِيَّةِ، وَلَا بِهِ بَصَرٌ بِالمَعَانِي يَرْجِعُ إِلَيْهِ، وَإِنَّمَا اعْتِمَادُهُ عَلَى حِفْظِهِ وَسَمَاعِهِ، وَقَدْ يَنْسَى الحَافِظ فَيُضَيِّعُ السَّمَاعَ، وَتَشْتَبِهُ عَلَيْهِ الحُرُوفُ؛ فَيَقْرَأُ بِلَحْنٍ لَا يَعْرِفُهُ، وَتَدْعُوهُ الشُّبْهَةُ إِلَى أَنْ يَرْوِيَهُ عَنْ غَيْرِهِ ويبرّئَ نَفْسَهُ، وَعَسَى أَنْ يَكُونَ عِنْدَ النَّاسِ مُصَدَّقًا فَيُحْمَلُ ذَلِكَ عَنْهِ، وَقَدْ نَسِيَهُ وَوَهِمَ فِيهِ وجَسَرَ عَلَى لُزُومِهِ وَالإِصْرَارِ عَلَيْهِ، أَوْ يَكُونُ قَدْ قَرَأَ عَلَى مَنْ نَسِيَ وَضَيَّعَ الإِعْرَابَ، وَدَخلَتْهُ الشُّبْهَةُ فتوَهَّمَ، فَذَلِكَ لَا يُقَلَّدُ القِرَاءَةَ وَلَا يُحْتَجُّ بِنَقْلِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُعْرِبُ قِرَاءَتَهُ، ويُبصِرُ المَعَانِيَ

---

(١) منجد المقرئين ٥١.

وَيَعْرِفُ اللُّغَاتِ، وَلَا عِلْمَ لَهُ بِالقِرَاءَاتِ وَاخْتِلَافِ النَّاسِ وَالآثَارِ فَرُبَّمَا دَعَاهُ بَصَرُهُ بِالإِعْرَابِ إِلَى أَنْ يَقْرَأَ بِحَرْفٍ جَائِزٍ فِي العَرَبِيَّةِ لَمْ يَقْرَأْ بِهِ أَحَدٌ مِنْ المَاضِينَ فَيَكُونُ بِذَلِكَ مُبْتَدِعًا»[١].

وهُناكَ شُروطٌ أخرَى يشتَرطُها بعضُهُمْ، مثلَ أن يكُونَ ضَابِطًا لحِفْظِهِ، مُتْقِنًا لهُ، ويَزيدُ بعضُهُم كذَلكَ: أن يكُونَ حَافِظًا للجزَرِيَّةِ والتُّحْفَةِ عَارفًا بأحكَامِهِمَا.

ونختمُ المسألةَ بتنبيهاتٍ هامَّةٍ لمشايخِ الإقراءِ المشارِكين في مشروعِنا الصوتيِّ (اتِّساق):

١) أن تكُونَ القِراءةُ ختمةً كاملَةً، من الفَاتحةِ إلى ﴿مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ ۝٦﴾[٢].

٢) أن يكونَ حافِظًا للقرآنِ الكَريمِ عَن ظهرِ قلْبٍ[٣].

٣) أن يكونَ المجَازُ ذَا خلُقٍ، صاحبَ دِينٍ[٤].

❋ ❋ ❋

المَطْلَبُ الثَّالِثُ: فائدتان نفيستان في الإِجَازَة القُرآنية:

- **الفَائدَةُ الأُولَى: قَالَ الشَّيْخُ أيمَن رشْدِي سُوَيْد:**

الإجازَةُ هيَ عمَليَّةُ النَّقْلِ الصَّوتي للقرآنِ العَظيمِ مِن جيلٍ إلى جيلٍ،

---

(١) السبعة ٤٥ ـ ٤٦.

(٢) زاده المشايخ إبراهيم الأخضر ومحمد عبدالحميد خليل ومحمد كريِّم راجح وأيمن رشدي سويد.

(٣) زاده المشايخ عبدالحكيم عبداللطيف وأحمد المعصراوي ومصطفى البحياوي.

(٤) زاده الشيخ عبدالستار النعيمي والشيخ المظفر التونسي.

وفيهَا يشهَدُ المجيزُ أنَّ تلاوَةَ المجَازِ قد صَارَتْ صحِيحَةً مائةً بالمائَةِ، بالنِّسبةِ لرِوَايَةٍ أوْ أكثرَ فيما أجازَهُ به، وحيثُ إنَّ النَّقْلَ الصَّوْتيَّ قدْ كَانَ ضِمْنَ ضَوابِطَ وقيودٍ معيَّنَةٍ، مِن حيثُ مكانُ خروجِ الحروفِ وصفاتِها مفردةً، ومجتمِعةً، تحتَّمَ علَى المجَازِ معرفةُ تلكَ الضَّوابط وحفظُها، لِذَا جرَتْ عادَةُ القُرَّاءِ علَى حِفْظِ منظُومةِ المقدِّمة الجزريَّة في التَّجويدِ، أو مَا يُعَادلُها لكونهَا حَوَتْ جُلَّ أحكَامِ التلَاوَةِ، وعَلى تحْفِيظِ ذَلِكَ للْمُجَازِينَ وشَرْحهَا لهُم، حتى يَكونُوا علَى بَصيرَةٍ بما هُمْ بصدَدِهِ من هَذا الأمْرِ الجَلَلِ، وحتى يكونَ بمثَابَةِ مرجعٍ لهم فِي مُقْتَبَلِ الأيَّام، تحْفَظُ قراءتَهم مِن أن يطرَأَ عليهَا اللَّحْنُ، وأمَّا ضوابِطُ الإجازَة في القُرآنِ الكَريم:

١) حفظُ القرآنِ الكَريمِ كاملًا حفظًا متقنًا.

٢) حفظُ المقدمةِ الجزَريةِ في التَّجويدِ، أوْ مَا يُعَادلُها مِن المتُونِ المعتَبَرة، مَع فهمِ شرحِهَا.

٣) تدريبُ المجازِ علَى التلاوةِ الصَّحِيحَةِ، وَفْقَ الضَّوابطِ والتَّعريفَاتِ التجْوِيديَّةِ، حتَّى يصيرَ التجويدُ ملَكَةً عندَ الطَّالِبِ.

٤) سَرْدُ القُرآنِ الكَريمِ كَامِلًا عَلَى شَيْخٍ واحِدٍ.

أركَانُ الإجَازةِ القُرآنيَّةِ:

مُجيزٌ، ومُجَازٌ، ومُجَازٌ بهِ، وإسْنَادٌ.

مَا ينبَغِي أن تتَضمَّنَهُ الإجَازَةُ:

١) ذكر اسم المجاز كاملا.

٢) النَّصُّ على قراءةِ القرآنِ الكريمِ كاملًا.

٣) النَّصُّ على أنَّ القراءة غيبًا من حفظ الطَّالب.

٤) النَّصُّ على أنَّ القراءة كانت بالتجويد والإتقان التام.

٥) النَّصُّ على أنَّ المجاز قد حفظ متنًا من متون التجويد المعتبرة وفهم شرحه.

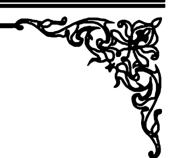
٦) النَّصُّ على الرِّواية التي تمَّت بها القراءة.

٧) أن يعيِّن الطريقَ لهذِهِ الرواية.

٨) إذا لَمَسَ المجيزُ من طالبِ الإجازةِ القدرةَ على شَرْحِ الأحكام، ونَقْدِ الأصواتِ لتلاوةِ غيرِه من الطلاب، فيجيزه بالقِراءةِ والإقْرَاء، أمَّا أنْ يُجِيدَ التلاوةَ مِن غير إجادَةِ شَرْحِ الأحكام فيجيزه بالقِراءةِ دُونَ الإقْرَاء. ا.هـ.

● الْفَائِدَةُ الثَّانِيَةُ: قَالَ الشَّيْخُ مُصَطَفَى البِخْيَاوِي:

الإجازة إذنٌ وشهادةٌ، تكونُ مِنْ عَالمٍ فِيمَا يَشْهَدُ بِهِ ويسجلُ، ومنجزٌ، أنَّه أنجزَ هذا الشيءَ بينَ يديهِ، فالإجازةُ القرآنيةُ ضيَّقوا فيها، يُشترطُ أن ينصَّ (قرأ عليَّ مِن كذا إلى كذا بقراءةِ كذا)، ولو نصَّ على الوجهِ كان أدقُّ، وأن ينصَّ على الكتابِ الذي قرأ بمضمَّنهِ، وأن يكونَ حافظًا لمجملِه، وأن يكونَ حافظًا للكتاب ـ القرآن الكريم ـ لأنهُ سيجازُ في حفظه وحفظ ما يقرأُ به، أن يقرأَ برواية القطرِ الذي هو فيه، وأنْ تكونَ هذه الإجازةُ من مؤهلٍ إلى مؤهلٍ، والكتابةُ للإجازةِ أفضلُ لأنها استيثاقٌ، ومنهجهم: أن يكونَ الكتابُ مكتوبًا ومحفوظًا ومصححًا، والنبي ﷺ تلقَّى القرآن سماعًا، ولكن ضَمِنَ اللهُ له حفظَهُ في صدرِه، فناب منابَ العرضِ، ثمَّ زادَ العَرَضَ السَّنوي فأكَّد مسألةَ العرضِ، وهي التي بَقِيتْ إلى اليومِ.




الْمَبْحَثُ الثَّانِي
مَسَائِلُ فِي الإِجَازَةِ الْقُرْآنيّة

المَطْلَبُ الأَوَّلُ
الإِجَازَةُ بِالاخْتِبَارِ فِي بَعْضِ مَوَاضِعِ القُرْآنِ:

الإجازةُ بالاختبَارِ في بَعْضِ مواضعِ القُرآنِ أوْ بقراءةِ أوَّلِه (الفَاتحة وأوَّل البَقَرة) وكَذَا: قراءةُ كُل رُبْعٍ أو حِزْبٍ لقَارِئٍ مِن العَشرَة دُونَ غَيرِه، ثمَّ يقْرَأُ لغَيْرِه فِي الرُّبْع التَّالي وهَكَذَا، ثُمَّ يُجاز بالقِرَاءَاتِ العَشْرِ كُلها.

الأَصْلُ فِي عَرْضِ القُرآنِ الكَريمِ وَالإجَازَةِ عِندَ الأئمَّة، أن يقرأَ الطَّالبُ على شيخِهِ ختمةً كاملةً من فاتحةِ الكتابِ إلى خاتمتِهِ، حتَّى يتأَكَّدَ الشيخُ مِن صحَّةِ الأداءِ في جَميعِ ألفاظِ القرآنِ الكَريم، ومِن ثَمَّ نجدُ بعضَ المقرئِينَ المعَاصِرينَ يجعلونَ هَذا شَرطًا في الإجَازَةِ، فَلا يُجاز الطَّالبُ حَتَّى يقرأَ خَتْمَةً كاملَةً علَى شَيْخِهِ بِروايَةٍ، أو بالقراءاتِ، بجميعِ الرواياتِ في كُلِّ آية.

والمتَتبِّعُ لتراجمِ القُرَّاء يجدُ أنَّ فيهمْ جماعَةً من الأئمَّة قرأوا عَلَى بَعْضِ مشايِخِهِم بِبَعْضِ القُرآنِ الكَريم وأُجِيزُوا ببَاقِيهِ.

جَاءَ فِي تَرجمَةِ إبراهيمَ بنِ عُمرَ الجعبَري (ت٧٣٢هـ): «... وقَرأَ

عَلَيْهِ بَعْضَ القُرْآنِ بِالقِرَاءَاتِ، وَأَجَازَهُ بِالبَاقِي شَيْخُنَا أَبُو المعَالِي بنُ اللَّبَّانِ وَإِبْرَاهِيمُ بِنْ أَحْمَدُ الضرير الشَّامِيّ»[١].

وفِي ترجَمَةِ أحمدَ بْنِ رَجَب السّلَاميّ (٧٧٥هـ) قال ابن الجزري: «قَرَأْتُ عَلَيْهِ بَعْضَ القُرْآنِ بِالقِرَاءَاتِ وَكَثِيرًا مَنْ كُتُبِ القِرَاءَاتِ»[٢].

وفِي ترجَمَةِ محمدِ بْنِ أحمدَ بنِ شهريَارَ نَبَّهَ ابنُ الجزري إلى أنه: «قَرَأَ عَلَيَّ لِلعَشَرَةِ بَعْضَ القُرآنِ وَأَجَزْتُهُ»[٣].

وَقدْ نبَّهَ ابنُ الجزَري إلَى أنَّه لا يجُوزُ لَه أنْ يقُولَ في هذِهِ الحَالِ قَرأتُ بهَا القرآنَ العَظِيم كلَّهُ، لأنَّه تَدليسٌ فاحشٌ، يلزمُ منهُ مفَاسِدُ كَثِيرَةٌ[٤].

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُقْرِئَ إِلَّا بِمَا سَمِعَ أَوْ قَرَأَ، فَإِنْ قَرَأَ الحُرُوفَ المُخْتَلَفَ فِيهَا أَوْ سَمِعَهَا فَلَا خلاف فِي جَوَازِ إِقْرَائِه القُرْآنَ العَظِيمَ بِهَا بِالشَّرْطِ المُتَقَدِّمِ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ ذَاكِرًا، وَمَا بَعْدَهُ.

وَرَأَى الإِمَامُ ابْنُ مُجَاهِدَ وَغَيْرُهُ جوَازَ قَوْلِ بَعْضِ مَنْ يَقُولُ قَرَأْتُ بِرِوَايَةِ كَذَا القُرْآنَ مِنْ غَيْرِ تَأْكِيدٍ، إِذَا كَانَ قَرَأَ القُرْآنَ، وَهَذَا قَوْل لا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ، وَكُنْتُ قَدْ مِلْتُ إِلَيْهِ ثُمَّ ظَهَرَ لِي أَنَّهُ تَدْلِيسٌ فَاحِشٌ، وَهَذَا يَلْزَمُ مِنْهُ مَفَاسِدُ كَثِيرَةٌ»[٥].

● **ونختمُ المسألَةَ بتنبيهاتٍ أدائيَّةٍ هامَّةٍ لمشايخِ الإقراءِ المشارِكِين في مشروعِنا الصوتيِّ (اتِّساق):**

● ذهبَ إلى عَدَمِ جَوَازِ الإجَازَةِ بقِرَاءةِ بعضِ القُرآنِ الكَريمِ والإجَازَةِ

(١) غاية النهاية ١/٢١.

(٢) غاية النهاية ١/٥٣.

(٣) غاية النهاية ٢/٦٤.

(٤) منجد المقرئين ٥٤.

(٥) منجد المقرئين ١٠.

بِبَاقِيهِ، كُلٌّ مِن المشايخِ: إبراهيمَ الأخضَر، وإبرَاهيمَ المشهَدانيّ، وأحمدَ المعصَراويّ، وعبدِالسَّتَّارِ النعَيْمِيِّ، ومحمدِ عبدالحميد خليل، ومحمد كرَيّم راجِح.

● علَّل لعَدَم جَوازِ ذلكَ الشَّيخُ إبراهيمُ الأخضَرُ بقولِهِ: لأنَّهُ كذِبٌ مِن الشَّيْخِ وكذِبٌ مِنَ الطَّالِبِ.

● أضَافَ الشَّيْخُ محمد كرَيم رَاجح فقَالَ: يَجِبُ أَنْ تَكُونَ الإجَازَةُ طبْقَ العَمَلِ، فَإِذَا قَرَأَ سُورَةَ الفَاتِحَةِ، أَقُولُ: قَرَأَ عَلَيَّ سُورَةَ الفَاتِحَةِ، وَإِذَا قَرَأَ عَلَيَّ آيَتَيْنِ مِنْ سُورَةِ البَقَرَةِ، أَقُولُ: قَرَأَ آيَتَيْنِ مِنْ سُورَةِ البَقَرَةِ، أمَّا أَنْ أُجِيزَهُ بِكُلِّ القُرْآنِ؛ لِأَنِّي سَمِعْتُ مِنْهُ آيَتَيْنِ مِنْ أَوَّلِهِ، وَآيَتَيْنِ مِنْ هُنَا، فَلَا يَجُوزُ.

● أمَّا إجَازَةُ الاختِبَارِ فقدْ قَالَ الشَّيْخُ عبدُالحَكِيم عَبْداللَّطِيفِ: إِذَا اجْتَازَ الِاخْتِبَارَ، أَكْتُبُ لَهُ فِي الْإِجَازَةِ، أَنَّه قَرَأَ اخْتِبَارًا، وَهُوَ أَهْلٌ لِلإجَازَةِ.

● قالَ الشَّيْخُ محمد الشَّرِيف السَّحَابيُّ يُجِيزُهُ فِي الاختِبَارِ، يقُولُ: قَد اخْتَبَرْتُهُ فِي كَلِمَةِ كَذَا وكَذَا، وَأَنَا أَجَزْتُهُ فِي كذَا وكَذَا، فَيُجِيزُه فِيمَا اختَبَرَهُ فِيهِ.

● قَالَ الشَّيْخُ مُصطَفَى البِحْيَاوِي: هَذَا يَحْسُنُ فِي مَسَائِلَ أُخْرَى غَيرِ عِلْمِ القِرَاءَةِ.

❊ ❊ ❊

الْمَطْلَبُ الثَّانِي
إِجَازَةُ منْ قَرَأَ عَلَى غَيْرِ الْمُجِيزِ:

إجازةُ مَن قَرَأَ على غيرِ الْمُجِيز ممن يَثِقُ به وزكاه عندَهُ أو حضرَ ختمَتَهُ أو شهِدَ عليهَا «كَمَن يُجِيز تلاميذَ تلامذَتِهِ، أو تلاميذَ أقْرانِه دونَ قراءتِهم علَيه».

هَذَا نوعٌ من أنواعِ الإجَازاتِ الَّتي ذكَرَهَا العُلمَاء، وهِيَ إجازَةُ الطَّالبِ بمَا لمْ يقرأهُ عَلَى شيخِهِ ولَمْ يسْمَعْهُ مِنْهُ.

قال ابن الجزري: «وهَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَقْرَأَ القُرْآنَ بِمَا أُجِيزَ لَهُ عَلَى أَنْوَاعِ الإِجَازَةِ؟ جَوَّزَ ذَلِكَ العَلَّامَةُ الجعبَرِيُّ: مُطْلَقًا، ومَنَعَهُ الحَافِظُ الحُجَّةُ أَبُو العَلَاءِ الهَمدَانيُّ، وجَعَلَهُ مِنْ أَكْبَرِ الكَبَائِرِ، وَعِنْدِيَّ أَنَّهُ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ تَلَا بِذَلِكَ أَوْ سَمِعَهُ، فأَرَادَ أَنْ يُعَلِّيَ السَّنَدَ أَوْ يُكَثِّرَ الطُّرُقَ فَجعَلَهَا مُتَابعَةً أَوْ لَا، فَإِنْ كَانَ فَجَائِزٌ حَسَنٌ، فَعَلَ ذَلِكَ العَلَّامَةُ أَبُو حَيَّانَ فِي كِتَابِ «التَّجْرِيدِ» وَغَيْرُهُ عَنْ أَبِي الحَسَنِ بْنِ البُخَارِيِّ وغَيْرُهُ مُتَابَعَةً، وَكَذَا فَعَلَ الشَّيْخُ الإِمَامُ تَقِيُّ الدِّينِ مُحَمَّدُ بنُ أَحْمَدَ الصَّائِغُ بـ (المستنير) عَنْ الشَّيْخِ كَمَالِ الدِّينِ الضَّرِير عَنْ السّلَفِيِّ.

وَمِمَّنْ أَقْرَأَ بِالإِجَازَةِ مِنْ غَيْرِ مُتَابَعَةِ الإِمَامُ أَبُو مَعْشَرِ الطبري، وَتَبِعَهُ الجعبري وَغَيْرُهُ، وَعِنْدِي فِي ذَلِكَ نَظَرٌ؛ لَكِنْ لَا بُدَّ مِنْ اشْتِرَاطِ الأَهْلِيَّةِ»[1].

● **ونختمُ المسألةَ بتنبيهاتٍ هامَّةٍ لمشايخِ الإقراءِ المشارِكين في مشروعِنا الصوتيِّ (اتِّساق)**:

● ذَهَبَ الشَّيْخُ إبرَاهِيمُ الأَخْضَرُ إِلَى أَنَّ هَذِهِ لَيْسَتْ بِإجَازَةٍ.

● فصَّل آخَرُونَ، فقَالَ الشَّيْخُ إبرَاهِيمُ المشْهَدَانيُّ: إذَا كانَ الشَّيْخُ مَوْثُوقًا به، وكَانَ مُجِيدًا، وأتَانَا تِلْمِيذُه بعْدَ إذْنِهِ، أوْ بَعْدَ وفَاتِهِ، نُكمِّل لهُ خَتْمَتَهُ.

● قال الشيخ أحمد المعصراوي: يجوز ذلك، وتُعدُّ من المتابعة.

● قال الشيخ محمد السحابي: لا بد للشيخ المجيز أن يقول: قرأ عليَّ كذا وكذا، أو ينص أنه قرأ على شيخه كذا وكذا.

● قَالَ الشيخ مصطفى البحياوي: هذه إجازة تعضيدية، وشهادة علميَّة فقط.

---

(١) منجد المقرئين ١٠ ـ ١١.

المَطْلَبُ الثَّالِثُ: الإِجَازَةُ مِن المُصْحَفِ:

الأصلُ ـ المتعارف عليه عند القرَّاء ـ أنَّ عَرْضَ القرآنِ الكريمِ يكونُ حفظًا من الصدر، عن ظهرِ قلبٍ، وسارَ عليهِ الأئمَّةُ خلفًا عن سلفٍ.

وذهبَ بعضُهم كالإمام السيوطي إلى عدَم اشتراطِ الحِفْظِ في عرض القرآن فقال: «وَأَمَّا الْقِرَاءَةُ مِنَ الْحِفْظِ فَالظَّاهِرُ أَنَّهَا لَيْسَتْ بِشَرْطٍ بَلْ يَكْفِي وَلَوْ مِنَ الْمُصْحَفِ»[(١)]، إذ المقصُودُ كيفيَّةُ أداءِ هذِهِ الألفَاظِ القرآنيَّةِ.

وذهب آخرونَ إلى اشتِراطِ الحِفْظِ في عَرْضِ القرآنِ الكريمِ والإجازَةِ فيهِ، ومِن مسَاوِئِ عدَم اشتراطِ الحفظِ للإجازةِ أداؤُه إلى تزْهِيد الطلَّابِ في حِفْظِ كتاب الله تعالى.

وتوسَّطَ آخرون فذهبُوا إلى جَوازِ الإجازة نظرًا من المصحفِ، لكن بشروط، منها[(٢)]:

١) عدمُ قدرةِ القارئِ على حفظِ القرآنِ.

٢) إتقانُ الطالبِ وضبطِه.

٣) الإفادةُ في الإجازةِ بأنَّه أُجِيزَ بقراءتِه من المصحفِ مباشرةً.

٤) يُمنعُ المجازُ بهذِهِ الطريقةِ من إجازةِ غيرِهِ، فهي له بمثابةِ الإجازةِ الخاصةِ.

٥) عدمُ فتحِ هذا النوعِ من الإجازةِ أمامَ عامةِ النَّاسِ، والضروراتُ تُقدرُ بقدرِها.

---

(١) الإتقان في علوم القرآن: ١/٣٤٤.

(٢) إجازات القرَّاء، محمَّد فوزان العمر ٥٩.

٦) أن يكونَ الطالبُ المجازُ في بلد أو مكان يقِلُ أو ينذُر فيه الحفظةُ لكتاب اللهِ تعالى.

ونختمُ المسألةَ بتنبيهاتٍ هامَّةٍ لمشايخِ الإقراءِ المشارِكِين في مشروعِنا الصوتيِّ (اتِّساق):

● ذهب المشَايِخُ إبراهيمُ الأخضَرُ، وعبدُ الحَكيمِ عبداللَّطيفِ، وأحمدُ المعصراويُّ، ومحمد كرَيّم راجح، ومحمد الشرِيفُ السحابي، ومصْطَفى البِحْيَاوي: إلى عدم جواز ذلك.

● زَادَ الشَّيْخُ محمَّد كريم راجح بقوله: هذه لا أسمِّيها إجازة، وإنَّما أقول: قرأ عليَّ في المصحف.

● استَثْنَى مِن ذَلِكَ الشَّيْخُ مصْطَفى البِحْيَاوي فقال: إلَّا أن يُجازَ لقرَاءةِ نفْسِهِ، وذلك إذَا اتَّسَعَ الزَّمنُ لإقرائِهِ دُونَ مزَاحَمةِ زمَنِ الكُفْء.

● ذَهَب شَيْخَا العراق وهُمَا إبراهيم المشهداني وعبدالستار النعيمي: إلى جواز إجازة من قرأ نظرًا من المصحف.

❁ ❁ ❁

المَطْلَبُ الرَّابِعُ
إقراء الرِّجَالِ لِلنِّسَاءِ وَضَوَابِطُه:

النَّاظرُ في كتب تراجم القُرَّاء مثل: «معرفة القُرَّاء الكبار» للإمام الذهبي، و«غاية النهاية في طبقاتِ القرَّاء» للإمامِ ابنِ الجزري، وغيرهما، يجدُ ندرةَ ذكرِ المقرئاتِ من النِّساءِ. وقد اختلفَ الفقهاءُ فيه على قولين، والذي يدلُّ عليه ظاهرُ الكتابِ والسنةِ أنَّ صوتَ المرأةِ ليس بعورةٍ، وعليه

جمهورُ العلماءِ، وهو الأصحُ عندَ الحنفيةِ، والمعتمدُ عندَ المالكيةِ، وهو المذهبُ عندَ الشافعيةِ والحنابلةِ[1].

وَعَلَى مذهبِ مَن يرى أنَّ صوتَ المرأةِ ليس بعورةٍ يُستجَازُ إقراءُ الرِّجالِ للنِّساء، كما ذهبَ إليهِ جماعةٌ من أهلِ العلمِ، ولكن بشروطٍ وضوابطَ وضعُوهَا، ومنها:

الشرطُ الأَوَّلُ: عدمُ الخلوةِ، وذلك لحديث ابن عباس قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «**لا يخلونَّ رجلٌ بامرأةٍ إلا مع ذي محرم**»[2] وفي رواية: «**أَلاَ لا يخلونَّ رجلٌ بامرأةٍ لا تحلُّ له، فإن ثالثَهما الشيطانُ**»[3] وقد أوصى عمرُ بنُ عبدِالعزيز ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ مِهْرانَ بن ميمون فقال: «إني أُوصِيك بوصيةٍ فاحفظها: «إيّاك أن تخلوَ بامرأةٍ غيرِ ذاتِ محرمٍ، وإنْ حدَثَتْكَ نفسُكَ أن تعلِّمَها القرآن»[4].

الشرطُ الثَّاني: عدمُ الخضوعِ بصوتها في قراءتها، قال الله تعالى: ﴿يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ لَسۡتُنَّ كَأَحَدٖ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِنِ ٱتَّقَيۡتُنَّ فَلَا تَخۡضَعۡنَ بِٱلۡقَوۡلِ فَيَطۡمَعَ ٱلَّذِي فِي قَلۡبِهِۦ مَرَضٞ وَقُلۡنَ قَوۡلٗا مَّعۡرُوفٗا ٣٢﴾ [الأحزاب: ٣٢].

الشَّرطُ الثالثُ: عدمُ التلذذِ بسماعِ صوتِ المرأةِ من قبلِ المستمع، لأنَّه يُؤَدِي إلى فتنة، قال ابنُ مفلح: «وليس صوتُ الأجنبيةِ عورة، على الأصح، ويحْرمُ التلذُّذُ بسماعهِ ولو بقراءةٍ»[5].

---

(١) ينظر: جواهر العقود ومعين القضاة والموقعين والشهود ١٧١/٢، أسنى المطالب في شرح روض الطالب ١٧٦/١، نهاية المحتاج ١٨٧/٦، المجموع ٣٩٠/٣.

(٢) صحيح البخاري ٣٧/٧ ح(٥٢٣٣) باب لا يخلو رجل بامرأة إلا ذو محرم وصحيح مسلم ٩٨/٢ ح (١٣٤١) باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره.

(٣) مسند أحمد ٤٦١/٢٤ ح: (١٥٦٩٦).

(٤) حلية الأولياء: ٢٧١/٥.

(٥) الفروع: ١٩٠/٨.

الشرطُ الرابعُ: التزامُ الحجابِ الشَّرعيِّ من قبل المرأة، كما قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّأَزۡوَٰجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَآءِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ يُدۡنِينَ عَلَيۡهِنَّ مِن جَلَٰبِيبِهِنَّۚ ذَٰلِكَ أَدۡنَىٰٓ أَن يُعۡرَفۡنَ فَلَا يُؤۡذَيۡنَۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورٗا رَّحِيمٗا ۝٥٩﴾ [الأحزاب: ٥٩].

الشرطُ الخامسُ: أن يكون من وراءِ حجابٍ، وهو أبعدُ للريب والفتنةِ، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلۡتُمُوهُنَّ مَتَٰعٗا فَسۡـَٔلُوهُنَّ مِن وَرَآءِ حِجَابٖۚ ذَٰلِكُمۡ أَطۡهَرُ لِقُلُوبِكُمۡ وَقُلُوبِهِنَّۚ﴾ [الأحزاب: ٥٣].

ويمكِنُ أن يُضَافَ الشرط التالي:

ـ أن يكونَ المعلمُ كبيرَ السنِ، معروفًا بالصلاح والاستقامة.

* * *

المَطْلَبُ الخَامِسُ
إِجَازَةِ الألْثَغِ وَشِبْهِهِ:

الأَلْثَغُ: هو من يُبْدلُ حرفًا بحرفٍ فيجعل السينَ تاءً والراءَ غينًا ونحو ذلك(١)، ولم نقف على كلام للأوَّلين في حكمِ إجازته بالقرآن الكريم، وتناوَلَ هذه المسألةَ بعضُ عُلماء القُرَّاءِ المعاصرين، فَذَهبَ **الشيخ عبدالعزيز عيون السُّود** (ت١٣٩٩هـ) إلى جوازِ إجازتِه مع النصِّ على ذلك، لا سيِّما إذا كان يجيدُ وصف الحروفِ، فقال: يُجازُ ويكتبُ في إجازتِه: فقال: «أُجِيزُهُ وعنده الحرف الفلاني يجيدُ وصفَهُ ولا يجيدُ نطقَهُ»(٢).

* * *

(١) تهذيب الأسماء واللغات: ١٢٦/٤.
(٢) نقله عنه تلميذه د. أيمن سويد، في أكثر من مناسبة.

المَطْلَبُ السّادسُ
الإقْرَاءُ عَبْرَ الهَاتِفِ وَالإنْتِرْنِت وَنَحْوِهِمَا:

من نعم اللهِ تعالى الكثيرةِ على المسلمين اليومَ إمكانُ القراءةِ عبرَ شبكةِ الإنترنت، وهو من التقنياتِ النافعةِ في تعليم القرآن الكريم بصورةٍ صحيحةٍ لطوائفَ عديدةٍ من محبي القرآن الكريم، إذ يُتيحُ الفرصة لحفظ القرآن الكريم وتجويده وتعلم الروايات والقراءاتِ وخاصة النساء وربات البيوت، إذ يمكِّنُهُنّ من الاستفادة من المقارئ والمدارسِ الإلكترونيةِ على شبكة الإنترنت دون الحاجة إلى الخروج من بيوتهن.

وهو يوفِّرُ كثيرًا من الوقتِ والجهدِ والمالِ، وربما يستطيعُ القارئُ أو القارئةُ الوصولَ إلى الشيوخِ المتقنين في مناطقَ بعيدة، ممن قد لا يتسنى له لُقْيَاهم إلا بمشقة بالغة، وتكاليفَ باهظة.

وقد أقرَّ المجلسُ العلميُّ بالهيئة العالمية لتحفيظ القرآن الكريم ضوابطَ إقراءِ القرآنِ عبرَ المقارئِ الإلكترونية على شبكةِ الإنترنت، وذلك في اجتماعِهِ المنعقد في جدة بتاريخ: ١٢/ربيع الآخر/١٤٣٢هـ، الموافق: ١٧/مارس/٢٠١١م، ورأينا أن نُضيفَ بعضَ مرئيات الشيخ عدنان العرضي حولَ الموضوعِ سائلينَ الله تعالى التوفيق والسداد وقد ذَكَر البيانُ أمورًا تحسن الإشارةُ إلَيْها:

أولًا: شروطُ إقراءِ القرآنِ الكريمِ التي يجبُ على المقرئِ الاتصافُ بها وهي الإخلاص، التلقي من أفواه المشايخِ المتقنين المسندين، والأمانةُ، وأن يكون عارفًا بأحكام التجويدِ والوقف والابتداء، والضبطِ التام للحفظ والأداء، وخلوه من أسباب الفسق ومسقطات المروءة.

ثانيًا: شروطٌ يجبُ توافرُها في المتعلم الدارس في المقرأة الإلكترونية: المعرفةُ الجيدةُ باستخدامِ الحاسب الآلي، وكثرةِ تكرارِ ما

سمعه من المعلم على الوجه الصحيح، وحبذا لو يقوم المتعلم بتسجيل تعديلات أستاذه له.

قلنا: وينبغي أولاً أن نُفَرِّقَ بين مقام التعلم والتصحيح، ومقامِ قراءة الإجازة، وعلى ذلك فالشروط السابقة إضافة إلى ما يتعلق بضوابط بيئة الاتصال ـ أدناه ـ كافية إذا كان المقام للتصحيح والتعليم المجرد.

ثم ذكر البيان: ضوابط إقراء القرآن الكريم عبر المقارئ الإلكترونية:

ثالثًا: ضوابطُ بيئةِ الإقراءِ (وسيلة الاتصال):

١) أن يكون الصوتُ على درجةِ عاليةِ من الوضوح بحيثُ يسمعُ الشيخُ صفاتِ الحروف ويميِّزُ بينها.

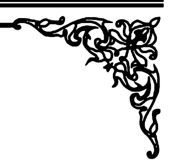
٢) تطابقُ وتزامنُ نطقِ الحروفِ والكلماتِ وشكلِ الشفتين قراءة ووقفًا.

٣) أن تكون سرعةُ الاتصال بشبكة الإنترنت عالية.

٤) عندما يتغيرُ الصوتُ أو ينقطعُ بسبب وسيلةِ نقلِ الصوت، فعلى الشيخ أن يطلب من الدارس إعادةَ المقطعِ مرة أخرى.

تنبيه: ذكرَ البيانُ أمورًا أخرى تتعلقُ بضوابط الإقراء، إلا أننا رأينا أن الأنسبَ إيرادُها مع ضوابط الإجازةِ أدناه.

❊ ❊ ❊ ❊ ❊




المَبْحَثُ الثَّالِثُ
ضَوَابِطُ الإقراء لِنَيْلِ الإِجَازَةِ القُرْآنِيَّةِ

المَطْلَبُ الأَوَّلُ
ضَوَابِطُ الإقراء بِرِوَايَةٍ وَاحِدَةٍ

ـ يشترطُ حصولُ المعلمِ على إجازة قرآنيةٍ بالرواية التي يُقْرِئُها، ثم التأكدُ من حفظ الطالب للقرآن وحفظه لمنظومة الجزرية أو ما يعادلها.

ـ حصرُ الملاحظات التي لم يستطعْ الطالب تمييزَها، ثم تحديدُ موعدٍ مباشرٍ بين الطرفين لتصحيح جميعِ الملاحظات.

ـ ومن الشروطِ الهامة: بقاءُ جزءٍ على الأقل من القرآن الكريم يقرؤه الطالب مباشرةً باللقيا بين المعلم والمتعلم؛ ليعيدَ المتعلمُ أمام الشيخِ في هذا اللقاء بعضَ الأوجهِ الأدائية التي فيها من الدقائق ما يحتاج إلى ضبط أكثر، كتسهيل الهمزات، والروم، والإشمام... والتأكد من أداء بعض الصفات كالهمس والصفير... إلخ.

قُلنا: إن الحصولَ على الإجازةِ شرفٌ عظيمٌ، ومنزلةٌ ساميةٌ، إذ يتصلُ سندَ صاحبِها بالنبيّ ﷺ، بل إنه ـ على الصحيح ـ يصل سندُه إلى رب العزة مُنزِلِ الكتاب.

ولكن على طالب الإجازة القرآنية أن يحرص أولا وقبل كلِّ شيء على الإتقان التام حتى يتحمل هذه الأمانة بحقها، ليؤديها كما تلقاها.

ـ وهناك أمورٌ أخرى نراها ضروريةً للإقراء عبر الشبكة بقصد الحصول على الإجازة القرآنية للقراءات المفردة، وبعضها ذكر في البيان ولكنه يحتاجُ إلى زيادةٍ توضيح:

١) اجتيازُ اختبارٍ مبدئي في الحفظ قبل البدء للتأكد من أن القارئ أو القارئة يقرأ من حفظه، ويكون ذلك بطريقة مناسبة، كأن يُخْتبر عبر الشّبكة من مواضع غير مرتبة، أو بتوكيل الشيخ المقرئ لمن يختبر الطالب.

٢) إجراءُ اختباراتٍ كل عشرةِ أجزاء للحفظ من الشيخ المقرئ أو من يوكله للتأكد من استمرارِ ضبطِ الحفظ للطالب.

٣) تعهدُ القارئ / القارئة بأن تكون القراءةُ طوالَ الوقتِ عن ظهرِ قلب، ولا يسمحُ بفتح المصحف إلا بطلبٍ من الشيخ المقرئِ للتنبيه على وقف أو رسم كلمة مثلًا.

٤) وينبغي أن يكون الطالب مزكى في دينِه وأمانتِه وعلمِه من قبل أحد المشايخ الموثوقين لدى المقرئ.

٥) يجبُ إجراءُ اختبارٍ في كاملِ القرآن في نهاية الختمة، ويكون مباشرًا إن أمكنَ أو بتوكيل من يراه الشيخُ لإجراء الاختبار.

٦) أن يقرأ الطالبُ على الشيخ ختمةً كاملةً متقنةً مِن حفظِه.

٧) أن يتأكدَ الشيخُ (المجيز) أن هذا الدارسَ هو نفسُه الذي أكمل معه الختمةَ في مجالسها المختلفة، وذلك في حالات عدمِ وجودِ رؤيةٍ مباشرةٍ بين الطرفين.

٨) أن يكون متقنًا للتلاوة إتقانًا تامًّا بحيث يتلافى جميع الملاحظاتِ والتنبيهات التي وجهت إليه.

٩) دراسةُ كتابٍ في الوقف والابتداء مثل معالم الاهتداء للحُصَري.

١٠) دراسةُ شرحٍ متوسطٍ للجزرية أو ما يعادلهُا.

١١) ينبغي حفظُ منظومة للرِّواية التي يقرؤها الطالب، وقد طبع مؤخرًا الكثير من منظومات الروايات والقراءات المفردة.

❊ ❊ ❊

المَطْلَبُ الثَّانِي
ضَوَابِطُ الإقراء بِالقِرَاءَاتِ السَّبْعِ أَوْ بِالعَشْرِ

يشترطُ حصولُ الشيخِ على إجازة بالقراءات السبع أو العشر بسند متصل، ويكون الطالب حاصلًا على إجازة لرواية واحدة على الأقل، وكذلك حفظه لمنظومة الشاطبية، والدرة بالنسبة للقراءات المتممة للعشر، ويراعى كذلك قراءةُ جزءٍ على الأقل مباشرة باللقيا بين المعلم والمتعلم، ويتم إعادةُ بعض الأوجه الأدائية الدقيقة في هذا اللقاء.

قلنا: أما قراءُ السبع فلا بد أولًا من إتقان كل ما سبق ذكره في ضوابط القراءة برواية واحدة. ويضاف:

ـ تسميعُ أصولِ الشاطبية، وفرشُ سورةِ البقرة على الأقل مع الفهم وحسن الاستدلال قبل البدء بجمع القراءات.

ـ توافرُ القدرةِ الذهنية التي يتمكن بها من الجمع.

ـ ويشترطُ كذلك التدربُ على القراءات المفردة تدريبًا كافيًا أولًا قبل الشروع في الجمع.

ـ أن يكون محفوظُهُ من المتون متقدمًا على ما يقرأ به.

ـ وقراءُ العشر يزاد عليهم تسميعُ الدرة وفهمُها والاستشهادُ بها.

ـ ولا بد في نهاية الختمة من إعادة تسميع المتون في مجلس واحد أو ثلاثة مجالس على الأكثر قبل الإجازة بلقاءِ مباشر، أو بتوكيلِ الشيخ اِلمقرئِ لمن يقومُ بهذه المهمِة ممن يوثَقُ بعلمهم ودينهم وأمانتهم.

ـ وفي كلِّ الحالاتِ على المقرئ أن ينصَّ في الإجازة على طريقة التحملِ بأنَّها كانت عبَر الهاتف أو الإنترنت.

ـ ولا بد للمقرئ في جميع الأحوال أن يتأكدَ من ضبطِ القارئ / القارئة للحفظ والأداء والرواية والمتون قبل إجازته، لأن هذه أمانةٌ يُسألُ عنها أمام اللهِ تعالى.



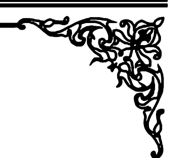
الْفَصْلُ الثَّانِي
مَسَائِلُ فِي التَّحْرِيرَاتِ

● وفيه ثلاثةُ مباحث:

المَبْحَثُ الأَوَّلُ: تَعْرِيفُ التَّحْرِيرَاتِ.

الْمَبْحَثُ الثاني: حُكْمُ القِرَاءَةِ بِمَا زَادَهُ الشاطبي عَلَى التَّيْسِيرِ، وَمَا زَادَهُ صَاحِبُ التَّيْسِيرِ عَلَى طُرُقِهُ.

المبحث الثالث: سَكْتُ خَلَف مِنْ طريق الدُّرَّة.




المَبْحَثُ الأَوَّلُ
تَعْرِيفُ التَّحْرِيرَاتِ

لُغَةً:

يُطلَقُ لفظُ التَّحْرِيرِ عَلَى التَّقْوِيم والتَّنقِيحِ والتَّدْقِيقِ والإِحْكَامِ، فيقال: «تَحْرِيرُ الكتابِ وغيرِه: تقويمه وتَحْرِيرُ الرقَبَة: عِتْقُه»(١) «تحرير الْحساب إِثْبَاته مستويًا، لا غَلَث فِيهِ وَلَا سَقَط وَلَا محو. وَيجمع الْحر أحرارًا وَيجمع الْحرَّة حرائر»»(٢). والتَّحْرِير: «الْإِفْرَاد، يُقَال: حَرَّره بِأَمْر كَذَا أَي: أفرده لَهُ وتحرير المبحث تَعْيِينه وتعريفه... والتحرير: بَيَان الْمَعْنى بِالْكِتَابَةِ»(٣).

اصْطِلَاحًا:

تَعَدَّدَتْ تعْرِيفَاتُ التَّحْرِيرَات فقدْ عرَّفَها الإزمِيريُّ: «التَّدْقِيقُ فِي القراءات وتقْوِيمُهَا، والعمَلُ علَى تَمييزِ كُلِّ روايةٍ على حدَة من طرقها الصحيحة، وعدَمُ خلْطِ روايةٍ بأخرى»(٤).

---

(١) الصحاح تاج اللغة، الفارابي ٦٢٩/٢ وانظر: مختار الصحاح، الرازي٦٩، القاموس المحيط، الفيروزآبادي ٣٧٥ (مادة حرر).

(٢) تهذيب اللغة، الأزهري٢٧٨/٢.

(٣) الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أبو البقاء الحنفي٣١٠.

(٤) الروض النضير ٥١.

وعرَّفَها الإمامُ المتولي بأنَّها: «تخليصُ الأوجهِ من التَّركيبِ»(١).

وعرَّفَها الشيخُ عبدالرازق موسى: بقوله: «عنايةٌ بتنقيحِ القراءةِ من أي: خطأٍ أو خللٍ، كالتركيب؛ أي: خلط وجهِ بوَجهٍ، وهُوَ ما يسمَّى بالتَّلْفِيق»(٢).

وعَرَّفَها الشَّيْخُ إبراهيم الدوسري بأنَّها: «علمٌ يُعنَى بعزْو أوجُهِ طُرُقِ القِرَاءاتِ المختلَفِ فيهَا إلَى مَن رَوَاهَا مِن أصحابِ الطُّرُقِ وأمَّهَات مصادِرِ القراءاتِ، ويهتمُّ بتمييزِ الطُّرُقِ وتنقيحِها، وبيانِ الجَائزِ مِنها، والممنوعِ وما يترتَّبُ عليهَا من الأوجه»(٣).

وعَرَّفَها الشَّيْخُ الجرمي بأنَّها: «التدقيقُ فِي القِراءَاتِ المرويَّةِ وتقويمُها، وتمييزُ كل روايةٍ على حدة، وتَتَبُّعُ أوهامِ العلماءِ القراءِ في كتُبِهمْ ومنظُوماتِهمْ»(٤).

❊ ❊ ❊ ❊ ❊

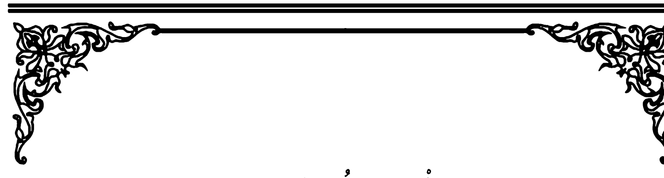
---

(١) الروض النضير١١٣.

(٢) تأملات حول تحريرات العلماء للقراءات المتواترة ٩.

(٣) مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات ٤٢.

(٤) معجم علوم القرآن ٨٠.



الْمَبْحَثُ الثاني
حُكْمُ القِرَاءَةِ بِمَا زَادَهُ الشاطبي عَلَى التَّيْسِيرِ، وَمَا زَادَهُ صَاحِبُ التَّيْسِيرِ عَلَى طُرُقِهِ

يقول الشاطبي:

وَأَلْـفَـافُـهَـا زَادَتْ بِـنَـشْـرِ فَـوَائِـدٍ   فَلَفَّتْ حَيَاءً وَجْهَهَا أَنْ تُفَضَّلَا[1].

قَالَ الإمَامُ أبُو شَامَةَ: «فَتِلْكَ الألْفَافُ نَشَرَتْ فَوَائِدَ زِيَادَةً عَلَى مَا فِي كِتَابِ التَّيْسِيرِ مِنْ زِيَادَةِ وُجُوهٍ أَوْ إِشَارَةٍ إِلَى تَعْلِيلٍ وَزِيَادَةِ أَحْكَام وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَذْكُرُه فِي مَوَاضِعِهِ، وَمِنْ جُمْلَةِ ذَلِكَ جَمِيعُ بَابِ مَخَارِجِ الحُرُوفِ، ثُمَّ بَعْدَ هَذَا اسْتَحْيَتْ أَنْ تُفَضَّلَ عَلَى كتَابِ التَّيْسِيرِ اسْتِحْيَاءَ الصَّغِيرِ مِن الكَبِيرِ وَالمتَأَخِّرِ مِن المتَقَدِّمِ وَإِنْ كَانَ الصَّغِيرُ فَائِقًا وَالمتَأَخِّرُ زَائِدًا»[2].

وَأحْوالُ الشَّاطبيَّةِ معَ التَّيسيرِ لا تقتصرُ علَى الموَافقَةِ والزيَادَةِ، بل هُناكَ النقصَانُ والمخالفَةُ، إلا أن الحَالةَ الغَالبَةَ عَلَى الشَّاطبيَّةِ معَ التَّيْسِير حالة الموافَقَةِ بشِقَّيْهَا العلمي والمنهجي[3].

---

(١) شرح الشاطبية بيت رقم: (٦٩).

(٢) إبراز المعاني ٥١.

(٣) حالات الشاطبية مع التيسير، عبدالرحيم الشنقيطي ٣٦.

قَالَ الدكتور سامي عبدالشكور في هذه المسألة: «الشاطبيُّ لَمْ يلتزِمْ بمَا حَوَاهُ التَّيْسِيرُ من المرويَّاتِ والأوْجُهِ عَن الأَئِمَّةِ السَّبْعَة ورُواتِهِم، بل زادَ عليهِ تارةً، وأغفَل منهُ، ورتَّبَ أوجُهَ الخلَافِ، وضعَّفَ بعضَها، وصحَّحَ أخرى، وكلُّ ذلك زيادةً منه وتمحيصًا للرِّوايات»[1].

ثم قسمها الدكتور سامي إلى نوعين:

النَّوعُ الأوَّلُ: مَا زَادَهُ الإمَامُ الشّاطبيُّ على التَّيْسيرِ من طُرُق الإمَام الداني في غَيرِ التَّيْسيرِ، وهَذَا النَّوْعُ قد اشتَملَ على النّسبَةِ الأعلَى من تلكَ الزّيادَاتِ، ويشمَلُ ما زَادَهُ الإمَامُ الشاطبيُّ على التيسيرِ من طُرُقِهِ هُو بقرَاءتهِ علَى شَيْخِه النَّفْزِي؛ لمَا فِيهَا مِن زيادَةِ طرقٍ علَى الإمَام الدَّاني.

النَّوْعُ الثَّانِي: مَا اختَارهُ الإمَامُ الشاطبيُّ وزادهُ علَى التَّيسيرِ مما هُوَ غَيْرُ طريقِ الإمَام الدَّانِي وهذَا النَّوْعُ نَادرٌ، ولمْ يتطَرَّقْ إليهِ الإمَامُ الشَّاطبيُّ إلَّا لأسبابٍ ذكرتُها في مَواضِعِهَا مِن انتصَار لروايةٍ طُعِن فيها، أو أغْفَلتْها كتبُ الخِلافِ، أو تحقيق لمسألةٍ فأوردَهَا للدلالةِ علَى صحتِها وقوتِها، أو ضعفِها وسقوطِها.

فمِن خلالِ هَذَا يتبيَّنُ لنا أنَّ الإمامَ الشاطبيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ لمْ يخرجْ في حِرزهِ عَن طرُقِه وطرقِ الإمامِ الدَّاني في سائرِ كتبِه، وقد وثَّقتُ ذلك كلَّه أثناءَ التَّعليقِ عَلى تلك المرويَّاتِ، كمَا نبَّهتُ على رواياتٍ ذكرَها الإمامُ الشاطبيُّ مما هُو طرق التيسير ولم يذكرْه الداني فيه، ونبَّهتُ على رواياتٍ ذكرها الدَّاني في التَّيسِير وهي ليست طرُقَه فيه، وإنَّما مِن غير التيسير، وما الَّذي ترتَّب على ذلك قراءةً ومعنًى عند المتأخرين من المحررين على الشاطبية.

فقَد وافَقَ أبا القاسم الشاطبي شُرّاحُ القصيدِ الذِين عُنُوا ببَيَان اختلافِ الرواياتِ وطُرُقِها في كلّ ما زَادَهُ علَى التَّيْسِير وتبِعُوه على ذلك، ونبَّهوا

(١) ما زاده الشاطبي في حرز الأماني على التيسير للإمام الداني بين القراءة والمنع، سامي عبدالشكور٢٠.

على منشَأِ تلكَ الزيادَاتِ من كُتُب الدَّاني في غَير التَّيسيرِ، فِي إشَارَةٍ منهُم إلى أنَّ الإمَامَ الشَّاطبيَّ لمْ يفعَلْ شيئًا يوجب الاختلافَ على فعلِه هذا من حيثُ القراءةُ بما زادَه أو المنْع من ذلك، إيمانًا منهم بما استقَرَّ عند علماءِ القرَاءَات، وبما نصَّتْ عليه كتبُهم بأنَّ الروايةَ إذَا صحَّتْ وجبَ المصيرُ إليْهَا.

فكانَ منهجُهُمْ ـ رحمهم الله ـ في بَيانِ ما زَادهُ الإمامُ الشاطبيُّ بقولِهم: والخلافُ الَّذِي ذكرَه الشاطبيُّ عَنَى به قولَ الدَّانِي في غَير التَّيْسِير كذا وكذا.

موقف ابن الجزري:

«وأمَّا ابنُ الجزري فقد تبعَ مَن قبلَه منَ المحققينَ فِي بَيَانِ ما زَادَه الإمامُ الشاطبيُّ علَى التَّيسيرِ إلا أنَّه اختَلفَ عنهم في عبارتِه فقط عندَ الإشارَةِ إلَى تلكَ الزيادَةِ، وإن كانَ المضمُونُ واحِدًا، فقد مرَّ بِنَا أنَّ المحَققينَ أشَارُوا إلَى تِلكَ الزِّيَادَاتِ مِن خِلالِ نُصُوصِ الإمَام الدَّاني في كتبِهِ الأخرَى فِي غَيْرِ التيسيرِ؛ بأنَّه قرأ بهَذا الوجهِ على شيخِه الفُلاني مِن الطَّريق الفُلاني فحَصَل الخُلْفُ بذَلك، وأمَّا ابنُ الجَزري فكانتْ عِبارتُهُ مشتَملةً على لَفْظِ «الخُرُوجِ عَن الطُّرُقِ» تَارَةً، فِي دلَالَةٍ على أنَّ هذَا الوجهَ لَيسَ طريقَ الدَّاني في التَّيسيرِ، وإنما هو من طرُقِه في غيرِه، كأن يقولَ عن الزِّيادَة: وفي هذا الوَجْهِ خُرُوجٌ للشَّاطبيّ عَن طُرُقِ كِتَابِهِ، أو: قَدْ خَرجَ صَاحِبُ التَّيْسِيرِ عن طرُقِهِ وتبِعَهُ الشَّاطبيُّ، وهكذا، وتارةً يشيرُ إلَى الزيادَةِ من كُتُبِ الدَّاني كالمحقِّقِينَ قبلَهُ، وتارةً يجمَعُ بينَهما، فهذهِ ثلاثُ عباراتٍ لابن الجزري عند تعليقِه على مسَائلِ الشاطبيةِ والتيسير»[1].

قال الإمام ابن الجزري: «أَطْلَقَ الْخِلَافَ عَنِ ابْنِ كَثِيرٍ بِكَمَالِهِ صَاحِبُ

(١) ما زاده الإمام الشاطبي في حرز الأماني على التيسير للإمام الداني بين القراءة والمنع، سامي عبدالشكور ٢٣.

التَّيْسِيرِ، وَتَبِعَهُ عَلَى ذَلِكَ الشَّاطِبِيُّ، وَالَّذِي تَقْتَضِيهِ طُرُقُهُمَا هُوَ الْإِظْهَارُ وَذَلِكَ أَنَّ الدَّانِيَّ نَصَّ عَلَى الْإِظْهَارِ فِي جَامِعِ الْبَيَانِ لِابْنِ كَثِيرٍ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ مُجَاهِدٍ عَنْ قُنْبُلٍ وَمِنْ رِوَايَةِ النَّقَّاشِ[1] عَنْ أَبِي رَبِيعَةَ[2]، هَذَا لَفْظُهُ وَهَاتَانِ الطَّرِيقَتَانِ هُمَا اللَّتَانِ فِي «التَّيْسِيرِ»، وَ «الشَّاطِبِيَّةِ»، وَلَكِنْ لَمَّا كَانَ الْإِدْغَامُ لِابْنِ كَثِيرٍ هُوَ الَّذِي عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ أَطْلَقَ الْخِلَافَ فِي التَّيْسِيرِ لَهُ لِيَجْمَعَ بَيْنَ الرِّوَايَةِ وَمَا عَلَيْهِ الْأَكْثَرُونَ وَهُوَ مِمَّا خَرَجَ فِيهِ عَنْ طُرُقِهِ وَتَبِعَهُ عَلَى ذَلِكَ الشَّاطِبِيُّ»[3].

فقوله: «لِيَجْمَعَ بَيْنَ الرِّوَايَةِ وَمَا عَلَيْهِ الْأَكْثَرُونَ...»، يُفيدُ أنَّ الروايةَ الثابتةَ من طريق التيسير، والَّتي هي طريقُ الشاطبيةِ أيضًا إنما هيَ القراءةُ بالإظهارِ لابنِ كثيرٍ في هذَا الموضعِ، ومِمَا خرجَ فيهِ الشاطبيُّ عن طرُقِهِ وهو زائدٌ عما في التيسير: وجهُ الصَّاد لابنِ ذكوانَ في ﴿وَيَبْصُۜطُ﴾ [البقرة: ٢٤٥]، ووجه السين له في ﴿بَصۜطَةً﴾ [الأعراف: ٦٩].

قال ابن الجزري: «وَسَائِرِ أَصْحَابِ الْأَخْفَشِ عَنْهُ الصَّادَ فِيهِمَا إِلَّا النَّقَّاشَ فَإِنَّهُ رَوَى عَنْهُ السِّينَ ـ أي في البقرة ـ هُنَا وَالصَّادَ فِي الْأَعْرَافِ، وَبِهَذَا قَرَأَ الدَّانِيُّ عَلَى شَيْخِهِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْهُ، ... وَبِالصَّادِ فِيهِمَا قَرَأَ عَلَى سَائِرِ شُيُوخِهِ فِي رِوَايَةِ ابْنِ ذَكْوَانَ، وَلَمْ يَكُنْ وَجْهُ السِّينِ فِيهِمَا عَنِ الْأَخْفَشِ إِلَّا فِيمَا ذَكَرْتُهُ، وَلَمْ يَقَعْ ذَلِكَ لِلدَّانِيِّ تِلَاوَةً؛ وَالْعَجَبُ كَيْفَ عَوَّلَ عَلَيْهِ الشَّاطِبِيُّ، وَلَمْ يَكُنْ مِنْ طُرُقِهِ، وَلَا مِنْ طُرُقِ «التَّيْسِيرِ» وَعَدَلَ عَنْ طَرِيقِ النَّقَّاشِ الَّتِي لَمْ يَذْكُرْ فِي «التَّيْسِيرِ» سِوَاهَا، وَهَذَا الْمَوْضِعُ مِمَّا خَرَجَ فِيهِ عَنِ التَّيْسِيرِ وَطُرُقِهِ، فَلْيُعْلَمْ وَلِيُنَبَّهْ عَلَيْهِ»[4].

---

(١) محمد بن الحسن بن محمد، أبو بكر النقاش، ولد سنة: ٢٦٦هـ، توفي سنة: ٣٥١هـ انظر: تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي ٢/١٩٨ ـ ٢٠١.

(٢) محمد بن إسحاق بن وهب، أبو ربيعة الربعي، المكي، مؤذن المسجد الحرام، توفي في رمضان سنة: ٢٩٤هـ. انظر: غاية النهاية ٢/٨٩.

(٣) النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، ٢/١٠.

(٤) النشر، ٢/٢٢٩.

وقَدْ بيَّنَ ابنُ الجَزَرِي أنَّ الطرُقَ الَّتِي تَروِي الوَجْهَينِ عَن ابنِ ذكوَانَ في ﴿وَيَبۡصُۜطُ﴾ و﴿بَصۜۡطَةٗ﴾. هِيَ غيرُ طرِيقِ النَّقَّاشِ عنِ الأخفَشِ، وأمَّا طريقُه وهيَ طريقُ «التيسير» و«الشاطبية» فليسَ لَهُ فيهَا إلَّا السِّينُ فِي ﴿وَيَبۡصُۜطُ﴾، والصَّادُ فِي ﴿بَصۜۡطَةٗ﴾.

ونختِمُ هذه المسألةَ بملَخَّصِ النَّتَائجِ التِي توصَّلَ إليهَا الدكتور سامي عبدالشكور في بحثِهِ، وهي على النحو التالي:

«١ ـ أنَّ ما زاده الإمامُ الشَّاطبيُّ على كتاب التيسير لأبي عمرو الدَّانيِّ لم يَخرج فيها عن طُرق الدَّاني الأخرى، وطُرقه هو مِن قراءته على شيخه ابن هذيل والنَّفْزِي، وما اختاره الشاطبي مما صحَّ عن الثقات، فهذه هي مصادر زياداتِ الشاطبي على التيسير.

٢ ـ أنَّ المنع مما زاده الشَّاطبي على التيسير لم يكن معروفًا عند المحققين من بعد الإمام الشاطبي، أي من أواخر القرن السادس وحتى أواخر القرن العاشر، حيثُ ظهرت كتبُ التَّحْريراتِ.

٣ ـ أنَّ بداياتِ المنع من زايادات الشاطبي كانت من بدايات القرن الحادي عشر.

٤ ـ سبب ظهور كتب التحريرات على مسائل الشاطبية هو تَتَبع ألفاظ ابن الجزري في تلك المسائل، فأفردوا لها كُتبًا خاصة، ونَظموا فيها، وكان ذلك متأخرًا جدًا، أي بعد ابن الجزري بمائتي عامٍ تقريبًا.

٥ ـ أنَّ ابن الجزري عندما علَّق على زيادات الشاطبي في كتابه النشر، اختار ألفاظًا أَوْهَمَ ظاهرها المنع من القراءة بهذه الزيادات، وهذا سببُ خروج كتب التحريرات على الشاطبية.

٦ ـ أنَّ ابن الجزري صرَّح بعدم الأَخْذِ ببعض زيادات الشاطبي، فكان هذا سببًا ثانيًا لأصحاب التحريرات بالمنع من الزيادات، حيثُ ربط أصحاب التحريرات بين تصريح ابن الجزري بعدم الأخذ، وبين لفظ

«خروج عن الطريق»، فجعلوا كلَّ رواية يقول فيها ابن الجزري: «خروج عن الطريق» ممنوعةً من القراءة بها عندهم. فتبين لي من خلال البحث أنَّه لا رابط بين اللفظين، فأمّا تصريح ابن الجزري بعدم الأخذ ببعض تلك الزيادات فقد كان ذلك مخصوصًا ببعض الروايات من ذوات الأسباب، التي امتنع ابن الجزري من الأخذ بها، إلا أنَّ الـمُحَرِّرين عَمَّموا ذلك على جميع الروايات الزائدة، وقد بينتُ تلك الأسباب في مواضعها، وأما لفظ (الخروج عن الطريق) فقد ثبتَ أنَّ ابن الجزري لا يريد من هذا اللفظ المنعَ من القراءة بالأدلةِ القاطعة، إلا أنَّ أصحاب التحريراتِ جعلوه دليلًا على المنع، وابنُ الجزريِّ منه برئ.

٧ ـ الأساس الذي قامت عليه التحريرات على الشاطبية، تبين لي من خلال البحث أنَّه غير سليم، إذ أَثْبَتُّ اضطراب المحررين فيه، وأنهم غيرُ متفقين، فمنهم مَنْ منع، ومنهم مَنْ أخذ، ومنهم من لم يُشِر لشيء أصلًا، ومنهم مَنْ دخله الوهم والخطأ فأثبتَ للشاطبي ما لم يقله، وكلُّ ذلك على حسب فهم نصوص ابن الجزري في النَّشر، فكلُّ واحدٍ منهم صَدرَ عما فهمه، وبنوا عليها تحريراتِهم، وابن الجزري لا يريدُ ذلك كلَّه.

٨ ـ أنَّ السِّمَةَ البارزة عند المحررين في تحريراتهم كانت نقلُ الآخرِ منهم عن الأوَّل، دونَ الوقوفِ على منهج ابن الجزريِّ في كتابه.

٩ ـ أَدَّتْ هذه التحريراتُ إلي اضطرابِ طلبة العِلم وطالبي علم القراءات بين الأخذ بتلك التحريرات أو نبذُها.

١٠ ـ أنَّ أصحاب التحريرات منعوا كلَّ روايةٍ يذكر ابن الجزري أنَّها انفرادٌ، والصحيح أنَّ ابن الجزري لم يُعمِّم بالمنع لكلِّ ما انفردَ، وإنَّما كان ذلك في نوعٍ خاصٍ من ذواتِ الأسباب.

يرى الباحثُ بأنْ يُقرأَ بكلِّ ما أَثْبتَهُ الشاطبيُّ من زياداتٍ على التيسير

كما قرأ مَنْ قَبلنا مِنَ الأئمَّةِ الثِّقات، من عام ٥٩٠هـ ـ وهو عام وفاة الشاطبي ـ وحتى أواخر القرن العاشر حين ظهرت كتب التحريرات وبدأ المنع من القراءة بهذه الزيادات بسبب تتبع ألفاظ ابن الجزري؛ لأنَّ المنع يعني أنَّ الشاطبيَّ قد جاء بأمرٍ مُنكرٍ أدَّى إلى ذلك المنعِ؛ علمًا بأنَّ كلَّ ما زاده الشاطبيُّ مسندٌ موثق بالأسانيد عن الثقات، ولم تخرج عن طُرقه وطُرقِ الدَّاني أو الطُرق التي اختارها»[1].

❊ ❊ ❊ ❊ ❊

(١) ما زاده الإمام الشاطبي في حرز الأماني على التيسير للإمام الداني بين القراءة والمنع، سامي عبدالشكور ١٢٣.




المبحث الثالث
سكْتُ خَلَف مِنْ طريق الدُّرَّةِ

اختلفوا في هذه المسألة على قولين:

القَولُ الأوَّلُ: عدمُ السكتِ، وإليه ذهب ابن الجزري[(١)] وتبعه كل شراح الدرة المتقدمين، كالنويري[(٢)]، والزبيدي[(٣)]، والسمنودي[(٤)].

فيقول ابن الجزري في الدرة:

مِنِ اسْتَبْرَقِ طِيبٌ وَسَلْ مَعْ فَسَلْ فَشَا وَحَقِّقَ هَمْزَ الْوَقْفِ وَالسَّكْتَ أَهْمَلاَ[(٥)].

قال الزبيدي (ت٨٤٨هـ) عندَ شَرح البيتِ: «وحَقَّقَ هَمْزَ الوَقْفِ وأَهْمَلَ السَّكْتَ خِلَافًا لأَصْلِهِ»[(٦)].

القول الثاني: **السَّكْتُ**، وذهب بعض العلمَاء المتأخرين إلى السَّكتِ لخلَفِ ـ من رواية إدريس، من طريق المطّوِعي ـ على السَّاكنِ قبلَ الهَمْزِ

(١) متن الدرة المضية بيت رقم: (٣٧)، تحبير التيسير ٢٦٧.
(٢) شرح النويري على الدرة ٢٥ ـ ٢٦.
(٣) الإيضاح، الزبيدي ١٤٠.
(٤) شرح السمنودي ٦٥.
(٥) متن الدرة المضية بيت رقم: (٣٧).
(٦) الإيضاح، الزبيدي ١٤٠.

من كلمَةٍ ومن كلمَتَيْنِ، ومنهم المتولي[1] والضباع[2] وعبدالرازق[3].

قال العلامة المتولي:

«دقيقة: ذكر الإزميري[4] لإدريس... ثم الترقيق مع عدم السكت من طريق الدرة والتحبير، وكنا تابعناه على ذلك حتى تبين لنا أن فيه نظرًا؛ لأن ابن الجزري قال في مبحث الطرق في التحبير: (وقرأتُ بِها ـ يعني رواية إدريس ـ الْقُرْآن كُله على الشَّيْخ أبي مُحَمَّد عبدالرَّحْمَن بن أَحْمد الوَاسِطِيّ[5]، وَأَخْبرنِي أنه قَرَأَ بهَا الْقُرْآن كُله على مُحَمَّد بن أَحْمد بن عبدالخَالِق المعدَّل[6]، وَقَرَأَ بهَا على إِبْرَاهِيم بن أَحْمد[7]، وَقَرَأَ بهَا على أبي الْيُمن[8]، وَقَرَأَ بهَا على أبي مُحَمَّد سبط الْخيَّاط[9]، قَالَ: قرأت بها

---

(١) الروض النضير في تحرير أوجه الكتاب المنير.

(٢) البهجة المرضية شرح الدرة المضية، للضباع، الإضاءة في بيان أصول القراءة، للضباع، ص ٨٠.

(٣) في تعليقه على شرح الإيضاح، الزبيدي ١٤٠ ـ ١٤١.

(٤) هو مصطفى بن عبدالرحمٰن بن محمد الإزميرى، عالم بالقراءات، توفي سنة: ١١٥٦هـ انظر: الأعلام ٢٣٦/٧.

(٥) هو عبدالرحمٰن بن أحمد بن علي، أبو محمد البغدادي الواسطي، ولد سنة: ٧٠٢هـ، وتوفي سنة: ٧٨١هـ، انظر: غاية النهاية، ٣٢٩/٢ ـ ٣٣٠).

(٦) هو محمد بن أحمد بن عبدالخالق، تقي الدين أبو عبدالله الصائغ المصري الشافعي، ولد سنة: ٦٣٦هـ، وتوفي سنة: ٧٢٥هـ، انظر: غاية النهاية، (٦٠/٢).

(٧) إبراهيم بن أحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن فارس، أبو إسحاق التميمي الأسكندري الأصل ثم الدمشقي، ولد سنة: ٥٩٦هـ، وتوفي سنة: ٦٧٦هـ، (غاية النهاية، ١٢/١ ـ ١٣).

(٨) هو زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن بن زيد، العلامة تاج الدين أبو اليمن الكندي البغدادي، التاجر، المقرئ، النحوي، الحنفي، شيخ القراء والنحاة بدمشق، ولد سنة: ٥٢٠هـ، وتوفي سنة: ٦١٣هـ، (معرفة القراء الكبار، للذهبي، ١١٤٠/٣ ـ ١١٤٤.

(٩) هو عبدالله بن علي بن أحمد، أبو محمد البغدادي سبط أبي منصور الخياط، الأستاذ البارع الكامل الصالح الثقة، شيخ الإقراء ببغداد في عصره، ولد سنة: ٤٦٤هـ، وتوفي سنة: ٥٤١هـ، (غاية النهاية، ٣٨٨/٢ ـ ٣٨٩).

الْقُرْآن من أوله إِلَى آخِره على الْإِمَامَيْنِ الشريف أبي الْفضل عبدالقاهر بن عبدالسَّلام العباسي[1] وَأبي الْمَعَالِي ثَابت بن بنْدَار بن إِبْرَاهِيم الْبَقَّال[2]، فَأما الشريف فَأَخْبرنِي أنه قَرَأَ بهَا على الإِمَام أبي عبداللَّهِ مُحَمَّد بن الْحُسَيْن الكارزيني[3]، وَأخبرهُ أنه قَرَأَ بهَا على الإِمَام أبي الْعَبَّاس الْحسن بن سعيد بن جَعْفَر المطوعي[4]، وَأما أَبُو الْمَعَالِي فَأَخْبرنِي أنه قَرَأَ بهَا على الإِمَام القَاضِي أبي الْعَلاء مُحَمَّد بن عَليّ بن يَعْقُوب الوَاسِطِيّ، وَقَرَأَ الوَاسِطِيُّ بهَا من الْكتاب على الإِمَام أبي بكر أَحْمد بن جَعْفَر بن حمدَان بن مَالك الْقطيعِي[5]، وَقَرَأَ الْقطيعِي والمطوعي جَمِيعًا على إِدْرِيس) اهـ، فعُلم أن طريق الدرة والتحبير من طريق القطيعي والمطوعي معًا، وقال في النشر: (طَرِيقُ الْمُطَّوِّعِيِّ مِنْ كِتَابِ الْمُبْهِجِ لِأَبِي مُحَمَّدٍ سِبْطِ الْخَيَّاطِ، وَمِنْ كِتَابِ الْمِصْبَاحِ لِأَبِي الْكَرَمِ الشَّهْرُزُورِيِّ قَرَآ بِهَا عَلَى الشَّرِيفِ أَبِي الْفَضْلِ الْعَبَّاسِيِّ، وَقَرَأَ بِهَا عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْكَارَزِينِيِّ، ... وَقَرَأَ بِهَا الْكَارَزِينِيُّ عَلَى أَبِي الْعَبَّاسِ الْحَسَنِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ الْمُطَّوِّعِيِّ...) اهـ، فعُلم من هذا أنه في التحبير والدُّرَّة أخذ طريق المطوعي من سبط الخياط...، وفي باب السكت من النشر: (وَرَوَى عَنْهُ الْمُطَّوِّعِيُّ السَّكْتَ عَلَى مَا كَانَ مِنْ كَلِمَةٍ وَكَلِمَتَيْنِ عُمُومًا، نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْمُبْهِجِ) اهـ، فظهر

---

(١) هو عبدالقاهر بن عبدالسلام بن علي الشريف، أبو الفضل العباسي المكي، إمام مقرئ ضابط ثقة محقق، توفي سنة: ٤٩٣هـ، (غاية النهاية، ٢/٣٥٨ ـ ٣٥٩).

(٢) ثابت بن بندار بن إبراهيم بن بندار الدينوري، الشيخ، الإمام، المقرئ، المجود، المحدث، الثقة، بقية المشايخ، أبو المعالي الدينوري، ثم البغدادي، البقال، ولد سنة: ٤١٦هـ، وتوفي سنة: ٤٩٨هـ، (سير أعلام النبلاء، للذهبي، ١٩/٢٠٤ ـ ٢٠٥.

(٣) هو محمد بن الحسين بن محمد، أبو عبدالله الكارزيني الفارسي، إمام مقرئ جليل، كان حيًا سنة: ٤٤٠هـ، (غاية النهاية، ٢/١١٧ ـ ١١٨).

(٤) هو الحسن بن سعيد بن جعفر، أبو العباس المطوعي، توفي سنة: ٣٧١هـ، (غاية النهاية، ١/١٩٥ ـ ١٩٦).

(٥) هو أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك، أبو بكر القطيعي، كان مسند العراق في عصره، ولد سنة: ٢٧٣هـ، وتوفي سنة: ٣٦٨هـ، (الأعلام، ١/١٠٧).

من هذا أن عدم ذكره السكت في الدرة والتحبير لا وجه له»[1].

وقال الشيخ الضباع: «وَقرأَ أيضًا (أي: خلف في اختياره) بتركِ السَّكْتِ علَى السَّاكنِ قبلَ الهَمزِ مُطْلقًا، وهذَا اقتصارٌ من النَّاظم ـ رحمه الله تعالى ـ عَلَى إِحْدَى طريقَيْ نظْمِهِ عن إدريسَ عنْ خلَفٍ وهيَ طريقُ القطيعِي عنهُ، وهُوَ لا يمنَعُ من الأخْذِ بطريقِهِ الثَّانيَةِ، وهيَ طريقُ المطَّوعي عنه فَعَنْهُ، ومذهبُه السَّكْتُ علَى السَّاكنِ قبلَ الهَمْزِ فيمَا كَانَ من كَلِمَةٍ أو كلمَتَيْنِ، ولمْ يكُن مَدًّا نحو: ﴿قُرۡءَانٍ﴾، و﴿ٱلۡأَنۡهَٰرُ﴾، و﴿شَيۡءٍ﴾، و﴿مَنۡ ءَامَنَ﴾، و﴿خَلَوۡاْ إِلَىٰ﴾، و﴿كُلٌّ ءَامَنَ﴾، ولَا يَقْدَحُ في ذَلكَ عَدَمُ ذكرِهِ في التَّحْبِيرِ فقد ذكرَهُ في النَّشْرِ، وعلَى الأَخْذِ بالوَجْهَين جرَى عمَلُنا، وبالله التوفيق»[2].

وقال أيضًا: «وقَرأَ (أي: خلف في اختياره) مِن روايةِ إدريسَ مِن طريقِ المطَّوعي عنهُ بالسَّكْتِ علَى السَّاكِنِ غَير المدِّيِّ إذَا وَقَعَ بعدَ هَمزٍ من كلمَةٍ أو مِن كلمَتَينِ، نحو: ﴿ٱلۡأَنۡهَٰرُ﴾، ﴿ٱلۡأٓخِرَةِ﴾، ﴿يَسۡـَٔمُونَ﴾، ﴿مَنۡ ءَامَنَ﴾، ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ﴾»[3].

وقال الشيخ عبدالرَّازق موسى: «**المسألة الثالثة**: تتعلق بقول ابن الجزري في الدُّرة في باب النقل: (والسَّكْتَ أَهْمَلا)، ومعناه: أنَّ خَلفًا في اختياره أهملَ السَّكتَ من طريق الدُّرة والتَّحْبير خِلافًا لروايته عن حمزة، وجميع شُرَّاحِ الدُّرة القُدامى فسَّروا النَّظْمَ على ظاهرِهِ بدون تحقيقٍ لطُرق الرَّوايةِ الصحيحة كما فعلوا في المسألةِ الأُولى، حتى جاء ابنُ الجزريِّ الصَّغير، وخاتمةُ المحققينَ، محمَّدُ المُتَوَلِّيُ وأثبتَ في الرَّوضِ النَّضِيرِ ما معناه: أنَّ ابنَ الجزريِّ لا وَجْهَ لهُ في منعه السَّكْتَ؛ لأَنَّهُ ذكر في التحبير أنَّ المُطَّوِّعِيَّ من كتاب المُبْهِجِ طريق إدريس في الدُّرَّةِ، وذكر في النَّشر أنَّ

(١) الروض النضير في تحرير أوجه الكتاب المنير ٢٤٢.

(٢) البهجة المرضية شرح الدرة المضية، للضباع٣٠.

(٣) الإضاءة في بيان أصول القراءة، للضباع ٨٠.

الـمُطَّوِّعيِّ من كتاب المبهج له السكت من الدرة، وتبعه تاجُ القُراءِ عَليٌّ الضَّبَّاعُ في شرحه على الدُّرة...، أقول: لأنَّ طريق الشاطبية والدرة من جُملةِ طرق النشر، فذِكْرُه في النشر كأنه مذكور في التحبير ما دام طريقهما واحد، ومَنْ قرأ بمضمن النشر فكأنه قرأ الشاطبية والدرة والطيبة جميعًا، كما سبق بيانه، فقوله: (والسَّكت أهملا) مخالفٌ لما في النشر والتحبير، هذا وقد وافقَ القُرَّاءُ جميعًا المتوليَّ والضباعَ في تحقيقهما لهذه الرواية، وألَّفوا في ذلك كُتبًا نظمًا ونثرًا، منهم: الشيخ هَمَّام قُطب، والشيخ عَلِي سُبَيع، وغيرهما، وهذا مما لا ينكره أحد، ...**والخُلاصة**: أنَّ روايةَ السكت لإدريس من الدرة جائزةٌ بالنسبة للقارئ الـمُنتهي، أمّا الطَّالِبُ فحُكْمُ القِراءةِ بها وتعلِيمُها له، كحُكْمِ صِلةِ ميم الجَمْعِ وسُكونها لقالون وقَصْرِ الـمُنفصل وتوسطه له من طريق الشاطبية، ولم نسمع أحدًا ترك شيئًا من ذلك أثناء التلقي من طريق الشاطبية، فالإتيان بالسكت مُلْزِمٌ ولا بدأنْ يقرأ به الطالبُ، فكما أنَّ الأستاذ يعلم جواز هذه الرواية ولا دليل لديه على منعها، فالأمانةُ العِلميَّةُ تحتِّم عليه أن يعلم الطلاب جواز القراءة بها كما تعلم هو، وذلك بأن يقرأ بها الطالب أثناء التلقي أمام الشيخ، وإلا تعتبر قراءته ناقصة، وفيها خَلل في الرواية ولا يستحق أن يجاز عليها...، ونحن قد قرأنا بها وسندنا جميعًا متصل بالمتولي، والقراءة سنة متبعة، ولا منع إلا بنص علمي يبطل ما حققه المتولي وغيره، ومن لم يتلقها عن شيخه عليه أن يعمل بالصواب»[1] اهـ مختصرًا.

وقال ـ أيضًا ـ: «قول الناظم **(والسكت أهملا)** هذا من طريق القَطيعيِّ عن إدريس، وعليه فالناظم اقتصر عليه ولم يتكلم عن طريق المطوعي، وكلاهما (أي: طريق القطيعي والمطوعي) طريقا إدريس من الدرة، وإدريس الحداد هو الراوي الوحيد الذي له هذان الطريقان من الدُّرة، فالقطيعي ليس له سكت من طريق الدُّرة، أما المطوعي عن إدريس

(١) تأملات حول تحريرات العلماء للقراءات المتواترة، لعبدالرازق موسى ٤٨ ـ ٥٢.

فله السَّكت قولًا واحدًا على أل، وشيء والمفصول؛ نحو: ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾، والموصول نحو: ﴿ٱلْقُرْءَانِ﴾، و﴿ٱلظَّمْـَٔانُ﴾...»[1].

وقال الشيخ أيمن رُشدي سُويد: «لخلف في اختياره ـ في تحبير التيسير ـ روايتان: أولاهما: عن إسحاق الوراق، ولها طريق واحدة.

والرواية الثانية: عن إدريس بن عبدالكريم الحداد، ولها طريقان:

الطريق الأولى: عن أحمد بن جعفر القطيعي.

والطريقة الثانية: عن الحسن بن سعيد المطوعي.

ولم يتعرض الجزري في التحبير للسكت عن خلف في اختياره.

وقال في النشر: (...وَرَوَى عَنْهُ الْمُطَّوِّعِيُّ السَّكْتَ عَلَى مَا كَانَ مِنْ كَلِمَةٍ وَكَلِمَتَيْنِ عُمُومًا، نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْمُبْهِجِ...) اهـ.

أقول: فيُؤخذ من مجموع ما سبق أنّه ينبغي لمن يقرأ لخَلَفٍ من طُرق التَّحبير ـ التي هي طرق الدُّرة ـ أن لا يسكت من رواية إسحاق الوراق ولا من طريق القَطيعي عن إدريس، وأما طريق المطوعي عن إدريس فهي بالسكت على ما كان من كلمة ومن كلمتين إلا أن يكون الساكن حرف مد...

وأما عدم ذكر الجزري للسكت عن المطوعي عن إدريس في الدرة فسببه ـ والله أعلم ـ أنه نَظَمَ المعلوماتِ التي أودعها في التحبير عن القراء الثلاثة، وتقدَّم أنَّه لم يتعرض فيه للسكت عن خلف في اختياره، ولعلَّ ذلك من باب السهو.

هذا والقراء في عصرنا منقسمون إلى فريقين:

---

(١) شرح الدرة، للزبيدي، هامش ١٤٣ ـ ١٤٤.

فمنهم من يُقرئ بعدم السكت لخلف في اختياره أخذًا بظاهر الدُّرة، ويحتجُّون بأنهم هكذا تَلَقوا.

ومنهم مَنْ يُقْرِئُ بما يقتضيه تحرير الطُّرق بإرجاعها إلى مصادرها الأُولى، وهو مَنْهَجُ الـمُحَقِّقِينَ على مَرِّ العُصور.

وقد يُقال لهؤلاء من قِبَل الفريقِ الأَوَّلِ: كيف تقرئونَ بخلافِ ما في الدُّرَّةِ؟ وبِخِلافِ ما تَلَقَّيْتُم؟

والجوابُ على هذا أنْ يقال: نحنُ نُقْرِئُ بما هو في أصلِ الدُّرة، والسَّهو واردٌ على الجميع، وكُتب المحققين مِنَ القُرَّاءِ مَلِيئةٌ بتصويبات مَنْ تأَخَّرَ لمن تقدم.

وأمّا أننا لم نَتَلَقَّ ذلك، فقولٌ غيرُ دقيقٍ؛ لأننا تلقينا السكت من حيثُ هو كيفيةٌ أدائية معروفة الهيئة والمقدار، وبقي موضوع نسبتها لفلان أو فلان، فإذا تبين لنا أن الصواب في طريق الـمُطوعي عن إدريس عن خلف في اختياره هو السكت على ما لم يكن مدًّا ـ ونحن قد تلقينا السكت ونعلم حقيقته ومقداره ـ، فكيف يسوغ لنا بعد ذلك أن نقرأ بتركه ثم نقول للطالب: قد أَجَزْتُكَ مِن طريق المطوعي؟.

فالذي أَراه أنَ يُقرأَ بالسكت على غير المدِّ من الطريق المذكورة، وبهذا كان يأخذ الإمامان المحققان: محمد بن أحمد المتولي، والشيخ علي بن محمد الضباع وغيرهما من محققي المتأخرين، والله أعلم»[1] اهـ مع اختصار يسير.

بينما اقتصر بعض المقرئين على عدم السكت لخلف في اختياره من طريق الدرة، اعتمادًا على قول الناظم فيها «والسكت أهملا»، ومتابعة للشروحات المتقدمة لهذه المنظومة حيث لم تذكر وجه السكت لخلف من

---

(١) هوامش على متن الدرة، للشيخ د. أيمن سويد ٢٧ ـ ٢٩.

هذه الطريق، بل ردَّ بعضهم على القائلين بالسكت من هذا الطريق لخلف في اختياره.

قال الشيخ المقرئ إيهاب فكري: «أوجبَ بعض الفضلاء المتأخرين السكت قبل الهمز لخلف العاشر من الدرة مع أن هذا الإيجاب يخالف ما نص عليه ابن الجزري نفسه في الدرة من منع السكت لخلف بقوله (والسكت أهملا)، وقد بنى من أوجب ذلك على مقدمتين:

المقدمة الأولى: هي الجزم بأن الطريق الذى روى منه ابن الجزري الدرة لرواية إدريس عن خلف من المبهج لسبط الخياط من طريق المطوعي، ومن الكفاية في الست لسبط الخياط أيضًا من طريق القطيعى.

والمقدمة الثانية: أن طريق المطوعي في المبهج وردت بالسكت العام، وعليه فيلزم ابن الجزري أن يرويها بالسكت العام، وحيث إنه سها عن ذلك فوجب أن نستدركها عليه.

وابتداءً نقول: إننا لا نسلم المقدمتين، أما **الأولى**: فما الدليل على أن ابن الجزري روى الدرة عن طريق المبهج؟ هل نص ابن الجزري على ذلك؟

الجواب: أنه لم ينص على ذلك، بل هذا الجزم هو اختيار الإمام المتولي، فهو مجرد اجتهاد وغلبة ظنٍّ، وقد اختلف أئمة القراء في طريق الدرة على ثلاثة أقوال:

١ ـ قول الإمام المتولي السابق.

٢ ـ قول الإزميري الذى يعتبر طريق الدرة طريقًا مستقلًا كما يتضح من كتابه (بدائع البرهان).

٣ ـ قول الإمام رضوان المخللاتي الذى يرى أن الدرة من طريق الشطي وهو من طرق النشر كما ذكر ذلك في متنه في طرق العشر.

والظاهر: أن أقرب الأقوال للصواب هو قول الإِزمِيري، لأن لابن الجزري مرويات من طريق سبط الخياط والمطوعي من غير المبهج من طرق النشر ومن غير طرق النشر؛ إذ إنَّه ذكر في النشر أنه اختارَ أصحَّ الطرق، فدلَّ ذلك على أنَّ هناك طرقًا أخرى صحيحة لم يضمنها في النشر.

والأصل أن ابن الجزري عَدْلٌ ضابطٌ في نقله، فلو ردَّ بعضنا اختيار الإمام المتولي السابق بأن الدرة لا تتضمن السكت الذي في المبهج وهذا في ذاته كافٍ لردِّ هذا الاختيار على أساس الثقة في نقل ابن الجزري لأصاب، وقد أثبت الإمام المتولي طُرقًا للشاطبي من غير التيسير مجهولة...، فيلزمه القبول بجواز أن تكون طرق الدرة لابن الجزري من غير طريق النشر على نفس الأساس.

وأما المقدمة الثانية فنقول: إذا سلّمنا أن ابن الجزري روى الدرة من طرق النشر وأن رواية إدريس من طريق المطوعي هي من المبهج، فإننا لا نسلم أن ابن الجزري يلزمه تضمين الدرة سكت خلف؛ إذ إن له أن يختار فيما يروى عن مشايخه فإذا روى عن خلف السكت وعدمه فله أن يختار عدم السكت، وهذا بالذات ما فعله خَلَفٌ نفسه، فإنه روى عن مشايخه ومنهم حمزة مراتب السكت الخمس ولم يختر منها إلا السكت على الساكن المفصول، أو عليه وعلى الموصول كذلك، وأجمع القراء على اعتماد اختيار خلف وجعلوه القراءة العاشرة، هذا ردٌّ مُوجزٌ..»[1] اهـ مختصرًا.

والذي يظهر والله أعلم أن اختيار ابن الجزري ترك السكت لخلف من الدرة لأنه أعلم بما قرأ وبما اختار، ويؤيد ذلك أنه لم يذكره في التحبير وأن كل شُراح الدرة المتقدمين لم يستدركوا ذلك على الإمام ابن الجزري عند شرحهم لقوله: «والسكت أهملا».

(١) تقريب الدرة، لإيهاب فكري ٢٧٦ ـ ٢٧٧.

الفَصْلُ الثَّالِثُ
مَسَائِلُ هامَّةٌ في القراءات

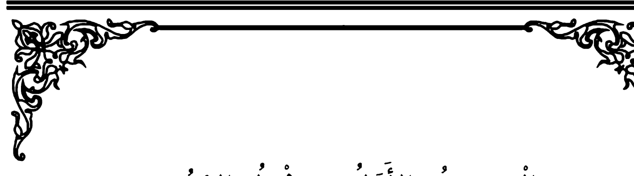
وفيه أربعة مباحث:

الْمَبْحَثُ الأَوَّلُ: حِفْظُ المُتُونِ.

المَبْحَثُ الثَّانِي: اتِّبَاعُ الرَّسْمِ العُثْمَانِيِّ.

المَبْحَثُ الثَّالِثُ: الخِلَافُ فِي عَدِّ آَيِ القُرْآنِ الكَرِيمِ.

الْمَبْحَثُ الرَّابِعُ: الْأَحْرُفِ السَّبْعَةِ.



الْمَبْحَثُ الأَوَّلُ: حِفْظُ المُتُونِ

المَطْلَبُ الأَوَّلُ: تعريف المتن

١ ـ تعريفُ المَتْنِ لغة:

«المتْنُ من كل شيء: ما صَلُبَ ظَهْرُه، والجمع مُتُون ومِتَانٌ؛ قال الحارث بن حِلِّزة:

أَنَّى اهتَدَيْتِ، وكُنتِ غيرَ رَجِيلةٍ، والقومُ قد قطَعُوا مِتَانَ السَّجْسَج

المتْنُ: ما ارتفع من الأَرض واستوَى، وقيل: ما ارتفع وصَلُبَ»[١].

٢ ـ تعريف المتن اصطلاحًا:

وأما في الاصطلاح: فهو ما جرى إطلاقه عند أهل العلم على مبادئ فن من الفنون، تُكَثَّفُ في رسائل صغيرة غالبًا، وهي تخلو في العادة من كل ما يُؤدي إلى الاستطراد أو التفصيل، كالشَّواهد والأمثلة إلا في حدود الضرورة، وذلك لِضِيقِ المقام عن استيعاب هذا ونحوه، لذلك عُدَّتِ المتونُ الأَقَلُّ ألفاظًا الأحسنَ في ذاتها والأكثرَ قَبولًا عند الدارسين.

---

(١) لسان العرب ٣٩٨/١٣ مادة (متن).

وأيضاً هو برنامج مختصر يجمع المبادئ الأساسية لفنٍّ من الفُنون، نظمًا كان أو نثرًا، بإيجاز وإجمال، مع كثرة المعاني، وسُهولة اللفظ، وحُسن العبارة.

وهو الكتاب الأصلي الذي تكتب فيه أصول المسائل، ويقابله الشرح، شرح المتن، وقد سموه بالمتن في الاصطلاح لأنه عبارة عن هذه المختصرات العلمية، لأنها تتضمن المسائل الأساسية للركوب والحمل.

❊ ❊ ❊

الْمَطْلَبُ الثَّانِي: أَنْوَاعُ الْمُتُونِ:

تنقسم المتون إلى قسمين:

١ ـ متونٌ منثورةٌ، وهي الأكثر.

٢ ـ متونٌ منظومةٌ في أبيات الشعر يُسمَّى الشعرَ التعليمي، وتكون غالبًا من بَحْرِ الرَّجَز، وقد تكون من غيره.

وهذه المنظومات العِلْمَيَّةُ تنقسم إلى قسمين:

١ ـ منظومات في علم مُعيَّنٍ استقلالًا، كمُلحة الإعْرابِ للحَريريِّ، وأَلْفِيَّةُ ابنِ مالِكٍ في النحو.. إلخ.

٢ ـ مَنْظوماتٌ لمتن معينٍ مثل ألفية العِراقي نَظْم مُقدِّمةِ ابنِ الصَّلاح، ونظم العمريطي لمتن الورقات، ولمتن الآجرومية، ونظم زاد المستقنع، وجمع الجوامع.. إلخ.

والمتون موجودة من قديم الزمان، ولكنها لم تعرف بهذا الاسم، بل

باسم المختصرات، مثل مُختصر الخِرَقي عمر بن الحسين الخرقي المتوفى سنة (٣٣٤هـ)[١]

ولا يَخفى أنَّ من لم يحفظ كتابًا؛ فإنَّ من الصعوبةِ بمكانٍ أن يكون ذاكرًا لكيفية تلاوته بذلك الكتاب كاملًا على شيخه، ضابطًا لجميع مواضع الخلاف، فكان لا بد من الحفظ للكتاب الذي يَقْرَأُ أو يُقْرِئُ بمضمَّنه.

المَطْلَبُ الثَّالِثُ: أهمية حفظ المتون العلمية:

١ ـ يجدُ المتأمل فيه عمقًا علميًا يتجلَّى في كثرة المعلومات، وتنوعها، وترتيبها ترتيبًا محكمًا، إضافة إلى ما فيها من الفوائد، والإضافات التي لا توجد في المطولات.

٢ ـ تكوين صورة مجملة للفنِّ الذي أُلِفَتْ فيه، يستطيع الطالب الإحاطة بها في زمن قليل، وما هي إلا مدخل للعلوم، وليست هي الغاية وإليها النهاية، بل هي الأساس والبداية.

٣ ـ هذه المتونُ تقودُ الدارس للصبر، والجدِّ والاجتهاد في فهمها، ويكوّن هذا الجِدُّ والاجتهاد مَلَكةً لا تُوجد لغير دارسها.

٤ ـ إنَّ الغُموض الذي عِيبتْ به المتون ليس مما يُعاب، بل هو في الحقيقة مدحٌ لها لا قَدْحَ فيها، لأنَّهُ لا يستوي مَنْ يُحَصِّلُ العلم بيسر وسهولة، ومن يحصله بكدّ، ومَشَقَّةٍ، وعناء... وأين مستوى هذا من ذاك، وبهذا يَشرُف قدر العالم وتَفضُل منزلته، ولو كان العلم كله بينًا لاستوى في علمه جميع من سمعه، فيبطُل التفاضل.

قال الخليلُ بن أحمد رحمه الله تعالى: «من الأبواب ما لو شئنا أن

(١) الدليل إلى المتون العلمية، العبدالعزيز بن إبراهيم بن قاسم٤٠.

نشرحه حتى يستوي فيه القويُّ والضَّعيفُ لفعلنا، ولكن يجب أن يكون للعالِم مَزِيَّـــة بعدنا».

٥ ـ المتون تجمع حقائق العلم في ورقات يسهل حفظها، ويسهل استحضارها في الدروس، والمناسبات.

٦ ـ قال صاحب (النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة)(١): «العالِمُ إنما يمتاز بفهم الغامض، وإدراك البعيد، وحلّ المستغلق، وذلك لا يكون إلا بتعويد المرء على شيء من الصعاب، ليمرن عقلُهُ على حلٍّ ما يماثلها، وكما أن المرء الرياضي لا يكون قويًا على حمل الأثقال إلا بالتعوُّدِ على حمل أحمال ثقيلة متدرجًا في ذلك، كذلك لا يكون عقله قادرًا على حل الصعاب إلا إذا عوّد عقله على حلّ مسائل عويصة متدرجًا في ذلك.

٧ ـ الذين يحيطون بالمتون ويتقنونها ولا يشتكون منها أقرب إلى الابتكار وإلى الاجتهاد من غيرهم، ومن قال عن المتون: إنها غامضة وعميقة قد يكون كلامه هذا من عدم القدرة على الفهم.

٨ ـ هذا الأسلوب من التصنيف يربي فضيلة البحث، والتمحيص، ويُنمّي حلية الصبر والاعتماد على النفس، ويعوّد على دِقة الملاحظة(٢).

الإمامُ ابن مالكٍ صاحبُ الألفيَّـةِ حفظَ خمسةَ شواهدِ يومَ وفاتهِ مع أنَّـهُ إمامٌ في القرآنِ وعالمٌ بالقراءاتِ(٣).

محمَّـدُ بن عبدالواحد الزاهد (غلامُ ثعلبَ) كانَ أغلبُ تصانيفهِ من حفظِهِ حتَّـى أنَّـهُ أملى في اللغةِ ثلاثينَ ألفَ ورقةٍ»(٤).

(١) النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، لمحمد أحمد عرفة.
(٢) الدليل إلى المتون العلمية، العبدالعزيز بن إبراهيم بن قاسم ٤٠، بتصرف.
(٣) الفَلاكَـةُ والمفلوكونَ للدَّلجي ٦٩.
(٤) الفَلاكَـةُ والمفلوكونَ للدَّلجي ٦٩.

المَطْلَبُ الرَّابِعُ
أَقْوَالُ أَئِمَّةِ القُرَّاءِ فِي وُجُوبِ حِفْظِ المُتُونِ

قال الإمام ابن الجزري في سياق كلامه عن ما يلزم المقرئ: «وَيَلْزَمُهُ أَيْضًا أَنْ يَحْفَظَ كِتَابًا مُشْتَمِلًا عَلَى مَا يُقْرِيء بِهِ مِن القِرَاءَاتِ أُصُولًا وَفُرُشًا، وَإِلَّا دَاخِلَهُ الوَهْمُ وَالغَلَطُ فِي كَثِيرٍ»(١).

وقال الإمام القسطلاني: «وَإِذَا أَرَادَ الطَّالِبُ مَعْرِفَةَ تَحْقِيقِ وَتَدْقِيقِ طُرُقِ الرِّوَايَاتِ فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ حِفْظِ كِتَابٍ كَامِلٍ يَسْتَحْضِرُ بِهِ اخْتِلَافَ القُرَّاءِ، وَلَا بُدَّ لَهُ مَعَ ذَلِكَ مِنْ مَعْرِفَةِ اصْطِلَاحِ ذَلِكَ الكِتَابِ وَمَعْرِفَةِ طُرُقِهُ»(٢) اهـ.

وقال الشيخ علي النوري الصفاقسي: «لَا بُدَّ لِكُلِّ مَنْ أَرَادَ أَنْ يَقْرَأَ بِمُضَمَّنِ كِتَابٍ أَنْ يَحْفَظَهُ عَنْ ظَهْرِ قَلْبِهِ لِيَسْتَحْضِرَ بِهِ اخْتِلَافَ القُرَّاءِ أُصُولًا وَفَرْشًا، وَيُمَيِّزَ قِرَاءَةَ كُلِّ قَارِئٍ بِانْفِرَادِهِ، وَإِلَّا فَيَقَعُ لَهُ مِن التَّخْلِيطِ وَالفَسَادِ كَثِيرٌ، فَإِنْ أَرَادَ القِرَاءَةَ بِمُضَمَّنِ كِتَابٍ آخَرَ فَلَا بُدَّ مِنْ حِفْظِهِ أَيْضًا، نَعَمْ إِنْ كَانَ لَا يَزِيدُ عَلَى الكِتَابِ الَّذِي يَحْفَظُهُ إِلَّا بِشَيْءٍ قَلِيلٍ، يُوقِنُ مِنْ نَفْسِهِ بِحِفْظِهِ وَاسْتِحْضَارِهِ فَلَا بَأْسَ بِالقِرَاءَةِ بِمُضَمَّنِهِ مِنْ غَيْرِ حِفْظٍ»(٣) اهـ.

وقال الإمام البنا الدمياطي ـ رحمه الله تعالى ـ: «وَمَنْ أَرَادَ عِلْمَ القِرَاءَاتِ عَنْ تَحْقِيقٍ فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ حِفْظِ كِتَابٍ كَامِلٍ يَسْتَحْضِرُ بِهِ اخْتِلَافَ القُرَّاءِ أُصُولًا وَفَرْشًا»(٤).

قال الشيخ الضباع في تقريب النفع: «مَنْ أَرَادَ عِلْمَ القِرَاءَاتِ عَنْ تَحْقِيقٍ فَلا بُدَّ لَهُ مِنْ حِفْظِ كتَابٍ كَامِلٍ يَسْتَحْضِرُ بِهِ اخْتِلَافَ القُرَّاءِ» اهـ.

---

(١) منجد المقرئين ومرشد الطالبين ٥٢.

(٢) لطائف الإشارات في فنون القراءات ١/٣٣٤.

(٣) غيث النفع في القراءات السبع ٢٨٥.

(٤) إتحاف فضلاء البشر ٢٧.

قال الشيخ عبدالرافع رضوان: ـ حفظه الله ـ: «إن من يقرأ قراءة واحدة أو رواية واحدة عليه أن يحفظ لها متنًا وبعض الروايات المشهورة يتجاوز فيها إذا كانت قراءة واحدة، أما من يقرأ السبع أو العشر فلا بد له من حفظ المتون، ومن لا يحفظ المتون لا يمكن أن يسمى قارئًا[1]».

ويقول الشيخ إيهاب فكري ـ حفظه الله ـ عن قضية حفظ المتون: «نقول لمن لا يريد حفظ المتون: نحن ندلك على الطريق الأسهل والأقرب لضبط هذا العلم، وهو حفظ المتن فهو الذي يُمَكِّنُ من ضبط مسائله، ونحن نشبه ذلك بالمصعد لمن أراد أن يصعد عمارة خمسين طابقًا بالمصعد، فهناك من يقول أستطيع أن أصعد بالدرج، وهذا الطريق الأصعب، وليس الأسهل لكن إن وجد من يستطيع ضبط مسائل القراءات بدون المتن، وهذا نبحث عنه ولا نجده، وإن وجد وسألناه، وضبط مسائل القراءات ضبطًا محكمًا بدون المتن، فهذا نسلم له، فالفائدة من الحفظ ضبط المسائل، فإذا كان يستطيع ضبط المسائل دون المتون، فهذا ننتظره ولم نظفر به»[2].

ونختمُ المسألةَ بتنبيهاتٍ هامَّةٍ لمشايخِ الإقراءِ المشارِكِين في مشروعِنا الصوتيِّ (اتِّساق): ذكر الشيخ عبدالحكيم عبداللطيف في شروط الإجازة والإقراء لمن يقرأ بالسبعة أو العشرة: «يشترط أن يعين الكتاب الذي يقرأ بمضمنه: الشاطبية أو الدرة أو الاثنين معًا، فلا بد أن يكون حافظًا لأصول الشاطبية والدرة وسورة البقرة فيهما ويستظهرهم قبل أن يبدأ في القراءة.

وأما الشيخ كريِّم راجح فقد اشترط استظهار المتن قبل أن يقرأ للسبعة أو العشرة فقال: «كان أسلافنا لا يجيزون إلا إذا قرأت عليه القرآن كاملًا

(١) اتصال هاتفي بالشيخ ذي الحجة ١٤٣٥هـ.

(٢) اتصال هاتفي بالشيخ ذي الحجة ١٤٣٥هـ.

لحفص من حفظك، ثم تقرأ عليه الشاطبية، والدرة إن أردت أن تجمع الثلاثة معها وبعد ذلك تجمع».

وقد ذكر الشيخ عدنان العُرْضي أنه سأله عن المتون فقال: «من لا يحفظ المتون هذا يسمى باحثًا لا يقال: إنه جامع ـ أي مقرئ ـ ولا يمكن لأحد أن يضبط القراءات السبع أو العشر بدون حفظ المتون، وقد حفظت الشاطبية والدرة ـ أي الشيخ كريمّ راجح ـ وأنا ابن خمسةَ عشرَ عاما والآن ـ ولله الحمد ـ أضبط مسائلهما وأنا ابن التسعين، ولو لم أكن حفظت الشاطبية والدرة؛ لاستشكل عليَّ جميع القراءات».

وأما الشيخ الدكتور أيمن رشدي سويد: قال: (حين يقول القراء بوجوب حفظ المتون فهم لا يقصدون الوجوب الشرعي، بل الوجوب الاصطلاحي لأن العلم ـ القراءات ـ لا ينضبط إلا بحفظها.. ثم قال: فحين أريد استحضار قراءة (بئسٍ ـ بئيسٍ ـ بيئسٍ ـ بييسٍ) للقراء العشرة لا يمكنني ذلك إلا باستحضار المتن، ثم سئل ـ حفظه الله ـ «هل تجيزون أحدا بالسبعة أو العشرة دون أن يحفظ الشاطبية والدرة؟ قال: «أنا لا أفعل ذلك».

كما اشترط الشيخ إبراهيم الأخضر حفظ المتن لمن يريد الجمع فقال: «لا بد من حفظ المتن لمن أراد أن يجمع».

ولما سئل الشيخ عمن يريد أن يقرأ بمضمن الشاطبية ولا يحفظ منها شيئاً؟

قال الشيخ إبراهيم: «لا، إلا إذا كان إفراداً.

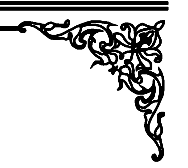
أما الشيخ محمد السحابي ـ حفظه الله ـ فقد أكد على أهمية حفظ وتعاهد المتون فقال: «لا بد أولا من حفظ أصول القراءة ثم حفظ كلمات الفرش، فإن كان حصل له هذا يُؤَكد عليه ويُـتعاهَد معه على حفظ متن من المتون في هذه القراءة التي قرأها عليه».

ولما سئل الشيخ عن من يقرأ دون حفظ المتون أجاب قائلًا: «الذي يقرأ دون حفظ المتن قراءة عبثية، والشيخ يضيع وقته مع هذا الطالب».

أما الشيخ البحياوي في حواره عن ضوابط الإجازة القرآنية فقد اشترط حفظ الكتاب الذي يقرأ بمضمَّنه فقال: «ينص عليه بمضمن ما يقرأ به سواء كان هذا المضمن به منثورًا أو منظومًا... وأن يكون حافظًا لمجمله بمعنى مستحضره، ويستحضر أدلة الشاطبية وفي الجملة يكون حافظًا للكتاب هذا الذي سيجاز بمضمنه فيحفظ النص الذي سيبنى عليه قراءته بحسب القطر الذي هو منه».

ويرى الشيخ إلزام مَن يقرأ بحفظ المتون قال: «لازم حفظ المتون التي يقرأ بمضمنها... وأرى أن من يقرأ بدون حفظ الشاطبية مثلًا تساهلًا؛ لأن اللفظ خوان وتعينت الوسيلة بتعيين مقصدها فكان لها حكم المقصد، فلا يمكن له الاستحضار إلا بهذه الطريقة، أي: حفظ المتن الذي يقرأ به».






المَبْحَثُ الثَّانِي
اتِّبَاعُ الرَّسْمِ العُثْمَانِيِّ

هَلْ «رَسْمُ المصاحِفِ» تَوْقِيفِيٌّ أمِ اصْطِلاحِيٌّ؟

وما حكمُ مُخالفتِهِ أو كتابةِ القرآنِ بما يوافقُ الرسمَ الْإِمْلائِيِّ الحدِيثِ؟

اختَلفَ العلماءُ في حُكمِ اتِّباعِ الرَّسمِ العُثْمانيِّ على ثلاثةِ أقوالٍ:

الأوَّل: أنَّه تَوْقِيفٌ من النبي ﷺ، وأنَّ الصَّحابةَ كَتبوهُ بتعلِيمٍ مِنَ النبي ﷺ وإرْشادِهِ لهم في كَيْفِيَّةِ كتابتِهِ، واستدلُّوا على هذا بأحاديثَ لا تخلو مِنْ ضَعْفٍ.

ومِمَّنْ ذهبَ إلى هذا القولِ مِنَ الأقْدَمِينَ أبو ذَرٍ الهَرَوِيُّ، وأبو الوَلِيدِ الباجِيُّ(١).

الثَّاني: أنَّه اصطلاحٌ مِنَ الصَّحابةِ ـ رضي الله عنهم أجمعينَ ـ وعليه فإنَّهُ يجِبُ الْتِزامُ الرَّسمِ في كتابةِ المصحَفِ، وذلكَ لأنَّ النبي ﷺ أمرنا باتباعِ سُنَّةِ الخُلفاءِ الرَّاشدينَ مِنْ بَعْدِهِ.

قال الإمام البيهقي: (ومَن كَتَبَ مُصْحَفًا فَيَنْبَغِي لَهُ أَنْ يُحَافِظَ عَلَى

---

(١) ينظر: فتح الباري لابن حجر: ٧/٥٠٣.

الهِجَاءِ الَّتِي كَتَبُوا بِهَا تِلْكَ المَصَاحِفَ، وَلَا يُخَالِفَهُمْ فِيهَا، وَلَا يُغَيِّرْ مِمَّا كَتَبُوهُ شَيْئًا، فَإِنَّهُمْ أَكْثَرُ عِلْمًا، وَأَصْدَقُ قَلْبًا وَلِسَانًا، وَأَعْظَمُ الأُمَّةِ أَمَانَةً مِنَّا، فَلَا يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَظُنَّ بأنفسِنَا اسْتِدْرَاكًا عَلَيْهِمْ، وَلَا سَقْطًا لَهُمْ)[1].

وقال المُلَّا عليٌّ القارِي: (وَإِنَّمَا يُتَّبَعُ الرَّسْمُ تعبُّدًا وَتَبَرُّكًا، واقتداءً بالصَّحابة الكِرَام، كِتَابَةً، أَوْ قِرَاءَةً)[2] وذهبَ إلى هذا القولِ أكثرُ العلماءِ، مثلُ: (أبو بكرٍ الباقِلَّانيُّ[3]، **وابنُ خلْدونَ**)[4].

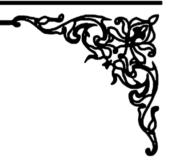
الثَّالِث: لا تجبُ متابعةُ الصَّحابةِ في كتابةِ المصحفِ وأنَّهُ أمرٌ اختياريٌّ، وأنَّ كتابتَهُ على تلك الصورةِ يُحدِثُ تغييرًا في القراءةِ، وتصعبُ قراءتُهُ عليها، فيُكتبُ على الكِتابَةِ الإملائِيَّةِ التي اصطلحَ عليها النَّاسُ. وقال بهذا المذهبِ: الشيخُ عِزُّ الدِّينِ بنِ عبدِ السَّلامِ، وبَدْرُ الدِّينَ الزَّرْكَشِيُّ[5].

وجمهورُ العلماءِ خلفاً وسلفاً على وجوبِ اتباعِ رسمِ المصحفِ العثمانيِّ، ونصُوصُهم على ذلك متظاهرةٌ، ولم نوردْها هنا اختصاراً.

❊ ❊ ❊ ❊ ❊

---

(١) شعب الإيمان: ٥٤٨/٢.
(٢) المنح الفكرية ٦٧.
(٣) الانتصار للقرآن ٥٤٧/٢.
(٤) تاريخ ابن خلدون ٥٢٦/١.
(٥) ينظر: البرهان في علوم القرآن ٣٧٩/١، رسم المصحف وضبطه بين التوقيف والاصطلاحات الحديثة ٣٦.




المَبْحَثُ الثَّالِثُ
الخِلَافُ فِي عَدِّ آيِ القُرْآنِ الكَرِيمِ

اختَلفَ العُلماءُ في مسألةِ توقِيفِ عَدِّ آيِ القرآنِ الكريمِ علَى ثلاثةِ مذاهب(١):

المذهبُ الأوَّلُ: القائلونَ بالتوْقِيفِ.

المذهبُ الثَّاني: القائلونَ بالاجتِهادِ.

المذهبُ الثَّالِثُ: مَنْ جَعَلَهُ مِنَ النَّوْعَيْنِ.

• المَذْهَبُ الأَوَّلُ القَائِلُونَ بِالتَّوْقِيفِ:

رَأْسُ هذَا المذهبِ هو الإمَام أبُو عمرٍو الدَّاني، وهُو يتميَّزُ عن كَثِيرٍ ممَّن كتَبَ فِي عُلُوم القرآنِ عمُومًا، وفِي علم عدِّ الآيِ خصُوصًا، ذلكَ أنَّهُ لَا يكَادُ يذكُرُ رَأْيًا إلَّا أتبعَه بما يؤيدهُ من أحاديثَ أو آثارٍ أو أخبارٍ، وعليه: فإنَّ كلامَه ورأيَه الَّذي يختارُه ويؤيِّدُه يكون له وزنُه من حيث القبولُ والتأييدُ، كيف لا وهو من أوائلِ من تكلمَ عن هذَا الأمرِ وجزَمَ بالتَّوقيفِ فيهِ، وسوف ننقل جملة من كلامه لأهميته وقيمته.

---

(١) تحرير هذه المسألة مأخوذ من تحرير د. بشير الحميري في مقدِّمة تحقيقه لـ: «حسن المدد» للجعبري ٤٥ ـ ٦٨. مع شيء من الاختصار، ومن أراد تفصيلًا فليرجع إليه.

يقول ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ بعدَ ذِكْرِهِ أحاديثَ وآثارَ فيها دَلالةٌ على آياتٍ ذاتِ عددٍ معين: «فَفِي هَذِهِ السُّنَنِ وَالآثَارِ الَّتِي اِجْتَلَبْنَاهَا فِي هَذِهِ الأَبْوَابِ مَعَ كَثْرَتِهَا واشتِهَارِهَا؛ دَلِيلٌ وَاضِحٌ وَشَاهِدٌ قَاطِعٌ عَلَى أَنَّ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا مِمَّا نَقَلَهُ إِلَيْنَا عُلَمَاؤُنَا عَنْ سَلَفِنَا مِنْ عَدَدِ الآيِ وَرُؤُوسِ الفَوَاصِلِ والخُمُوسِ والعُشُورِ وَعَدَدِ جمل السُّوَرِ، عَلَى اخْتِلَافِ ذَلِكَ وَاتِّفَاقِهِ ـ مَسْمُوعٌ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَأَنَّ الصحابَةَ رِضْوَانُ الله عَلَيْهِمْ هُم الَّذِينَ تَلَقَّوْا ذَلِكَ مِنْهُ كَذَلِكَ، تَلَقِّيًا كَتَلَقِّيهِمْ مِنْهُ حُرُوفَ القُرْآنِ وَاِخْتِلَافَ القِرَاءَاتِ سَوَاء، ثُمَّ أَدَّاهُ التَّابِعُونَ ـ رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِمْ ـ عَلَى نَحْوِ ذَلِكَ إِلَى الخالفين أَدَاءً، فَنَقَلَهُ عَنْهُمْ أَهْلُ الأمصَارِ، وأَدَّوْهُ إِلَى الأُمَّةِ، وَسَلَكُوا فِي نَقْلِهِ وَأَدَائِهِ الطَّرِيقَ الَّتِي سَلَكُوهَا فِي نَقْلِ الحُرُوفِ وَأَدائِهَا، مِنَ التَّمَسُّكِ بِالتَّعْلِيمِ بِالسَّمَاعِ دُونَ الإِسْتِنْبَاطِ وَالِاخْتِرَاعِ... وَقَدْ زعَمَ بَعْضُ مَنْ أَهْمَلَ التَّفْتِيشَ عَنْ الأُصُولِ، وَأَغْفَلَ إِنْعَامَ النَّظَرِ فِي السُّنَنِ وَالآثَارِ، أَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ مَعْلُومٌ مِنْ جِهَةِ الاسْتِنْبَاطِ، وَمَأْخُوذٌ أكثَرُهُ مِنَ المَصَاحِفِ دُونَ التَّوْقِيفِ وَالتَّعْلِيمِ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَبُطْلَانُ مَا زَعَمَهُ وَفَسَادُ مَا قَالَهُ غَيْرُ مَشْكُوكٍ فِيهِ عِنْدَ مَنْ لَهُ أدْنَى فَهْمٍ وَأَقَلُّ تَمْيِيزٍ، إذ كَانَ الْمُبيِّنُ عَنِ الله ﷻ قَدْ أَفْصَحَ بِالتَّوْقِيفِ بِقَوْلِهِ: «مَن قَرَأَ آيَةَ كَذَا وَكَذَا، وَمَن قَرَأَ الآيَتَيْنِ...» أَلَا تَرَى أَنَّهُ غَيرُ مُمْكِنٍ وَلَا جَائِزٍ أَنْ يَقُولَ ذَلِكَ لِأَصْحَابِهِ الَّذِينَ شَهِدُوهُ وَسَمِعُوا ذَلِكَ مِنْهُ إِلَّا وَقد عَلِمُوا لِلمِقْدَارِ الَّذِي أَرَادَهُ وَقَصَدَهُ، وَأَشَارَ إِلَيْهِ، وَعَرَفُوا ابْتِدَاءَهُ وأَقْصَاهُ وَمُنْتَهَاه...»[1].

وَسياقُ الإِمَام الدَّاني يَدُلُّ على أَنَّهُ يردُّ على قول قائلٍ وصلَه وبلغَهُ أنه لا يرى صحَّةَ مذهَب التَّوقيفِ، وفي موضِع أخرَ يُوضحُ الدَّاني بعدَ ذكرِهِ الرِّجالَ الذِينَ نُسبتْ إليهِمُ الأعدَادُ، فأخبرَ أَنَّها وإن كانتْ موقوفةً عليهم، فهِيَ متصلةٌ بمن فوقَهُم وإن لم نعلَمْهَا من طَريقِ الرِّوايةِ، فإنَّهم لا شكَّ أخذُوها عن الصَّحابَة، أوْ ممَّن أخذَ عن الصَّحابةِ؛ لأنَّهمْ «لَمْ يَكُونُوا أَهْلَ

(١) البيان للداني ٣٩ ـ ٤٠.

رَأْيٍ وَاخْتِرَاعٍ، بَلْ كَانُوا أَهْلَ تَمَسُّكٍ وَاتِّبَاعٍ»[1].

وهذا الرأي أيَّدَهُ السَّخاوِيُّ[2] واحْتَجَ لهُ ونَصرَهُ، والإمامُ الزَّمخشَرِيُّ حيثُ قال: «هَذَا عِلْمٌ تَوْقِيفِيٌّ لَا مَجَالَ لِلقِيَاسِ فِيهِ»[3]، والسُّيوطِيُّ حيثُ حكى عنِ الواحِدِيِّ[4] أَنَّهُ توقيفيٌّ ورجّحَ هذا القولَ[5]، وصرّحَ بالتوقِيفِ نَصًّا شُعْلَةُ الموْصِلِيُّ في قَصيدَتِهِ: (ذات الرشد)[6]، والشيخُ: رضْوان المخَلّلاتيُّ[7]، وصَرَّحَ بالتوقيفِ فيه: الشيخُ محمَّدُ أبو شهبة[8]، والزُّرقانيُّ[9]، والشيخُ عبدُالرَّازق موسى[10] في اختياره القديم.

والتوقيفُ ليسَ في كلِّ المباحثِ، بلْ في مواضعِ الخلافِ بينَ العَادِّينَ في كلِّ سورةٍ، ومَا يلزَمُ من اختلافهم في عدِّ إجمالِ آياتِ كلِّ سورةٍ.

والشَّاطِبيُّ في ناظِمَةِ الزُّهْرِ يقولُ بالتوْقِيفِ، فإِنَّهُ قَدْ نسبها إلى النبي ﷺ فقال:

---

(١) البيان للداني ٧٠.

(٢) جمال القراء للسخاوي ٥٦٢/٢ ـ ٥٦٥.

(٣) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري: ١٤٠/١، ونقله السيوطي في الإتقان: ١٨١/١.

(٤) علي بن أحمد بن محمد أبو الحسن الواحدي النيسابوري المفسر، إمام كبير علّامة، صاحب تصانيف مشهورة، منها: أسباب النزول، والوجيز والوسيط والبسيط في التفسير، توفي: ٤٦٨هـ.
(سير أعلام النبلاء للذهبي: ٣٣٩/١٨، غاية النهاية لابن الجزري: ٥٢٣/١).

(٥) الإتقان في علوم القرآن للسيوطي: ١٨١/١.

(٦) حيث يقول: .... والجميع بما عدَّ الصحابة فيه تابعوا الأثرا.

(٧) القول الوجيز، لأبي عيد رضوان المخللاتي: ١٤٦.

(٨) المدخل لدراسة القرآن الكريم، محمد بن محمد أبو شهبة: ٢٨١.

(٩) مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد عبدالعظيم الزرقاني: ٣٣٩/١.

(١٠) المحرر الوجيز لعبدالرازق علي موسى: ٢١.

بِـأَنَّ رَسُـولَ الـلـهِ عَـدَّ عَـلَـيْـهِـمُ   لَهُ الآيَ تَوْسِيعًا عَلَى الخَلْقِ فِي اليُسْرِ[1]

ثم ذَكَرَ ما يستدلُّ على أَنَّهُ توقيفٌ بثلاثِ حُجَجٍ، ثم إِنَّه في: بابٍ في علم الفَواصِلِ والاصطلاحاتِ وغيرِها[2]، ذكر سببَ الخُلفِ في عَدِّهِم، وذكر ما رواه الدَّانيُّ[3] عنِ الأعْمَشِ، ثم ذكر أنَّ الاختلافَ لا يمنعُ أن يكونَ توقِيفيًّا؛ فقال:

وَمَا يَمْنَعُ التَّوْقِيفَ فِيهِ اخْتِلَافُهُ   إِذَا قِيلَ بِالأَصْلَيْنِ تَأْوِيلُ مُسْتَبْرِي[4]

والشيخ المخللاتي مع أَنَّهُ تكلَّمَ عنِ الاجتهادِ إلا أَنَّهُ لم يُصَرحْ به أبدًا في شرحه لناظمة الزُّهْرِ، بل إِنَّه حينَ ذكر الخَبَرَ عنِ الأَعْمَشِ الذي رواه الدَّانيُّ، عَقَّبَ بعده فقال: «ثُمَّ إِنَّ اخْتِلَافَ الأَعَمِّ فِي هَذَا اللَّفْظِ، وَكَذَا مَا يُذكَرُ مِنْ التَّوْجِيهَاتِ؛ لَا يَكُونُ مَانِعًا لِوُرُودِ التَّوْقِيفِ فِيهِ، لِأَنَّ التَّوْجِيهَ بِالأَصْلَيْنِ السَّابِقَينِ[5] إِنَّمَا هُوَ تَعْلِيلٌ بَعْدَ الوُقُوعِ، لِأَنَّ جَانِبَ التَّرْجِيحِ فِي هَذَا الفَنِّ، وَالتَّوْجِيه إِنَّمَا يُؤْتَى بِهِ لِدَفْعِ الشُّبَهِ، كَمَا يَكُونُ فِي تَوْجِيهِ القِرَاءَاتِ وَالرَّسْم تَطْبِيقًا لِقَوَاعِدِ العَرَبِ بِقَدْرِ الإِمْكَانِ»[6]، ولا يخفى أنَّ هذا الكلامَ شرحُ البيتِ السَّابقِ للشاطبي، وهو بتصرف عن (اللوامع البدر).

وقد نقل رَحِمَهُ اللهُ كلامَ الدَّانيِّ الذي جزمَ فيه بالتوقِيفِ ثم عقَّبَ عليه فقال: «وَهَذَا دَلِيلٌ وَاضِحٌ وَبُرْهَانٌ قَاطِعٌ عَلَى أَنَّ الفَوَاصِلَ وَرُؤُوسَ الآيِ قَدْ

(١) ناظمة الزهر في عد آي القرآن، للإمام القاسم بن فيره بن خلف الشاطبي: بيت رقم: (٢٢).
(٢) ناظمة الزهر للشاطبي بيت رقم: (١٨).
(٣) انظر: البيان للداني ١٠٥ ـ ١٠٩.
(٤) البيان للداني ١٠٥ ـ ١٠٩.
(٥) هما كما صرح المخللاتي: «رعاية التناسب وتساوي الآيات»: ١٥١.
(٦) القول الوجيز للمخللاتي: ١٥٣.

عُلِمَتْ بِالتَّوْقِيفِ مِن النَّبِيِّ ﷺ»[1]، وإنما نقلتُ كلامَهُ لأنَّ محققَ الكتابِ، الشيخ: عبدِالرَّازق موسى، جعلَ الحواشيَ في نُصرةِ المذهبِ الثَّاني، ولكنَّ القارئَ لكلامِ المخللاتيِّ لا يَلْمَحُ ذلك، إلا في كلامٍ فُهِمَ على غير مَقْصُودِه، والتَّصريحُ أولى بالتَّقديمِ مِنَ التَّلْمِيحِ[2].

المَذْهَبُ الثَّانِي: القَائِلُونَ بِالِاجْتِهَادِ:

رَأْسُهم وإِمامُهم هو الإمامُ أبو بكرٍ الباقِلَّانيُّ في كتابه (الانْتِصار) فقد قال رَحِمَهُ اللهُ: «بَلْ نَقُولُ إنَّ رَسولَ اللهِ ﷺ لَمْ يَحُدَّ فِي عَدَدِ آيَاتِ السُّوَرِ حَدًّا، وقَفَهُمْ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ عَلَى شَيْءٍ، ولَا كَانَ هُوَ ﷺ يَعُدُّ ذَلِكَ...»[3].

ولم أعرفْ أحدًا بعدَهُ قال بمثلِ هذا، بَلْ إنَّ قولَهُ لم يَنُصَّ عليه أحدٌ مِمَّنْ بعده، ولولا كتابُهُ المطبوعُ لَضاعَ قولُهُ، لعدمِ نَقْلِ قولِهِ عندَ أحدٍ ممنِ اعتنى بهذا العلم.

والباقِلَّانيُّ ليس صاحبَ آثارٍ كما يدلُّ عليه كتابُه، بل يغلبُ عليه الرأيُ والمناقشةُ، وهو قويُّ الحُجَةِ فيما يَقْصِدُ، وإنْ كان لا يستدلُّ بالآثار إلا قليلًا[4].

المَذْهَبُ الثَّالِثُ: القَائِلُونَ بِدُخُولِ الِاجْتِهَادِ فِي بَعْضِه قِيَاسًا وردًّا إِلَى التَّوْقِيفِ:

وعليه عُمْدَتا الفَنِّ عندَ المتأخِرينَ، مع ذكرهم عباراتٍ تقولُ بالتَّوْقِيفِ، وهما: الشيخ: عبدالفتاح القاضي[5]، والشيخ: عبدالرازق

---

(١) القول الوجيز للمخللاتي: ١٠٦.

(٢) انظر كلام المخللاتي بالتوقيف: ١٠٠، ١٠١، ١٠٦، إلى: ١٠٩، ١٤٦، ١٤٧، ١٥٠ إلى: ١٥٤.

(٣) الانتصار للقرآن، لأبي بكر ابن الطيب الباقلاني: ٢٢٦.

(٤) يراجع كلامه واستدلالاته في المصدر السَّابق.

(٥) بشير اليسر شرح ناظمة الزهر في علم الفواصل للإمام الشاطبي، عبدالفتاح القاضي ٢٥.

موسى[1]، مع أنهما يذكرانِ أنَّه توقيفيٌّ، وأشْكَلَ عليهم كلام الجَعْبَرِيِّ فيه، وقول الشَّاطبي في قصيدته (ناظِمة الزُّهْرِ):

ولَكِنْ بُعُوثُ البَحْثِ لا فُلَّ حَدُّها   عَلَى حَدِّها تَعْلُو الْبَشَائِرُ بِالنَّصْرِ[2]

قال الشيخ القاضي عند شرح هذا البيت: «ومع أن الأعدادَ منقولةٌ عن رسول الله ـ ﷺ ـ، وثابتَةٌ بالتوقيف، فليسَ ذلك جارياً في جميعِ جزئياتها» إلى أن قال: «والخلاصة أن هذا العلمَ ثَبت بالنقلِ وهو المعظم، وبعضه بالاجتهاد، ولكن لما كان الاجتهادُ راجعاً إلى ردِّ الجزئيات التي لم يُنصَّ عليها إلى ما نُصَّ عليه منها، صحَّ أن يُقال: إنه نقلي»[3].

❊ ❊ ❊ ❊ ❊

(١) مرشد الخلان، عبدالفتاح القاضي ٢١.

(٢) ناظمة الزُّهْرِ بيت رقم: (٢٨).

(٣) بشير اليُسر ص٧٣، ٧٩.




الْمَبحَثُ الرَّابِعُ
مَسائِلُ مُخْتارَةٌ في الْأَحْرُفِ السَّبْعَةِ

المَطْلَبُ الأوَّلُ
هلْ قَرَأَ النَّبي ﷺ بكلِّ ما رواهُ الأئِمَّةُ العشَرَةُ حَرْفًا حرفًا أُصُولاً وفَرْشًا؟

لم يَقُلْ بتَواتُرِ الْفَرْشِ دونَ الأُصُولِ كما يقولُ القاضي الباقِلَّانيُّ وابنُ الجزَرِيِّ إلَّا ابنُ الحاجِبِ[1] ـ حيثُ يقولُ في (مختصر الأصول): «القِراءَاتُ السَّبعُ متواترةٌ فيما ليس مِنْ قَبِيلِ الأداءِ؛ كالمدِّ والإمالَةِ وتخْفِيفِ الهَمْزَةِ ونحوِهِ»[2].

فَمَفادُ كلامِ ابنِ الحاجِبِ أنَّ الأُصُولَ لم يقرأْ بها النَّبيُّ ﷺ ولم يُقْرِئْ بها، وإنما هِي مِنْ أداءِ الْقُرَّاءِ.

وقد ردَّ على ابن الحاجب ابنُ الجزريِّ بكلامٍ طويلٍ، وذكر هو وغيرُه

(١) ابن الحاجب أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الكردي، ولد سنة: ٥٧٠هـ، وتوفي سنة: ٦٤٦هـ، (سير أعلام النبلاء، ٢٣/٢٦٤ ـ ٢٦٦).

(٢) منجد المقرئين ١٨٦.

أنَّ القراءاتِ أُصولًا وفَرْشًا متواترةٌ، قرأ بها النَّبيُّ ﷺ وأَقْرَأَ بها.

قال ابنُ الجزريِّ: «بل نقول: إنَّ المدَّ العَرَضي من حيثُ هو متواترٌ مقطوعٌ به، قُرِئَ به على النَّبيِّ ﷺ، وأَنْزَلَهُ اللهُ عليه»[(١)].

ونقلَ عن **أبي بكرٍ الباقِلّانيِّ** أنَّه قال: «ولو سَوَّغْنا لبعضِ القُرَّاءِ إمالةَ ما لم يُمِلْهُ الرسولُ ﷺ والصحابةُ وغير ذلك؛ لسوَّغنا لهم مُخالفةَ جميعِ قراءةِ الرَّسولِ ﷺ».

قال ابنُ الجزريِّ: «ثم أطالَ الكلامَ في تقرير ذلك، وجوَّزَ أنْ يكونَ النَّبيُّ ﷺ أقرأ واحدًا بعضَ القُرآنِ بحرفٍ، وبعضَهُ بحرفٍ آخرَ، على قَدْرِ ما يراه أيْسَرَ على القارئِ، قلتُ: وظهر مِن هذا أنَّ اختلافَ القُرَّاءِ في الشَّيءِ الواحدِ معَ اختلافِ المواضعِ قد أخذه الصَّحابيُّ كذلك عن رسولِ اللهِ ﷺ، وأَقْرَأَهُ كذلك، إلى أنِ اتَّصلَ بالقُرَّاءِ، نحو قراءة حَفْصٍ: ﴿مَجْرٖىٰهَا﴾ [هود: ٤١]، بالإمالةِ فقط، ولم يُمِلْ في القرآنِ غيره، وقراءة ابن عامرٍ: (إِبْرَاهَام) في مواضعَ مَحْصورةٍ، وشِبْهِ ذلك مما يقولُ عنه القراءُ إنَّهُ جَمْعٌ بين اللغتين»[(٢)].

وقال في النَّشْرِ: «فهو ـ أي: ابن الحاجب ـ وَاهِمٌ في تفرقته بين الحالتينِ ـ أي: الفرشِ والأُصولِ ـ، نَقْلُهُ وقَطْعُهُ بتواتر الاختلافِ اللَّفْظي دونَ الأَدائي، بل هما في نَقْلِهما واحدٌ، وإذا ثبتَ تواتر ذلك كان تواتر هذا من بابِ أَوْلى؛ إذِ اللفظُ لا يقومُ إلا به أو لا يَصِحُّ إلا بوجوده، وقد نَصَّ على تواتر ذلك كلِّه أئمةُ الأُصولِ كالقاضي أبي بكر بن الطَّيِّبِ الباقِلّاني في كتابه (الانتصار) وغيره ولا نعلمُ أحدًا تقدَّمَ ابن الحاجِبِ إلى ذلك»[(٣)].

---

(١) منجد المقرئين ١٩٠ ـ ١٩١.

(٢) منجد المقرئين ١٩٥ ـ ١٩٦.

(٣) النشر، ١/٣٠.

المَطْلَبُ الثَّاني
هل ما يُقْرَأُ بِهِ الآنَ حرفٌ واحدٌ؟
أم ما تَبَقَّى مِنَ الأَحْرُفِ السَّبعةِ مما احْتَمَلَهُ الرَّسْمُ؟

المقصودُ بالأَحْرُفِ السَّبعةِ مختلفٌ فيه بين العلماءِ على أقوالٍ كثيرة ليس هنا مَوضِعُ بَسْطِها، فمِمّا قيل: أنَّ المُرادَ بها أوجُهٌ مِنِ اختلافِ القراءاتِ وتَغايُرِ الأَلفاظِ؛ سواءٌ اختلفَ معنى كلِّ لَفْظٍ، أو كان المعنى واحدًا، وسواءٌ كان المرادُ بالاختلافِ والتَّغايرِ سبعُ لُغاتٍ من لُغاتِ العَرَبِ، أو سبعةُ أَوْجُهٍ مِنَ الاختلافِ لا التَّباينُ الحاصلُ بينَ لُغاتِ العرب، فعلى هذا القول يأتي الخلافُ في كون المصاحِفِ الْعُثْمانِيَّةِ كُتبتْ على حرفٍ واحدٍ، وأنَّ القراءاتِ المقروءِ بها الآنَ إنَّما هي محصورةٌ في ذلك الحَرْفِ، أو أنَّها مُشْتَمِلَةٌ على السَّبعةِ الأحرف، أو على بعضِها مما يحتملُهُ الرَّسْمُ، فتكون فيها ثلاثةُ أقوالٍ:

القَوْلُ الأَوَّلُ: كونُ المصاحفِ العثمانيةِ مكتوبةٌ على حَرْف واحدٍ، وأنَّ القراءاتِ المقروءِ بها الآنَ إنَّما هي مَحصورةٌ في ذلكَ الحرفِ.

قال أبو جعفرِ الطَّبريُّ[(١)]: «... فكذلك الأمة، أُمرت بحفظ القرآن وقراءته، وخُيِّرت في قراءته بأي الأحرف السبعة شاءت قرأت ـ لِعِلَّة من العلل أوجبتْ عليها الثباتَ على حرفٍ واحدٍ ـ قراءتَهُ بحرفٍ واحدٍ، ورفْضَ القراءةِ بالأحرُفِ السِّتةِ الباقيةِ، ولم تحْظُرْ قراءتَهُ بجميعِ حُروفهِ على قارئِهِ، بما أُذِنَ له في قراءتهِ به»[(٢)].

---

(١) محمد بن جرير بن يزيد، أبو جعفر الطبري، صاحب التصانيف البديعة، مولده سنة: ٢٢٤هـ، وتوفي سنة: ٣١٠هـ، ينظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي، ٢٦٧/١٤ ـ ٣٨٢.

(٢) جامع البيان عن تأويل آي القرآن، للطبري ٥٨/١ ـ ٥٩.

وقال أيضًا: «وما أشْبَهَ ذلك مِنَ الأخبار والآثار الدَّالَّةِ على أنَّ إمامَ المسلمينَ وأميرَ المؤمنينَ عُثمانَ بنَ عفان ﷺ، جمَعَ المسلمينَ... على حرفٍ واحدٍ، وجمعهم على مصحفٍ واحدٍ، وحرفٍ واحدٍ، وحَرَّقَ ما عدا المصحف الذي جمعهم عليه... فاسْتَوْسَقتْ له الأُمَّةُ على ذلك بالطَّاعةِ فتركَتِ القِراءةَ بالأحرُفِ السِّتةِ التي عَزمَ عليها إمامُها العادِلُ في تركِها، حتى دَرَسَتْ مِنَ الأُمَّةِ مَعْرِفَتُها، وتَعَفَّتْ آثارُها، فلا سَبيلَ لأحَدٍ اليومَ إلى القِراءةِ بها، لِدُثورها وعُفُوِّ آثارِها، وتتابعِ المسلمينَ على رَفْضِ القراءةِ بها، مِنْ غَيْرِ جُحودٍ منها صحتَها وصحةَ شَيْءٍ منها، ولكِنْ نظرًا منها لأنفسها ولسائرِ أهلِ دِينها. فلا قراءة للمسلمينَ اليومَ إلّا بالحرفِ الواحدِ الذي اختاره لهم إمامُهم الشفيقُ الناصحُ، دونَ ما عداه مِنَ الأحرُفِ الستة الباقية»[1] اهـ مختصرًا.

وقد ذكر حسن ضياء الدِّين عِتر أنَّ الطبريَّ عَدَلَ عن هذا الرأي، فقال: «وقد عدلَ الطبريُّ نفسُه عن هذا الرأي في كتابِ (القراءات)؛ إذْ ذكرَ فيه ما يَنْقُضُ مذهَبَهُ، قال: «كلُّ ما صَحَّ عندنا مِنَ القِراءاتِ أنَّهُ عَلَّمَهُ رسولُ اللهِ ﷺ لأُمَّتِهِ مِنَ الأَحْرُفِ السَّبعةِ التي أَذِنَ اللهُ له ولهم أنْ يقرؤوا بها القُرآنَ، فليس لنا أنْ نُخَطِّئَ إذا كان ذلك به موافقًا لخَطِّ المُصحَفِ»[2].

ومِنَ القائلينَ بهذا القولِ: مَكِّيٌّ الْقَيسِيُّ، قال: «وكان المصحفُ قد كُتبَ على لُغةِ قُريشٍ، على حَرْفٍ واحدٍ...»[3].

ثم قال: «فَصَحَّ من ذلك أنَّ الذي يقرأُ به الأئِمَّةُ، وكُلُّ ما صَحَّتْ روايتُهُ مما يوافقُ خَطَّ المصحف، إنما هو كلُّه حرفٌ مِنَ الأحرُفِ السَّبعةِ التي نَزَلَ بها القرآنُ، وافقَ لفظُها ـ على اختلافه ـ خطَّ المصحف، وجازتِ القراءةُ بذلك؛ إذ هو غيرُ خارجٍ عن خطِّ المصاحفِ التي وجَّه بها

(١) جامع البيان عن تأويل آي القرآن، للطبري ١/٦٣ ـ ٦٤.
(٢) الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها، لحسن ضياء الدين عتر ٣٥٤.
(٣) الإبانة عن معاني القراءات، لمكي القيسي ٣٣.

عثمانُ إلى الأَمْصارِ، وجمعَهُم على ذلك، وسَقَطَ العملُ بما يخالفُ خطَّ المُصحفِ من الأحرفِ السَّبعةِ التي نزلَ بها القُرآنُ بالإجماعِ على خَطِّ المُصْحَفِ»[1].

إلا أنَّ مكيًا أشارَ إلى أنَّ المصحفَ مع أنَّهُ كُتبَ على حَرْفٍ واحدٍ، إلا أنَّ خَطَّهُ يحتملُ لأَكْثرِ مِنْ حرفٍ، فقال: «فالمُصْحَفُ كُتبَ على حرفٍ واحدٍ، وخَطُّهُ محتملٌ أكثرَ من حرفٍ؛ إذ لم يَكُنْ مَنْقوطًا ولا مضبوطًا، فذلكَ الاحْتِمالُ الذي احتمل الخطُّ هو من الستة الأحرفِ الباقيةِ»[2].

والمُلاحظُ في كلامِ الطبريِّ ومَكِّيّ أنَّهُ لا يوجدُ تَعْيينٍ للحَرْفِ الذي كُتبَ عليه المصحَفُ، واقتُصِرَ على القراءةِ به، كما لم يذكروا ما هي الأحرفُ السِّتَّةِ الباقيةِ التي تُرِكَ العملُ بها، وإنْ ذَكَرَ مكيٌّ أنَّه قد كُتبَ على لُغةِ قُريشٍ إلَّا أنَّهُ قد صَرَّحَ بأنَّه لا يعلمُ الحرفَ الذي أراد عثمانُ الاقتصارَ عليه بعينِهِ، فقال: «فلا بُدَّ أنْ يكون إنَّما أرادَ ـ أي: عثمان ـ لفظًا واحدًا، أو حرفًا واحدًا، لكنّا لا نعلمُ ذلك بعينه، فجازَ لنا أنْ نقرأَ بما صَحَّتْ روايتُه مما يحتملُهُ ذلك الخطُّ لنتحرَّى مُرادَ عثمانَ ﷺ ومَنْ تَبِعَهُ مِنَ الصَّحابةِ وغيرِهم»[3].

قال الإمامُ الشَّاطِبيُّ:

عَلى لِسَانِ قُرَيْشٍ فاكْتُبُوهُ كَما ... عَلى الرَّسُولِ به إِنْزالُهُ اشْتَهَرا
فَجَرَّدُوهُ كَما يَهْوَى كِتابَتَهُ ... ما فِيهِ شَكْلٌ ولا نَقْطٌ فَيَحْتَجِرا[4].

يحتملُ أنَّهُ يرى أنَّ جَمْعَ عثمانَ ـ ﷺ ـ كان على حرفٍ واحدٍ، وهي لغة قريش.

(١) الإبانة عن معاني القراءات ٣٣ ـ ٣٤.
(٢) الإبانة عن معاني القراءات ٣٤.
(٣) الإبانة عن معاني القراءات، لمكي القيسي ٣٤.
(٤) عقيلة أتراب القصائد، البيتان: ٣٤ و ٣٥.

قال الإمامُ السَّخاويُّ: «كان غَرَضُ الصِّدِّيقِ جَمْعَ القُرآنِ بجميعِ أَحْرُفِهِ وَوُجُوهِهِ التي نزلَ بها، وذلك على لغة قريشٍ وغيرِها، وكان غرضُ عثمانَ ﷺ تجريدَ لغةِ قريشٍ مِن تلك القراءاتِ»[1].

وقال أيضًا: «(فَجَرَّدُوهُ): يعني القرآن على لغة قريش من تلك الأحرف السبعة التي كانت في الصُّحُفِ كما يهوى عثمانُ، أي كما يُحِبُّ؛ لأنَّهُ أَحَبَّ أن يجمعَ النَّاسَ على حرفٍ واحدٍ لِيقعَ الاتِّفاقُ، ويرتَفِعَ الاخْتِلافُ»[2].

ومما احْتَجَّ به أصحابُ هذا القولِ ما يلي:

ـ أنَّ الأُمَّةَ أُمرتْ بحفظِ القُرآنِ، وخُيِّرتْ في قِراءَتِهِ وحِفْظِهِ بأيِّ تلك الأحرف السَّبعةِ شاءتْ، كما خُيِّرت ـ إذا هي حَنِثَتْ في يمينها ـ أن تُكَفِّرَ بأيِّ الكفاراتِ الثَّلاثِ شاءتْ إمَّا بعتقٍ، أو إطعامٍ، أو كسوةٍ.

ـ أنَّ المصْحَفَ لو كُتبَ على السَّبعةِ الأحْرُفِ لبقي الاختلافُ الذي كَرِهَهُ عثمان ﷺ وأرادَ أن يجمعَ النَّاسَ على المصحفِ لِيزُولَ الاختِلافُ.

القولُ الثَّاني: أنَّ المَصاحِفَ العُثمانيةُ مكتوبةٌ على بعضِ الأحرُفِ السَّبعةِ، وأنَّ القراءاتِ المقروءَ بها الآنَ مشتملَةٌ على بعْضِها.

قال أبو العبَّاسِ المَهْدَويُّ[3]: «وذهبَ كثيرٌ مِن أهلِ العِلمِ إلى أنَّ المصحفَ غيرُ مشتملٍ على جميعِ الحروفِ السَّبعةِ التي نزلَ عليها القرآنُ، وإنَّما اشَتملَ على بعضَها، وذلك البعضُ جُزْءٌ مِنْ جُملتِها غير محدودٍ بحرفٍ أو حرفينِ أو ثلاثةٍ أو أكثرَ منها، وأنَّ هذا المصحفَ المُجمَعُ عليه

(١) الوسيلة إلى كشف العقيلة، للسخاوي ٦٩.

(٢) الوسيلة إلى كشف العقيلة ٦٩.

(٣) أحمد بن عمار، أبو العباس المهدوي، المقرئ المجود، توفي في حدود: ٤٤٠هـ، انظر: الوافي بالوفيات، للصفدي ٧/٢٥٧.

قد مَنَع مِنَ القراءةِ بكلٍّ ما لا يحتملُهُ خَطُّهُ لِمَا رأى الصحابةُ في جمعه»[1].

قال الإمامُ ابنُ الجَزَرِيِّ: «وذهبَ جماهيرُ العلماءِ من السَّلَفِ والخَلَفِ وأَئِمَّةُ المسلمين إلى أنَّ هذه المصاحفَ العُثمانيةَ مشتملةٌ على ما يحتملُهُ رَسْمُها مِنَ الأَحْرُفِ السَّبعَةِ فقط، جامِعَةٌ لِلْعَرْضَةِ الأخيرةِ التي عَرَضَها النَّبيُّ ﷺ على جبرائيلَ، مُتَضِمِّنَةٌ لها، لم تتركْ حرفًا منها»[2].

ثم قال: «وهذا القولُ هو الذي يظهرُ صوابُهُ؛ لأنَّ الأحاديثَ الصحيحةَ والآثارَ المشهورةَ المستفيضَةَ تدلُّ عليه وتَشهدُ له»[3].

وقال في (مُنْجِد المُقْرِئينَ)[4]: «الذي لا يُشَكُّ فيه: أنَّ قراءةَ الأَئِمَّةِ السبعةِ والعشرةِ والثلاثةَ عَشَرَ، وما وراء ذلك: بعضُ الأَحْرُفِ السَّبعةِ من غيرِ تعيينٍ».

ومِمَّا احْتَجَّ به أصحابُ هذا القولِ ما يلي:

- أنَّهُ قد صَحَّ عنِ الصَّحابةِ ﷺ كثيرٌ مما يُخالِفُ خَطَّ المصحفِ ويُخالِفُ القِراءاتِ المتواترةِ، ولا شَكَّ أنَّ ذلك من الأَحْرُفِ السَّبعةِ، فدلَّ على أنَّ المقروءَ به اليومَ والـمُشْتَمِلَ عليه المصاحِفُ بَعْضُها، لا جميعها.

- أنَّ بعضَ الأحرُفِ السَّبعة قد نُسخَتْ تلاوتُه في العَرْضةِ الأخيرة، فلم يُقرِئ به رسولُ اللهِ ﷺ بعدها، ولم يُكتبْ في المصاحف العُثمانية؛ لأنَّ الصحابة كانوا يتحَرَّونَ كتابةَ ما ثَبَتَ في العرضة الأخيرة.

القولُ الثَّالِثُ: كون المَصاحِفُ العُثمانيَّةِ مُشْتمِلَةٌ على الأَحرُفِ السَّبعَةِ، وأَنَّ القراءاتِ الثَّابتةَ عن رسولِ اللهِ لم يُتركْ منها شيءٌ.

قال أبو بكرٍ الباقِلَّانيُّ: «وأنَّ عثمانَ لم يَقْصِدْ قَصْدَ أبي بكرٍ، وإنما

---

(١) بيان السبب الموجب لاختلاف القراءات وكثرة الطرق والروايات، للمهدوي ١٤٧.
(٢) النشر في القراءات العشر ٣١/١.
(٣) النشر في القراءات العشر ٣١/١.
(٤) منجد المقرئين ٧٠.

قَصَدَ جمعهم على القراءاتِ الثَّابِتَةِ المعْرُوضَةِ على الرَّسولِ، وإلغاءَ ما لم يَجرِ مَجْرَى ذلك، وأخذهم بمصحفِ عثمانَ لا تقديم فيه ولا تأخير...، وأنَّهُ لم يُسقِطْ شيئًا مِنَ القِراءاتِ الثابتةِ عن رسولِ اللهِ ﷺ، ولا مَنَعَ منها، ولا حَظَرَها»[1].

قال الإمامُ الدَّانيُّ: «وإنَّ أميرَ المؤمنينَ عُثمانَ رضي الله عنه ومَنْ بالحضْرَةِ مِن جميعِ الصَّحابةِ، قد أثبتوا جميعَ تلك الأَحْرُفِ في المصاحِفِ، وأخبروا بصحتها، وأعملوا بصوابها، وخَيَّروا النَّاسَ فيها كما كان صَنَعَ رسولُ اللهِ ﷺ... وإنَّ عثمانَ رضي الله عنه تعالى والجماعةَ إنَّما طَرحوا حروفًا وقراءاتٍ باطلةً غيرَ معروفةٍ ولا ثابتةٍ، بلْ منقولةٌ عنِ الرَّسولِ ﷺ نَقلَ الأحاديثِ التي لا يجوزُ إثباتُ قرآنٍ وقراءاتٍ بها»[2].

وقال الإمامُ المَهْدويُّ ـ عن هذا القولِ ـ: «فهذا مذهبٌ حَسنٌ يُعَضِّدُهُ النَّظرُ، وتوافقُهُ الأُصولُ»[3].

وقال الإمامُ الجَعْبرِيُّ: «الظَّاهرُ أنَّهُ مشتمِلٌ على السَّبعةِ اشْتمالَ احتمالٍ؛ لأنَّ الإجماعَ مُنعَقِدٌ على أنَّ شرطَ القراءةِ المتواترةِ موافقةُ الرَّسمِ العُثمانيِّ، فلو لم تكنْ فيه لوقَفَتْ على شرطِ مُمتنعٍ، وما وَقَفَ على مُمتنعٍ: مُمتنِعٌ، وهي موجودةٌ، فيلزم وجودُ شرطِها؛ ولأنَّهُ مُنعقد على أنَّهُ كُتبَ كُلُّ القُرآنِ، وكلُّ حرفٍ منها بعضٌ منه، فلو لم يكن فيه لكان المكتوبُ بعضَه، ولأنَّ تعددها الآتي دلَّ على أنَّ فيها أكثرَ من حرفٍ واحدٍ، فتكونُ السَّبعةُ»[4].

ومِمَّا احْتَجَّ به أصحابُ هذا القولِ ما يلي:

---

(١) الانتصار للقرآن، للباقلاني ٦٥/١.

(٢) جامع البيان في القراءات السبع المشهورة، للداني ٣٤ ـ ٣٥.

(٣) بيان السبب الموجب لاختلاف القراءات ١٤٧.

(٤) جميلة أرباب المراصد، للجعبري، مخطوط، الورقة ٣١.

ـ أنَّهُ لا يجوزُ على الأُمَّةِ أن تُهملَ نَقْلَ شَيءٍ منَ الحروفِ السَّبعة التي نَزَلَ القرآنُ بها.

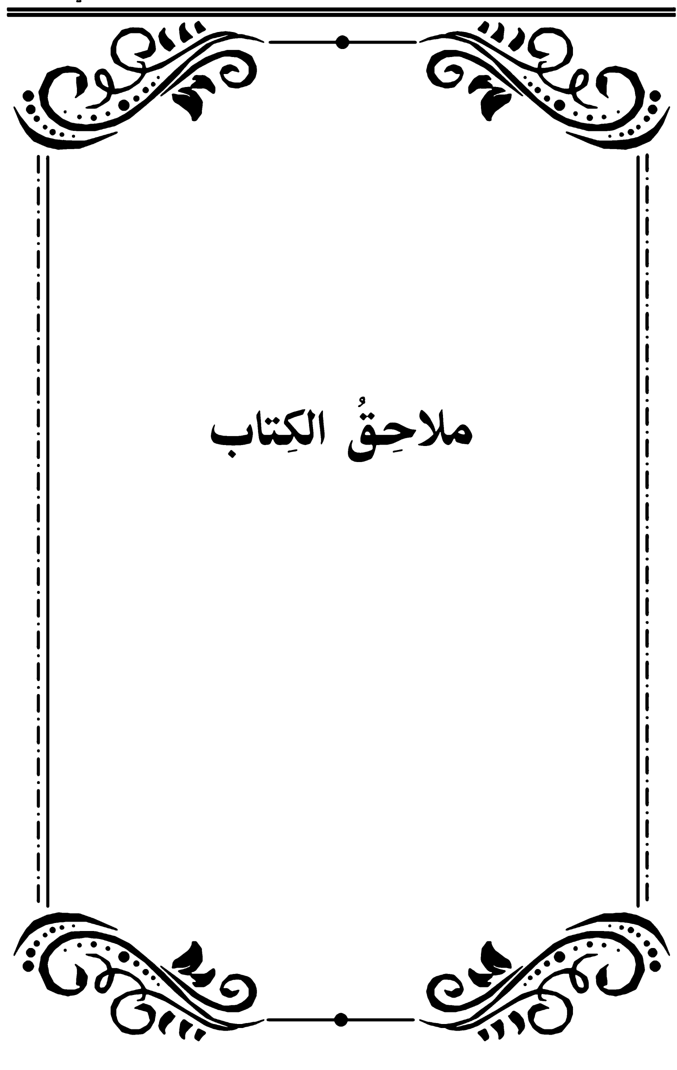
ـ أنَّ الصَّحابةَ أجمعوا على تَرْكِ ما سِوى ما في المصاحِفِ العُثمانيةِ، ولا يجوزُ أنْ يُنهى عن القراءةِ ببعضِ الأَحرُفِ السَّبعةِ، ولا أنْ يُجمعوا على تركِ شيءٍ من القرآنِ.

ـ أنَّهُ لا يجوزُ أن يَمنعَ الصَّحابةُ الذينَ جمعوا المصحفَ مِنْ قراءةِ شيءٍ قُبِضَ النَّبيُّ ﷺ وهو يُقرَأُ، ولا أنْ يَجمَعوا مُصحفًا موافقًا لبعض الحروفِ التي نزلَ القرآنُ عليها مخالفًا لبعضها.

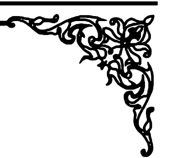
هذا وقد أَوْرَدَ ابنُ الجَزريِّ بعضَ الأحوالِ حَولَ اشتمالِ المصاحِفِ العُثمانيَّةِ على الأحرفِ السَّبعةِ، أو بعضِها، أو على حرفٍ واحدٍ، ثم قال: «وأمَّا هلِ القِراءاتُ التي يُقرأُ بها اليومَ في الأمصارِ جميع الأحرفِ السَّبعةِ أمْ بعضها؟ فإنَّ هذه المسألةَ تُبْتَنَى على الفصلِ المتقدِّم؛ فإنَّ مَنْ عنده أنَّهُ لا يجوزُ للأمَّةِ تركُ شيءٍ من الأحرفِ السَّبعةِ يدَّعي أنَّها مستمرَّة النَّقلِ بالتواترِ إلى اليوم، وإلَّا تكونُ الأُمَّةُ جميعُها عُصاةً مخطئينَ في تركِ ما تركوا منه، كيفَ وهم معصومون من ذلك؟ وأنتَ ترى ما في هذا القولِ، فإنَّ القراءاتِ المشهورةَ اليومَ عنِ السَّبعةِ والعَشرةِ والثلاثةَ عشرةَ بالنِّسبةِ إلى ما كانَ مَشهورًا في الأعصارِ الأُوَلِ قِلٌّ مِنْ كُثْر، ونَزْرٌ مِنْ بَحْرٍ»[1].

❊ ❊ ❊ ❊ ❊

(١) النشر في القراءات العشر ١/٣٣.



ملاحِقُ الكِتاب




الملحق الأول
الدليل الإجرائي للمشروع

لمَّا لاحظَ صاحبُ فكرةِ هذَا المشرُوعِ ـ الشيخُ المُقرئُ/ عدنانُ بنُ عبدالرحمٰنِ العُرْضِيُّ ـ اختلافَ الأداءِ الصوتيِّ لكثير من الأوجُه التجويديَّة والقرائيَّـةِ بينَ القُرَّاءِ والمقرِئينَ، وانتشارَ ذلك في وسائلِ الاتصالِ والإعلامِ الحديثة؛ استشارَ كثيرًا من المقرئِين المتَصدِّرينَ، وبعضَ الأكاديميِّينَ المتخصِّصينَ؛ فاسْتَحْسَنُوا فكرةَ المشروعِ وحمِدُوا غايتَه، وشجعوهُ عليه، وأسْهَمَ كثيرٌ منهم بملاحظاتٍ مهمَّةٍ، ومرئِياتٍ مُسدَّدةٍ، لُمِسَ أثرُها في استِكمال إِعدادِ هذَا المشروع.

وقبلَ الشُروعِ في التَنفيذِ، وُضِعَتْ لهُ منهجيةٌ علميّةٌ وعمَلِيّةٌ.

وأعقب ذلك تشكيلُ فريقِ عملٍ من أعضاء و خريجي ـ مقرأة جامع الملك خالد بالرياضِ ـ لمراجعة هذه المسائل وفهرستِها، وصياغة المشروعِ صياغةً أوليَّةً.

وبعد صياغةِ المشروعِ صياغةً علميةً محكمَةً، قامت مقرأةُ جامعِ الملك خالدِ بالرياضِ بتقديمِه لمؤسسة الملك خالد الخيرية ـ والتي ترعى وتدعَمُ مناشطَ المقرأةِ، وما برِحت تقدِّم أعمالَها الخيريةَ العديدة على مدى عقودٍ من الزمان، في خدمةِ أهلِ القرآن ـ .

وبعد دراسةِ المشروع، وافقتِ المؤسسةُ المباركةُ على تبنِّي هذا

المشروعِ وتمويلِه بالكامل. فانطلق هذا المشروعُ المباركُ الذي أَطلقنا عليه اسمَ (اتِّسَاق)، وبيانُه: المشروعُ الصوتيُّ المرئيُّ لتحقيقِ مسائلَ أدائيةٍ في التجويدِ والقراءات .

ويشمل الإخراجُ النهائيُّ لهذا المشروعِ ما يلي:

١. تطبيقًا على الهواتف الذكية.

٢. قُرصًا مُدمَجًا CD.

٣. كتابًا يشتمل على تأصيلِ جانبِ الدِّرايةِ في المسائلِ الأدائيةِ، وهو الكتابُ الذي بين أيدينا.

٤. نشرَ موادِّ المشروعِ على المواقع الإلكترونية المتخصصة.

٥. حلقاتٍ تلفزيونيةً تُبَثُّ على القنوات الفضائية القُرْآنية.

مراحلُ تنفيذِ المشروعِ:

المرحلةُ الأُولى: **تشكيلُ اللجانِ المعنية** :

تَمثَّل في اختيار لجنةٍ عامَّة تتفرَّعُ عنها عدَّةُ لجانٍ علميَّةٍ، وفنيَّةٍ، وإداريَّةٍ ووُزِّعَتِ المهامُّ على كل لجنةٍ وَفْقَ الآتي:

أ ـ مهامُّ اللجنةِ العامَّة:

١ ـ توزيعُ المهامِّ والأعمالِ على اللجَانِ الفرعيَّة.

٢ ـ توفيرُ الاحتياجاتِ الماديَّةِ.

٣ ـ متابعةُ إنجاز اللجان المختلفة، والتنسيق بينها.

ب ـ مهامُّ اللجنةِ العلمية:

١ ـ الإعدادُ العلميُّ للمشروعِ الصوتيِّ وصياغتُه صياغةً علميةً محكَمة.

٢ ـ وضعُ معاييرِ اختيارِ الشيوخِ المقصودِينَ، وحصرُ من تنطبق عليه المعايير.

٣ ـ مراجعةُ التَّسْجِيلاتِ التي تخرجُها اللجنةُ الفنيةُ في جميعِ مراحلِها.

ج ـ مهامُّ لجنةِ الاتِّصالَاتِ:

التواصلُ والترتيب معَ الجهاتِ المعنيَّةِ من شيُوخٍ ومؤسَّسَات.

د ـ مهامُّ اللجنةِ الفنية:

١ ـ تسجيلُ المسائلِ صوتًا وصُورةً مع المشايخِ المختارين، والقيامُ بعمليةِ المونتاج.

٢ ـ رفعُ التسجيلاتِ على الشبكةِ العنكبوتيةِ مع مراعاةِ الفهرسةِ الإلكترونيَّةِ لتسهيلِ الاستفادةِ من المشرُوعِ.

٣ ـ نسخُ البرنَامجِ عَلَى أسطواناتٍ مدمَجةٍ، يرُاعَى في برمجتِها إمكانيةُ التَّكرارِ، واختيارُ الشيخِ، وفهرسةُ المسائل.

٤ ـ إعدادُ تطبيقٍ إلكترونيٍّ للتحميلِ على الهواتِفِ الذكية.

المرحلةُ الثانية، تمَّت وَفْقَ مِحورَينِ اثنيْنِ:

- **المحوَرُ الأولُ: جمعُ المادةِ العلميةِ: (المسائلُ الأدائيةُ المختَارةُ في القراءات القرآنية والتجويد):**

وهِيَ المسَائلُ التِي يحتاجُ إليهَا القَارِئُ والمقرئُ والمبتدئُ والمنتهِي، وكانتْ محلًا للخلَافِ المشهور في الأداءِ، فقد قامَت اللجنةُ العلميَّةُ بتتبُّعِها ورصْدِهَا، وبذلَ القائمُونَ علَى المشروعِ الوُسعَ في جمعِ هذه المسائل، وربما فاتتهم أشياءُ، فلعلَّ الفضلاءَ يُمِدوننا بها لتُستدرَكَ في الإصدارِ الثاني للمشروعِ.

وَإِنْ كَانَ خَرْقٌ فَادَّرِكْهُ بِفَضْلَةٍ ... مِنَ الْحِلْمِ ولْيُصْلِحْهُ مَنْ جَادَ مِقْوَلَا

وهذه المسائلُ هي المحورُ الرَّئِيسُ الذي يدورُ حولَه المشروعُ، وتتجلَّي فيه أهميةُ الأخذِ منَ أفواهِ المتقنينَ، ويتَّسِقُ فيه المصطَلَحُ المكتوبُ مع التطبيقِ العمَلِيِّ المسموعِ.

- **المحورُ الثاني: اختيارُ المشايخِ المقرئين المنفِّذين:**

بعدَ مشاوراتٍ مُكثَّفةٍ مع عددٍ كبيرٍ من المتخصِّصين اعتُمِدت معاييرُ اختيارِ المشايخِ وَفْقَ الضَّوابطِ الآتِيَةِ:

١ ـ شهرتُه وذُيُوعُ صِيتِهِ في العالمِ الإسلاميِّ، أو عَلَى الأقلِّ في دَوْلَةِ إقامتِهِ.

٢ ـ شهرتُهُ بالتَّحقيقِ والتَّدقيقِ في مسَائلِ القِرَاءَاتِ والتَّجوِيدِ.

٣ ـ تصدُّرُهُ للإقراءِ زمَنًا طَويلا.

وقد تجتمعُ هذِه المعاييرُ كلُّها في بعضِهم، وقد لا توجَدُ بتمامِها عندَ آخرين، لكنَّا حاوَلْنَا قدرَ الطَّاقَةِ أن نختارَ المشايخَ الأكثرَ إفادةً للمشروعِ، والأقربَ إلى هذه المعايير. وقد حرَصنا أن يكونَ المشايخُ المختارُون ممثِّلين لكافَّةِ المدارِسِ الإقرائيةِ: مشرِقيِّها ومغربيِّها.

وقد أبدَى كثيرٌ من كبارِ المقرئِين حماسًا كبيرا للمشروعِ، لكنَّ بعضهُم لم تتيسرْ له المشاركةُ لظروفٍ خاصةٍ به.

والشيوخَ الفُضلاءُ الَّذينَ تشرَّفنا بمُشاركتِهم في المشْروعِ، هم:

١ ـ الشَّيخُ محمدُ بنُ عبدالحميدِ بن عبدِ الله المصري السَّكندَرِيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

٢ ـ الشَّيخُ عبدُالحكيمِ بنُ عبدِ اللطيفِ بنِ عبدِالله المِصريُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

٣ ـ الشَّيخُ كرِيِّمْ بنُ سعيد راجِح الدِّمشقيُّ.

٤ ـ الشَّيخُ إبراهيمُ بنُ فاضِل المشهدانيُ المُوصليُّ.

٥ ـ الشَّيخُ إبراهِيمُ الأخضَرُ بنُ عليّ القَيِّمِ المدنيُّ.

٦ ـ الشَّيخُ محمدُ بنُ الشَّريفِ السَّحابيُّ المغربيُّ.

٧ ـ الشَّيخُ مصطَفى بنُ أحمدَ البِحْياوي المغربيُّ.

٨ ـ الشَّيخُ مُنِيرُ بنُ محمدِ المظفَّر التُّونسيُّ.

٩ ـ الشَّيخُ الدكتور/ أحمدُ بنُ عيسى الْمعصَراوِيُّ المصري.

١٠. الشَّيخُ الدكتور/ أيمَنُ رُشْدِي سُوَيْد الدمشقيُّ.

١١. الشَّيخُ الدكتور/ عبدُالستَّار بن فاضل النُّعَيْميُّ المُوصليُّ.

● المرحلةُ الثالثةُ: المخاطَباتُ والمراسَلات:

قامت لجنةُ الاتِّصالاتِ بمراسلةِ المشايخِ، وأخذِ موافقَتِهم المؤكَّدةِ على المشارَكةِ في المشروعِ.

● المرحلةُ الرابعةُ: التسجيلُ والإثبات:

وتضمَّنت الرِّحلةَ إلى القراء المختارِينَ بعد أخْذِ موافقتِهم، وفي هذه المرحلة تِمَّ تسجيلُ أدائِهِمْ للمسَائلِ المطرُوحَةِ، وَفْقَ التَّقنيَاتِ الحديثةِ بالصَّوتِ والصُّورةِ، حَيثُ عُهِدَ بذلك إلى إحدى شركاتِ الإنتاجِ الإعلاميِّ المتخصِّصةِ.

● المرحلةُ الخامسةُ: الفرزُ والإنتاج:

وتنقسم ثلاثةَ أقسام:

أ ـ المونتاج: بترتيبِ المادةِ المسجَّلةِ مع المشايخ حسْب المسائل.

ب ـ مراجعةُ المونتاجِ والفهرسة.

ج ـ طرحُ المادّةِ للقراءِ والمقرِئين حسبما أوضحْنا في فقراتِ مهامِّ اللجنةِ الفنيّة.

- **ثانيًا: الخطة المنهجية: المسائلُ المختارة:**

وتنقسمُ إلى ثلاثةِ أقسام:

١ ـ المسائلُ الأدائيَّةُ في القِرَاءَات.

٢ ـ المسائلُ الأدَائيَّة التَّجوِيديَّة.

٣ ـ المسائل العِلْمِيَّة.

والله المُوَفقُ والهادِي إلى سواءِ السبيل.

❊ ❊ ❊ ❊ ❊




الملحق الثاني
رحلةُ المشروعِ الصَّوتيِّ المرئيِّ لتحقيق مسائلَ أدائيةٍ في التَّجويدِ والْقِرَاءَاتِ (اتِّسَاق)

- **مقدمة:**

كان الجانبُ الصوتيُ لنقلِ القرآنِ العظيم وما زال من أهمِ وسائلِ حفظِه، لذا قام علماءُ العربيةِ بوضع قواعدَ لدراسةِ اللغةِ العربيةِ، فوصفوا المخارجَ وصفًا دقيقًا، وتحدثوا عن صفاتِ الحروفِ بدقة متناهية، وكان السببُ الأبرزُ في اهتمام علماء العربيةِ بدراسة الأصوات صيانةَ ألفاظِ القرآنِ الكريمِ من اللحنِ، فألَّفوا فيها الكتبَ والمصنفاتِ التي تحكي الأصواتَ المسموعةَ، فتعينُ القارئَ، وإن لم يستغنِ بها عن السماع والتلقي والمشافهة، لأن القراءة سنةٌ متبعة، يأخذُها الآخرُ عن الأولِ، كما وردت بذلك الآثارُ عن زيدِ بن ثابتِ رضي الله عنه وجماعة.

إلا أنَّ القراءَ لم يكونوا جميعًا على نفس مستوى الاهتمام بضبطِ وإتقان هذه المهاراتِ الصوتيةِ حتى قال الإمام أبو عمرو الدانيُّ (المتوفى ٤٤٤) رحمه الله : ـ في مقدمةِ كتابهِ التحديد ـ: (وبعدُ فقدِ حدَانِي ما رأيتُه من إهمالِ قرّاءِ عصرِنا ومقرئي دهرِنا تجويدَ التلاوة وتحقيقَ القراءةِ، وتركِهم

استعمالَ ما ندب الله إليه، وحثَّ نبيُّه أمتَه عليه من تلاوة التنزيل بالترسل والترتيل..).

وحيث إن عصَرنا متأخرٌ عن عصر الداني بما يُنيِّفُ على عشرةِ قرونٍ، فهو أَوْلى وأجدَرُ بأن يقلَ الضبط ويتسع الخرقُ، كما هي سنةُ الله أن يكون كلُّ زمنٍ خيرًا مما يليه، ولا يزال بين القراء جافٍ مفرِّط، وغالٍ متنطعٍ متشدد، والحقُّ وسطٌ بين الطرفين.

وقد ظلت بعضُ مسائلِ هذا الفنِ متوجِّهًا إليها الاختلافُ بين أهل الأداء، فكانتْ حَرِيَّةً بأن تُقصَد باهتمام مستقلٍّ يُعينُ على الدراية ويُضبط جانب الرواية.

ولما اتَّسعت دائرةُ الاختلافِ في هذه المسائل بشكلٍ لم تعرفْه الأزمانُ السابقةُ التي كان التباحثُ فيها وقفًا على أهل الفنِّ وحدهم، وذلك لوفرة وسائل الاتصال الحديثة: كالفضائيات والإنترنت، وغير ذلك، مما زاد معه السؤالُ عنها والنقاشُ حولها من الحاذق وغير الحاذق ممن أتاحت له هذه التِّقاناتُ تَسَوُّرَ ما ليس له أهلًا من أبواب العلم.

● فِكرةُ المشروع:

وبينَ إشراقةِ الأمَلِ بتحرير مواضعِ النِّزاعِ على أيدي من لا يزالُ حيًّا من أئمةِ الإقراءِ، ووطأةِ الألمِ من جسارةِ المتطاولين على مَنْ خَالفَهم في بعض هذه المسائل، رأينا أن النصيحةَ لكتاب الله قاضيةٌ أن نسعى جاهدين لضبط أداءِ تلك المسائلِ صوتيًا من أفواهِ أئمةِ القراءِ في عصرنا، وتلقيها مباشرةً من أفواه الكبار، في شتى الأقطارِ والأمصارِ، ليكون الْمُصَوَّتُ بِهِ من هيئاتِ الأداءِ على ألسنتهم، مرجعيةً صوتيةً مرئية، محْكمة بأعلى درجات الثَّبُتِ والإتقان، لتكونَ حكَمًا عَدلًا ينتَهي على يديه الفصل بين المختلفينَ، ومنار لإرشاد القراء والمقرئين.

• بدايةُ التخطيطِ للمشروع:

لا شكَّ أنَّ مشروعًا بهذا الأهمية لا يمكن لبشرٍ أن يقومَ بهِ حتى يستمدَّ عونَ الله باستخارتِه واستنزالِ التوفيقِ منه، ويستعينَ باستشارةِ عقولِ من يُشاطِرونه الألمَ والأمَلَ من المشايخِ المقرئين، الأكاديميين المتخصصين، فكان أن تلاقحت الأفكارُ بعد التواصلِ مع أهل الاختصاصِ في العديد من الأمصار، واستوى النبت على سوقه عُقِدَ العزمُ على المُضي في المشروعِ توكُّلا على الله، وتلبيةً لرغبة من شجَّع عليه وبارك، واستفادةً ممن تقدم برُؤاه فأعان بها وشارك.

تسميةُ المشروع:

الاتساق لغةً: التمامُ والكمالُ، وترابطُ عناصرِ الشيءِ وأجزائهِ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱلْقَمَرِ إِذَا ٱتَّسَقَ ۝١٨﴾.

أي: اكتمل وصار بدرا، وعلاقتُه بالترتيلِ أن الرَّتْل: اتساقُ الشيءِ وانتظامُه على استقامةٍ، قال تعالى: ﴿وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا﴾، وتم اختيارُ هذا الاسمِ لمشروعِنا الصوتيِّ إشارةً إلى هدفِهِ العامِ وهو: ضبطُ أداءِ القرآن وانتظامُه ـ قدرَ الإمكانِ ـ عند القراءِ بمختلفِ مستوياتهم ومدارسِهم، وتمييزُ الصوابِ عن الخطأ، وبيانُ ما كان من قبيل الخلافِ المعتبر، أو من الأقوال التي لا يُعوَّلُ عليها.

واستمرت الاجتماعاتُ المتابعةُ بين القائمين على دراسةِ فكرتِه عدَّةَ أشهرٍ حتى نضجت الفكرة، وتحولت إلى مشروع: فصِيغتْ له أهدافُه وآلياتُه ومنهجُه العِلمي والعَملي، وشُكِّلَت اللجانُ لدراسة شريحةِ المستهدفين به ، ولاختيار المنفذين، وتمَّ توزيعُ المهام على اللجانِ والمسؤولين عن الإعداد والتنفيذ والمتابعة والاستشاراتِ الذين لم يدخرْ أحدَهم جُهدا في خدمةِ القرآنِ الكريم حسبةً للهِ تعالى.

وقامت اللجنةُ العلمية للمشروع بتجميع المسائلِ الأدائيةِ والعلمية التي

ستُقَدم إلى المشايخ المختارين، وتولت لجنةُ العلاقاتِ العامة استِكتابَ جماعةٍ من المختصين والمعنيين بكتاب الله قراءة وإقراء تعلمًا وتعليمًا، وحددت اللجنة معاييرَ وضوابطَ اختيارِ أصحابِ الفضيلة المشايخَ المقرئين الأعلامَ في عدة دول من العالم الإسلامي.

وتم إعدادُ خُطةِ المشروعِ وتفاصيلِهِ من جميع الجوانب وعُرِضَت على مؤسسةِ الملكِ خالدٍ ـ يرحمه الله ـ الخيريةِ والتي ترعى جميعَ مناشطِ مقرأةِ الجامع، وبعد دراسة المشروعِ قررت الموافقةَ عليه وتمويلَه ورعايتَه لحرصِ إدارة المؤسسة ـ بارك الله فيها ـ على خدمةِ كتابِ الله وتقديمِ كلِّ ما هو نافعُ ومفيدُ لأهل القرآن، فجزاهم الله خير الجزاء، وأجزلَ لهم الأجرَ والمثوبة..

ثم بدأت مرحلةُ البحثِ عن شركةٍ إعلاميةٍ متخصصةٍ للتصوير والإخراج، وتم التعاقدُ مع شركة (إعلامي) للقيام بهذه المهمةِ.

وقامت لجنةُ العلاقات العامة بالتواصُلِ مع أصحاب الفضيلة الذين وقع الاختيارُ عليهم، لشرحِ المشروعِ لهم، وأخذَ موافقاتهم الخطيةِ على المشاركة فيه، وترتيب الموعد الذي يناسب كلًّا منهم، وكذا المكان الذي سيتم فيه اللقاء والتصوير.

والمشايخ الذين قاموا بالتسجيل هم:

١ ـ الشيخ محمد عبدالحميد عبدالله خليل السكندريُ المصري رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

٢ ـ الشيخُ كريم راجح الشامي.

٣ ـ الشيخ إبراهيم الأخضر القيم المدني.

٤ ـ الشيخ عبدالحكيم عبداللطيف سليمان المصري.

٥ ـ الشيخ إبراهيم فاضل محمد المشهداني الموصلي العراقي.

٦ ـ الشيخ محمد بن شريف السحابي المغربي.

٧ ـ الشيخ الدكتور مصطفى أحمد عبدالرحمٰن البحياوي المغربي.

٨ ـ الشيخ الدكتور أحمد عيسى حسن المعصراوي المصري.

٩ ـ الشيخ منير محمد المظفر التونسي.

١٠ ـ الشيخ الدكتور أيمن رشدي سويد الشامي.

١١ ـ الشيخ الدكتور عبدالستار فاضل النعيمي الموصلي العرقي.

واعتذر آخرون لظروف صحية أو وظيفية رغم تحمسهم لفكرة المشروع.

وكان أولُ تسجيلٍ بمكتبِ الأستاذِ الدكتور / **أحمد عيسى المعصراوي** شيخِ عمومِ المقارئِ المصرية سابقًا بالقاهرة يوم ١٩/ ١/ ٢٠١٣م، وتم التسجيلُ معَهُ ومع فَضيلةِ الشيخِ /**عبدالحكِيم عبدِاللطيف** شيخِ عموم المقارئِ المصرية رحمه الله، وكان اللقاءُ الثالثُ بمدينة الإسكندريةِ عروسِ البحر الأبيض المتوسط مع شيخِ مقارئِ الإسكندريةِ فضيلةِ الشيخِ المقرئ / **محمدِ بنِ عبدِالحميد خَليل** ـ يرحمه الله ـ يوم ٢٣/ ١/ ٢٠١٣م ببيته العامر بالإسكندرية.

ثم عدنا إلى مكّة المكرمةِ للتسجيل مع مشايخ العراق:

ثم تواصلت اللقاءاتُ وكان آخر لقاءاتنا بأعلام المقرئين لقاءَ فضيلةِ الشيخِ المقرئِ/ **محمدِ منير المظفر** التونسي بالكويتِ في يوم ٢٦/ ٤/ ٢٠١٣م.

- **ما بعدَ التسجيلات:**

تم تشكيلُ لجنةٍ علميةٍ عليا من عددٍ من المقرئين المتصدرين المشتهرين بالإتقان، والأكادِيميين المتخصصين لمراجعةِ تسجيلاتِ المشايخِ واختيارِ أفضلِها ليتمَّ عرضُه في الإخراجِ النهائي للمشروع بما يتناسبُ مع تحقيقِ الأهدافِ العامةِ والتفصيلية له.

- **سبلُ الاستفادَةِ من المشروع:**

يمكنُ أن يستفادَ بالمادة الصوتية المرئية الموثقة بطرقٍ كثيرةٍ، نذكر منها على سبيلِ المثالِ لا الحصر:

١ ـ إخراجُ أقراصٍ مدمجةٍ (سيديهات).

٢ ـ إضافةُ بعضِ التعليقاتِ والشروحاتِ لعملِ دوراتٍ تطبيقيةٍ لدارسي التجويدِ والقراءات مباشرةً أو عبرَ الإنترنت.

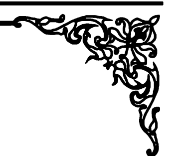
٣ ـ تقديمُ المادةِ في حلْقاتٍ تلفزيونيةٍ أو إذاعيةٍ عبرَ القنواتِ الفضائيةِ الإسلامية.

٤ ـ إخراجُ كتابٍ تُلْحَقُ به المادةُ المسجلةُ لتحريرِ تلك المسائلِ علميًا وتوسيعِ دائرةِ الاستفادة منها.

٥ ـ توفيرُ المادة العلمية في تطبيقات على الهواتف الذكية.

٦ ـ استخراجُ الفوائِدِ والنفائس من تسجيلات المشايخ وتضمينُها الكتاب الذي صدر مع المشروع.

❊ ❊ ❊ ❊ ❊

الخاتمةُ

وفي الختامِ نرجو أن يحققَ المشروعُ ما وُضِعَ لأجله، وأن يكونَ له الأثرُ المرجوُّ علَى المقارئِ القرآنية، وأن يكون مفيدًا ونافعًا للمعلِّمين والمتعلمين لكتاب الله - ﷻ - في جميع الأقطارِ والأمصارِ والأعصار.

ونسأل المولى تبارك وتعالى أن يتقبلَه خالصًا لوجهِهِ الكريمِ، وأن يُجزِلَ الأجرَ والمثوبةَ لكلِ من شارك وساهم فيه برأي أو مال أو جهد خصوصًا الجهةَ الراعيةَ له مؤسَّسَة الملك خالد الخيرية، والقائمين على جامع الملكِ خالدٍ ومقرأتِه إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان من القراء والمقرئين والمسلمين أجمعين.






المصادر والمراجع

١ ـ **إبرازُ المعاني بالأداءِ القرآني**، أ د. إبراهيم بن سعيد بن حمد الدوسري، دار الحضارة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ.

٢ ـ **إبرازُ المعاني من حرزِ الأماني في القراءاتِ السبع**، الإمام عبدالرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المعروف بأبي شامة المقدسي، تحقيق وتعليق : محمود بن عبدالخالق محمد جادو، من مطبوعات كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، سنة ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

٣ ـ **إبرازُ المعاني من حرزِ الأماني**، أبو القاسم شهاب الدين عبدالرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة، دار الكتب العلمية.

٤ ـ **الإبانةُ عن معاني القراءات**، أبو محمد مكيُّ بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي، تحقيق: د. عبدالفتاح شلبي، دار نهضة مصر للطبع والنشر.

٥ ـ **إتحافُ فضلاءِ البَشَر في القراءات الأربعةَ عشر**، أحمد بن محمد بن أحمد بن عبدالغني الدمياطيّ شهاب الدين الشهير بالبنّاء، وضع حواشيه: الشيخ أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

٦ ـ **الإتقانُ في تجويدِ القرآن**، د.عبدالله بن صالح بن محمَّد العُبَيد، الطبعة الأولى (خاصة باليمن سنة ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م).

٧ ـ **الاتقانُ في علومِ القرآن**، أبو الفضل جلالُ الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، مجمَّع الملك فهد، السعودية، الطبعة الأولى.

٨ ـ **الأحرفُ السبعة**، لأبي الفضل عبدالرحمن بن أحمد الرازي، نسخة محفوظة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، رقم الحفظ (٨٧٦٦).

٩ ـ **الأحرفُ السبعةُ ومنزلةُ القراءات منها**، الدكتور حسن ضياء الدين عتر، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م.

١٠ ـ **أحكامُ قراءةِ القرآن الكريم**، محمود خليل الحصري، تحقيق: محمد طلحة بلال منيار، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الرابعة، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

١١ ـ **إرشادُ المبتدي وتذكرةُ المنتهي**، لأبي العز القلانسي، دراسة وتحقيق: د. عمر حمدان الكبيسي، الرسالة العلمية للحصول على درجة الماجستير، عام: ١٤٠٣هـ ـ ١٤٠٤هـ.

١٢ ـ **إرشادُ المريدِ إلى مقصودِ القصيد**، عليُّ بن محمد الضباع، مكتبة محمد علي صبيح، القاهرة.

١٣ ـ **أسبابُ النزول**، أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري، تحقيق : د. السيد الجميلي، دار الكتاب العربي، الطبعة السابعة، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨ م.

١٤ ـ **أسرارُ العربية**، لأبي البركات الأنباري، تحقيق : فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥ م.

١٥ ـ **إصلاحُ المنطق**، ابن السِّكِّيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، تحقيق: محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢ م.

١٦ ـ **أصولُ القراءات**، لأبي العباس أحمد بن عمر بن محمد الحموي، تحقيق: د.عبدالكريم بكار، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٥م.

١٧ ـ **الأصولُ في النحو**، أبو بكر محمد بن سهل بن السَّرَّاجِ النحوي البغدادي، تحقيق : عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

١٨ ـ **الإضاءةُ في بيانِ أصولِ القراءة**، للضباع، المكتبة الأزهرية للتراث، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

١٩ ـ **إعرابُ القرآن للنحاس**، تحقيق : د زهير غازي زاهد، عالم الكتب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩ه ـ ١٩٨٨م.

٢٠ ـ **الأعلامُ (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين) لخير الدين الزرِكْلي**، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

٢١ ـ **الإقناعُ في القراءاتِ السبع**، لأبي جعفر أحمد بن الِباذِش، تحقيق: د. عبدالمجيد قطامش، جامعة أم القرى، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.

٢٢ ـ **إملاءُ ما منَّ به الرحمنُ من وجوهِ الإعراب والقراءات في جميع القرآن (التبيان في إعراب القرآن)**، لأبي البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله العُكبُري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

٢٣ ـ **إمتاعُ الفضلاء بتراجم القُراء فيما بعد القرن الثامن الهجري**، إلياس بن أحمد حسين بن سليمان البرماوي، الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

٢٤ ـ **الإنباءُ في تجويد القرآن**، ابن الطحان الأندلسي، **تحقيق**: أحمد بن محمَّد القضاة، جمعية المحافظة على القرآن الكريم بالأردن، ١٤٢١ هـ ـ ٢٠٠٠م.

٢٥ ـ **الانتصارُ للقرآن**، لأبي بكرٍ الباقلاني، **تحقيق**: د. محمد عصام القُضاة، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

٢٦ ـ **الإنصافُ في مسائلِ الخلاف بين النحويين**، البصريين والكوفيين، لأبي البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري، المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

٢٧ ـ **إيضاحُ الرموزِ ومفتاحُ الكنوز في القراءات الأربعةَ عشر**، للقباقبي، دراسة وتحقيق: د. أحمد خالد شكري، دار عمار، الطبعة الأولى: ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

٢٨ ـ **الإيضاحُ لمتنِ الدرةِ في القراءات الثلاث المتممة للقراءات العشر للإمام محمد بن الجزري**، عبدالفتاح عبدالغني القاضي، دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٣ هـ ـ ٢٠١٢ م

٢٩ ـ **بحوثٌ ومقالاتٌ في اللغة**، رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

٣٠ ـ **بِدعُ القرَّاءِ القديمة والمعاصرة**، بكرُ بن عبدالله أبو زيد، دار الصميعي، الرياض ، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.

٣١ ـ **البدورُ الزاهرةُ في القراءات العشرِ المتواترة**، عبدالفتاح القاضي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

٣٢ ـ **البرهانُ في علوم القرآن**، لبدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي، **تحقيق**: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة ـ بيروت.

٣٣ ـ **البرهانُ في علومِ القرآن**، للإمام بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي، **تحقيق**: د. يوسف بن عبدالرحمن المرعشلي، جمال حمدي الذهبي، إبراهيم عبدالله الكردي، دار المعرفة، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

٣٤ ـ **بشير اليُسرِ شرح ناظمةِ الزُّهْر في علم الفواصل**، لعبدالفتاح القاضي، المكتبة المحمودية التجارية.

٣٥ ـ **بُغْيةُ الوُعاة**، لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، المكتبة العصرية، بيروت ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.

٣٦ ـ **البهجةُ المرضيةُ شرحُ الدرةِ المضية**، للضباع، مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.

٣٧ ـ **بيانُ السببِ الموجِبِ لاختلاف القراءات وكثرة الطرق والروايات**، للمهدوي، تحقيق: د. حاتم الضامن.

٣٨ ـ **تاجُ العروس**، لمحمد مرتضى الحسيني الزبيدي، مجموعة من المحققين، دار الهداية.

٣٩ ـ **تاريخُ ابنِ خلدون**، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت.

٤٠ ـ **تاريخُ بغدادَ أو مدينة السلام**، لأحمدَ بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.

٤١ ـ **تأمُّلاتٌ حول تحريرات العلماءِ للقراءات المتواترة**، عبدالرازق علي موسى، طبع بإذن وزارة الإعلام، فرع المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

٤٢ ـ **التبصرةُ في القراءاتِ السبع**، لمكيِّ القيسي، تحقيق: د. محمد غوث الندوي، الدار السلفية، الطبعة الثانية: ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

٤٣ ـ **التبصرةُ في القراءات**، لمكي بن أبي طالب، تحقيق: د، محيي الدين رمضان، معهد المخطوطات العربية الكويت الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٤٤ ـ **التبصرةُ في قراءات الأئمة العشرة**، لأبي الحسن الخياط، دراسة وتحقيق: د. رحاب شققي، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى: ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

٤٥ ـ **التِّبيانُ في إعراب القرآن**، للعُكبُري، تحقيق : علي البجاوي، عيسى البابي الحلبي، القاهرة.

٤٦ ـ **التحديدُ في الإتقانِ والتجويد**، الإمام أبو عمروٍ عثمانُ بن سعيد الداني، تحقيق: د. غانم قدوري الحمد، دار عمَّار بالأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

٤٧ ـ **التذكرةُ في القراءات الثمان**، لأبي الحسن طاهر بن غَلبون، تحقيق: أيمن رشدي سُويْد، الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة، الطبعة الأولى.

٤٨ ـ **تسجيلاتُ المشروع الصوتي اتّساق**، مقرأة جامع الملك خالد، الرياض.

٤٩ ـ **تسهيلُ الفوائدِ وتكميلُ المقاصد**، لمحمد بن عبدالله بن مالك، تحقيق : محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م.

٥٠ ـ **تفسيرُ البغوي** : **(معالمُ التنزيل)**، للإمام أبي محمد الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق : محمد النمر وغيره، دار طيْبة، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

٥١ ـ **تفسيرُ القرطبي**: **(الجامعُ لأحكام القرآن)**، لأبي عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، تحقيق: أحمد بن عبدالعليم البردوني، الطبعة الثانية.

٥٢ ـ **تقريبُ الدُّرة**، د إيهاب فكري، المكتبة الإسلامية، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.

٥٣ ـ **التلخيصُ في القراءات الثمان**، لأبي معشر عبدالكريم بن عبدالصمد الطبري، تحقيق:محمد حسن عقيل، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة، الطبعة الأولى سنة ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.

٥٤ ـ **تلخيصُ لآلئِ البيانِ في تجويد القرآن**، إبراهيم شحاتة السمنودي، تحقيق: د. ياسر المزروعي، ضمن مجموع : جامع الخيرات في تجويد وتحرير أوجه القراءات، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ ـ ٢٠٠٧ م.

٥٥ ـ **التمهيدُ في علم التجويد**، محمد بن محمد بن الجزري، تحقيق: أد. غانم قدوري الحمَد، مؤسسةالرسالة، بيروت ـ لبنان،الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٥٦ ـ **التمهيدُ في معرفة التجويد**، للحسن بن أحمد الهمذاني العطّار، تحقيق : أد. غانم قدُوري الحمد، دار عمّار، الأردن الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م.

٥٧ ـ **تنبيهُ الغافلين وإرشادُ الجاهلين**، لأبي الحسن علي النُوري الصفا قسي، تصحيح محمد الشاذلي النيفر، نشر وتوزيع مؤسسات عبدالكريم بن عبدالله.

٥٨ ـ **تنبيهُ الغافلين**، لنصر بن محمد السمرقندي، إخراج : محمد السعيد، دار الفجر، القاهرة.

٥٩ ـ **تهذيبُ الأسماءِ واللغات ؛ لأبي زكريا محي الدين بن شرف النووي**، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.

٦٠ ـ **تهذيبُ التهذيب**، للحافظ ابن حجر، دار صادر، بيروت، صورة عن صبغة دار المعارف العثمانية، وطبع مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

٦١ ـ **تهذيب اللغة لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري**، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

٦٢ ـ **توجيهُ القراءاتِ العشريةِ الفرشية لغةً وتفسيراً وإعراباً**، أد. عبدالعزيز بن علي الحربي، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

٦٣ ـ **التيسيرُ في القراءات السبع**، أبو عمروٍ عثمانُ بن سعيد بن عمرو الداني، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤ م.

٦٤ ـ **الثِّقاتُ**، محمد بن حبان البستيى، تحقيق:السيد شرف الدين أحمد، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م.

٦٥ ـ **جامعُ البيانِ عن تأويلِ آي القرآن**، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق : محمد محمود شاكر، راجعه وخرّج أحاديثه : أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى ١٤٢٠ هـ ـ ٢٠٠٠ م

٦٦ ـ **جامعُ البيانِ في القراءات السبع المشهورة**، عثمان بن سعيد الداني، محمد صدوق الجزائري، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥ م

٦٧ ـ **جمالُ القراءِ وكمالُ الإقراء**، لعلم الدين السخاوي، تحقيق: د. علي حسين البواب، مكتبة التراث بمكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م.

٦٨ ـ **جمعُ القرآن**، لعلي بن سليمان العبيد، ندوةُ عناية المملكة العربية السعودية بالقرآن وعلومه، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١ م

٦٩ ـ **جمهرةُ اللغة**، أبو بكر محمد بن الحسن بن دُرَيد الأزدي، تحقيق : رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٧٠ ـ **جميلةُ أربابِ المراصد في شرح عقيلة أتراب القصائد**، للجعبري، برهان الدين بنُ عمرَ الجعبري، دار الغوثاني،دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ ـ ٢٠١٠م.

٧١ ـ **جُهدُ المقِل** ة محمدُ بن أبي بكر المرعشي الملقب بساجقلي زاده، دراسة وتحقيق: أد. سالم قدوري الحمد، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

٧٢ ـ **الجواهرُ المضية على المقدمة الجزرية**، لسيف الدين الفضالي، دراسة وتحقيق: عزة معيني، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

٧٣ ـ **حجةُ القراءات**، لأبي زرعة ابن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

٧٤ ـ **الحُجَّةُ في القراءات السبع**، للإمام ابن خالَويْه، تحقيق: د. عبدالعال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١ م

٧٥ ـ **الحُجَّة للقراء السبعة**، أبو الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي، تحقيق: بدرُ الدين قهوجي، دار المأمون للتراث ـ دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٣م.

٧٦ ـ **حديثُ الأحرفِ السبعة**، دراسةٌ لإسناده ومتنه واختلاف العلماء في معناه وصلته بالقراءات القرآنية، أد. عبدالعزيز بن عبدالفتَّاح القاري، مؤسسة الرِّسالة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

٧٧ ـ **حسنُ المددِ في معرفة فنِّ العدد**، برهان الدِّين إبراهيم بن عمرَ الجعبري، دراسة وتحقيق: د. بشير بن حسن الحِميَري، مجمَّع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ ـ ٢٠١٠م.

٧٨ ـ **حقُّ التلاوة**، حسني شيخ عثمان، دار المنارة، الطبعة الثانية عشرة: ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

٧٩ ـ **الحواشي المُفهِمة شرحُ المقدِّمة**، أحمد بن محمَّد الجزري، المطبعة الميمنية بمصر سنة ١٣٠٩ هـ.

٨٠ ـ **الدُّرُّ النثِير والعذبُ النَّمِير**، للمالقي، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبدالموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

٨١ ـ **الدراساتُ الصوتية عند علماءِ التجويد**، أد. غانم قدوري الحمد، مطبعة الخلود، بغداد، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

٨٢ ـ **الدقائقُ المحكَمةُ في شرح المقدمة**، زكريا الأنصاري، طبعة المكتبة السعيدية، مصر.

٨٣ ـ **الدقائقُ المحكمةُ في شرح المقدمة**، لزكريا الأنصاري، مطبعة سعيد علي الخصوصي، بهامش المقدمة الجزرية.

٨٤ ـ **دليلُ الحيرانِ على موردِ الظمآن**، أبو إسحاقَ إبراهيم بن أحمد بن سليمان المارغني التونسي المالكي، دار الحديث ـ القاهرةِ.

٨٥ ـ **الدليلُ إلى المتون العلمية**، عبدالعزيز بن إبراهيم بن قاسم، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠ م.

٨٦ ـ **رسمُ المصحف وضبطُه بين التوقيفِ والاصطلاح**، أد. شعبان محمد إسماعيل، دار الثقافة، قطر، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

٨٧ ـ **رسمُ المصحف**، لعبدالعزيز الخياط، مجلة الفكر الإسلامي، مصر، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٨٨ ـ **الرعايةُ لتجويد القراءةِ**، وتحقيقِ لفظِ التلاوة، مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: د. أحمد حسن فرحات، دار عمَّار بالأردن، الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

٨٩ ـ **الرعايةُ لتجويدِ القراءة وتحقيق لفظِ التلاوة**، لمكي القيسي، تحقيق: د. أحمد حسن فرحات، دار عمار، الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

٩٠ ـ **الروضُ النّضيرُ في تحريرِ أوجه الكتابِ المنير**، للمتولي، تحقيق: خالد أبو الجود، المكتبة الأزهرية ـ القاهرة ٢٠٠٦م.

٩١ ـ **رياضةُ اللسانِ شرحُ تلخيص لآلئِ البيان في تجويد القرآن**، لإبراهيم شحاتة السمنودي، تحقيق: د. ياسر المزروعي، ضمن مجموع : جامع الخيرات في تجويد وتحرير أوجه القراءات، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ ـ ٢٠٠٧ م.

٩٢ ـ **السبعةُ في القراءا ت**، أبو بكرِ بن مجاهد، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، تحقيق:د. شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م

٩٣ ـ **سرُ صناعةِ الإعراب**، أبو الفتح عثمانُ بن جني الموصلي، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعةالأولي، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

٩٤ ـ **سِراجُ القارئِ المبتدي وتذكارُ المقرئِ المنتهي**، علي بن عثمان بن محمد الشهير بابن القاصح، تحقيق : محمد عبدالقادر شاهين، دار الكتب العلمية الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨ م.

٩٥ ـ **السلسبيلُ الشافي**، لعثمان سُليمان مراد، تحقيق وضبط: د. حامد بن خير الله سعيد.

٩٦ ـ **سننُ القرّاءِ ومناهجُ المجوّدين**، الدكتور أبو مجاهدِ عبدالعزيز بن عبدالفتَّاح القاري، توزيع مكتبة الدار بالمدينة النبوية، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

٩٧ ـ **سِيَر أعلامِ النُبَلاء**، للإمام شمسِ الدين محمدِ بنِ أحمد الذهبي، أشرف على تحقيقه وخرّج أحاديثه : شعيب الارناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ـ ١٩٨٩م.

٩٨ ـ **سِيرُ أعلام النبلاء**، للإمام شمس الدين محمد الذهبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الحادية عشرة، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

٩٩ ـ **شذراتُ الذهبِ في أخبارِ من ذهب**، لابن العمادِ الحنبلي، تحقيق : عبدالقادر الأرناؤوط و محمود الأرناؤوط، الطبعة الأولى، دار ابن كثير، بيروت، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

١٠٠ ـ **شرحُ الإمامِ الزَّبيدي على الدُّرَّة**، تحقيق: عبدالرَّازق علي إبراهيم موسى، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩ م.

١٠١ ـ **شرحُ الإمامِ السمنودي على متن الدُّرَّة المتممة للقراءات العشر**، طبع بتحقيق : عبدالرَّازق بن علي بن إبراهيم موسى، دار الضياء طنطا ـ مصر.

١٠٢ ـ **شرحُ التصريحِ على التوضيح على ألفيةِ ابنِ مالك**، لخالد الأزهري مع حاشيته للعلامة : يس بن زين الدين العليمي، دار الفكر بيروت.

١٠٣ ـ **شرحُ الدُّرةِ للإمام النويري**، بتحقيق : عبدالرافع بن رضوان الشرقاوي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣ م.

١٠٤ ـ **شرحُ الدررِ اللوامع في أصلِ مقرأ الإمام نافع**، لأبي عبدالله المِنتَوْري، تقديم وتحقيق : الأستاذ الصديقي سيدي فوزي، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م.

١٠٥ ـ **شرح الرُّمَيلي على الدُّرَّة المضية في القراءات الثلاث**، المسمَّى: المنح الإلهية بشرح الدُّرَّة المضية في علم قراءات الثلاثة المرضية، تصنيف: العلامة أبي الصَّلاح علي بن محسن الصَّعيدي المالكي الشَّاذلي الوفائي الرُّميلي، دراسة وتحقيق: فرغلي سيِّد عرباوي، مكتبة أولاد الشيخ للتراث.

١٠٦ ـ **شرحُ المفصَّلِ**، لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي، عالم الكتب، بيروت.

١٠٧ ـ **شرحُ المقدمة الجزرية. لهانئ محمد القاضي**، نشر دار المجتمع للنشر والتوزيع، جدة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

١٠٨ ـ **شرحُ شافيةِ ابن الحاجب**، لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي مع شرح شواهدِه للبغدادي، تحقيق :محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبدالحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م.

١٠٩ ـ **شرحُ طيبةِ النشر في القراءات العشر**، محمد بن محمد بن علي النُّوَيري، تحقيق : مجدي محمد سعد باسلوم، دار الكتب العلمية الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

١١٠ ـ **شرحُ طيبةِ النشر**، أحمد بن محمد بن محمد بن الجزري، أنس مهرة، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

١١١ ـ **شُعَبُ الإيمان**، لأبي بكر أحمد بن حسين البيهقي، تحقيق : محمد بسيوني زغلول، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٠هـ ـ ١٩٨٩م.

١١٢ ـ **شواذُّ القراءات**، رضي الدين شمس القراء أبو عبدالله محمد بن أبي نصر الكِرْماني، تحقيق: د.شمران العِجلي، مؤسسة البلاغ، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

١١٣ ـ **شواذُّ القرآن**، مختصرٌ في شواذ القرآن من كتاب البديع، لابن خالَويه، بعناية، برجشتراسر، مكتبة المتنبي، القاهرة.

١١٤ ـ **الصِّحَاح (تاجُ اللغة وصِحَاح العربية)**، لإسماعيل بن حمّاد الجوهري، تحقيق : أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، الطبعة الثانية.، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.

١١٥ ـ **صحيحُ البخاري**، لمحمد بن إسماعيلَ البخاري الجعفي، تحقيق : د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، ـ اليمامة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

١١٦ ـ **صريح النَّصِ في الكلمات المختلَفِ فيها عن حفص**، للضباع، طبع بمطبعة : مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.

١١٧ ـ **الضوءُ اللامعُ لأهل القرنِ التَّاسع**، النَّاقدُ شمس الدِّين محمَّد بن عبدالرَّحمن السَّخاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

١١٨ ـ **طبقاتُ المفسرين**، للداوودي، مراجعة وضبط: لجنة من العلماء، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

١١٩ ـ **الطِرازات المعْلَمة في شرح المقدمة**، لعبدالدائم الأزهري، دراسة وتحقيق: د. نزارعقراوي، دار عمار للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

١٢٠ ـ **طيبةُ النشر في القراءات العشر**، لأبي الخير محمد بن محمد بن محمد الجزري، تصحيح محمد الزُغبي، طبع مكتبة دار الهدى بالمدينة المنورة ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

١٢١ ـ **العِقدُ الفريد**، أبو عمرَ شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد ربه بن حبيب ابن حدير بن سالم المعروف بابن عبد ربه الأندلسي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

١٢٢ ـ **العِقدُ النضيد في شرح القصيد ـ من أول الكتاب إلى باب الفتح والإمالة**، للسمين الحلبي، دراسة وتحقيق : د. أيمن رشدي سوَيْد، دار نور المكتبات للنشر والتوزيع ـ جدة، الطبعة الأولى،١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.

١٢٣ ـ **عِلَلُ النحو**، محمد بن عبدالله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد ـ الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م

١٢٤ ـ **عِلْمُ القراءات**: **نشأته**، أطواره، أثره في العلوم الشرعية، د. نبيل بن محمد آل إسماعيل، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

١٢٥ ـ **العميدُ في أحكام التجويد**، لمحمود علي بِسّة، مع فتح المجيد شرح كتاب العميد، لمحمد الصادق قمحاوي، المكتبة الأزهرية للتراث، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

١٢٦ ـ **غايةُ النهايةِ في طبقات القُراء**، شمس الدين أبو الخير محمد بن الجزري، عُني بنشره، برجستراسر، الطبعة الثالثة، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

١٢٧ ـ **الغايةُ في القراءات العشر**، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن مِهرانَ الأصبهاني، تحقيق: محمد غياث الجنباز، دار الشوَّاف، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م.

١٢٨ ـ **غريب القرآن**، لأبي بكر محمد بن عزيز السجستاني، تحقيق: محمد أديب عبدالواحد جمران، دار قتيبة، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.

١٢٩ ـ **غيثُ النفعِ في القراءات السبع**، لعلي النُوري الصفاقسي، طبع بحاشية سِراج القارئِ لابن القاصح، المكتبة الثقافية، بيروت.

١٣٠ ـ **فتحُ الأقفال بشرح تحفةِ الأطفال**، سليمان بن حسين الجمزوري، تحقيق: أحمد بن إسماعيل آل عبداللطيف، مكتبة ابن عبَّاس، المنصورة، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م.

١٣١ ـ **فتحُ الوصيدِ في شرح القصيد**، علمُ الدِّين أبو الحسن علي بن محمَّد السخاوي، تحقيق ودراسة: د. مولاي محمَّد الإدريسي الطَّاهري، مكتبة الرشد ناشرون، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ ـ ٢٠٠٢م.

١٣٢ ـ **فرائدُ المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني**، للصِّنهاجي، تحقيق ودراسة: عبدالرحيم نُبولسِي، رسالة علمية لم تطبع بعد.

١٣٣ ـ **فريدةُ الدهرِ في تأصيل وجمع القراءات العشر**، لمحمد إبراهيم محمد سالم، دار البيان العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣ م.

١٣٤ ـ **فقهُ اللغة**، لعلي عبدالواحد وافي، دار نهضة مصر، القاهرة.

١٣٥ ـ **فنُّ الترتيل وعلومُه**، الشيخ أحمد بن أحمد الطويل، صدر بالتعاون بين: مجمَّع الملك فهد لطباعة المصحف الشَّريف بالمدينة النبوية ومركز الملك فيصل للبحوث والدِّراسات الإسلامية بالرياض، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

١٣٦ ـ **الفوائدُ المَسعَدية في حل الجزرية**، عمر بن إبراهيم بن علي المسعدي، تحقيق: جمال السَّيِّد رفاعي، مكتبة أولاد الشيخ، مصر؟.

١٣٧ ـ **في علوم القراءات**، د. السيد رزق الطويل، المكتبة الفيصلية ـ مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

١٣٨ ـ **في علومِ القرآن**، لسليمان المعرفي، نشر مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

١٣٩ ـ **القاموس المحيط**، لمحمد بن يعقوب الفيروز آبادي، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثامنة، ١٤٢٦ هـ ـ ٢٠٠٥ م.

١٤٠ ـ **قرّاءُ العصر: سيرةٌ عطِرة وتاريخٌ مجيد**، عبدالله بن محمد الجارالله، الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم في منطقة الرياض، رابطة الحفّاظ الخريجين، ١٤٣٥هـ.

١٤١ ـ **القراءاتُ العشرُ المتواترة ـ من طريقَي الشاطبية والدرة**، إشراف، محمد كريِّم راجح، مكتبة دار المهاجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م،.

١٤٢ ـ **القراءاتُ القرآنية**، أد. عبدالحليم بن محمد الهادي قابة، إشراف ومراجعة وتقديم الأستاذ الدكتور: مصطفى سعيد الخن، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.

١٤٣ ـ **قراءة الكسائي**، لرضي الدين محمد الكِرماني، تحقيق: حاتم الضامن، دار نينوى، سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

١٤٤ ـ **كتابُ العَيْن**، أبو عبدالرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

١٤٥ ـ **الكتاب**، عمرو بن عثمان المعروف بـ: سيبوَيْه، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

١٤٦ ـ **كتابةُ المصحف**، اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، مجلة البحوث الإسلامية، الرياض، العدد السادس، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م

١٤٧ ـ **الكشافُ عن حقائقِ غوامض التنزيل**، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري، دار الكتاب العربي ـ بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

١٤٨ ـ **كنزُ المعاني في شرحِ حرز الأماني ووجه التهاني**، للجَعبَري، دراسة وتحقيق: فرغلي عرباوي، مكتبة أولاد الشيخ للتراث.

١٤٩ ـ **الكنزُ في القراءات العشر. لابن الوجيهِ الواسطي**، تحقيق: هناء الحمصي من منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.

١٥٠ ـ **لآلئ البيانِ في تجويد القرآن**، لإبراهيم شحاتة السمنودي، تحقيق: د. ياسر المزروعي، ضمن مجموع: جامع الخيرات في تجويد وتحرير أوجه القراءات، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ ـ ٢٠٠٧ م.

١٥١ ـ **لسانُ العرب**، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٧٤هـ ـ ١٩٥٥م.

١٥٢ ـ **لطائفُ الإشاراتِ لفنونِ القراءات**، للقسطلّاني، تحقيق: مركز الدراسات الإسلامية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤٣٤ هـ.

١٥٣ ـ **اللغةُ العربيةُ معناها ومبناها**، تمّام حسّان عمر، عالم الكتب، الطبعة الخامسة، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م

١٥٤ ـ **متنُ الدُّرةِ المضية**، للإمام الحافظ أبي الخير محمَّد بن محمَّد الجزري، ضبطه وصحَّحه: محمد تميم الزُّعبي، الطبعة الثانية، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

١٥٥ ـ **المحرَّرُ الوجيز. لابن عطية**، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

١٥٦ ـ **المحكَمُ في نقطِ المصاحف**، للداني، عُني بتحقيقهلا: د. عزة حسن، دار الفكر، الطبعة الثانية،١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

١٥٧ ـ **مختارُ الصِّحَاح**، لمحمدِ بن أبي بكر الرازي، مكتبة لبنان، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م

١٥٨ ـ **مختصرُ العباراتِ لمعجم مصطلحاتِ القراءات**، أد. إبراهيم بن سعيد بن حمد الدوسري، دار الحضارة للنشر، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨ م

١٥٩ ـ **مختصرٌ في شواذِّ القرآن**، لابن خالَويه، طبع دار الهجرة، عُنى بنشره برجستراسر.

١٦٠ ـ **المدخلُ لدراسةِ القرآن الكريم**، د. محمد محمد أبو شهبة، نشر مكتبة السنة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م.

١٦١ ـ **مسنَدُ أحمد**، لأبي عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، تحقيق :شعيب الأرنؤوط ـ عادل مرشد وآخرون، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ ـ ٢٠٠١ م.

١٦٢ ـ **مشكِلُ إعرابِ القرآن**، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق:د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٤م

١٦٣ ـ **معاني القراءاتِ**، لأبي منصور الأزهري محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، مركز البحوث في كلية الآداب ـ جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١ م

١٦٤ ـ **معاني القرآن**، لأبي جعفر أحمدَ بن محمد النّحاس، تحقيق : محمد بن علي الصابوني، نشرُ جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ

١٦٥ ـ **المعجمُ الوسيط**، للدكتور إبراهيم أنيس، عبدالحليم منتصر، عطيه الصوالحي، محمد خلف الله أحمد، دار الباز، الطبعة الثانية.

١٦٦ ـ **معجمُ علومِ القرآن**، لإبراهيم محمد الجرمي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

١٦٧ ـ **معرفةُ القراءِ الكبار**، للحافظ الذهبي، تحقيق : بشار عوّاد وشعيب الارناؤوط وصالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م.

١٦٨ ـ **مفاتيحُ الأغاني في القراءاتِ والمعاني**، لأبي العلاء الكِرماني، تحقيق: الدكتور عبدالكريم مدلج، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.

١٦٩ ـ **المفصَّل في صنعة الإعراب**، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري، تحقيق : د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

١٧٠ ـ **مقاييسُ اللغة**، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق : عبدالسلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

١٧١ ـ **مقدمةُ ابنِ الصلاح**، لأبي عمروٍ عثمان بن عبدالرحمن الشهرزوري المعروفِ بابن الصلاح، تحقيق : نور الدين عتر، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م.

١٧٢ ـ **المقدمةُ الجزرية في التجويد**، الإمام العلامة محمَّد بن محمَّد بن الجزري، ت: د. أيمن سويد، إصدار: دار نور المكتبات، جدة.

١٧٣ ـ **المُمتِعُ الكبيرُ في التصريف**، علي بن مؤمن بن محمد الحَضْرَمي الإشبيلي المعروفُ بابن عُصفور، مكتبة لبنان، الطبعة الأولى، ١٣٨٨هـ ـ ١٩٩٦م.

١٧٤ ـ **منارُ الهُدى في بيان الوقفِ والابتدا**، أحمد بن محمد بن عبدالكريم الأشموني، دار المصحف بدمشق، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

١٧٥ ـ **مناهجُ البحثِ في اللغة**، تمّام حسان، مكتبة الأنجلو المصرية.

١٧٦ ـ **مناهلُ العرفانِ في علومِ القرآن**، للشيخ محمد عبدالعظيم الزُّرقاني، خرَّج أحاديثه ووضع حواشيه : أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م.

١٧٧ ـ **منجِدُ المقرئين ومرشدُ الطالبين**، الإمام العلامة محمَّد بن محمَّد بن الجزري، اعتنى به : علي بن محمد العمران، الطبعة الأولى، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

١٧٨ ـ **منجدُ المقرئين ومرشدُ الطالبين**، تصنيف: الإمامِ العلامة محمَّد بن محمَّد بن الجزري، اعتنى به: علي بن محمَّد العمران، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، الطبعة الأولى،١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

١٧٩ ـ **المنَحُ الفكريةُ شرح المقدمة الجزرية**، ، الملا علي بن سلطان القاري، إصدار: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الأخيرة : ١٣٦٧هـ ـ ١٩٤٨م.

١٨٠ ـ **المنح الفكرية على متن الجزرية**، المُلا علي بن سلطان القاري، حقَّقه وعلَّق عليه: عبدالقوي عبدالمجيد، راجعه : أد. عبدالعزيز بن عبدالفتَّاح القاري، توزيع مكتبة الدار بالمدينة النبوية، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

١٨١ ـ **مِنحةُ ذي الجلالِ في شرح تحفةِ الأطفال**، علي بن محمد الضباع، اعتنى به وعلق عليه : أشرف بن عبدالمقصود، أضواء السلف، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

١٨٢ ـ **الموجَزُ المفيدُ في علم التجويد**، لإبراهيم شحاتة السمنودي، تحقيق : د. ياسر المزروعي، ضمن مجموع : جامع الخيرات في تجويد وتحرير أوجه القراءات، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ ـ ٢٠٠٧ م.

١٨٣ ـ **الموضَحُ في التجويد**، عبدالوهَّاب القرطبي، تقديم وتحقيق : أد. غانم قدوري الحمَد، دار عمار، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

١٨٤ ـ **النشرُ في القراءات العشر**، الإمام العلامة محمَّد بن محمَّد بن الجزري، أشرف على تصحيحه ومراجعته : علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.

١٨٥ ـ **نهايةُ القولِ المفيد في علمِ التجويد**، لمحمد مكي الجريسي، مراجعة وتقديم وتعليق : طه عبدالرؤوف سعد، مكتبة الصفا، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

١٨٦ ـ **نهاية اُلمحتاج**، شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة بن شهاب الدين الرملي الشهير بالشافعي الصغير، دار الفكر للطباعة، بيروت، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

١٨٧ ـ **الهادي شرحُ طيبةِ النشر في القراءات العشر**، محمد محمد محمد سالم محيسن، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٧ م

١٨٨ ـ **هدايةُ القاري إلى تجويد كلام الباري**، عبدالفتّاح عجمي لمرصفي، مكتبة طيبة، المدينة المنورة، الطبعة الثانية.

١٨٩ ـ **الوافي بالوفَيَات**، صلاح الدين بن ايبك الصفدي، تحقيق : أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي، بيروت،١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.

١٩٠ ـ **الوافي بالوفَيَات**، صلاح الدين الصفدي، تحقيق : إحسان عباس، دار فرانز شتايز بقيسبادن ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م.

١٩١ ـ **الوافي في شرحِ الشاطبية في القراءات السبع**، عبدالفتاح عبدالغني القاضي، مكتبة السوادي، جدة، الطبعة الخامسة، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.

١٩٢ ـ **الوجيزُ في شرح قراءاتِ القَرَأة الثمانية أئمة الأمصار الخمسة**، للأهوازي، حققه وعلق عليه: د. دُريَد حسن أحمد، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

١٩٣ ـ **الوسيلةُ إلى كشفِ العقيلة**، علي بن محمد السخاوي، دراسة وتحقيق : مولاي محمد الإدريسي الطاهري، مكتبة الرشد، الطبعة الثالثة، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

١٩٤ ـ **الوفاءُ بالجميل**، بترجمة شيخ قراءِ الاسكندريةِ الجليل : محمد عبدالحميد عبدالله خليل، هشام عبدالبارئ محمد راجح، دار الإيمان، الإسكندرية.

١٩٥ ـ **وفَيَات الأعيان. لابن خِلِّكان**، تحقيق: د. إحسان عباس، نشر دار صادر، بيروت.

١٩٦ ـ **الوقف والابتداء**، لأبي الحسن علي الغزَّال، تحقيق: عبدالكريم العثمان، رسالة دكتوراه(من أول الكتاب إلى نهاية سورة الكهف)، شعبة التفسير، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.






فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة



هذا الكتابُ

جمعَ هذا الكتابُ جملةُ من المسائلِ الأدائيةِ في التجويدِ والقراءاتِ التي يحتاجُها القراءُ، ولا يستغني عنها المقرئون.

وهو أحدُ مُخرَجاتِ المشروعِ الصوتيِّ المرئيِّ (اتِّساق)

ويتميَّزُ هذا الكتابُ بأمورٍ، منها:

- بحثُ عددٍ من المسائلِ الأدائيةِ الدقيقةِ المتناثرةِ في بطونِ مصنَّفاتِ التجويد والقراءات، والتي يكثُرُ حولها السؤالُ.

- تضمينُ الكتابِ تنبيهاتٍ نفيسةً في عددٍ من المسائلِ لأئمة القُراءِ المعاصرين المتصدِّرين في العالمِ الإسلاميِّ الذين شاركوا في مشروع (اتِّساق).

- مشاركةُ نُخبةٍ من الباحثين وأساتذةِ الجامعاتِ المتخصصين في إعدادِ ومراجعةِ مباحثِ الكتابِ.